

عَيُونُ الْمُجَالِسِ

اِخْتِصَارُ
القَاضِي عَبْدِ الوَهَّابِ بْنِ عَلِيٍّ بِرِصَالِ البَغْدَادِيِّ المَالِكِيِّ
المتوفى سنة ٤٤٢ هـ

تحقيقه ودراسة
امبايق بن كعب كاه

الجزء الخامس

أصل هذا الكتاب رسالة علمية (ماهستير)
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

مكتبة الشريعة
الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً

٥٤- [من] ^(١) كتاب ^(٢) الجنایات ^(٣)

١٤١٣ - مسألة: [و] ^(٤) لا يقتل مسلم بكافر على وجه القصاص،
[وسواء] ^(٥) كان [الكافر] ^(٦) ذمياً ^(٧) أو معاهداً أو مستأمنًا ^(٨).

وبه قال من الصحابة: عمر ^(٩) وعلي وعثمان وزيد بن ثابت [رضي الله
عنهم] ^(١٠)، ولا مخالف لهم من الصحابة ^(١١).

(١) ساقط من (أ).

(٢) في (أ): مسائل.

(٣) الجنایات: في اللغة جمع الجنایة، وهي الذنب والجرم، وما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص في الدنيا والآخرة، (انظر: لسان العرب ١ / ٥١٩، القاموس المحيط ص ١٦٤١).

وفي الشرع: فعل هو بحيث يوجب عقوبة فاعله، بحد أو قتل أو قطع أو نفي. (انظر: شرح حدود ابن عرفة ٢ / ٦٣٢).

(٤) ساقط من (أ).

(٥) ساقط من (أ).

(٦) ساقط من (أ).

(٧) في (أ) تقديم وتأخير: ذمياً كان.

(٨) انظر: التفريع ٢ / ٢١٦.

(٩) في (ج) تقديم وتأخير: علي وعمر.

(١٠) ساقط من (أ).

(١١) انظر: المصنف لعبد الرزاق ١٠ / ٩٩ - ١٠٠، السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٣٢ - ٣٤،

(وروي عن عمر رضي الله عنه: أنه قتل مسلماً بذي، وقال ابن حزم رحمه الله: إن ذلك لم يثبت عنه، (انظر: المحلى ١٠ / ٢٢٢، المصنف لعبد الرزاق ١٠ / ١٠١).

وقال به [جماعة من التابعين منهم^(١)] : الحسن وعطاء^(٢) وعكرمة (رحمهم الله)^(٣) .

[ومن الفقهاء مالك^(٤) والشافعي والأوزاعي^(٥) والثوري وأبو ثور^(٦) وأحمد وإسحاق (رحمهم الله)^(٧) .

وقال أبو حنيفة وأصحابه (رحمهم الله) : يقتل المسلم بالذمي ، ولا يقتل بالمستأمن ولا بالمعاهد^(٨) ^(٩) .

وبه قال النخعي والشعبي (رحمهما الله)^(١٠) .

وحكم المعاهد والمستأمن عندهم^(١١) ، حكم أهل الحرب^(١٢) .

١٤١٤ - مسألة : [و]^(١٣) لا يقتل حر بعبد [أصلاً ، سواء كان]^(١٤) عبده^(١٥)

(١) ساقط من (أ) .

(٢) في (أ) تقديم وتأخير : عطاء وعكرمة والحسن .

(٣) انظر : المصنف لعبد الرزاق ١٠ / ٩٨ ، المحلى ١٠ / ٢٢٣ .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) في (أ) تقديم وتأخير : الأوزاعي والشافعي .

(٦) في (ج) : وأبو بكر .

(٧) انظر : القوانين الفقهية ص ٣٤٠ ، روضة الطالبين ٩ / ١٥٠ ، الإنصاف ٩ / ٤٦٩ ، المحلى

١٠ / ٢٢٤ ، المغني ٩ / ٣٤١ .

(٨) في (أ) : دون غيره .

(٩) انظر : مختصر الطحاوي ص ٢٣٠ .

(١٠) انظر : المصنف لعبد الرزاق ١٠ / ١٠١ ، المحلى ١٠ / ٢٢١-٢٢٢ .

(١١) في (أ) : عنده .

(١٢) انظر : المغني ٩ / ٣٤١ .

(١٣) ساقط من (أ) .

(١٤) ساقط من (أ) .

(١٥) في (أ) : عبد نفسه .

أو عبد غيره^(١) .

وبه قال الشافعي (رحمه الله)^(٢) .

وهو مذهب^(٣) أبي بكر وعمر وزيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وعلي [بن أبي طالب]^(٤) رضي الله عنهم^(٥) .

وقال أبو حنيفة [وأصحابه]^(٦) (رحمهم الله): يقتل بعبد غيره، ولا^(٧) [يقتل]^(٨) بعبد^(٩) نفسه^(١٠) .

ووافقنا على ألا قصاص بينهما في الأَطراف^(١١) .

وقال النخعي (رحمه الله): يقتل [الحر]^(١٢) بعبد^(١٣) وعبد غيره^(١٤) .

(١) انظر: المدونة ٤ / ٤٦٥ .

(٢) انظر: روضة الطالبين ٩ / ١٥١ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: المغني ٩ / ٣٤٨) .

(٣) في (أ): قول .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) انظر: المصنف لعبد الرزاق ٩ / ٤٧٢ - ٤٧٣ ، السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٣٤ - ٣٥ ، المغني ٩ / ٣٤٨ .

(٦) ساقط من (ج) .

(٧) في (أ): دون .

(٨) ساقط من (أ) .

(٩) في (أ): عبد .

(١٠) انظر: الهداية ٤ / ٥٠٣ - ٥٠٤ .

(١١) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣١ .

(١٢) ساقط من (أ) .

(١٣) في (أ): بعبد نفسه .

(١٤) انظر: المغني ٩ / ٣٤٩ .

وحكي عنه : أن^(١) بينهما القصاص [في]^(٢) الأطراف^(٣) .
[وما أظنه صحيحاً]^(٤)^(٥) .

١٤١٥ - مسألة : [قد ذكرنا أن الحر لا يقتل بالعبد، ولكن]^(٦) إذا قتل حرّ عبداً عمداً أو خطأ^(٧) فعليه^(٨) قيمته، بالغة ما بلغت^(٩) ، [وإن زادت على دية الحرّ أضعافاً، لأنه سلعة من السلع]^(١٠)^(١١) .

وبه قال الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق (رحمهم الله)^(١٢) .

وقال أبو حنيفة ومحمد (رحمهما الله) :^(١٣) [إذا كانت قيمته دون عشرة آلاف درهم، وجب فيه كمال قيمته]^(١٤) ، وإن كانت قيمته عشرة آلاف

(١) في (أ) : وحكي أنه قال .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) انظر : سنن الترمذي ٢٦ / ٤ ، نيل الأوطار ١٧ / ٧ .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من (ج) .

(٥) ومع ذلك فقد حكي عنه ذلك، ولم أقف على من صحح الحكاية عنه . والله أعلم .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .

(٧) في (ج) تقديم وتأخير : ولكن عليه قيمته بالغاً ما بلغ، وكذلك إذا قتله خطأ .

(٨) في (ج) : عليه .

(٩) في (ج) : بالغاً ما بلغ .

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من (ج) .

(١١) انظر : التفریع ٢ / ٢١١ .

(١٢) انظر : مغني المحتاج ٤ / ٢٤ ، المقنع ص ٢٨٥ ، المغني ٩ / ٣٨٢ ، وقد نسب إلى الثوري

مثل قول أبي حنيفة رحمهما الله ، (انظر : المغني ٩ / ٣٨٢) .

(١٣) في (ج) : زيادة : القيمة .

(١٤) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .

درهم، أو أكثر، لم يلزمه كمال قيمته^(١)، بل ينقص من قدر دية الحر^(٢) عشرة دراهم^(٣)، والعبد والأمة [في هذا]^(٤) سواء [في أنه ينقص من القيمة عشرة دراهم]^(٥)^(٦). (ب / ٨٩ / ج).

وحكى أصحابنا [عنهم أنه ينقص في الأمة خمسة دراهم]^(٧). وهو خطأ، والأمة والعبد سواء، وهو عند أبي حنيفة (رحمه الله) في الخطأ^(٨).

وأما في العمد: فيقتل الحر عبده بالعبد^(٩)^(١٠).
وبقولنا قال [الشعبي]^(١١) والنخعي وأبو يوسف (رحمهم الله)^(١٢).

-
- (١) في (أ): لا يبلغ به دية الحر.
 - (٢) في (أ): ولا بد أن ينقص منها.
 - (٣) في (أ) تقديم وتأخير: وحكى أصحابنا أنه ينقص في الأمة خمسة دراهم، وهو خطأ، والأمة والعبد سواء.
 - (٤) ساقط من (أ).
 - (٥) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).
 - (٦) انظر: مختصر الطحاوي ٢٤٣.
 - (٧) وهذه الحكاية، كما قال المصنف رحمه الله، خطأ - والله أعلم.
 - (٨) انظر: الهداية ٤ / ٥٥٧.
 - (٩) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج).
 - (١٠) انظر: الهداية ٤ / ٥٥٩.
 - (١١) ساقط من (أ).
 - (١٢) انظر: الهداية ٤ / ٥٥٧، وقد نسب إلى الشعبي رحمه الله مثل قول أبي حنيفة (رحمه الله)، (انظر: المغني ٩ / ٣٨٢).

١٤١٦ - مسألة: [و] ^(١) يقتل الوالد بولده إذا (ب / ٥٩ / أ) تعمد قتله ^(٢) .

وحكي ^(٣) عن داود (رحمه الله) مثله ^(٤) .

وقال أبو حنيفة والشافعي [والشعبي] ^(٥) (رحمهم الله) : لا يقاد ^(٦) به مطلقاً ^(٧) ، و[هو قول] ^(٨) أشهب ^(٩) (رحمه الله) ^(١٠) .

وبه قال عطاء ومجاهد وأحمد وإسحاق (رحمهم الله) ^(١١) .

١٤١٧ - مسألة: الرجل يقتل بالمرأة، والمرأة [تقتل] ^(١٢) بالرجل ^(١٣) ، إذا

كانا ^(١٤) مسلمين حرين، أو عبيدين مسلمين ^(١٥) ، يقتص ^(١٦) [كذلك] ^(١٧)

(١) ساقط من (أ) .

(٢) انظر : الإشراف لعبد الوهاب ١٨١ / ٢ .

(٣) في (أ) تقديم وتأخير : ومثله حكي عن داود .

(٤) انظر : بداية المجتهد ٤٩١ / ٢ .

(٥) ساقط من (ج) .

(٦) في (أ) : لا يقتل .

(٧) انظر : مختصر الطحاوي ص ٢٣١ ، روضة الطالبين ١٥١ / ٩ ، المغني ٣٥٩ / ٩ .

(٨) ساقط من (أ) .

(٩) في (أ) تقديم وتأخير : وأشهب لا يقاد به مطلقاً .

(١٠) لم أقف عليه .

(١١) انظر : الإنصاف ٤٧٣ / ٩ ، المغني ٣٥٩ / ٩ .

(١٢) ساقط من (أ) .

(١٣) في (أ) : به .

(١٤) في (أ) : إذا كان .

(١٥) في (ج) زيادة : حرين .

(١٦) في (أ) : ويقتضي .

(١٧) ساقط من (ج) .

لكل^(١) واحد [منهما]^(٢) من صاحبه في الأطراف ، لا يختلف قول مالك (رحمه الله) في هذا^(٣) (٤) .

[فأما إن كان يقتص لأحدهما من الآخر ، ولا يقتص الآخر منه في النفس ، فقال مالك (رحمه الله) : لا يقتص منه في الأطراف]^(٥) ، وإن كان يقتص [منه]^(٦) في النفس ، كالعبد يقتل الحرّ ، والكافر يقتل المسلم ، [فلأولياء المقتول الحرّ أن يقتلوا العبد والكافر]^(٧) ، ولو قطع العبد والكافر يد [الحرّ]^(٨) المسلم ، لم يكن [له]^(٩) أن يقتص منهم في الأطراف^(١٠) .
وروي عنه : أنه يقتص^(١١) (١٢) ، وهو القياس^(١٣) .

(١) في (أ) بكل .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) في (أ) : فيه .

(٤) انظر : التفريع ٢ / ٢١٦ ، القوانين الفقهية ص ٣٤٠ .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من (ج) .

(٦) ساقط من (أ) .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من (ج) .

(٨) ساقط من (ج) .

(٩) ساقط من (أ) ، مثبت في الهامش .

(١٠) انظر : الكافي لابن عبد البر ص ٥٨٧ - ٥٨٨ .

(١١) في (ج) : القصاص .

(١٢) انظر : التفريع ٢ / ٢١٧ .

(١٣) لم يبين المصنف رحمه الله ، وجه كونه القياس ، ولعله - والله أعلم : أن القصاص يجب للأعلى بالحرية والإسلام على الأدنى بالعبودية والكفر ، فكان القياس هنا الرواية الثانية التي توجب القصاص ، (انظر : القوانين الفقهية ص ٣٤٠) .

[و] ^(١) بهذا قال الشافعي (رحمه الله) ^(٢) .

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): لا [يقع] ^(٣) القصاص بينهما في الأطراف ، وإن وقع [القصاص] ^(٤) بينهما في النفس ، إلا أن يتساويا في الدية المقدرة ^(٥) ، [فيقتل الرجل بالمرأة ، والمرأة به ، ولا يؤخذ طرف الرجل بالمرأة ، ولا طرف المرأة بالرجل ، لأن ديتهما مختلفة في النفس ، وكذا عندهم يقتل الحر بالعبد ، ولا يؤخذ طرفه بطرفه ، ويقتل العبد بالعبد ، ولا يؤخذ طرفه بطرفه ، لاختلاف قيمتهما] ^(٦) ، وإن جاز أن يتساويا ، فالتساوي بطريق الاجتهاد لا بطريق اليقين ^(٧) ^(٨) .

١٤١٨ - مسألة: [وإذا قتل جماعة واحداً] ^(٩) قتلوا ^(١٠) به ^(١١) [جميعاً] ^(١٢) ،

كما يقتل الواحد ^(١٣)

(١) ساقط من (ج) .

(٢) انظر: الأم ٦ / ٢١ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة ، انظر: الإنصاف ٩ / ٤٦٩) .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) في (ج): والمقدرة .

(٦) في (ج): قيمتها .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من (ج) .

(٨) انظر: مختصر الطحاوي ص ١٣١ .

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .

(١٠) في (أ): تقتل الجماعة .

(١١) في (أ): بالواحد .

(١٢) ساقط من (أ) .

(١٣) في (أ): كالواحد .

لو انفرد [بالقتل]^(١)^(٢) .

وبه قال [من الصحابة]^(٣) : عمر وعلي وابن عباس والمغيرة بن شعبة
[رضي الله عنهم]^(٤)^(٥) .

[ومن التابعين]^(٦) سعيد بن المسيب والحسن وعطاء^(٧) (رحمهم الله)^(٨) .

[ومن الفقهاء : مالك]^(٩) والشافعي [وأبو حنيفة]^(١٠) والثوري
[ومحمد]^(١١) وإسحاق [وأحمد]^(١٢) (رحمهم الله)^(١٣) .

وقال^(١٤) ابن الزبير ومعاذ (رضي الله عنهما) : إن لولي المقتول أن يقتل

(١) ساقط من (أ) .

(٢) انظر : المنتقى ٧ / ١١٦ .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) انظر : المصنف لعبد الرزاق ٩ / ٤٧٥ ، المغني ٩ / ٣٦٦ .

(٦) ساقط من (أ) .

(٧) في (أ) تقديم وتأخير : وعطاء والحسن .

(٨) انظر : المصنف لعبد الرزاق ٩ / ٤٧٥ .

(٩) ساقط من (أ) .

(١٠) ساقط من (ج) .

(١١) ساقط من (أ) .

(١٢) ساقط من (ج) .

(١٣) انظر : مختصر الطحاوي ص ١٣١ ، المنتقى ٧ / ١١٦ ، الأم ٦ / ٢٢ ، الإنصاف

٩ / ٤٤٨ ، المغني ٩ / ٣٦٦ .

(١٤) في (ج) : وذهب .

واحدًا^(١) من الجماعة، من شاء منهم، ويأخذ الدية^(٢) من الباقين، مثل أن يقتله عشرة أنفس^(٣) [فله أن]^(٤) يقتل^(٥) واحدًا [منهم، أيهم شاء]^(٦) ويأخذ تسعة^(٧) أعشار الدية [من الباقين]^(٨)^(٩).

وبه قال الزهري وابن سيرين (رحمهما الله)^(١٠).

وقال داود (رحمه الله): لا قود على واحد منهم [أصلًا]^(١١)، وعليهم الدية^(١٢).

[وهو خلاف ما اجتمعت عليه الصحابة]^(١٣)^(١٤).

١٤١٩ - مسألة: إذا اشترك^(١٥) الجماعة^(١٦)

-
- (١) في (أ): واحد.
 - (٢) في (أ): في الدية.
 - (٣) في (أ): أن يقتل عشرة واحدًا.
 - (٤) ساقط من (أ).
 - (٥) في (أ): فيقتل.
 - (٦) ساقط من (أ).
 - (٧) في (ج): من التسعة.
 - (٨) ساقط من (ج).
 - (٩) انظر: المصنف لعبد الرزاق ٩/ ٤٧٩، المغني ٩/ ٣٦٦-٣٦٧.
 - (١٠) انظر: المصنف لعبد الرزاق ٩/ ٤٧٩، المغني ٩/ ٣٦٦.
 - (١١) ساقط من (أ).
 - (١٢) انظر: المغني ٩/ ٣٦٦.
 - (١٣) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).
 - (١٤) وهذا من المصنف رحمه الله، رد لقول داود رحمه الله لمخالفته الإجماع - والله أعلم.
 - (١٥) في (أ): اشتركوا.
 - (١٦) في (أ) تقديم وتأخير: تقطع الجماعة إذا اشتركوا.

في^(١) قطع طرف مسلم^(٢) ، [مثل أن يقطعوا يده كلهم]^(٣) ، دفعة واحدة ،
[فعليهم القود في ذلك العضو]^(٤) ، كما لو قتلوه [قتلوا به]^(٥)^(٦) .
وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق (رحمهم الله)^(٧) .

وقال الزهري والثوري وأبو حنيفة (رحمهم الله) : لا تؤخذ^(٨) الأطراف
بطرف [واحد]^(٩)^(١٠) .

١٤٢٠ - مسألة: وإذا قتل إنسان إنساناً بآلة ، قتل بمثلها^(١١) [لو قصد القتل
وجب عليه القود]^(١٢) ، ولا فرق بين أن يكون^(١٣) [بحديد أو]^(١٤) [حجر]^(١٥)

(١) في (ج) زيادة: قتل أو .

(٢) في (أ): طرفي رجل .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) ساقط من (أ) .

(٦) انظر : الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ١٨٢ .

(٧) انظر : الأم ٦ / ٢٢ ، الإنصاف ٩ / ٤٤٩ ، المغني ٩ / ٣٧٠ .

(٨) في (أ): تقطع .

(٩) ساقط من (أ) .

(١٠) انظر : مختصر الطحاوي ص ٢٣١ ، المغني ٩ / ٣٧٠ .

(١١) في (أ): يقاد من المثلث كما يقاد من المحدد .

(١٢) ساقط من (أ) ما بين المعكوفين .

(١٣) في (ج): أن يشدخه .

(١٤) ساقط من (ج) .

(١٥) في (ج): بحجر .

أو عصا، أو يغرقه في الماء، أو يحرقه [بالنار]^(١)، أو يخنقه^(٢)، أو يطبق عليه بيتاً^(٣)، أو يمنعه الطعام والشراب حتى يموت [عطشاً أو جوعاً]^(٤)، أو يضغته، أو يهدم^(٥) عليه بيتاً، [أو يبني عليه بيتاً لا يمكنه الخروج منه]^(٦)،^(٧) [أو يضربه بحجر عظيم، أو خشبة عظيمة لها حدٌ، أو لا حد لها]^(٨)^(٩).

وبه قال الشافعي وابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد (رحمهم الله)^(١٠)، وغيرهم^(١١).

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): لا قود عليه [إذا قتل]^(١٢) بهذه^(١٣) الأشياء، إلا بالنار أو المحدد^(١٤) [من الحديد أو غيره]^(١٥)، من الليطة^(١٦) أو الخشبة

(١) ساقط من (أ).

(٢) يخنقه: أي يعصر عنقه ويضيق عليه حتى يموت، (انظر: لسان العرب ١ / ٩١٤، القاموس المحيط ص ١١٣٨).

(٣) في (أ) تقديم وتأخير: أو يمنعه الطعام والشراب حتى يموت أو يضغته ويهدم عليه بيتاً أو يبني عليه بيتاً.

(٤) ساقط من (أ).

(٥) في (ج): ويهدم.

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٧) في (أ) زيادة: وإن قتله بآلة قتل بمثلها.

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(٩) انظر: الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ١٨٢، القوانين الفقهية ص ٣٣٩.

(١٠) انظر: الأم ٦ / ٦٢، مختصر الطحاوي ص ٢٣٢، المغني ٩ / ٣٢٢-٣٢٣.

(١١) منهم: الحنابلة، (انظر: الإنصاف ٩ / ٤٣٤، المغني ٩ / ٣٢٢-٣٢٣).

(١٢) ساقط من (أ).

(١٣) في (أ) في هذه.

(١٤) في (أ) تقديم وتأخير: إلا في المحدد والنار.

(١٥) ساقط من (أ).

(١٦) الليطة: مفردة الليط، وهي قشرة القصب والقناة، وكل شيء كانت له صلابة ومثانة، (انظر: لسان العرب ٣ / ٤٢٢).

المحددة أو الحجر المحدد، فأما لو غرقه [في الماء]^(١)، أو قتله بحجر البرد، أو بمدقة^(٢) الجص^(٣)، لم^(٤) [يجب عليه]^(٥) قود^(٦).
وبه قال^(٧) الحسن^(٨) [البصري]^(٩) والنخعي (رحمهما الله)، وقالوا: لا قود إلا بحديدة^(١٠)^(١١).

١٤٢١ - مسألة: [و]^(١٢) يقتل المكروه (والمكروه)^(١٣) على القتل^(١٤) بغير حق^(١٥)^(١٦).

- (١) ساقط من (أ).
- (٢) في (ج): أو مدقة، (وهي ما دق به الشيء، انظر: لسان العرب ١ / ٩٩٧).
- (٣) في (ج): الجص.
- (٤) في (أ): فلا.
- (٥) ساقط من (أ).
- (٦) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣٢.
- (٧) في (أ) و(ج): الشافعي، ولعل الصواب - والله أعلم - الشعبي رحمه الله، (انظر: المغني ٩ / ٣٢٣).
- (٨) في (أ) و(ج): والحسن.
- (٩) ساقط من (أ).
- (١٠) في (ج): إلا بحديد.
- (١١) انظر: المغني ٩ / ٣٢٣.
- (١٢) ساقط من (أ).
- (١٣) في (ج): والمكرهه، ساقط من (أ)، مثبت في الهامش.
- (١٤) في (ج): زيادة: إذا طلبا.
- (١٥) في (أ): ظلما.
- (١٦) انظر: القوانين الفقهية ص ٣٣٩، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ٩ / ٤٥٣).

وبه قال الشافعي (رحمه الله) في المكروه، [واختلف قوله في المكروه] ^(١) ^(٢).

وقال زفر (رحمه الله): مثل قولنا ^(٣).

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): يقتل ^(٤) ^(٥) الأمر دون المأمور ^(٦).

وهو قول محمد (رحمه الله) ^(٧).

وقال أبو يوسف (رحمه الله): [لا قصاص على] ^(٨) واحد منهما ^(٩) ^(١٠).

١٤٢٢ - مسألة: ومن ^(١١) أمسك إنساناً لآخر ^(١٢) حتى قتله ^(١٣) ظلماً،

[بغير حق] ^(١٤) فالممسك ^(١٥) عالم بذلك، قتلاً [به] ^(١٦) جميعاً ^(١٧).

(١) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٢) وأظهر القولين: وجوب القصاص، (انظر: روضة الطالبين ٩ / ١٣٥).

(٣) انظر: مختصر الطحاوي ص ٤١٠.

(٤) في (ج): يقتص.

(٥) في (ج): زيادة: من.

(٦) انظر: مختصر الطحاوي ص ٤٠٩، الهداية ٣ / ٣١١.

(٧) انظر: الهداية ٣ / ٣١١.

(٨) ممسوح في (ج).

(٩) في (ج): منهم.

(١٠) انظر: مختصر الطحاوي ص ٤١٠.

(١١) في (أ): إذا.

(١٢) في (أ): أمسك رجل رجلاً لإنسان.

(١٣) في (أ): فقتله.

(١٤) ساقط من (أ).

(١٥) في (أ): والممسك.

(١٦) ساقط من (أ).

(١٧) انظر: الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ١٨٣.

وبه قال النخعي (رحمه الله)، وزاد [علينا]^(١) فقال: يقتل الممسك علم أو لم يعلم^{(٢) (٣)}.

وقال أبو حنيفة (أ/ ٦٠ / أ) والشافعي وأبو ثور (رحمهم الله) وغيرهم^(٤): يقتل الذابح^(٥) ولا يقتل^(٦) الممسك، و[لكن]^(٧) يعزر^(٨) إن كان عالماً^(٩).

١٤٢٣ - مسألة: الذي يجب^(١٠) في قتل العمد: القود حسب، [فإن أراد الولي أن يأخذ]^(١١) الدية لم يجب^(١٢) [له ذلك]^(١٣) إلا برضى القاتل، [هذا الأظهر مما روي عن مالك (رحمه الله)^(١٤)، وروي عنه: أن الولي بالخيار في

(١) ساقط من (أ).

(٢) في (أ): علم أم لا.

(٣) انظر: نيل الأوطار ٧ / ٢٦.

(٤) ومذهب الحنابلة: أن الممسك يحبس حتى يموت، (انظر: المغني ٩ / ٤٧٧، الإنصاف ٩ / ٤٥٦).

(٥) في (أ): القاتل.

(٦) في (أ): دون.

(٧) ساقط من (أ).

(٨) في (أ) زيادة: الممسك.

(٩) انظر: الأم ٦ / ٣٠، المغني ٩ / ٤٧٨.

(١٠) في (أ): الواجب.

(١١) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(١٢) في (أ) تقديم وتأخير: لا تجب الدية.

(١٣) ساقط من (أ).

(١٤) انظر: الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ١٨٣.

القصاص أو الدية^(١) ، وإن كره^(٢) القاتل^(٣) .

وبالأول قال أبو حنيفة (رحمه الله)^(٤) .

وبالثاني قال الشافعي [وأحمد وإسحاق وسعيد بن المسيب والحسن وعطاء]^(٥) (رحمهم الله)^(٦) .

١٤٢٤ - مسألة: اختلف [الرواية]^(٧) عن مالك (رحمه الله) في النساء، هل لهنّ مدخل^(٨) في القود والعفو؟

فقال: ليس لهنّ مدخل في ذلك^(٩) ، وهو إلى الذكور^(١٠) .

وروي عنه [أن]^(١١) الذكور والإناث^(١٢) فيه سواء^(١٣) .

(١) ما بين المعكوفين ساقط من (ج) .

(٢) في (ج): فإن لم يبذلها .

(٣) انظر: الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ١٨٣ .

(٤) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣٤ .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من (ج) .

(٦) انظر: الأم ٦ / ١٠ ، الإنصاف ١٠ / ٣ ، المحلى ١٠ / ٢٤٠ ، الشرح الكبير مع المغني ٩ / ٤١٤ .

(٧) ساقط من (أ) .

(٨) في (أ): مدخلا .

(٩) في (أ): ذلك للذكور دون النساء .

(١٠) انظر: الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ١٨٤ .

(١١) ساقط من (ج) .

(١٢) في (أ) تقديم وتأخير: الإناث والذكور .

(١٣) انظر: الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ١٨٤ .

وبهذا^(١) قال أبو حنيفة والشافعي (رحمهما الله)^(٢) .

و[القول]^(٣) الأول^(٤) [هو]^(٥) قول^(٦) الزهري (رحمه الله)^(٧) .

[فعلى القول بأن القود متعين، ولا خيار لهم في الدية]^(٨) ، فإن^(٩) عفا
الذكور سقط القود ولم يجب شيء [من المال]^(١٠) ، [و]^(١١) على الرواية^(١٢)
[التي تقول]^(١٣) [بأن]^(١٤) لهم^(١٥) الخيار [بين القود والدية]^(١٦) ، [وإن اختاروا
الدية وصالحوا عليها دخل النساء فيها]^(١٧)^(١٨) .

(١) في (أ) : : وبه .

(٢) انظر : مختصر الطحاوي ص ٢٣٩ ، روضة الطالبين ٦ / ٢١٤ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة ،
انظر : الإنصاف ٩ / ٤٨٢) .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) في (أ) : وبالأول .

(٥) ساقط من (أ) .

(٦) في (أ) : قال .

(٧) انظر : المغني ٩ / ٤٦٤ .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من (ج) .

(٩) في (أ) : إذا .

(١٠) ساقط من (أ) .

(١١) ساقط من (ج) .

(١٢) في (أ) : على القول .

(١٣) ساقط من (أ) .

(١٤) ممسوح في (ج) .

(١٥) في (ج) : لهن .

(١٦) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .

(١٧) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .

(١٨) انظر : التفريع ٢ / ٢٠٩ .

١٤٢٥ - مسألة: ^(١) [و] ^(٢) إذا كان القود للصغار والكبار ^(٣)، [فللأكابر] ^(٤)

أن يستقيدوا ^(٥)، ولا يلزم انتظار ^(٦) بلوغ الأصاغر ^(٧).

وبه قال أبو حنيفة (رحمه الله) ^(٨).

وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد (رحمهم الله): ليس للأكابر ^(٩) أن

يستقيدوا ^(١٠) حتى يبلغ الأصاغر ^(١١).

وحكي ^(١٢) [أن] ^(١٣) محمداً (رحمه الله) رجع ^(١٤) إلى قول أبي حنيفة

(رحمه الله) ^(١٥).

(١) في (ج) زيادة: ويقتل الجماعة بالواحد كما يقتل الواحد بالجماعة.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) في (أ): لصغار وكبار.

(٤) في (أ): للأكابر، وهو ساقط، مثبت في الهامش.

(٥) في (أ): أن يستبدوا.

(٦) في (ج): ولا ينظروا.

(٧) انظر: القوانين الفقهية ص ٣٤١.

(٨) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣٩.

(٩) في (أ): للأكابر.

(١٠) في (أ): ذلك شيء.

(١١) انظر: روضة الطالبين ٩/ ٢١٤، الهداية ٤/ ٥٠٦، وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر:

الإنصاف ٩/ ٤٨٢).

(١٢) في (أ): وقيل.

(١٣) ساقط من (أ).

(١٤) في (أ) تقديم وتأخير: رجع محمد.

(١٥) لم أقف على رجوعه، ولكن الكاساني رحمه الله، صحح مذهب أبي حنيفة رحمه الله،

(انظر: بدائع الصنائع ٧/ ٢٤٢).

١٤٢٦ - مسألة: [و^(١)] يقتل الجماعة بالواحد، كما يقتل الواحد بالجماعة^(٢)، وإذا قتل، لم يبق لواحد [منهم]^(٣) [بعد ذلك]^(٤) حق في دية ولا غيرها^(٥).

وبه قال أبو حنيفة (رحمه الله)، ولو مات القاتل سقطت حقوقهم كلهم^(٦) ^(٧).

وقال الشافعي (رحمه الله): [إذا قتل واحد جماعة عمداً، فقد]^(٨) ثبت^(٩) لولي كل واحد^(١٠) [حق]^(١١) القود على الانفراد، فإن تمكن [من]^(١٢) القود، فقد استوفى حقه، وإن لم يمكن^(١٣) منه، كانت ديته^(١٤) مقبولة في ماله^(١٥).

-
- (١) ساقط من (أ).
 (٢) في (أ) تقديم وتأخير: يقتل الواحد بالجماعة، كما تقتل الجماعة بالواحد.
 (٣) ساقط من (أ).
 (٤) ساقط من (ج).
 (٥) انظر: المدونة ٤ / ٤٤٧، (وهذا هو مذهب الحنابلة، فيما إذا طلبوا كلهم القود، وأما إذا طلب بعضهم القود، فلهم ذلك، وللباقيين الدية، (انظر: الإنصاف ٩ / ٤٩٤).
 (٦) انظر: الهداية ٤ / ٥١٢-٥١٣.
 (٧) في (ج) زيادة: مسألة.
 (٨) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).
 (٩) في (أ): يثبت.
 (١٠) في (أ): كل مقتول.
 (١١) ساقط من (أ).
 (١٢) ساقط من (ج).
 (١٣) في (أ): يتمكن.
 (١٤) في (أ): دية.
 (١٥) انظر: الأم ٦ / ٢٢.

وقال البتّي^(١) (رحمه الله): يقتل بالجماعة، ويكون لكل واحد منهم تسعة أعشار الدية عن مقتوله [في ماله]^(٢)، إن كان قتل عشرة [أنفس]^(٣)، فيجب^(٤) في ماله [تسعة أعشار الدية عن مقتوله في ماله]^(٥)، تسع^(٦) ديات [يحصل]^(٧) لكل واحد [من العشرة]^(٨) تسعة أعشار الدية^(٩)، [ويسقط]^(١٠) من كل دية عشرها، في مقابلة [ما حصل له، وهو]^(١١) عشر القود^(١٢).

١٤٢٧ - مسألة: [و]^(١٣) إذا قطع يد إنسان، وقتل آخر، واختار^(١٤) ولي المقتول^(١٥) قتل القاتل، لم تقطع [يده باليد]^(١٦)، وكذلك لو [كان]^(١٧) قطع يد

(١) في (ج): الليثي.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) ساقط من (أ).

(٤) في (أ): وجبت.

(٥) ساقط من (أ).

(٦) في (أ): تسعة.

(٧) ساقط من (أ).

(٨) ساقط من (أ).

(٩) في (أ): ديته.

(١٠) ساقط من (ج).

(١١) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(١٢) تكملة المجموع ١٨ / ٤٣٥.

(١٣) ساقط من (أ).

(١٤) في (أ): فاختر.

(١٥) في (أ) زيادة: القتل.

(١٦) ساقط من (أ).

(١٧) ساقط من (ج).

المقتول ثم قتله، [لم تقتطع يده^(١)] إلا أن يكون أراد المثلة^(٢) بالمقتول، فإنه يقطع ثم يقتل^(٣).

و[به^(٤)] قال أبو حنيفة (رحمه الله)^(٥).

و[قال^(٦)] الشافعي (رحمه الله): يقطع [قصاصاً]^(٧) لمن قطع يده، ثم يقتل [قوداً]^(٨) بالنفس^(٩).

١٤٢٨ - مسألة: فإذا^(١٠) سرى القصاص من^(١١) الجاني إلى نفسه حتى مات^(١٢)، لم يلزم المجني عليه ضمان، مثل: أن يقطع [إنسان]^(١٣) يد إنسان^(١٤)

(١) ساقط من (أ).

(٢) في (أ): القتلة.

(٣) انظر: التفریع ٢ / ٢١٨.

(٤) ساقط من (أ).

(٥) وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، وقول أبي حنيفة رحمه الله: إن الإمام مخير في ذلك، فإن شاء قال: أقطعوه ثم اقتلوه، وإن شاء قال: اقتلوه، (انظر: الهداية ٤ / ٥١٤).

(٦) ساقط من (أ).

(٧) ساقط من (أ).

(٨) ساقط من (أ).

(٩) انظر: الأم ٦ / ٢٢، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ٩ / ٤٩٥).

(١٠) في (أ): إذا.

(١١) في (أ): في.

(١٢) في (أ): فمات.

(١٣) ساقط من (أ).

(١٤) في (أ): الإنسان.

ظلمًا، فيقتصر [المقطوع]^(١) عن القاطع^(٢) [مثل]^(٣) ما قطع^(٤)، فيموت الجاني، [فلا شيء على المقتصر]^(٥)^(٦).

وبه قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد (رحمهم الله)^(٧).

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): على المجني عليه دية النفس؛ لأن^(٨) باقتصاصه^(٩) [من الجاني]^(١٠) سرى [إلى النفس]^(١١)، فكأنه أخذ فوق حقه^(١٢).

١٤٢٩ - مسألة: إذا اشترك عامدٌ ومخطئ^(١٣)، أو عامد وصبي ومجنون^(١٤)، في [قتل عمد]^(١٥)،

(١) ساقط من (أ).

(٢) في (أ): منه.

(٣) ساقط من (ج).

(٤) في (أ): ما فعل.

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(٦) انظر: الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ٢٨٤، وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ٣٠ / ١٠.

(٧) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٤٠، روضة الطالبين ٩ / ١٦٥، ٢٣١.

(٨) في (ج): لا.

(٩) في (أ): باختصاصه.

(١٠) ساقط من (أ).

(١١) ساقط من (أ).

(١٢) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٤٠.

(١٣) في (ج): القاتل العمد والمخطئ.

(١٤) في (ج): أو العامد والصبي والمجنون.

(١٥) ساقط من (ج).

قتل العامد منهما، [و]^(١) كذلك [لو كان]^(٢) حرٌّ وعبد^(٣) قتلًا عبدًا، [فإن]^(٤) العبد يقتل^(٥)، وكذلك^(٦) [لو كان]^(٧) كافر ومسلم^(٨) قتلًا كافرًا عمدًا، قتل الكافر^(٩).

وقال النخعي والحسن [البصري]^(١٠) وأبو حنيفة والشافعي (رحمهم الله): لا يقتل العامد منهما [مع الخاطئ]^(١١)^(١٢).

واختلف^(١٣) أبو حنيفة^(١٤) والشافعي (رحمهما الله) في الأب إذا شاركه

(١) ممسوح في (ج).

(٢) ساقط من (أ).

(٣) في (ج): حرًّا وعبدًا.

(٤) ساقط من (أ).

(٥) في (أ) تقديم وتأخير: قتل العبد.

(٦) في (أ): وكذا.

(٧) ساقط من (أ).

(٨) في (ج): كافرًا ومسلمًا.

(٩) انظر: الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ١٨٥، وفي رواية: على العامد والصبي الدية، (انظر: المتقى ٧ / ٧١).

(١٠) ساقط من (أ).

(١١) ساقط من (أ).

(١٢) وعند أبي حنيفة والشافعي رحمهما الله: أن العمد مع الصبي والمجنون يقتص منه، وكذلك الحر مع العبد في قتل العبد، والمسلم مع الكافر في قتل الكافر، فإن العبد والكافر يقتص منهما، (انظر: المبسوط ٢٦ / ٩٣-٩٤، الأم ٦ / ٣٩).

(١٣) في (ج) زيادة: قول.

(١٤) في (ج): أبي حنيفة.

الأجنبي^(١).

فقال أبو حنيفة (رحمه الله): لا يقتل [الأجنبي]^(٢)^(٣).

و [قال]^(٤) الشافعي (رحمه الله): يقتل^(٥)^(٦).

١٤٣٠ - مسألة: إذا قطع [إنسان]^(٧) كفّ غيره من الكوع عمداً، ثم قطع

آخر بقية^(٨) اليد من المرفق، ثم مات المقطوع.

فقال^(٩) أبو حنيفة (رحمه الله): يقتل الثاني، ويقطع [كفّ]^(١٠) الأول^(١١).

وقال الشافعي (رحمه الله): يقتلان جميعاً^(١٢).

وهذا عندي: ينبغي أن يفصل، فإن [كان القاطع الأول قد]^(١٣) عاش

(١) في (أ): في شريك الأب.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣١، (ومذهب الحنابلة: أن القصاص يجب على شريك

الأب في قتل ولده، وعلى شريك العبد في قتل عبد، ولا يجب على شريك الخاطيء)،

(انظر: الإنصاف ٩ / ٤٥٨).

(٤) ساقط من (أ).

(٥) في (أ): فقتله، بتقديم وتأخير: فقتله الشافعي.

(٦) انظر: الأم ٦ / ٣٩.

(٧) ساقط من (أ).

(٨) في (أ): باقي.

(٩) في (أ): قال.

(١٠) ساقط من (ج).

(١١) انظر: بدائع الصنائع ٧ / ٣٠٢.

(١٢) انظر: الأم ٦ / ٢٨، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ٩ / ٤٤٩).

(١٣) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).



[صاحبه] ^(١) [بعد القطع الأول] ^(٢) ، وأكل وشرب ، ولم يندمل ^(٣) [قطعه] ^(٤) ،
حتى جاء آخر ^(٥) فقطعه ^(٦) من المرفق ، فمات في الحال [الثاني ، فإن الجاني] ^(٧)
الثاني ^(٨) يقتل وحده ^(٩) ، (ب / ٦٠ / أ) .

وإن عاش [بعد الثاني] ^(١٠) ، وأكل وشرب أياماً ^(١١) ، [ثم مات] ^(١٢) ،
فلأولياء أن يقسموا على أيهما شاءوا ، [و] ^(١٣) أنه مات من قطعه ،
ويقتلونه ^(١٤) ؛ لأنه لا يقتل بالقسامة [عندنا] ^(١٥) أكثر من واحد ^(١٦) .

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (ج) .

(٣) يندمل : يبرأ ويلتحم ويتمائل ، (انظر : لسان العرب ١ / ١٠١٤ ، القاموس المحيط ص ١٢٩٣) .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) في (أ) : الآخر .

(٦) في (ج) : قطعه .

(٧) ساقط من (أ) .

(٨) في (أ) : فالثاني .

(٩) في (أ) : هو القاتل .

(١٠) ساقط من (ج) .

(١١) في (ج) : الأيام .

(١٢) ساقط من (ج) .

(١٣) ساقط من (أ) .

(١٤) في (أ) : فيقتلونه .

(١٥) ساقط من (أ) .

(١٦) انظر : الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ١٩٩ .

وقال أشهب (رحمه الله): [لا]^(١) يقسمون على الجميع^(٢) أنه مات من قطعهما، و[لكن]^(٣) يختارون واحداً فيقتلونه^(٤)، وإن كان [حين قطع]^(٥) [كفه]^(٦) الأول قطعه^(٧) الثاني [من المرفق]^(٨) [ومات]^(٩) في الحال، فهما جميعاً قاتلان^(١٠).

[وإن كان خلاف أبي حنيفة والشافعي (رحمهما الله) فيها على هذا الوجه، وقولنا]^(١١) و[قول]^(١٢) الشافعي (رحمه الله) سواء، والكلام واحد^(١٣).

١٤٣١ - مسألة: [و]^(١٤) إذا طرحه [في النار عمداً]^(١٥) حتى مات، طرح في النار حتى يموت^(١٦)

(١) ساقط من (أ).

(٢) في (ج): زيادة: واو.

(٣) ساقط من (أ).

(٤) في (أ): يقتلونه.

(٥) ممسوح في (ج).

(٦) ساقط من (أ).

(٧) في (أ): قطع.

(٨) ساقط من (أ).

(٩) ساقط من (ج).

(١٠) انظر: شرح العلامة التنوخي مع شرح زروق ٢ / ٢٤٠.

(١١) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(١٢) ممسوح في (ج).

(١٣) هذا من المصنف رحمه الله، بيان لوجه الخلاف والوفاق.

(١٤) ساقط من (أ).

(١٥) ممسوح في (ج).

(١٦) انظر: الكافي لابن عبد البر ص ٥٨٨.

وكره^(١) عبد الملك^(٢) (رحمه الله) ذلك^(٣) .

وبمثل^(٤) قولنا قال^(٥) الشافعي (رحمه الله)^(٦) .

كذلك^(٧) يقتص من القاتل بكل آلة قتل بمثلها^(٨) ، [فإذا غرقه غرق ، وإذا قتله بحجر]^(٩) ، وإن رمى به [من شاق]^(١٠) ، فعل به مثله^(١١) .

[و]^(١٢) كذلك [إن هدم عليه حائطًا]^(١٣) ، إلا أن يشاء ولي^(١٤) المقتول أن يقتله^(١٥) بالسيف ، فذلك له^(١٦) (١٧) .

(١) في (ج): وذكر .

(٢) في (أ): تقديم وتأخير: ذلك عبد الملك .

(٣) انظر: المنتقى ١١٩ / ٧ .

(٤) في (ج): ومثل .

(٥) في (ج): وقال .

(٦) انظر: الأم ٦ / ٦٢ .

(٧) في (أ): وكذا .

(٨) في (أ): بها .

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .

(١٠) ممسوح في (ج) .

(١١) في (أ): قتل .

(١٢) ساقط من (أ) .

(١٣) ساقط من (أ) .

(١٤) في (أ): أولياء .

(١٥) في (أ): قتله .

(١٦) في (أ): لهم .

(١٧) انظر: الكافي لابن عبد البر ص ٥٨٨ .

وقال أبو حنيفة وابن الماجشون (رحمهما الله): إن قتله بالنار، قتل بالسيف^(١). (ب/ ٩٠ / ج).

١٤٣٢ - مسألة: [إذا اعتدى^(٢) إنسان على غيره بقطع يده من الكوع، وكانت صحيحة فيها]^(٣) خمس أصابع، ويد القاطع ناقصة أصابع^(٤)، فإن أراد المقطوع أن يقتص من القاطع، [قطع يده الناقصة، ولا شيء]^(٥) له غير ذلك^{(٦) (٧)}.

وبه قال أبو حنيفة (رحمه الله)^(٨).

وقال الشافعي (رحمه الله): [له أن]^(٩) يقتص ويأخذ [دية]^(١٠) أصبع [القاطع الخامسة]^(١١)؛ [لأنها]^(١٢) مفقودة^{(١٣) (١٤)}،

(١) انظر: المبسوط ٢٦ / ١٢٢، المنتقى ٧ / ١١٩، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ٩ / ٤٩٠).

(٢) في (أ): إذا عد.

(٣) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج).

(٤) في (ج): أصبع.

(٥) ممسوح في (ج).

(٦) في (أ): غيره.

(٧) انظر: المدونة ٤ / ٤٩٨.

(٨) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣٧، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: المعني ٩ / ٤٥٣).

(٩) ساقط من (أ).

(١٠) ممسوح في (ج).

(١١) ساقط من (أ).

(١٢) ساقط من (ج).

(١٣) في (أ): معدومة.

(١٤) في (أ) زيادة: في يد المقطوع.

فلا^(١) يمكن القصاص منها، [وقد بقيت للمقطوع أصبع، لم يمكنه القود،
فيأخذ ديتها]^{(٢)(٣)}.

١٤٣٣ - مسألة: [و]^(٤) لا تقطع اليد الصحيحة باليد الشلاء^{(٥)(٦)}.

وبه قال أبو حنيفة والشافعي (رحمهما الله)،^(٧) وهو قول أهل العلم
كافة^(٨).

وحكي عن قوم^(٩) أنهم^(١٠) [قالوا]^(١١): [تؤخذ الصحيحة بالشلاء
كما]^(١٢) تؤخذ [الأذن]^(١٣) الصحيحة باليابسة [المستحشفة]^{(١٤)(١٥)}.

(١) في (أ): لا.

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(٣) انظر: روضة الطالبين ٩ / ٢٠٢.

(٤) ساقط من (أ).

(٥) في (أ): بالشلاء، وهي اليد التي يبست وذهبت فائدتها، (انظر: لسان العرب ٢ / ٣٥٢،
القاموس المحيط ص ١٣١٨).

(٦) انظر: المدونة ٤ / ٤٩٨.

(٧) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣٧، روضة الطالبين ٩ / ١٩٢.

(٨) انظر: رحمة الأمة ص ٢٧٠، (هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ١١٠ / ٢١-٢٢).

(٩) منهم داود الظاهري رحمه الله، (انظر: تكملة المجموع ١٨ / ٤٢٠).

(١٠) في (أ): أنه.

(١١) ساقط من (أ).

(١٢) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(١٣) ساقط من (ج).

(١٤) ممسوح في (ج)، وفي (أ): والمستحشفة: هي التي تقلصت ويبست، (انظر: لسان

العرب ١ / ٦٤٥، القاموس المحيط ص ١٠٣٤).

(١٥) انظر: تكملة المجموع ١٨ / ٤٢٠.

وينبغي أن يكون مذهب [داود]^(١) (رحمه الله) هكذا^(٢)، إن صح عنه أن
في اليد الشلاء دية الصحيحة^(٣).

[وهو خطأ]^(٤)^(٥).

١٤٣٤ - مسألة: في اليد الشلاء حكومة^(٦)^(٧).

وبه قال أهل العلم كافة^(٨).

وحكي عن داود (رحمه الله): أن فيها دية الصحيحة^(٩).

١٤٣٥ - مسألة: فإن^(١٠) قطع أصبعه فتأكلت، فذهب^(١١) كفه، اقتصر

(١) ساقط من (ج).

(٢) في (ج): هذا.

(٣) انظر: تكملة المجموع ١٨ / ٤٢٠.

(٤) ساقط من (ج).

(٥) لم يبين المصنف رحمه الله، وجه الخطأ، ولعل ذلك - والله أعلم - مخالفته لما ذهب إليه كافة أهل العلم، ولعدم المائلة بين اليدين.

(٦) الحكومة: الجراحات التي ليس فيها دية مقدرة، وذلك أن يجرح في موضع من بدنه جراحة تشينه، فيقيس الحاكم أرشها بأن يقول: لو كان هذا المجروح عبداً غير مشين بهذه الجراحة، كانت قيمته مائة مثلاً، وقيمته بعد الشين تسعون، فقد نقص عُشر قيمته، فيوجب على الجراح عُشر دية الحر؛ لأن المجروح حرٌّ. (انظر: النهاية ١ / ٤٢٠، لسان العرب ١ / ٦٩٠).

(٧) انظر: القوانين الفقهية ص ٣٤٥.

(٨) انظر: مختصر الطحاوي ٢٤٧، الأم ٦ / ٧٢، الإنصاف ١٠ / ٨٨.

(٩) انظر: تكملة المجموع ١٨ / ٤٢٠.

(١٠) في (أ): إذا.

(١١) في (ج): فتأكلت منه.



[من] ^(١) أصبع الجاني، وترك فإن ذهب كفه، أو أكثر من ذلك ^(٢) [لم يكن عليه غير ذلك] ^(٣)، فإن انقطعت ^(٤) أصبعه [وجب] ^(٥) عليه ^(٦) [دية] ^(٧) ما بقي من كفه ^(٨) [للمقطوع] ^(٩)، وكذلك ^(١٠) لو قطع [له] ^(١١) أصبعاً فسرت ^(١٢) إلى أصبع [أخرى] ^(١٣) قطعت ^(١٤) أصبع القاطع ^(١٥)، فإن سرت ^(١٦) إلى [الأصبع] ^(١٧) الأخرى ^(١٨)، وإلا كان عليه دية أصبع ^(١٩) ^(٢٠).

- (١) ساقط من (أ).
- (٢) في (أ): فذلك.
- (٣) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).
- (٤) في (أ): اندملت.
- (٥) ساقط من (أ).
- (٦) في (أ): فعليه.
- (٧) ساقط من (ج).
- (٨) في (أ): الكف.
- (٩) ساقط من (أ).
- (١٠) في (أ): وكذا.
- (١١) ساقط من (ج).
- (١٢) في (أ): فسرى.
- (١٣) ساقط من (أ).
- (١٤) في (أ): : قطع.
- (١٥) في (أ): أصبعه.
- (١٦) في (أ): سرى.
- (١٧) ساقط من (أ).
- (١٨) في (أ): الآخر.
- (١٩) في (ج): : الأصبع الآخر.
- (٢٠) انظر: الإشراف لعبيد الوهاب ٢ / ١٩٠.

وبه قال الشافعي (رحمه الله) ^(١) .

وقال أبو حنيفة (رحمه الله) : لا قود عليه في [ذلك] ^(٢) الأصبع ، وإنما عليه ديتها مع ما ذهب ^(٣) .

١٤٣٦ - مسألة: [و] ^(٤) لا يقتص من الجرح حتى يندمل الجرح ^(٥) ، ويستقر ^(٦) أمره على شيء ^(٧) ينتهي [إليه ، لئلا ينتهي] ^(٨) إلى النفس ، فيحصل ^(٩) القود [بالنفس دون الجرح] ^(١٠) .

وبه قال أبو حنيفة ^(١١) (رحمه الله) ^(١٢) .

[وقال الشافعي (رحمه الله) : إذا قطع طرفاً يوجب القود] ^(١٣) ، فأراد المجني عليه القود ^(١٤) في الحال ، كان له ^(١٥) أن يقتص منه في الحال ^(١٦) والدم

(١) انظر : روضة الطالبين ٩ / ١٨٧ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة انظر : الإنصاف ١٠ / ٣٠) .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) انظر : الهداية ٤ / ٥٣١ .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) في (أ) : المجروح .

(٦) في (أ) : يثبت .

(٧) في (أ) : على ما .

(٨) ساقط من (ج) .

(٩) في (ج) : فيحصل .

(١٠) انظر : المنتقى ٧ / ٧٥ .

(١١) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) ، مثبت في الهامش .

(١٢) انظر : الهداية ٤ / ٥٣٣ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة ، انظر : الإنصاف ١٠ / ٩٨) .

(١٣) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .

(١٤) ما بين المعكوفين من قوله : «وقال الشافعي . . .» ساقط من (أ) ، مثبت في الهامش .

(١٥) في (أ) تقديم وتأخير : الخيار للمجني عليه ، فإن أراد القود في الحال والدم سائل فله ذلك .

(١٦) في (أ) : فله ذلك .



سائل، إلا أن الأولى [عند الشافعي]^(١) (رحمه الله): التأخير حتى يستقر^(٢) [أمره]^(٣)، فإن اندمل [الجرح]^(٤) أخذ القود في الجرح، وإن سرى إلى نفسه^(٥)، أخذ القود في النفس والجرح^(٦) جميعاً^(٧).

١٤٣٧ - مسألة^(٨): في كل سنّ، خمس من الإبل^(٩).

وبه قال أهل العلم^(١٠).

وحكي عن معاوية (رضي الله عنه): أنه فاضل بينها^(١١).

١٤٣٨ - مسألة^(١٢): كسر الضلع^(١٣)، والترقوة^(١٤)، فيه حكومة^(١٥).

(١) ساقط من (ج).

(٢) في (أ): يندمل.

(٣) ساقط من (أ).

(٤) ساقط من (أ).

(٥) في (أ): النفس.

(٦) في (أ) تقديم وتأخير: في الجرح والنفس.

(٧) انظر: روضة الطالبين ٩ / ٢٠٩.

(٨) هذه المسألة ساقطة من (ج).

(٩) انظر: التفرع ٢ / ٢١٥.

(١٠) انظر: الهداية ٤ / ٥٢٧، روضة الطالبين ٩ / ٢٧٦، الإنصاف ١٠ / ٨٤.

(١١) انظر: المصنف لعبد الرزاق ٩ / ٣٤٦، السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٩٠.

(١٢) هذه المسألة ساقطة من (ج).

(١٣) الضلع: عظام الجنين، وجمعه أضلع وأضلاع وضلوع، (انظر: لسان العرب ٢ / ٥٤٢،

المصباح المنير ١ / ٣٦٣).

(١٤) الترقوة: هي العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق من الجانبين، (انظر: لسان العرب

١ / ٣١٩، المصباح المنير ١ / ٧٤).

(١٥) انظر: القوانين الفقهية ص ٣٤٥.

وهو أحد قولي الشافعي (رحمه الله)^(١) ، والآخر: يقيد^(٢) .

وروي عن عمر (رضي الله عنه]: أنه حكم فيه ببيعير^(٣) .

١٤٣٩ - مسألة^(٤) : يجوز التوكيل في القصاص^(٥) .

وهو أحد قولي الشافعي (رحمه الله)^(٦) .

١٤٤٠ - مسألة^(٧) : لا يقتص اليمنى باليسرى ، ولا اليسرى باليمنى^(٨) .

وبه قال أهل العلم^(٩) .

وقال ابن شبرمة (رحمه الله): تقطع اليسرى باليمنى ، ولا تقطع اليمنى

باليسرى^(١٠) .

(١) وهذا هو القول الجديد، (انظر: الأم ٦/ ٨٠، روضة الطالبين ٩/ ٢٨٩).

(٢) وهذا هو القول القديم، (انظر: روضة الطالبين ٩/ ٢٨٩).

(٣) انظر: المصنف لعبد الرزاق ٩/ ٣٦١-٣٦٢، السنن الكبرى للبيهقي ٨/ ٩٩.

(ومذهب الحنابلة: أن في الضلع بيعيراً، وفي الترقوتين بيعيرين) (انظر: الإنصاف

١٠/ ١١٤).

(٤) هذه المسألة ساقطة من (ج).

(٥) انظر: الإشراف لعبد الوهاب ٢/ ٢٧، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: المغني ٩/ ٣٩٥).

(٦) انظر: روضة الطالبين ٩/ ٢٤٨، ومذهب الحنفية: أنه لا يجوز، (انظر: مختصر الطحاوي

ص ١٠٩، المبسوط ٢٦/ ١٧٢).

(٧) هذه المسألة ساقطة من (ج).

(٨) انظر: الكافي لابن عبد البر ص ٥٩٣.

(٩) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣٧، روضة الطالبين ٩/ ١٨٩، المغني ٩/ ٤٣٨.

(١٠) انظر: تكملة المجموع ١٨/ ٤٣٣.



١٤٤١ - مسألة^(١): يجوز أن تبلغ الحكومة أكثر من أرش الموضحة^(٢) ^(٣).

وقال الشافعي (رحمه الله): لا يجوز^(٤).

١٤٤٢ - مسألة: وفي شعر اللحية إذا لم ينبت^(٥) حكومة، وكذلك شعر الرأس، و[شعر]^(٦) الحاجبين^(٧)، وأهداب العينين^(٨).

وبه قال الشافعي (رحمه الله)^(٩).

و^(١٠) أبو حنيفة (رحمه الله) [يوجب]^(١١) [في (أ) / ٦١ / أ] كل واحد^(١٢) من^(١٣) هذه [الأشياء]^(١٤) [الأربعة]^(١٥) دية كاملة^(١٦).

(١) هذه المسألة ساقطة من (ج).

(٢) الموضحة: هي الشجة التي توضح العظم وتظهره، (انظر: لسان العرب ٣ / ٩٤٠).

(٣) انظر: القوانين الفقهية ص ٣٤٤، (وهو مذهب الحنفية، انظر: المبسوط ٢٦ / ٧٤).

(٤) انظر: روضة الطالبين ٩ / ٣٠٩، وهذا هو قول القاضي من الحنابلة، وقول الخرقي مثل قول مالك رحمهما الله، (انظر: المغني ٩ / ٦٦٢).

(٥) في (أ): تنبت.

(٦) ساقط من (أ).

(٧) الحاجبان: العظمان فوق العينين بلحمهما وشعرهما، ويطلق على الشعر النابت على العظم، (انظر: لسان العرب ١ / ٥٦٨، القاموس المحيط ص ٩٢).

(٨) انظر: التفریع ٢ / ٢١٤.

(٩) انظر: الأم ٦ / ١٢٣.

(١٠) في (أ): وقال.

(١١) ساقط من (أ).

(١٢) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(١٣) في (ج): في.

(١٤) ساقط من (ج).

(١٥) ساقط من (أ).

(١٦) انظر: الهداية ٤ / ٥٢٥-٥٢٦، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ١٠ / ١٠١).

ويوافقنا^(١) في شعر الصدر^(٢) ، وسائر البدن^(٣) .

١٤٤٣ - مسألة: [و]^(٤) إذا وجب القصاص في شيء [من الجراح]^(٥) ، ولم يوجد من يقتص إلا بأجرة ، فهي على المقتص له ، [لا على المقتص منه]^(٦)^(٧) .

و^(٨) قال أبو حنيفة و^(٩) الشافعي (رحمهما الله) : هي على المقتص منه^(١٠) .

١٤٤٤ - مسألة: [و]^(١١) إذا قطع ولي الدم في النفس ، يد القاتل ، ثم عفا عنه ، ولم يقتص بقتله^(١٢) ، فإن كان قطع يده عمداً ، فعليه القود ، وإن كان خطأ فدية اليد على عاقلته^(١٣) .

وبه قال أبو حنيفة (رحمه الله)^(١٤) .

(١) في (أ) : ووافقنا .

(٢) في (ج) : الرأس .

(٣) انظر : الهداية ٤ / ٥٢٥ .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) ساقط من (ج) .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .

(٧) انظر : المنتقى ٧ / ١٣٠ .

(٨) في (أ) : وبه .

(٩) في (أ) : وقال .

(١٠) انظر : الأم ٦ / ٦٠ ، بدائع الصنائع ٧ / ٢٤٣ ، ٢٤٦ .

وهذا هو مذهب الحنابلة ، (انظر : الإنصاف ٩ / ٤٨٨) .

(١١) ساقط من (أ) .

(١٢) في (أ) : في القتل .

(١٣) انظر : الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ١٨٧ .

(١٤) انظر : الهداية ٤ / ٥١٧ .

وقال الشافعي (رحمه الله): لا شيء عليه^(١).

وبه قال أبو يوسف ومحمد (رحمهما الله)^(٢).

١٤٤٥ - مسألة: إذا حذف^(٣) الأب ابنه بالسيف فقتله، وقال: أردت

تأديبه، فعليه الدية مغلظة،^(٤) ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون^(٥) خلفه في بطونها أولادها^(٦).

وبه قال الشافعي ومحمد بن الحسن (رحمهما الله)، في قتل الأب ابنه على^(٧) كل حال^(٨).

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف (رحمهما الله): [هي]^(٩) أرباع، [و]^(١٠) ليس فيها حوامل^(١١).

(١) انظر: روضة الطالبين ٩ / ٢٤٧، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ٩ / ٤٩٣).

(٢) انظر: الهداية ٤ / ٥١٧.

(٣) حذف: أي رماه عن جانب أو ضربه عن جانب، وهو أيضاً قطع الشيء من طرفه، (انظر: لسان العرب ١ / ٥٩١).

(٤) في (ج) زيادة: ثلاثون أنواع.

(٥) في (أ): و(ج): وثلاثون (ولعل الصحيح هو المثبت، والله أعلم، انظر: المنتقى ٧ / ١٠٥ - ١٠٦).

(٦) انظر: التفریع ٢ / ٢١٢.

(٧) في (أ): في.

(٨) انظر: الأم ٦ / ٢٤، الهداية ٤ / ٥٢٢.

(٩) ساقط من (ج).

(١٠) ساقط من (أ).

(١١) ومعنى أرباع: خمس وعشرون بنت مخاض، خمس وعشرون بنت لبون، خمس

وعشرون حقة، خمس وعشرون جذعة، (الهداية ٤ / ٥٢٢)، وهذا هو مذهب الحنابلة، (انظر: الإنصاف ٩ / ٦٠).

١٤٤٦ هـ - مسألة: [و] ^(١) قال أبو حنيفة (رحمه الله): تجب [الدية ^(٢)] في مال [^(٣) العامد مؤجلة في] ^(٤) ثلاث سنين ^(٥).

وليس على أصله دية حالة أصلاً، ^(٦) وإنما يتصور الخلاف بيننا وبينه في قتل الأب ابنه [إذا] ^(٧) وجبت الدية، وأما ^(٨) في قتل الأجنبي عمداً، فالواجب ^(٩) القود فيه ^(١٠) عندنا وعنده ^(١١).

ونخالفه [نحن] ^(١٢) في الرواية الأخرى التي [يوافق فيها الشافعي] ^(١٣) (رحمه الله) ^(١٤).

وقولنا وقول الشافعي (رحمه الله) أن دية العمد تكون في مال الجاني

-
- (١) ساقط من (أ).
 - (٢) في (أ) تقديم وتأخير: دية العمد تجب.
 - (٣) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج).
 - (٤) ساقط من (أ).
 - (٥) انظر: مختصر الطحاوي ٢٣٢-٢٣٣، الهداية ٤ / ٥٣٤.
 - (٦) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣٣، الهداية ٤ / ٥٣٤.
 - (٧) ممسوح في (ج).
 - (٨) في (أ): فأما.
 - (٩) في (ج): فإن.
 - (١٠) في (أ) تقديم وتأخير: فيها القود.
 - (١١) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣٢، القوانين الفقهية ص ٣٤٢.
 - (١٢) ساقط من (أ).
 - (١٣) ممسوح في (ج).
 - (١٤) هذا من المصنف رحمه الله، تحرير لموضع الخلاف والوفاق مع أبي حنيفة رحمه الله، والله أعلم.

حالة^(١).

١٤٤٧ - مسألة: إذا كان القتل [محضاً]^(٢) خطأ، فالدية [فيه]^(٣) [من الإبل]^(٤) أخماس مخففة، في كل موضع، و[في]^(٥) كل ذي رحم، و^(٦) غيره، سواء كان في [الحرم]^(٧) أو [في]^(٨) الأشهر الحرم^(٩).

[وبه قال الشعبي والنخعي وأبو حنيفة وأصحابه (رحمهم الله)^(١٠).

وقد روي عن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن^(١١) وخارجة بن زيد^(١٢) وسليمان بن يسار (رضي الله عنهم): أن

(١) انظر: المتقى ٧/ ١٠٥، روضة الطالبين ٩/ ٢٥٦، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: المغني ٩/ ٤٨٩).

(٢) ساقط من (أ).

(٣) ساقط من (ج).

(٤) ساقط من (أ).

(٥) ساقط من (أ).

(٦) في (أ): أو.

(٧) غمسوح في (ج).

(٨) ساقط من (أ).

(٩) انظر: المدونة ٤/ ٤٣٢، التفرع ٢/ ٢١٢.

(١٠) انظر: المصنف لعبد الرزاق ٩/ ٣٠١، المغني ٩/ ٥٠٠، مختصر الطحاوي ص ٢٣٢.

(١١) وهو: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، وهو أحد الفقهاء السبعة، وأحد أئمة المسلمين، كان ثقة فقيهاً عالماً سخياً كثير الحديث، توفي سنة (٩٤ هـ)، وقيل غيرها.

ترجم له: العبر ١/ ٨٣، تقريب التهذيب ص ٦٢٣، الفكر السامي ٢/ ٢٩٣.

(١٢) وهو: خارجة بن زيد بن ثابت، أحد الفقهاء السبعة، أدرك زمن عثمان بن عفان رضي الله مات عام (١٠٠ هـ).

ترجم له: العبر ١/ ٩٠، تقريب التهذيب ص ١٨٦، الفكر السامي ٢/ ٢٩٤.

الدية في الحرم^(١) والحل سواء^(٢) .

وقال الشافعي (رحمه الله): هي مغلظة أثلاثاً، [في ثلاث مواضع]^(٣) ،
في [كل]^(٤) ذي [رحم]^(٥) ، وفي الحرم، و[الأشهر الحرم، [وهي]^(٦) ذو
القعدة وذو الحجة (أ/ ٩١ / ج) والمحرم ورجب، [تحملها]^(٨) العاقلة^(٩) .

[وحكي أنه]^(١٠) قول سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعطاء وطاوس
والزهري (رحمهم الله)^(١١) .

١٤٤٨ - مسألة: لا خلاف^(١٢) بين أهل العلم [في]^(١٣) دية الخطأ، أنها^(١٤)
مائة من [الإبل]^(١٥) (١٦) .

-
- (١) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).
(٢) انظر: المغني ٩ / ٥٠٠ ، تكملة المجموع ١٩ / ٤٥ .
(٣) ساقط من (أ).
(٤) ساقط من (أ).
(٥) في (أ): ذوي الأرحام .
(٦) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج).
(٧) ساقط من (أ).
(٨) ممسوح في (ج).
(٩) انظر: روضة الطالبين ٩ / ٢٥٦ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: المغني ٩ / ٤٩٩) .
(١٠) ممسوح في (ج).
(١١) انظر: المصنف لعبد الرزاق ٩ / ٢٩٨ ، السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٧١ .
(١٢) في (أ): لا اختلاف .
(١٣) ساقط من (أ).
(١٤) في (أ): أن دية الخطأ .
(١٥) ممسوح في (ج).
(١٦) انظر: الهداية ٤ / ٥٢٣ ، التفریع ٢ / ٢١٢ ، الأم ٦ / ١١٣ ، المغني ٩ / ٤٩٥ ، المحلى
٢٨٢ / ٩ .

واختلفوا^(١) في الأسنان [منها]^(٢) .

فذهب مالك والشافعي (رحمهما الله) : إلى أنها أخماس ، [فيجب مائة من الإبل خمسة أسنان]^(٣) ، عشرون^(٤) بنات لبون ، وعشرون بنات مخاض ، وعشرون ابن^(٥) لبون ، [وعشرون حقة]^(٦) ، وعشرون جذعة^(٧) .

وهذا قول ابن مسعود (رضي الله عنه)^(٨) .

ومن [التابعين]^(٩) سليمان بن يسار والزهري (رضي الله عنهما)^(١٠) .

[وهو مذهب]^(١١) ربيعة والليث [بن سعد]^(١٢) (رحمهما الله)^(١٣) .

(١) في (أ) : واختلف .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .

(٤) في (ج) : زيادة من الإبل .

(٥) في (أ) : بنو .

(٦) ساقط من (ج) .

(٧) انظر : الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ١٨٨ ، الأم ٦ / ١١٣ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة ، انظر :

الإنصاف ١٠ / ٦١) .

(٨) انظر : المصنف لعبد الرزاق ٩ / ٢٨٨ ، السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٧٤ .

(٩) ساقط من (أ) .

(١٠) انظر : المصنف لعبد الرزاق ٩ / ٢٨٦ ، المغني ٩ / ٤٩٥ .

(١١) ساقط من (أ) .

(١٢) ساقط من (أ) .

(١٣) انظر : المصنف لعبد الرزاق ٩ / ٢٨٦ ، المغني ٩ / ٤٩٥ .

وذهب^(١) أبو حنيفة وأصحابه [والنخعي]^(٢) (رحمهم الله): [إلى أنها
أخماس]^(٣)، [إلا أنهم جعلوا مكان]^(٤) بني^(٥) لبون بني^(٦) مخاض^(٧).
فوقع الخلاف^(٨) في هذا السن وحده^(٩) [منها، بيننا وبين أبي حنيفة]^(١٠)
(رحمه الله)^(١١).

وقال آخرون^(١٢): [إنها أرباع؛ بنات مخاض، وبنات لبون، وحقاق،
وجذاع].

وذهب إليه: علي رضي الله عنه^(١٣)، والشعبي والحسن (رحمهما الله)^(١٤).
وذهب زيد بن ثابت (رضي الله عنه) إلى^(١٥) أنها أرباع^(١٦)؛ عشرون

(١) في (أ) وإليه ذهب.

(٢) ساقط من (ج).

(٣) ساقط من (أ).

(٤) ساقط من (ج).

(٥) في (ج): ابن.

(٦) في (ج): بنات.

(٧) انظر: المصنف لعبد الرزاق ٩ / ٢٨٧، الهداية ٤ / ٥٢٣.

(٨) في (أ): فخالفونا.

(٩) في (أ): خاصة.

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(١١) هذا من المصنف رحمه الله، تحرير لموضع الخلاف.

(١٢) في (ج): أبو حنيفة.

(١٣) انظر: المصنف لعبد الرزاق ٩ / ٢٨٧، السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٨٤.

(١٤) انظر: المغني ٩ / ٤٩٥.

(١٥) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(١٦) في (ج) زيادة: أخماس.

بنات مخاض، وعشرون^(١) بنات لبون، وثلاثون حقة، وثلاثون جذعة^(٢).

١٤٤٩ - مسألة: إذا وجب عليه القصاص في الحلّ، ثم لجأ^(٣) إلى الحرم، اقتصر منه في الحرم^(٤)، [وعندنا]^(٥) في النفس والطرف، وكذلك الحدود كلها^(٦) [تقام فيه^(٧)، سواء كان^(٨) رجماً أو جلدًا^(٩)].

وبه قال الشافعي (رحمه الله)^(١٠).

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): إن قتل في الحرم قتل فيه، [وإن قتل]^(١١) في الحلّ ثم لجأ^(١٢) إلى الحرم [لم يقتل فيه]^(١٣)، [و]^(١٤) لم يخرج منه،

(١) في (ج): وخمسة وعشرون.

(٢) ذكر البيهقي رحمه الله: ثلاثون بنات لبون، بدلاً من: جذعة، وعشرون بنو لبون، بدلاً من: بنات لبون، (انظر: السنن الكبرى للبيهقي ٨/ ٧٤، المغني ٩/ ٤٩٥).

(٣) في (أ): ولجأ.

(٤) في (أ): فيه.

(٥) ساقط من (أ).

(٦) في (أ): جميع الحدود.

(٧) في (ج): فيها.

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(٩) انظر: التفرع ٢/ ٢١٧.

(١٠) انظر: روضة الطالبين ٩/ ٢٢٤.

(١١) ساقط من (ج).

(١٢) في (أ): ولجأ.

(١٣) ساقط من (أ).

(١٤) ساقط من (أ).

ولكنه^(١) يهجر، ولا يبايع ولا يشارى ولا يؤتى [إليه]^(٢)، حتى يضجر^(٣) فيخرج [إلى الحل]^(٤)، فيقتل حينئذ^(٥).
ووافقنا في الطرف^(٦).

فأما إذا وجب عليه الحد^(٧) (ب / ٦١ / أ) فلجأ إلى الحرم، قال: إن كان جلدًا أقيم عليه، وإن كان رجماً لم يرجم فيه^(٨).

١٤٥٠ - مسألة: ^(٩) [و] ^(١٠) الذي يجب في ^(١١) الدية على أهل الإبل إبل، و[على أهل] ^(١٢) الذهب ذهب، وعلى أهل ^(١٣) الورق ورق، ولا مدخل [فيها] ^(١٤) لشيء [من] ^(١٥) الأموال غير هذه^(١٦)

(١) في (أ): لكن.

(٢) ساقط من (ج).

(٣) في (أ): يضطر.

(٤) ساقط من (أ).

(٥) انظر: أحكام القرآن للجصاص ١ / ٧٣.

وهذا هو مذهب الحنابلة، (انظر: الإنصاف ١٠ / ١٦٨).

(٦) وهذا من المصنف بيان لموضع الوفاق معه، والله أعلم.

(٧) في (أ): حد.

(٨) انظر: حاشية رد المحتار ٦ / ٥٤٧.

(٩) في (ج) زيادة: قال.

(١٠) ساقط من (أ).

(١١) في (أ): من.

(١٢) ساقط من (أ).

(١٣) في (أ) تقديم وتأخير: وعلى أهل الورق ورق، والذهب ذهب.

(١٤) ساقط من (ج).

(١٥) ساقط من (ج).

(١٦) في (أ) تقديم وتأخير: غير هذه الأموال.



الثلاثة [الأجناس] ^(١) ^(٢) .

وبه قال أبو حنيفة والشافعي (رحمهما الله) ^(٣) .

وذهب الثوري وأبو يوسف ^(٤) ومحمد وأحمد (رحمهم الله) : إلى أن
[للدية ^(٥) أصولاً غير هذه الثلاثة الأجناس ، فقالوا ^(٦) : يجب على أهل الإبل
إبل ، وعلى أهل الذهب ذهب ، وعلى أهل الفضة فضة] ^(٧) ، [و] ^(٨) على أهل
البقر مائتا بقرة ، وعلى أهل الغنم ألفا شاة ، وعلى أهل الحلل ^(٩) مائتا ^(١٠) حلة
يمانية ^(١١) .

١٤٥١ - مسألة: [و] ^(١٢) لا يجوز العدول عن [أخذ] ^(١٣) الإبل [في
الدية] ^(١٤) مع وجودها ، [إذا كانوا] ^(١٥)

(١) ساقط من (أ) .

(٢) انظر : الكافي لابن عبد البر ص ٥٩٦ .

(٣) انظر : مختصر الطحاوي ص ٢٣٢ ، مغني المحتاج ٤ / ٥٥-٥٦ .

(٤) في (أ) تقديم وتأخير : أبو يوسف والثوري .

(٥) في (ج) : الدية .

(٦) في (ج) : قال .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .

(٨) ساقط من (أ) .

(٩) في (أ) : الحل .

(١٠) في (أ) : مائة .

(١١) انظر : مختصر الطحاوي ص ٢٣٢ ، الإنصاف ١٠ / ٥٨-٥٩ ، المغني ٩ / ٤٨٢ .

(١٢) ساقط من (أ) .

(١٣) ساقط من (أ) .

(١٤) ساقط من (ج) .

(١٥) ساقط من (أ) .

من^(١) أهل الإبل، إلا أن يصطلح الولي والعاقلة على ذلك^(٢).

وبه قال الشافعي (رحمه الله)^(٣).

وجوزّه أبو حنيفة (رحمه الله)، وأن يؤخذ الذهب والفضة^(٤) من أهل الإبل وهي موجودة^(٥).

١٤٥٢ - مسألة: [و]^(٦) [في]^(٧) موضحة الأنف واللحي الأسفل ومنقلتهما^(٨)، ^(٩) اجتهد^(١٠).

وقال الشافعي (رحمه الله): هما في سائر الوجه [والأنف]^(١١) في كل موضع منه، [ولا يكون في ذلك حكومة]^(١٢) ^(١٣).

(١) في (أ) على.

(٢) انظر: الكافي لابن عبد البر ص ٥٩٦.

(٣) انظر: مغني المحتاج ٤ / ٥٦.

(٤) في (ج) زيادة: وهي.

(٥) وهذا هو مذهب الحنابلة، (انظر: المبسوط ٢٦ / ٧٥-٧٦، المغني ٩ / ٤٨٢-٤٨٤).

(٦) ساقط من (أ).

(٧) ساقط من (ج).

(٨) المنقلة: هي الشجة التي تكسر العظم، فيطير العظم مع الدواء، (انظر: المتقى ٧ / ٨٨،

لسان العرب ٣ / ٧٠٩).

(٩) في (ج) زيادة: فيهما.

(١٠) انظر: التفرع ٢ / ٢١٦، المتقى ٧ / ٩٠.

(١١) ساقط من (ج).

(١٢) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(١٣) انظر: روضة الطالبين ٩ / ٢٦٣، وهذا هو مذهب الحنفية والحنابلة، انظر: مختصر

الطحاوي ص ٢٣٨، الإنصاف ١٠ / ١٠٩).

١٤٥٣ - مسألة: [و] ^(١) الهاشمة، [هي] ^(٢) التي توضح [اللحم عن] ^(٣) العظم وتكسره ^(٤)، ولم يثبت عن النبي ﷺ ^(٥) فيها شيء مقدر، كما ثبت في الموضحة والمنقلة والمأمومة ^(٦) ^(٧).

ولم يذكر ^(٨) مالك (رحمه الله) [فيها دية أعرفها] ^(٩)، والذي يلوح ^(١٠) [لي] ^(١١) [فيها] ^(١٢) من مذهبه: أن فيها ^(١٣) أرش الموضحة وحكومة ^(١٤).

[وإن] ^(١٥) كان شيخنا أبو بكر ^(١٦) (رحمه الله) يناظر على أن فيها ما في المنقلة، ويقول: إذا كسرت العظم بعد أن أوضحته، حصل فيها ما في

(١) ساقط من (أ).

(٢) ساقط من (ج).

(٣) ساقط من (ج).

(٤) انظر: القوانين الفقهية ص ٣٤٤، المتقى ٧ / ٨٨، لسان العرب ٣ / ٨٠٧.

(٥) في (ج): عليه السلام.

(٦) المأمومة: وهي التي تصل إلى أم الدماغ، وهي مختصة بالرأس، (انظر: القوانين الفقهية ص ٣٤٤، المتقى ٧ / ٨٨، لسان العرب ١ / ١٠٥).

(٧) انظر: المصنف لعبد الرزاق ٩ / ٣١٤.

(٨) في (ج): ولم يذكرها.

(٩) ساقط من (ج).

(١٠) في (أ): يولج.

(١١) ساقط من (ج).

(١٢) ساقط من (أ).

(١٣) في (أ): أنها.

(١٤) انظر: القوانين الفقهية ص ٣٤٤، المتقى ٧ / ٩١.

(١٥) ساقط من (ج).

(١٦) وهو الأبهري رحمه الله - والله أعلم.

المنقلة^(١) و^(٢) الخوف في كسر العظم، وإنما يخرج العظم عند العلاج بعد كسره، وخوف المنقلة قد حصل^(٣).

وقال أبو حنيفة والشافعي (رحمهما الله): فيها عشر^(٤) من الإبل^(٥).

١٤٥٤ - مسألة: اختلف [الرواية]^(٦) عن مالك (رحمه الله) في أشرف الأذنين، فقال: فيهما حكومة^(٧).

وروي عنه: [أن]^(٨) فيهما^(٩) الدية^(١٠).

وقال أبو حنيفة والشافعي (رحمهما الله): فيهما الدية^(١١).

١٤٥٥ - مسألة: [و]^(١٢) إن^(١٣) أوضحه [موضحة]^(١٤)، فذهب منها

(١) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٢) في (ج) زيادة: إنما.

(٣) انظر: القوانين الفقهية ص ٣٤٤، المتقى ٧ / ٩١.

(٤) في (ج): عشرون.

(٥) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣٨، الأم ٦ / ٧٧، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ١٠ / ١١٠).

(٦) ساقط من (أ).

(٧) انظر: التفرع ٢ / ٢١٤.

(٨) ساقط من (أ).

(٩) في (ج): فيها.

(١٠) انظر: التفرع ٢ / ٢١٤.

(١١) انظر: الهداية ٤ / ٥٢٦، الأم ٦ / ١٢٣، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ١٠ / ٨٢).

(١٢) ساقط من (أ).

(١٣) في (أ): إذا.

(١٤) ساقط من (أ).

عقله، فعليه في الموضحة^(١) خمس من الإبل، والدية كاملة في العقل^(٢)^(٣).

و[قال]^(٤) أبو حنيفة والشافعي (رحمهما الله) في أحد قوليهِ: إذا [جنى عليه جناية]^(٥) فذهب^(٦) منها^(٧) عقله^(٨)، فعليه الأكثر^(٩) [من]^(١٠) الأمرين، [إن كانت]^(١١) الجناية [أكثر]^(١٢) من الدية^(١٣)، مثل: أن يقطع يديه، و[يقطع]^(١٤) [بعض]^(١٥) الذراع، وتدخل دية العقل في ذلك^(١٦)، وإن كانت الجناية [مع الحكومة]^(١٧)، أقلّ [من الدية]^(١٨) أخذ دية العقل^(١٩)، ودخلت الجناية فيه^(٢٠)^(٢١).

(١) في (أ): تقديم وتأخير: خمس من الإبل للموضحة.

(٢) في (أ): للعقل.

(٣) انظر: التفريع ٢ / ٢١٤، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: المغني ٩ / ٦٣٤).

(٤) ممسوح في (ج).

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(٦) في (أ): ذهب.

(٧) في (أ): من الجناية.

(٨) في (أ): العقل.

(٩) في (أ): أكثر.

(١٠) ساقط من (أ).

(١١) ساقط من (أ).

(١٢) ساقط من (أ).

(١٣) في (أ): تقديم وتأخير: من الجناية أو الدية.

(١٤) ساقط من (أ).

(١٥) ساقط من (ج).

(١٦) في (أ): تقديم وتأخير: ويدخل في ذلك دية العقل.

(١٧) ساقط من (ج).

(١٨) ساقط من (أ).

(١٩) في (أ): الدية.

(٢٠) في (أ) تقديم وتأخير: فيه الجناية.

(٢١) انظر: الهداية ٤ / ٥٢٥، (وهذا هو القول القديم للشافعي، انظر: الأم ٦ / ٨٢، روضة

الطالبين ٩ / ٢٩٠).

وقال في [قوله] ^(١) الآخر، وهو الصحيح ^(٢) [من مذهبه] ^(٣)، مثل قولنا ^(٤).

١٤٥٦ - مسألة: في جفون العينين حكومة، وكذلك في كل جفن

منها ^(٥).

وقال الشافعي ^(٦) (رحمه الله): فيها ^(٧) الدية، وفي كل واحد من الأربعة

[ربع الدية] ^(٨) لأنه ^(٩) من تمام الخلقة، ويألم [بقطعه] ^(١٠) ^(١١).

١٤٥٧ - مسألة: وإذا قطعت اليد من المنكب، فيها نصف [الدية، فإن كان

(ب/ ٩١ / ج) اليدين] ^(١٢)، ففيهما الدية، وكذلك ^(١٣) إذا ^(١٤) قطعنا من

(١) ساقط من (أ).

(٢) في (أ): الأصح.

(٣) ساقط من (أ).

(٤) وهذا هو القول الجديد، انظر: الأم ٦ / ٨٢، روضة الطالبين ٩ / ٢٩٠.

(٥) انظر: التفريع ٢ / ٢١٤.

(٦) في (أ) تقديم وتأخير: قال الشافعي في جفون العينين الدية، وفي كل واحد من الأربعة ربع الدية لأنه من تمام الخلقة ويألم بقطعه وعندها فيها حكومة.

(٧) في (أ): في جفون العينين.

(٨) مسح في (ج).

(٩) في (ج): لأنها.

(١٠) مسح في (ج).

(١١) انظر: الأم ٦ / ١٢٣، (وهذا هو مذهب الحنفية والحنابلة، انظر: الهداية ٤ / ٥٢٦،

الإنصاف ١٠ / ١٠١).

(١٢) ما بين المعكوفين مسح في (ج).

(١٣) في (ج): فكذلك.

(١٤) في (ج): لو.

الكوع^(١) ^(٢).

[وقال الشافعي (رحمه الله) : إذا قطعنا من الكوع فالدية، وإن كان من الساعد]^(٣) فالدية^(٤) [و]^(٥) حكومة، ومن المرفقين^(٦) دية وحكومة أكثر من حكومة [الساعدين، ومن المنكب دية وحكومة]^(٧) أكثر من حكومة الساعدين^(٨) والمرفقين^(٩) ^(١٠).

١٤٥٨ - مسألة: [و]^(١١) [في عين]^(١٢) الأعور، الدية كاملة^(١٣).

وهو قول الزهري والليث [بن سعد]^(١٤) وأحمد^(١٥) وإسحاق [بن

-
- (١) في (ج) تقديم وتأخير: ولو قطعنا من الكوع فكذلك.
 - (٢) انظر: التفريع ٢ / ٢١٤، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ١٠ / ٨٦).
 - (٣) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).
 - (٤) في (ج): دية.
 - (٥) ساقط من (ج).
 - (٦) في (ج): المرفق.
 - (٧) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج).
 - (٨) في (ج): الساعد.
 - (٩) في (ج): المرفق.
 - (١٠) انظر: الأم ٦ / ٧٢، (وهذا هو مذهب الحنفية، انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣٦).
 - (١١) ساقط من (أ).
 - (١٢) ممسوح في (ج).
 - (١٣) انظر: القوانين الفقهية ص ٣٤٥.
 - (١٤) ساقط من (أ).
 - (١٥) في (ج) زيادة: بن سعد.

راهويه^(١) (رحمهم الله)^(٢) .

وقال أبو حنيفة والشافعي (رحمه الله) : نصف الدية^(٣) .

وهو قول الثوري والنخعي (رحمهما الله)^(٤) .

١٤٥٩ - مسألة: [و^(٥) تعاقل الرجل المرأة، [في جراحها إلى ثلث^(٦)

الدية، ثم تراجع^(٧) إلى النصف، إذا بلغت الثلث، ففي^(٨) مأمومتها نصف ما^(٩) في مأمومة الرجل^(١٠) .

وهو قول الشافعي (رحمه الله) في القديم^(١١) .

[و^(١٢) للناس^(١٣) في هذه المسألة^(١٤) خمسة^(١٥) مذاهب^(١٦) ، [هذا

(١) ساقط من (أ) .

(٢) انظر: الإنصاف ١٠/ ١٠٣ ، المغني ٩/ ٤٨٩ .

(٣) انظر: الهداية ٤/ ٥٢٦ ، روضة الطالبين ٩/ ٢٧٢ .

(٤) انظر: المغني ٩/ ٤٨٩ .

(٥) ساقط من (أ) .

(٦) ممسوح في (ج) .

(٧) في (أ) : ثم يرجع .

(٨) في (ج) : فهي .

(٩) في (أ) : نصف الدية التي .

(١٠) انظر: التفریع ٢/ ٢١٦ .

(١١) انظر: روضة الطالبين ٩/ ٢٥٧ .

(١٢) ممسوح في (ج) .

(١٣) في (ج) : لي الناس .

(١٤) في (أ) : فيه اختلاف .

(١٥) في (ج) : خمس .

(١٦) في (أ) تقديم وتأخير: جملة: «خمس مذاهب» ورد في آخر المسألة .

أحدها^(١) .

وإليه ذهب^(٢) عمر (رضي الله عنه)،^(٣) وسعيد بن المسيب والزهري
وربيعة (رحمهم الله)^(٤) .

[ومن الفقهاء]^(٥) [أحمد]^(٦) [بن حنبل]^(٧) (رحمه الله)^(٨) .

وذهب طائفة^(٩) : إلى أن جراحها على النصف من جراح^(١٠) الرجل
المقدر^(١١) [في]^(١٢) القليل والكثير، فموضحتها (أ / ٦٢ / أ) على النصف من
موضحتها، وكذلك^(١٣) سنها، وأصبعها، [ومنقلتها]^(١٤) ، ومأمومتها،
وجائفتها^(١٥) ، ويدها، وجميع ما فيها من مقدر على اعتبار^(١٦) ديتها، منهم^(١٧) :

(١) ساقط من (أ) .

(٢) في (أ) : وبهذا قال .

(٣) انظر : المصنف لعبد الرزاق ٩ / ٣٩٤ ، المغني ٩ / ٥٣٢ .

(٤) انظر : المصنف لعبد الرزاق ٩ / ٣٩٣ ، المغني ٩ / ٥٣٢ .

(٥) ساقط من (أ) .

(٦) ممسوح في (ج) .

(٧) ساقط من (أ) .

(٨) انظر : المغني ٩ / ٥٣١ - ٥٣٢ ، الإنصاف ١٠ / ٦٣ .

(٩) في (أ) : قوم .

(١٠) في (أ) : جراحة .

(١١) في (أ) تقديم وتأخير : من المقدر من جراحة الرجل .

(١٢) ساقط من (أ) .

(١٣) في (أ) : وكذا .

(١٤) ساقط من (أ) .

(١٥) الجائفة : هي التي تصل إلى الجوف، وهي مختصة بالجد، (انظر : القوانين الفقهية
ص ٣٤٤ ، لسان العرب ١ / ٥٣٤) .

(١٦) في (ج) : على اختيار .

(١٧) في (ج) زيادة : مسألة وقال .

الثوري وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي في الجديد (رحمهم الله) ^(١).

وحكي ^(٢) [هذا] ^(٣) عن [علي] ^(٤) بن أبي طالب رضي الله عنه ^(٥).

وذهبت طائفة ^(٦) : إلى أن جراحها كجراح ^(٧) الرجل ، إلى أن تزيد على الموضحة ، وهي نصف عشر الدية ؛ [فموضحتها كموضحته] ^(٨) ، وسنها كسنة ، وأغملتها ^(٩) كأغملته ، فإذا زاد على الموضحة [رجعت] ^(١٠) إلى النصف من دية الرجل ^(١١) ، ذهب إليه : ابن مسعود وشريح (رضي الله عنهما) ^(١٢).

وذهبت طائفة : إلى أن جراحها كجراح الرجل ، إلى المنقلة ، وفيها ^(١٣) خمس عشرة ^(١٤) من الإبل ، و[هي] ^(١٥) في الزيادة على النصف من

(١) انظر : الهداية ٤ / ٥٢٣ ، روضة الطالبين ٩ / ٢٥٧ ، المغني ٩ / ٥٣٢ .

(٢) في (أ) : وروي .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) ساقط من (أ) ، مثبت في الهامش .

(٥) انظر : المصنف لعبد الرزاق ٩ / ٣٩٧ ، المغني ٩ / ٥٣٢ .

(٦) في (أ) : وذهب قوم .

(٧) في (أ) : مثل جراح .

(٨) ساقط من (أ) .

(٩) الأغملة : جمعها : الأنامل ، وهي رؤوس الأصابع ، (انظر : لسان العرب ٣ / ٧٢٤ ، القاموس المحيط ص ١٣٧٦) .

(١٠) ساقط من (ج) .

(١١) في (أ) ديته .

(١٢) انظر : المصنف لعبد الرزاق ٩ / ٣٩٧ ، المغني ٩ / ٥٣٣ .

(١٣) في (ج) : وهي .

(١٤) في (ج) : خمس عشر .

(١٥) ساقط من (ج) .



[جراح]^(١) الرجل ، ذهب إليه : زيد بن ثابت وسليمان بن يسار (رضي الله عنهما)^(٢) .

وذهب الحسن البصري (رحمه الله) : إلى أنها تعاقل^(٣) [الرجل]^(٤) إلى نصف الدية ، [فتكون]^(٥) في^(٦) أربع أصابع أربعون من الإبل ، وفي خمس أصابع خمس وعشرون^(٧) .

١٤٦٠ - مسألة^(٨) : سألت الشيخ^(٩) عن الموالي من أسفل ، هي يعقلون؟

فقال : لا أعرفه عن مالك (رحمه الله) ، ولكن يشبه أن يحملوا ؛ لأن بهم مدخلاً في ولاية النكاح ، فأشبهوا العصبات ، ولأن المولى المنعم ، يحمل عن المنعم عليه^(١٠) .

وهذا يفسد بالنساء والصبيان والمجنون^(١١) .

(١) ساقط من (أ) .

(٢) انظر : المصنف لعبد الرزاق ٩ / ٣٩٧ ، المغني ٩ / ٥٣٢ .

(٣) في (أ) : تعاقلت .

(٤) ممسوح في (ج) .

(٥) ساقط من (أ) .

(٦) في (أ) : ففي .

(٧) انظر : المغني ٩ / ٥٣٢ .

(٨) هذه المسألة ساقطة من (ج) .

(٩) يحتمل أن يكون هذا الشيخ هو أبو بكر الأبهري ، إذا كان السائل هو القاضي أبو الحسن بن القصار ، وإن كان السائل هو القاضي عبد الوهاب فيحتملها معاً ؛ لأنهما شيخاه - والله أعلم .

(١٠) انظر : التفريع ٢ / ٢١٤ ، ومذهب الحنفية والحنابلة ، أنه لا يعقل ، انظر : مختصر

الطحاوي ص ٢٣٣ ، المغني ٩ / ٥١٧ .

(١١) هذا من المصنف رحمه الله ، بيان لضعف هذا الاستدلال وفساده - والله أعلم .

وللشافعي (رحمه الله) قولان^(١) .

١٤٦١ - مسألة^(٢) : إذا قطع نصف اللسان، فذهب ربع الكلام، ففيه الدية^(٣) .

وبه قال أبو ثور (رحمه الله)^(٤) .

وقال الشافعي (رحمه الله) : عليه أغلظ الأمرين^(٥) .

١٤٦٢ - مسألة^(٦) : إذا كان بعض العصابة غائباً وبعضهم حاضراً، سألت الشيخ^(٧) عنها، فقال لي : لا أحفظها، وهو محتمل^(٨) .

وللشافعي (رحمه الله) قولان، أحدهما : أنه على من حضر العقل، ولا شيء على الغائب، والثاني : يقسم عليهم جميعاً، ويكتب إلى الغائب، وإن كان الجميع (غائبين)^(٩) كتب إليهم^(١٠) .

(١) فقال : لا يعقل؛ لأنه لا يرث، وقال : يعقل، (انظر : روضة الطالبين ٩ / ٣٥١).

(٢) هذه المسألة ساقطة من (ج).

(٣) انظر : التفریع ٢ / ٢١٥، (وهذا هو مذهب الحنفية، انظر : مختصر الطحاوي ص ٢٤٦).

(٤) انظر : المغني ٩ / ٦٠٦.

(٥) انظر : روضة الطالبين ٩ / ٢٩٦، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر : المغني ٩ / ٦٠٧).

(٦) هذه المسألة ساقطة من (ج).

(٧) قد مضى مثله في المسألة رقم (١٤٦٠) وذكرنا الأحمال الواردة فيه.

(٨) وفي الإشراف : أن يعقل عنه الحاضرون دون الغائب، (وهذا هو مذهب الحنفية، انظر :

الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ١٩٥، المبسوط ٢٧ / ١٣٤).

(٩) في (أ) : غيب.

(١٠) انظر : روضة الطالبين ٩ / ٢٦٠ - ٢٦١، والقول الثاني : هو مذهب الحنابلة : أن الحاضر

والغائب يشتركان في الفعل، (انظر : المغني ٩ / ٥١٨).

١٤٦٣ - مسألة: [و] ^(١) في قطع الذكر والأنثيين ديتان؛ في كل واحد منهما الدية، [سواء] ^(٢) قطعهما ^(٣) في ضربة [واحدة] ^(٤)، أو أحدهما بعد الآخر ^(٥)، (وإن تفاوت ما بينهما) ^(٦).

وذكر أبو بكر الأبهري (رحمه الله): أنه إن قطع أحدهما قبل الآخر ^(٧)، ففي الأول الدية، وفي الثاني حكومة، وحكاه عن مالك (رحمه الله) ^(٨). قال القاضي (رحمه الله): ولست أعرف موضعه من قول مالك (رحمه الله) ^(٩).

[و] ^(١٠) سواء كان [الأول] ^(١١) الذكر أو الأنثيين، فأما إن قطعهما ^(١٢) في ضربة [واحدة] ^(١٣)، فديتان بالإجماع ^(١٤) ^(١٥).

(١) ساقط من (أ).

(٢) ساقط من (أ).

(٣) في (أ): قطعاً.

(٤) ساقط من (أ).

(٥) في (ج): الأخرى.

(٦) انظر: الكافي لابن عبد البر ص ٥٩٨.

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٨) نقل هذا القول عن عبد الملك بن الماجشون رحمه الله، (انظر: التفرع ٢ / ٢١٥).

(٩) ولم أقف على موضعه من قول مالك رحمه الله - والله أعلم.

(١٠) ساقط من (أ).

(١١) ساقط من (ج).

(١٢) في (أ): قطعاً.

(١٣) ساقط من (أ).

(١٤) في (ج): بإجماع.

(١٥) انظر: الهداية ٤ / ٥٢٤ - ٥٢٦، التفرع ٢ / ٢١٥، روضة الطالبين ٩ / ٢٨٧، الإنصاف

٩٠ / ٨٩.

وكذلك^(١) قال الشافعي (رحمه الله) في قطع أحدهما بعد^(٢) الآخر^(٣)؛
[في]^(٤) كل واحد^(٥) منهما الدية^(٦) [كاملة]^(٧) ^(٨).

[كما حكيناه عن مالك (رحمه الله)^(٩) .

وقال أبو حنيفة (رحمه الله) : إن قطع الذكر قبل^١، ففيهما ديتان، وإن قطع
الأثنين قبل^٢ ففيهما الدية، وفي الذكر حكومة^(١٠) ^(١١) .

١٤٦٤ - مسألة: [و]^(١٢) دية اليهودي والنصراني^(١٣) على النصف من دية
المسلم^(١٤) . [رواه مالك (رحمه الله) عن النبي صلى الله عليه^(١٥) وسلم]^(١٦) ^(١٧) .

(١) في (أ) : وبه .

(٢) في (أ) : قبل .

(٣) في (ج) : الأخرى .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) في (ج) : واحدة .

(٦) في () : بالدية .

(٥) ساقط من (أ) .

(٨) انظر : روضة الطالبين ٩ / ٢٨٧ .

(٩) انظر : القوانين الفقهية ص ٣٤٤ .

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من (ج) .

(١١) انظر : الهداية ٤ / ٥٢٤ - ٥٢٦ ، وهذا هو مذهب الحنابلة ، انظر : المقنع ص ٢٨٨ ،
الإنصاف ١٠ / ٨٩ - ٩٠ .

(١٢) ساقط من (أ) .

(١٣) في (أ) : النصراني .

(١٤) انظر : المدونة ٤ / ٤٧٩ .

(١٥) في (أ) : عليه السلام .

(١٦) ما بين المعكوفين ساقط من (ج) .

(١٧) وفي الموطأ : «وحدثني يحيى عن مالك ، أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى أن دية =

وإليه ذهب عروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز (رضي الله عنهم)^(١) .
 وذهب^(٢) الثوري وأبو حنيفة (رحمهما الله) : [إلى أن]^(٣) دية اليهودي
 والنصراني والمعاهد والمستأمن ، مثل دية المسلم^(٤) .
 وهو مذهب^(٥) الزهري (رحمه الله)^(٦) .
 [وروي عن ابن مسعود ومعاوية (رضي الله عنهما)^(٧)]
 وقال الشافعي (رحمه الله) : دية اليهودي والنصراني ، ثلث دية
 المسلم^(٨) ^(٩) .

وروي هذا^(١٠) عن عمر وعثمان و[سعيد]^(١١) بن المسيب وعطاء [رضي الله

= اليهودي أو النصراني ، إذا قتل أحدهما ، مثل نصف دية الحر المسلم . انظر : الموطأ ، حديث
 رقم (١٦١٧) ، ص ٦٦٢ .

(١) انظر : المصنف لعبد الرزاق ١٠ / ٩٣ ، الموطأ ص ٦٦٢ .

(٢) في (أ) : وقال .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) انظر : مختصر الطحاوي ص ٢٤٠ .

(٥) في (أ) : قول .

(٦) انظر : السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ١٠٢ .

(٧) انظر : السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ١٠٢ - ١٠٣ .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من (ج) .

(٩) انظر : الأم ٦ / ١٠٥ .

(١٠) في (أ) : ورواه .

(١١) ساقط من (أ) .

عنهم^(١) ^(٢).

وقال أحمد [بن حنبل]^(٣) (رحمه الله): إن قتله^(٤) خطأ، فنصف الدية^(٥)،
[كقولنا]^(٦)، وإن قتله^(٧) عمداً، [فلا قود على القاتل المسلم]^(٨)، [و]^(٩) فيه
دية المسلم^(١٠) ^(١١).

١٤٦٥ - مسألة: [فأما]^(١٢) دية المجوسي، فثمانمائة^(١٣) درهم، وفي الأثنى
نصفها^(١٤) ^(١٥).

وبه قال الشافعي (رحمه الله)^(١٦).

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): هم كأهل^(١٧) الكتاب، فيهم دية كاملة،

-
- (١) ساقط من (أ).
 - (٢) انظر: المصنف لعبد الرزاق ١٠ / ٩٢، السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ١٠٠.
 - (٣) ساقط من (أ).
 - (٤) في (ج): قتلهم.
 - (٥) في (أ): دية المسلم.
 - (٦) ساقط من (أ).
 - (٧) في (أ): وإن كان.
 - (٨) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).
 - (٩) ساقط من (أ) و(ج): والسياق - والله أعلم - يقتضيه، لاستقامة العبارة به.
 - (١٠) في (أ): فدية مسلم.
 - (١١) انظر: الإنصاف ١٠ / ٦٤ - ٦٥.
 - (١٢) ساقط من (أ).
 - (١٣) في (أ): ثمانمائة.
 - (١٤) في (أ): نصف ذلك.
 - (١٥) انظر: المدونة ٤ / ٤٧٩، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ١٠ / ٦٥).
 - (١٦) انظر: الأم ٦ / ١٠٥ - ١٠٦.
 - (١٧) في (أ): مثل أهل.

[كالمسلمين]^(١)^(٢) .

وقال عمر بن عبد العزيز (رحمه الله): [فيه]^(٣) نصف دية المسلم، كما قال في الكتابي^(٤)^(٥) .

١٤٦٦ - مسألة: [و]^(٦) في جراح العبد ما نقص من قيمته، إلا في أربع^(٧): موضحته، ومنقلته، [ومأمومته]^(٨)، وجائفته، فإن فيها^(٩) المقدّر من قيمته [ب/ ٦٢ / أ] كالمقدّر من دية الحرّ؛ ففي موضحته^(١٠) نصف عشر قيمته، و[في]^(١١) منقلته عشر ونصف عشر [قيمه]^(١٢)، و[في]^(١٣) مأمومته، ثلث قيمته، وكذلك^(١٤) في جائفته^(١٥) .

وقال أبو حنيفة والشافعي (رحمهما الله): كل مقدّر في الحرّ من جراحه

-
- (١) ساقط من (أ) .
 - (٢) انظر: مختصر الطحاوي ٢٤٠ .
 - (٣) ساقط من (ج) .
 - (٤) في (أ): كالكتابي كقوله فيه .
 - (٥) انظر: المصنف لعبد الرزاق ٩٥ / ١٠ .
 - (٦) ساقط من (أ) .
 - (٧) في (أ): أربعة مواضع .
 - (٨) ممسوح في (ج) .
 - (٩) في (أ): ففيها .
 - (١٠) في (أ): فموضحته .
 - (١١) ساقط من (أ) .
 - (١٢) ساقط من (أ) .
 - (١٣) ساقط من (أ) .
 - (١٤) في (أ): وكذا .
 - (١٥) انظر: التفریع ٢ / ٢١٢ .

يعتبر^(١) من ديته، فكذلك تعتبر^(٢) [في العبد]^(٣) من قيمته^(٤).

[فيوافقنا في الأربع شجاج^(٥)، ^(٦)، وزادوا^(٧) علينا^(٨)] جميع جراحه وأطرافه، مثل عينيه^(٩) ويديه ورجله، [ولسانه، وذكره، وشفتيه، وكل ما^(١٠) قدر في الحر صغيراً أو كبيراً]^(١١)، فقالوا^(١٢) : هو مقدر من قيمته، في يده^(١٣) [نصف (أ/ ٩٢ / ج) قيمته]^(١٤)، وفي يديه قيمته، [وكذلك في عينيه وشفتيه وفي كل زوج منه، وفي ذكره قيمته]^(١٥) ^(١٦).

(١) في (أ) : اعتبر.

(٢) في (أ) : فتعتبر.

(٣) ساقط من (ج).

(٤) انظر : الهداية ٤ / ٥٥٨، روضة الطالبين ٩ / ٣١١، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر : الإنصاف ١٠ / ٦٦).

(٥) شجاج : جمع شجة وهي عشر، تكون في الوجه والرأس، (انظر : لسان العرب ٢ / ٢٧١).

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(٧) في (أ) : فزادوا.

(٨) ساقط من (أ).

(٩) في (أ) : عينه.

(١٠) في (أ) و(ج) : كلما.

(١١) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج).

(١٢) في (أ) : قالوا.

(١٣) في (أ) و(ج) : ففي يديه.

(١٤) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج).

(١٥) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(١٦) هذا من المصنف تحرير لموضع الخلاف والوفاق، (انظر : الهداية ٤ / ٥٥٨، روضة الطالبين ٩ / ٣١١، الإنصاف ١٠ / ٦٦).

وروي عن عمر وعلي وسعيد بن المسيب (رضي الله عنهم) ^(١١) ^(١٢).

ومن التابعين ^(٣) من قال ^(٤): يجب في [جميع] ^(٥) جراحه ما نقص ^(٦).

١٤٦٧ - مسألة: [و] ^(٧) من اطلع على رجل في بيته، ففقأ عينيه بحصا [أو عود] ^(٨) أو غيره ^(٩) عمدًا، فعليه القود [فيه] ^(١٠) ^(١١).

وبه قال أبو حنيفة (رحمه الله) ^(١٢).

وقال الشافعي (رحمه الله): لا قود ^(١٣) [عليه] ^(١٤) فيه ^(١٥).

(١) ساقط من (أ).

(٢) انظر: المصنف لعبد الرزاق ٣ / ١٠.

(٣) في (أ): ومن الناس.

(٤) منهم الزهري رضي الله عنه.

(٥) ممسوح في (ج).

(٦) انظر: المصنف لعبد الرزاق ٣ / ١٠.

(٧) ساقط من (أ).

(٨) ساقط من (ج).

(٩) في (ج): أو غيرها.

(١٠) ساقط من (أ).

(١١) انظر: الكافي لابن عبد البر ص ٦٠٠.

(١٢) هذا إذا أمكن تنحيته بغير الفقه فلم يفعل، وإلا فلا يضمن، (انظر: حاشية رد المحتار ٥٥٠ / ٦).

(١٣) في (أ): لا شيء.

(١٤) ساقط من (أ).

(١٥) انظر: الأم ٣٢ / ٦، وهذا هو مذهب الحنابلة انظر: المغني ٣٥٥ / ١٠.

١٤٦٨ - مسألة: [و] ^(١) لا تحمل العاقلة قيمة العبد، إذا قتل خطأ ^(٢).

وبه قال الشافعي (رحمه الله)، في أحد قوليه ^(٣).

[وقال أبو حنيفة] ^(٤) (رحمه الله): تحملها [العاقلة] ^(٥) ^(٦).

وهو [القول] ^(٧) الآخر ^(٨) للشافعي (رحمه الله) ^(٩).

١٤٦٩ - مسألة: [و] ^(١٠) إذا جنت [أم ولد] ^(١١)، فعلى سيدها ^(١٢) الأقل

من قيمتها ^(١٣) لو ^(١٤) كانت أمة يجوز بيعها، أو ^(١٥) الأرض ^(١٦).

وبه قال الفقهاء ^(١٧).

(١) ساقط من (أ).

(٢) انظر: الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ١٩٢.

(٣) انظر: روضة الطالبين ٩ / ٣٥٩، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ١٠ / ١٢٦).

(٤) ممسوح في (ج).

(٥) ساقط من (أ).

(٦) انظر: الهداية ٤ / ٥٨٠.

(٧) ساقط من (أ).

(٨) في (أ): الثاني.

(٩) وهذا هو القول الجديد، (انظر: روضة الطالبين ٩ / ٣٥٩).

(١٠) ساقط من (أ).

(١١) ساقط من (أ).

(١٢) في (ج): فعلها.

(١٣) في (ج) زيادة: من سيدها.

(١٤) في (أ): إن.

(١٥) في (ج): والأرض.

(١٦) انظر: المدونة ٤ / ٤٥٩.

(١٧) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٥٦، روضة الطالبين ٩ / ٣٦٤، الإنصاف ١٠ / ٧٨.

إلا أبا ثور (رحمه الله)، وبعض أهل الظاهر، وحكي عن^(١) داود (رحمه الله) [أنهم]^(٢) قالوا: يتعلق الأرش برقبته، إلا أنها لا تابع فيه، فإذا^(٣) عتقت استوفي^(٤) من ذمتها^(٥) (٦) (٧).

١٤٧٠ - مسألة^(٨): إذا جنت أم الولد ثانية وثالثة، وفداها السيد، فعليه أن يفديها بالأقل، على ما تقدم ذكره^(٩).

وبه قال أبو حنيفة والشافعي (رحمهما الله) في أحد قوليه^(١٠).

وقال في الآخر: لا يلزمه من جنى تأنيها كلها، إلا أرش واحد^(١١).

وقال المزني (رحمه الله) مثلنا^(١٢).

(١) في (أ): وأصحاب.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) في (أ): إذا.

(٤) في (أ): يؤخذ.

(٥) في (أ) تقديم وتأخير: ويؤخذ من ذمتها إذا عتقت.

(٦) في (أ) و(ج) تكرار: هذا قول أبي ثور.

(٧) انظر: المغني ١٢ / ٥١١.

(٨) هذه المسألة ساقطة من (ج).

(٩) انظر: المدونة ٤ / ٤٥٨.

(١٠) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٥٦، روضة الطالبين ٩ / ٣٦٤، (وهذا هو مذهب

الحنابلة، انظر: الإنصاف ١٠ / ٧٨).

(١١) انظر: روضة الطالبين ٩ / ٣٦٤.

(١٢) انظر: مختصر المزني ص ٣٣٢.

١٤٧١ - مسألة: [و]^(١) إذا اصطدم فارسان^(٢) فماتا^(٣) [جميعاً]^(٤) ، فعلى عاقلة كل واحد [منهما]^(٥) دية الآخر ، وإن مات الفرسان^(٦) ، فقيمة كل فرس منهما في مال الآخر^(٧) .

وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد [بن حنبل]^(٨) وإسحاق [رحمهم الله]^(٩) .

وقال الشافعي وزفر (رحمهما الله): على عاقلة كل واحد [منهما]^(١٠) نصف [دية الآخر ، وفي مال كل واحد [منهما]^(١١) نصف]^(١٢) قيمة^(١٣) فرس الآخر^(١٤) (١٥) .

-
- (١) ساقط من (أ) .
 - (٢) في (ج): الفارسان .
 - (٣) في (أ): فمات .
 - (٤) ساقط من (أ) .
 - (٥) ساقط من (أ) .
 - (٦) في (أ): الفارسان .
 - (٧) انظر: الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ١٩٢ .
 - (٨) ساقط من (أ) .
 - (٩) انظر: الهداية ٤ / ٥٤٦ ، الإنصاف ١٠ / ٣٥-٣٦ .
 - (١٠) ساقط من (أ) .
 - (١١) ساقط من (أ) .
 - (١٢) ساقط من (ج)، وفي (أ) مثبت في الهامش .
 - (١٣) في (ج): دية .
 - (١٤) في (أ): الفرس .
 - (١٥) انظر: روضة الطالبين ٩ / ٣٣١ ، الهداية ٤ / ٥٤٦ .



وحكى أبو بكر^(١) (رحمه الله) عن بعض أصحاب مالك (رحمه الله) مثل قول^(٢) الشافعي (رحمه الله)^(٣) .

[وقال القاضي]^(٤) (رحمه الله) : ووجدته لأشهب (رحمه الله)^(٥) .

١٤٧٢ - مسألة: [فأما]^(٦) السفيتان^(٧) إذا^(٨) اصطدمتا^(٩) من شدة^(١٠) الريح فلا ضمان لواحد منهما^(١١) على صاحبه^(١٢) (١٣) .

و^(١٤) قال الشافعي (رحمه الله) في أحد قوليه [مثل قولنا]^(١٥) (١٦) .

(١) وهو الأبهري رحمه الله، والله أعلم .

(٢) في (أ) : مثل قولنا وقال .

(٣) انظر : المنتقى ٧ / ١١٠ .

(٤) ساقط من (ج) .

(٥) انظر : المنتقى ٧ / ١١٠ .

(٦) ساقط من (أ) .

(٧) في (أ) : سفيتان .

(٨) في (أ) تقديم وتأخير : إذا اصطدم سفيتان .

(٩) في (أ) : اصطدم .

(١٠) في (أ) : من غلبة .

(١١) في (أ) : لأحدهما .

(١٢) في (أ) : على الآخر .

(١٣) انظر : الكافي لابن عبد البر ص ٦٠٦ ، القوانين الفقهية ص ٣٢٦ .

(١٤) في (أ) تقديم وتأخير : وهو أحد قولي الشافعي .

(١٥) ساقط من (أ) .

(١٦) انظر : روضة الطالبين ٩ / ٣٣٧ .

و[قال]^(١) في [القول]^(٢) الآخر: هما بمنزلة^(٣) الفارسين^(٤).

١٤٧٣ - مسألة: [و]^(٥) الأب والابن يدخلان^(٦) مع العاقلة، في الخطأ للعقل^(٧)، وهما من العاقلة [عندنا]^(٨) وعند^(٩) أبي حنيفة (رحمه الله)^(١٠).

وقال [الشافعي]^(١١) (رحمه الله): ليسا من العاقلة، ولا يحملان [من الدية]^(١٢) شيئاً^(١٣).

١٤٧٤ - مسألة: اختلف [الرواية]^(١٤) عن مالك (رحمه الله) في الجاني، هل يحمل^(١٥) مع العاقلة؟ فالظاهر^(١٦):

-
- (١) ساقط من (ج).
 - (٢) ساقط من (أ).
 - (٣) في (أ): مثل.
 - (٤) انظر: روضة الطالبين ٩ / ٣٣٧، (وهذا هو مذهب الحنفية والحنابلة، انظر: حاشية رد المحتار ٦ / ٦٠٥، الإنصاف ١٠ / ٣٦).
 - (٥) ساقط من (أ).
 - (٦) في (أ): يحملان.
 - (٧) في (أ) تقديم وتأخير: يحملان العقل مع العاقلة في الخطأ.
 - (٨) ساقط من (أ).
 - (٩) في (أ): وبه قال أبو حنيفة.
 - (١٠) وعند الحنفية قول أنهما لا يدخلان مع العاقلة، (انظر: الهداية ٤ / ٥٧٦، الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ١٩٣).
 - (١١) ساقط من (ج).
 - (١٢) ساقط من (أ).
 - (١٣) انظر: روضة الطالبين ٩ / ٣٤٩، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ١٠ / ١١٩).
 - (١٤) ساقط من (أ).
 - (١٥) في (ج): يجمع.
 - (١٦) في (أ): والظاهر.

أنه واحد^(١) منهم^(٢) .

و[به]^(٣) قال أبو حنيفة (رحمه الله)^(٤)

و[قال]^(٥) الشافعي (رحمه الله): لا يحمل [من الدية شيئاً]^(٦) ^(٧) .

١٤٧٥ - مسألة: والعاقلة التي تحمل الدية هي^(٨) : [العصبة]^(٩)؛ عصبة

القاتل^(١٠) ، وإن^(١١) كان القاتل من أهل ديوان [مع]^(١٢) غير قومه، حملوا

عنه دون قومه، وحمل عنهم، كما^(١٣) [يحمل عن]^(١٤) قومه، سواء

كانوا^(١٥) [من]^(١٦) أهل ديوان أو لا، فإن اضطر أهل ديوان إلى معونة^(١٧)

(١) في (أ): كونه كواحد .

(٢) انظر: الإشراف لعبد الوهاب ١٩٣ / ٢ .

(٣) ساقط من (ج) .

(٤) انظر: تبين الحقائق ١٧٨ / ٦ .

(٥) ساقط من (ج) .

(٦) ساقط من (أ) .

(٧) انظر: روضة الطالبين ٣٤٩ / ٩، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: المغني ٤٩٧ / ٩) .

(٨) في (أ): هم .

(٩) ساقط من (أ) .

(١٠) انظر: التفريع ٢١٣ / ٢ .

(١١) في (أ): فإن .

(١٢) ساقط من (ج) .

(١٣) في (أ): مثل .

(١٤) ساقط من (أ) .

(١٥) في (ج): كان .

(١٦) ساقط من (أ) .

(١٧) في (أ): معرفة .

قومهم^(١) ، أعانوهم ، [مثل]^(٢) أن^(٣) يقل^(٤) الديوان^(٥) أو ينقطع^(٦) ^(٧) .

وقال أشهب (رحمه الله) : إنما يعقل أهل الديوان ، إذا كان أهل الديوان^(٨) قائماً ، وأما^(٩) إذا انقطع^(١٠) ، فليحمل^(١١) عنه قومه ، كانوا معه في ديوان^(١٢) أم لا^(١٣) ^(١٤) .

[وبمثل قولنا قال أبو حنيفة (رحمه الله) في أهل الديوان^(١٥) .

وقال الشافعي (رحمه الله) : لا يحمل عنه إلا عاقلته ، كانوا أهل ديوان أم لا^(١٦) ^(١٧) .

(١) في (أ) : قومه .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) في (أ) : إذا .

(٤) في (أ) : قل .

(٥) في (أ) : أهل الديوان .

(٦) في (أ) : انقطع .

(٧) انظر : الكافي لابن عبد البر ص ٥٩٥ ، المنتقى ٧ / ٩٨ .

(٨) في (أ) : العطاء .

(٩) في (أ) : فأما .

(١٠) في (ج) : زيادة : العطاء .

(١١) في (أ) : حمل .

(١٢) في (أ) : الديوان .

(١٣) في (ج) : أولم يكونوا .

(١٤) انظر : المنتقى ٧ / ٩٨ ، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٦ / ٢٦٦ .

(١٥) انظر : مختصر الطحاوي ص ٢٣٣ .

(١٦) ما بين المعكوفين ساقط من (ج) .

(١٧) انظر : روضة الطالبين ٩ / ٣٤٩ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة ، انظر : المغني ٩ / ٥١٧) .

١٤٧٦ - مسألة: [و] ^(١) تنجم دية الخطأ على [العاقلة] ^(٢) [في] ^(٣) ثلاث سنين ^(٤).

وبه قال جماعة الفقهاء ^(٥).

وقال ربيعة بن [أبي] ^(٦) عبد الرحمن (رحمه الله): [في] ^(٧) خمس سنين؛ لأنها خمسة أجناس ^(٨) [من الأسنان] ^(٩)، فيؤدون ^(١٠) في ^(١١) كل سنة سنًا ^(١٢).
 وذهب ^(١٣) قوم ^(١٤) [إلى أن الدية] ^(١٥) تجب على العاقلة حالة ^(١٦).

١٤٧٧ - مسألة: [إذا ثبت أن الدية على العاقلة مؤجلة] ^(١٧)، فهل ^(١٨)

-
- (١) ساقط من (أ).
 - (٢) ساقط من (أ).
 - (٣) ساقط من (أ).
 - (٤) انظر: التفرع ٢ / ٢١٣.
 - (٥) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٢٩، روضة الطابين ٩ / ٣٥٩، الإنصاف ١٠ / ١٣١.
 - (٦) ساقط من (أ).
 - (٧) ساقط من (أ).
 - (٨) في (ج): أخماس.
 - (٩) في (ج): من الإنسان.
 - (١٠) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).
 - (١١) في (أ): فقي.
 - (١٢) انظر: المغني ٩ / ٤٩٥.
 - (١٣) في (أ): وقال.
 - (١٤) لم أقف على أسمائهم.
 - (١٥) ساقط من (أ).
 - (١٦) انظر: المغني ٩ / ٤٩٧، نيل الأوطار ٧ / ٩٦.
 - (١٧) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).
 - (١٨) في (أ): هل.

يكون الأجل^(١) من يوم [القتل]^(٢) ، أو من يوم الحكم [بها]^(٣) ؟ ^(٤) .

لست أعرف^(٥) [فيه]^(٦) نصاً ، والذي تبين^(٧) لي : أنه^(٨) من يوم الحكم [بها]^(٩) .

لأنه^(١٠) يحتاج^(١١) إلى [تمييز]^(١٢) العاقلة ، (أ / ٦٣ / أ) والتوقيف^(١٣) على من تجب^(١٤) [منهم]^(١٥) على^(١٦) مقدار أحوالهم ، فكأنهم^(١٧) غير معينين ، فإنما^(١٨) يتعينون^(١٩) بالحكم ،

(١) في (أ) : تجب الدية .

(٢) ممسوح في (ج) .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) في (ج) زيادة : قال .

(٥) في (أ) تقديم وتأخير : لست أعرف هل تجب الدية من يوم القتل أو من يوم الحكم .

(٦) ساقط من (أ) .

(٧) في (أ) : يتبين .

(٨) في (ج) : أنها .

(٩) ساقط من (أ) .

(١٠) في (ج) : لأنها .

(١١) في (أ) : تحتاج .

(١٢) ممسوح في (ج) .

(١٣) في (أ) : ومعرفة .

(١٤) في (أ) : تقديم وتأخير : من تجب عليه .

(١٥) ساقط من (أ) .

(١٦) في (أ) : في .

(١٧) في (أ) : وهم .

(١٨) في (أ) : وإنما .

(١٩) في (أ) : يتعينوا .

[فينبغي أن^(١) يكون^(٢) الأجل من يوم الحكم^(٣) .

وعلى هذا^(٤) يدل قول عبد الملك [بن الماجشون]^(٥) (رحمه الله)^(٦) .

وكذلك [رأيتها]^(٧) في المبسوط^(٨) : أنها ليست على العاقلة ، كالدين ، وإنما^(٩) تثبت^(١٠) عليهم بالحكم^(١١) .

وبه قال أبو حنيفة (رحمه الله)^(١٢) .

وقال الشافعي (رحمه الله) : من يوم الموت^(١٣) .

١٤٧٨ - مسألة : [يجعل من]^(١٤) الدية على العاقلة ، على الموسر بقدره ،

(١) ساقط من (أ) .

(٢) في (أ) : فيكون .

(٣) وقال أبو بكر الأبهري رحمه الله : يجيء على المذهب اعتبار الوجوب من يوم الموت ، (انظر : الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ١٩٤) .

(٤) في (أ) : وعليه .

(٥) ساقط من (أ) .

(٦) انظر : التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٦ / ٢٦٧ .

(٧) ممسوح في (ج) .

(٨) المبسوط : لم أقف على تعريف له ، ويظهر لي - والله أعلم - أنه كتاب في فروع الفقه المالكي ، حيث يذكر في المتقى ومواهب الجليل ، كثيراً .

(٩) في (ج) : إذا .

(١٠) في (ج) : ثبت .

(١١) انظر : التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٢ / ٢٦٧ .

(١٢) انظر : الهداية ٤ / ٥٧٥ .

(١٣) انظر : روضة الطالبين ٩ / ٣٦١ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة ، انظر : الإنصاف ١٠ / ١٣٣) .

(١٤) ممسوح في (ج) .

و[على]^(١) المعسر بقدره، [والمقتر^(٢) بقدره]^(٣)، ورب مقتر^(٤) لا [يجعل]^(٥) عليه^(٦) شيء لإقتاره^(٧).

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): يدخل الفقير في^(٨) التحمل^(٩).

وقال الشافعي (رحمه الله): [ليس]^(١٠) على الفقير [منها]^(١١) شيء أصلاً^(١٢).

١٤٧٩ - مسألة: [و]^(١٣) ليس [لما يحمله]^(١٤) كل واحد [من العاقلة حدٌ، وهو على الاجتهاد، (ب/ ٩٢ / ج) في الموسر والمقلّ والمتوسط^(١٥)].

(١) ساقط من (أ).

(٢) المقتر: المضيق في النفقة البخيل، (انظر: لسان العرب ٣/ ١٦، القاموس المحيط ص ٥٩٠ - ٥٩١).

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٤) في (ج): فقير.

(٥) ممسوح في (ج).

(٦) في (ج): على.

(٧) انظر: التفریع ٢/ ٢١٣، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: المغني ٩/ ٥٢٠).

(٨) في (أ): علي.

(٩) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣٣.

(١٠) ممسوح في (ج).

(١١) ممسوح في (ج).

(١٢) انظر: الأم ٦/ ١١٦.

(١٣) ساقط من (أ).

(١٤) ممسوح في (ج).

(١٥) انظر: التفریع ٢/ ٢١٣، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ١٠/ ١٢٩).

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): الغني والمقلّ والمتوسط^(١) [منهم]^(٢) سواء^(٣)؛ على كل واحد منهم ثلاثة دراهم أو أربعة^(٤) ^(٥).

وقال الشافعي (رحمه الله): على الغني [نصف]^(٦) دينار، والمتوسط [ربع]^(٧) دينار، وليس على الفقير شيء^(٨).

واختلف [أصحاب]^(٩) الشافعي (رحمه الله) هل [النصف دينار، والربع]^(١٠) في كل سنة، أو في ثلاث سنين؟^(١١).

١٤٨٠ - مسألة: [و]^(١٢) تحمل العاقلة ثلث الدية فصاعداً، وما كان دون الثلث^(١٣) ففي^(١٤) مال الجاني^(١٥).

وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء [والشافعي]^(١٦) (رحمهم الله) في

(١) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج).

(٢) ساقط من (أ).

(٣) في (ج): شيء واحد.

(٤) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج).

(٥) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣٣.

(٦) ممسوح في (ج).

(٧) ساقط من (ج).

(٨) انظر: الأم ٦ / ١٦٦.

(٩) ساقط من (ج).

(١٠) ممسوح في (ج).

(١١) ولهم في ذلك وجهان، أصحابهما: أن النصف والربع في كل سنة، والوجه الثاني: أنهما في السنين الثلاث، (انظر: روضة الطالبين ٩ / ٣٥٥).

(١٢) ساقط من (أ).

(١٣) في (أ): وما نقص عنه.

(١٤) في (ج): في.

(١٥) انظر: التفرع ٢ / ٢١٣.

(١٦) ممسوح في (ج).

القديم^(١)، وأحمد [بن حنبل]^(٢) (رحمه الله)^(٣).

وحكي عن الشافعي (رحمه الله) [أيضاً]^(٤) في [قوله]^(٥) القديم: أن العاقلة^(٦) لا تحمل إلا الدية [كاملة، ولا تحمل]^(٧) ما دونها [أصلاً]^(٨)^(٩).

وقال في الجديد: تحمل القليل والكثير^(١٠).

وقال الزهري (رحمه الله): تحمل [العاقلة]^(١١) ما زاد على الثلث، فأما^(١٢) الثلث فما دونه^(١٣)، ففي مال الجاني^(١٤).

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): [تحمل]^(١٥) نصف عشر الدية^(١٦)، وهي

(١) انظر: السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ١٠٨-١٠٩، المحلى ١٠ / ٢٦٩، المغني ٩ / ٥٠٥، روضة الطالبين ٩ / ٣٥٨.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) انظر: الإنصاف ١٠ / ١٢٨، المغني ٩ / ٥٠٥.

(٤) ساقط من (ج).

(٥) ساقط من (أ).

(٦) في (أ): أنها.

(٧) ممسوح في (ج).

(٨) ساقط من (أ).

(٩) انظر: روضة الطالبين ٩ / ٣٥٨.

(١٠) انظر: الأم ٦ / ١١٢، روضة الطالبين ٩ / ٣٥٨.

(١١) ساقط من (ج).

(١٢) في (أ): وأما.

(١٣) في (أ): فدون.

(١٤) وروي عنه: أنها لا تحمل إلا الثلث فصاعداً، (انظر: المحلى ١٠ / ٢٦٩، المغني ٩ / ٥٠٥).

(١٥) ساقط من (ج).

(١٦) في (ج): الدينار.

[دية^(١)] الموضحة و السنّ، وهي^(٢) خمس من الإبل، [في كل واحد منهما]^(٣) فأما^(٤) دون الخمس^(٥) [من الإبل]^(٦)، ففي^(٧) [مال]^(٨) الجاني^(٩).

١٤٨١ - مسألة: لا تحمل^(١٠) العاقلة من أصاب نفسه خطأ^(١١).

وبه قال ربيعة والثوري وأبو حنيفة والشافعي (رحمهم الله)^(١٢).

وقال الأوزاعي وأحمد [بن حنبل]^(١٣) (رحمهما الله): إذا أصاب^(١٤) نفسه خطأ، [كان]^(١٥) أرش^(١٦) الجناية^(١٧) على [عاقلته]^(١٨)، فإن عاش

(١) ساقط من (أ).

(٢) في (أ): وهو.

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(٤) في (أ): وما.

(٥) في (أ): وما دون ذلك.

(٦) ساقط من (أ).

(٧) في (أ): فمن.

(٨) ساقط من (أ)، مثبت في الهامش.

(٩) انظر: الهداية ٤ / ٥٧٩.

(١٠) في (أ): تعقل.

(١١) انظر: التفريع ٢ / ٢١٣.

(١٢) انظر: المغني ٩ / ٥٠٨، روضة الطالبين ٩ / ٣٦٢، المبسوط ٢٦ / ١٩١.

(١٣) ساقط من (أ).

(١٤) في (ج): جنى.

(١٥) ساقط من (أ).

(١٦) في (أ): فأرش.

(١٧) في (أ): جنايته.

(١٨) ممسوح في (ج).

غرموها له، وإن مات فلورثته^(١).

واستدلوا^(٢) بما روي: «أن رجلاً كان يسوق^(٣) حمراً^(٤) [فضربه بعصا، فأصاب العصى عين الرجل ففقدتها، ففقد عمر (رضي الله عنه) بدية عينه على عاقلته، وقال: يدٌ من أيدي المسلمين جنت، لم يضمّنوا عمداً»^(٥).

يريد أنه ليس بعمد، فلا يلزمهم^(٦) [٧].

[ودليل مالك (رحمه الله): ما رواه عوف بن مالك^(٨) (رضي الله عنه): «أن أباه ضرب مشركاً، فعاد السيف عليه فقتله، فامتنعوا من الصلاة عليه، وقالوا: قد أبطل جهاده مع النبي ﷺ^(٩)، فبلغ ذلك النبي ﷺ^(١٠) فقال: مات

(١) انظر: المغني ٩ / ٥٠٩، والمذهب عند الحنابلة: أنه لادية له، (انظر: الإنصاف ١٠ / ٤٢).

(٢) في (أ): واحتجوا.

(٣) في (ج): سرق.

(٤) في (أ): الحديث.

(٥) لم أقف على من خرج هذا الأثر عن عمر رضي الله عنه، وقد ذكره ابن قدامة رحمه الله، في المغني ٩ / ٥٠٩.

ولكن أخرج عبد الرزاق رحمه الله، في المصنف عن قتادة رحمه الله: أن رجلاً فقاً عين نفسه خطأ، ففقد له عمر بديتها على عاقلته. (انظر: المصنف لعبد الرزاق ٩ / ٤١٢).

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٧) انظر: المغني ٩ / ٥٠٩.

(٨) هو: عوف بن مالك الأشجعي، أبو حماد، الحبيب الأمين، كان ممن شهد فتح مكة، وهو صحابي مشهور، سكن دمشق، ومات سنة (٧٣ هـ).

ترجم له: العبر ١ / ٥٩، تقريب التهذيب ص ٤٣٣، البداية والنهاية ٨ / ٣٥١، شذرات الذهب ١ / ٧٩.

(٩) في (أ): عليه السلام.

(١٠) في (أ): عليه السلام.

شهيداً، مات مجاهداً»^(١).

ولم يوجب ديته على عاقلته، وقتل نفسه خطأ.

وأيضاً: فإن الدية إنما جعلت على العاقلة تخفيفاً عن الجاني، فإذا لم يجب على^(٢) الجاني لأحد شيء، لم يجب التخفيف بلزوم العاقلة شيء^{(٣) (٤)}.

١٤٨٢ - مسألة^(٥): [و]^(٦) يجوز للإنسان أن^(٧) يبني^(٨) في ملكه [ما شاء]^(٩)،

(١) لم أقف على من خرج هذا الحديث، فيما وقفت عليه من كتب السنن والآثار، عن عوف بن مالك، ولكن أخرج البخاري رحمه الله، في صحيحه، في كتاب الديات، باب إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له، عن سلمة، أن الذي قتل نفسه اسمه: عامر، (انظر: صحيح البخاري ٩/ ٩).

وأخرج عبد الرزاق في المصنف، عن الزهري قال: كان راجز يرجز النبي ﷺ، قال: فنزل ابنه بعدما مات فقال: أرجز بك يا رسول الله؟ . . . إلى أن قال ﷺ: كلا بل مات مجاهداً، له أجران اثنان.

(انظر: المصنف لعبد الرزاق ٩/ ٤١٢-٤١٣).

(٢) في (أ): عن.

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٤) انظر: الموطأ ص ٦٦٣، المتقى ٧/ ١٠٢-١٠٣.

(٥) قد تكون المناسبة بين هذه المسألة، وبين كتاب الجنايات - والله أعلم - ما يذكرونه من الضمان وعدمه، في الأضرار الناتجة عن هذه الساباطات، لأنها من قبيل التسبب.

(٦) ساقط من (أ).

(٧) في (ج): الذي.

(٨) في (ج): يبقى.

(٩) ساقط من (ج).

وإن^(١) أخرج^(٢) رؤساً^(٣) أو ساباطاً^(٤) على طريق المسلمين، إذا علاه^(٥) حتى لا يضر بالمارة^(٦)، و^(٧) الجواز [بالشرط: العالي]^(٨)، مثل: الجمل عليه المحمل^(٩) [والكفسيّة]^(١٠)، وما أشبه ذلك، [جاز له ذلك]^(١١) ولم يكن لأحد منعه [منه]^(١٢) (١٣).

وبه قال الشافعي (رحمه الله)، و^(١٤) أبو يوسف ومحمد (رحمهما الله)^(١٥).

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): [له]^(١٦) ذلك، إلا أن يمنعه أحد من الناس،

-
- (١) في (ج): فإن.
 - (٢) في (أ): خرج.
 - (٣) في (أ): روشنا.
 - (٤) الساباط: سقيفة بين حائطين أو بين دارين، من تحت طريق نافذ، والجمع: سوايط، وساباطات، (انظر: لسان العرب ٢ / ٨٧).
 - (٥) في (ج): وعلاه.
 - (٦) في (ج): بالمسلمين.
 - (٧) في (أ): في.
 - (٨) ساقط من (أ).
 - (٩) في (ج): الحمل.
 - (١٠) ممسوح في (ج).
 - (١١) ساقط من (أ)، مثبت في الهامش.
 - (١٢) ساقط من (ج).
 - (١٣) انظر: القوانين الفقهية ص ٣٣٣.
 - (١٤) في (ج) زيادة: به قال.
 - (١٥) انظر: روضة الطالبين ٩ / ٣١٩، الهداية ٤ / ٥٣٦-٥٣٧، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٤ / ٤٧٩).
 - (١٦) ساقط من (أ).

فليس ^(١) له أن يبينه ^(٢) .

١٤٨٣ - مسألة: ^(٣) في ^(٤) كتاب ابن المواز ^(٥) (رحمه الله) [عن مالك] ^(٦)
(رحمه الله): [أن الحرة] ^(٧) إذا ضرب بطنها ^(٨) فماتت، ثم خرج من بطنها ^(٩)
جنين [بعد موتها] ^(١٠)، أنه ليس في الجنين ^(١١) شيء، بخلاف خروجه
[منها] ^(١٢) قبل الموت، قال: و[لكن] ^(١٣) [أحب إلي] ^(١٤) أن تكون فيه غرة ^(١٥) .
وحكي [عن] ^(١٦) بعض أصحابنا ^(١٧): أن الغرة فيه واجبة،

(١) في (أ): فما .

(٢) انظر: الهداية ٤ / ٥٣٧ .

(٣) في (ج) زيادة: قال .

(٤) في (أ): من .

(٥) وهو المسمى بالموازية، سبقت ترجمته .

(٦) ساقط من (ج) .

(٧) ساقط من (أ) .

(٨) في (أ): بطن امرأة .

(٩) في (ج): منها .

(١٠) ساقط من (أ) .

(١١) في (أ): فيه .

(١٢) ساقط من (أ) .

(١٣) ساقط من (أ) .

(١٤) في (أ) تقديم وتأخير: أحب إليّ قال .

(١٥) انظر: التفريع ٢ / ٢١٩، الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ١٩٧-١٩٨، المنتقى ٧ / ٨١ .

(١٦) ساقط من (أ) .

(١٧) منهم: أبو إسحاق وأشهب رحمهما الله، (انظر: المنتقى ٧ / ٨١) .

بمنزلة^(١) [خروجه منها]^(٢) قبل الموت^(٣) ، ولست أثبتته^(٤) ^(٥) .

وقال أبو حنيفة (رحمه الله) مثل ما حكاه^(٦) ابن المواز (رحمه الله) ، [إلا أنه]^(٧) لا شيء فيه^(٨) .

وقال الشافعي (رحمه الله) : [فيه]^(٩) غرة بمنزلة خروجه^(١٠) قبل موتها^(١١) .

١٤٨٤ - مسألة: في جنين الأمة عشر قيمة أمه ، ذكرًا كان أو أنثى ، [كما أن]^(١٢) في^(١٣) جنين الحرة عشر دية^(١٤) أمه^(١٥) ،

-
- (١) في (أ) : كهو .
 - (٢) ساقط من (أ) .
 - (٣) ما بين المعكوفين من قوله : « أحب إليّ . . . » ساقط من (أ) ، مثبت في الهامش .
 - (٤) في (ج) : قال ولكن أحب إليّ .
 - (٥) ذكر الباجي رحمه الله ، ذلك عن الشيخ أبي إسحاق ، نقلًا عن ابن شهاب الزهري رحمهم الله ، (انظر : المنتقى ٧ / ٨١) .
 - (٦) في (ج) : حكيناه .
 - (٧) ساقط من (أ) .
 - (٨) بل إن خرج قبل موتها ، ثم ماتت ففيه الغرة ، (انظر : مختصر الطحاوي ص ٢٤٣) .
 - (٩) ساقط من (ج) .
 - (١٠) في (أ) : كخروجه .
 - (١١) انظر : روضة الطالبين ٩ / ٣٦٦ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة ، انظر : الإنصاف ١٠ / ٢٤٣) .
 - (١٢) ساقط من (أ) .
 - (١٣) في (أ) : وفي .
 - (١٤) في (ج) : قيمة .
 - (١٥) في (أ) : الأمة .

ذكرًا كان أو أنثى^(١) .

وبه قال الشافعي (رحمه الله)^(٢) .

وقال أبو حنيفة (رحمه الله) : في [جنين]^(٣) الأمة نصف عشر قيمته لو كان (ب/ ٦٣ / أ) [ذكرًا]^(٤) حيًا، وعشر قيمته [إن كان أنثى، كما قال في جنين الحرة، أن فيه نصف عشر ديته^(٥) إن كان ذكرًا [حرًا]^(٦)، وعشر^(٧) ديتها]^(٨) [إن كان أنثى]^(٩)، فجنين الأمة والحرة^(١٠) سواء [عنده]^(١١) في أنه معتبر بنفسه لا بغيره^(١٢) .

وعندنا جنين الأمة والحرة^(١٣) سواء أيضًا، في أنه معتبر بغيره^(١٤) لا بنفسه^(١٥) .

(١) انظر : المدونة ٤ / ٤٨٣ .

(٢) انظر : روضة الطالبين ٩ / ٣٧٢، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر : الإنصاف ١٠ / ٦٩) .

(٣) ساقط من (ج) .

(٤) ساقط من (ج) .

(٥) في (ج) زيادة : أن لو كان حيًا .

(٦) ساقط من (ج) .

(٧) في (ج) : قيمة الأنثى .

(٨) ما بين المعكوفين من قوله : «إن كان أنثى . . .» ساقط من (أ)، ثبت في الهامش .

(٩) ساقط من (أ) .

(١٠) في (أ) تقديم وتأخير : الحرة والأمة .

(١١) ساقط من (أ) .

(١٢) انظر : مختصر الطحاوي ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(١٣) في (أ) تقديم وتأخير : الحرة والأمة .

(١٤) في (أ) : بأمه .

(١٥) انظر : المدونة ٤ / ٤٨٣، التفريع ٢ / ٢١٨ .

[من المعتمد للقرويين؛ قال ابن القاسم (رحمه الله): فيما أخطأ فيه الإمام، حرصنا أن نسمع من مالك (رحمه الله) فيه شيئاً، فما أجابنا، وأرى ذلك على عاقلة الإمام، مثل خطأ الطبيب، والمعلم، والخاتن^(١) .

وكان أبو بكر الصالح^(٢) (رحمه الله) يقول: لا ضمان عليه، إلا أن يتعدى^(٣) .

وقال أهل العراق: لا ضمان عليه، ولا في بيت المال^(٤) .

وقال الشافعي (رحمه الله): إن قتل من التعزيز، وجبت الدية في بيت المال، وعلى عاقلته حسب^(٥) . ما اختلف قولاه فيه^(٦) ^(٧) .



(١) انظر: الكافي لابن عبد البر ص ٥٩٤، المنتقى ٧ / ١٢٩ .

(٢) لم أقف على ترجمته بعد .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) انظر: بدائع الصنائع ٧ / ٣٠٥، شرح فتح القدير ٥ / ٥٥ .

(٥) انظر: الأم ٦ / ١٧٥ .

(٦) ما بين المعكوفين من قوله: «من المعتمد للقرويين . . .» ساقط من (ج) .

(٧) ومذهب الحنابلة: أن خطأ الإمام في بيت المال، (انظر: الإنصاف ١٠ / ١٢١) .

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً

٥٥- [من^(١)] كتاب^(٢) القسامة^(٣)

١٤٨٥ - مسألة: ^(٤)[و] ^(٥)يبدأ بالقسامة أهل الدم ^(٦).

وبه قال الشافعي (رحمه الله) [في أحد قوليهِ ^(٧)].

وفي القول الثاني قال: لا يشترط ^(٨)الدم بالقسامة ^(٩).

ويقول مالك (رحمه الله) قال ^(١٠)أحمد ^(١١)(رحمه الله) ^(١٢).

(١) ساقط من (أ).

(٢) في (أ): مسائل.

(٣) القسامة: في اللغة: من قسم يقسم إذا حلف، ويطلق على الجماعة يقسمون على الشيء ويأخذونه، أو يشهدون، (انظر: لسان العرب ٣/ ٨٩، القاموس المحيط ص ١٤٨٣). وفي الشرع: حلف خمسين يميناً، أو جزئها على إثبات الدم. (انظر: شرح حدود ابن عرفة ٢/ ٦٢٦).

(٤) في (ج) زيادة: قال.

(٥) ساقط من (أ).

(٦) انظر: التفریع ٢/ ٢٠٨.

(٧) انظر: الأم ٦/ ٩٠.

(٨) في (أ): لا يشاط.

(٩) انظر: روضة الطالبين ١٠/ ١٦.

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(١١) في (ج): وأحمد.

(١٢) انظر: الإنصاف ١٠/ ١٤٦.

و[هو قول]^(١) ربيعة والليث [بن سعد]^(٢) (رحمهما الله)^(٣) .

وقال أبو حنيفة (رحمه الله) : [إذا ادعى الدم على رجل ، أو أهل محلة ، أنهم قتلوا مورثهم ، فينظر]^(٤) (أ / ٩٣ / ج) : [القول قول المدعى عليهم ، إن لم يكن [القتيل]^(٥) موجوداً ، وإن كان موجوداً ، فلإمام أن يجمع]^(٦) خمسين رجلاً من صلحاء الناحية ، إن كان فيهم خمسون فأكثر^(٧) ، [فيحلفون خمسين يميناً ؛ كل واحد يمين]^(٨) ، فإن كانوا [دون]^(٩) الخمسين ، فرقت الأيمان عليهم ، فإن كانوا خمسة^(١٠) وعشرين ، [حلف كل واحد]^(١١) يمينين^(١٢) ، ولو كانوا خمسة^(١٣) ، حلف كل واحد عشر^(١٤) أيمان ، ولو^(١٥) لم يوجد إلا واحد ،

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) انظر : المغني ١٨ / ١٠ .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .

(٥) ساقط من (أ) ، مثبت في الهامش .

(٦) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .

(٧) في (ج) : أو أكثر .

(٨) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .

(٩) ساقط من (ج) .

(١٠) في (ج) : خمساً .

(١١) ممسوح في (ج) .

(١٢) في (ج) : يميناً واحداً .

(١٣) في (ج) : عشرة .

(١٤) في (ج) : خمسة ، وفي (أ) : عشرة ، ولعل المثبت هو الصواب للتأنيث - والله أعلم .

(١٥) في (ج) : وإن .



[حلف خمسين يميناً]^(١) ، فإذا حلفوا، وجبت عليهم الدية، [سواء كان حاضراً أو غائباً، وسواء كانت المحلة له أو لغيره]^(٢) ، [فإن ادعى على أهل محلة]^(٣) ، وكان [الذي]^(٤) أسسها وخطها وبنائها]^(٥) حياً، وجبت الدية على السكان، كانوا ملاكاً أو غير ملاك]^{(٦)(٧)} .

[وقال أبو يوسف (رحمه الله): الدية على السكان على كل حال]^(٨) .

فأما إن وجد القتل في مسجد، حلف أهل المحلة، وكانت الدية في بيت المال، وإن ادعى على رجل من غير تلك المحلة، فدعواهم عليه براءة لأهل المحلة، ثم يكون القول قول المدعى عليه، فيحلف ويبرأ^(٩) .

هذا جملة مذهبه، وحاصله أن البداية بالمدعى عليه، كسائر الدعاوى]^{(١٠)(١١)} .

١٤٨٦ - [مسألة]^(١٢) : قد مضى^(١٣) الكلام في تبديئة^(١٤) المدعين

(١) ممسوح في (ج).

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٤) ساقط من (أ)، مثبت في الهامش.

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٦) في (ج): على السكان علي جميع الأحوال.

(٧) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٤٧، الهداية ٤ / ٥٦٤.

(٨) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٤٧، الهداية ٤ / ٥٦٨.

(٩) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٤٧-٢٤٨، الهداية ٤ / ٥٧٠.

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(١١) هذا من المؤلف تحرير المذهب الحنفية - والله أعلم.

(١٢) ساقط من (أ).

(١٣) في (أ): ومضى.

(١٤) في (أ): بقية.

[بالأيمان^(١) ^(٢) ، فإذا حلفوا^(٣) فإن كان القتل عمداً ، [فقد^(٤) وجب لهم القود^(٥) [بالقسامة^(٦) ^(٧) .

[وبه قال الشافعي (رحمه الله) في القديم ، وأحمد (رحمه الله)^(٨) .

وهو قول ابن الزبير (رضي الله عنهما)^(٩) .

وقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد^(١٠) (رحمهما الله) : لا تجب بالقسامة إلا الدية^(١١) ، [ولا يشترط^(١٢) بها الدم^(١٣) ^(١٤) .

وحكوه^(١٥) عن عمر

(١) ساقط من (أ) .

(٢) وذلك في المسألة رقم (١٤٨٥) .

(٣) في (ج) زيادة : فإن القتل .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) في (أ) تقديم وتأخير : القود لهم .

(٦) ساقط من (أ) .

(٧) انظر : القوانين الفقهية ص ٣٤٢ .

(٨) انظر : روضة الطالبين ١٠ / ٢٣ ، المقنع ص ٢٩٥ .

(٩) انظر : المصنف لعبد الرزاق ١٠ / ٣٧ .

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من (ج) .

(١١) في (أ) : وتجب بها الدية .

(١٢) في (أ) : ولا يشاط .

(١٣) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .

(١٤) انظر : الهداية ٤ / ٥٦٥ ، روضة الطالبين ١٠ / ٢٣ .

(١٥) في (أ) : روه .

رضي الله عنه ^(١) ^(٢) .

١٤٨٧ - مسألة: [و] ^(٣) إذا ادعى الدم على جماعة، وحصل اللوث ^(٤) ، على أنه قتل عمداً، [فإن] ^(٥) الأولياء يختارون ^(٦) [رجلاً] ^(٧) واحداً من المدعى عليهم فيقسمون ^(٨) عليه ويقتلونه ^(٩) ^(١٠) .

و[قد] ^(١١) روي عن مالك (رحمه الله): أنهم يقسمون على الجماعة، ثم يختارون منهم واحداً [فيقتلونه] ^(١٢) ، ولا يقتل أكثر من واحد ^(١٣) .

وبه قال ابن سريج ^(١٤) (رحمه الله)، [و] ^(١٥) لكنه يقول: يؤخذ من الباقي

(١) في (ج): عنهم .

(٢) انظر: المصنف لعبد الرزاق ٣٥ / ١٠ .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) اللوث: في اللغة: له عدة معان، منها: الشر، والجراحات، والمطالبة بالأحقاد، (انظر:

لسان العرب ٣ / ٤٠٨، القاموس المحيط ص ٢٢٥) .

وفي الشرع: أمانة على القتل غير قاطعة، (انظر: القوانين الفقهية ص ٣٤٣) .

(٥) ساقط من (أ) .

(٦) في (أ): اختار الأولياء .

(٧) ساقط من (أ) .

(٨) في (أ): فاقسموا .

(٩) في (أ): وقتلوه .

(١٠) انظر: التفريع ٢ / ٢٠٧ .

(١١) ساقط من (أ) .

(١٢) ساقط من (أ) .

(١٣) انظر: القوانين الفقهية ص ٣٤٣ .

(١٤) في (ج): ابن سريج .

(١٥) ساقط من (أ) .

قدر نصيبهم^(١) من الدية لو أخذت من الكل^(٢) .

وقال الشافعي (رحمه الله) [في قوله]^(٣) الذي يوجب [فيه]^(٤) القتل^(٥) [بالقسامة]^(٦) : إن الجماعة تقتل ، إذا ادعى^(٧) عليها [حلف]^(٨) [القسامة عليهم]^(٩)^(١٠) .

١٤٨٨ - مسألة: [و]^(١١) اللوث [عند مالك]^(١٢) (رحمه الله)، [يثبت]^(١٣) بأحد^(١٤) أمرين : إما شاهد [يشهد]^(١٥) ، أو قول الميت : [دمي عند فلان]^(١٦) .

(١) في (أ) : ما يصيبهم .

(٢) انظر : روضة الطالبين ٢٣ / ١٠ ، ومذهب الحنفية : سبق أنهم لا يقولون في القسامة بالقصاص ، وإنما يوجبون بها الدية ، [انظر : مختصر الطحاوي ص ٢٤٧] . ومذهب الحنابلة : أن الدعوى تكون على واحد ، ولا تشرع على أكثر من واحد ، [انظر : الإنصاف ١٠ / ١٤٥] .

(٣) ساقط من (ج) .

(٤) ساقط من (ج) .

(٥) في (أ) : القود .

(٦) ساقط من (أ) .

(٧) في (أ) : أقسم .

(٨) ممسوح في (ج) ، ساقط من (أ) .

(٩) ساقط من (أ) .

(١٠) انظر : روضة الطالبين ٢٣ / ١٠ .

(١١) ساقط من (أ) .

(١٢) ساقط من (أ) .

(١٣) ساقط من (ج) .

(١٤) في (ج) : أحد .

(١٥) ساقط من (أ) .

(١٦) انظر : الكافي لابن عبد البر ص ٦٠٠ - ٦٠١ .

واختلف قوله في [اشتراط عدالة]^(١) الشاهد، وقال^(٢) : لا يكون إلا عدلاً مرضياً^(٣) .

وقال [أيضاً]^(٤) : يقبل ، [وإن]^(٥) لم يكن^(٦) عدلاً^(٧) ^(٨) .

[وروي عنه]^(٩) : أن شهادة المرأة [تكون]^(١٠) لوثاً^(١١) ^(١٢) .

والصحيح^(١٣) : أنه لا يقبل إلا شهادة عدل ، أو قول الميت^(١٤) ^(١٥) .

وقد بينا^(١٦) مذهب أبي حنيفة (رحمه الله)^(١٧) .

(١) ساقط من (ج) .

(٢) في (أ) : فقال .

(٣) انظر : التفرع ٢ / ٢٠٧ .

(٤) ساقط من (ج) .

(٥) ساقط من (أ) .

(٦) في (أ) : غير عدل .

(٧) ما بين المعكوفين من قوله : «دمي عند فلان . . . » ساقط من (أ) ، مثبت في الهامش .

(٨) انظر : الكافي لابن عبد البر ص ٦٠١ .

(٩) ساقط من (أ) .

(١٠) ساقط من (أ) .

(١١) في (أ) : لوث .

(١٢) انظر : التفرع ٢ / ٢٠٧ .

(١٣) في (أ) : الأصح .

(١٤) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) ، مثبت في الهامش .

(١٥) هذا من المصنف رحمه الله ، تصحيح للقول الأول ، (انظر : الكافي لابن عبد البر ص ٦٠١) .

(١٦) في (ج) : وقد قلنا .

(١٧) وذلك أن القسامة يستحق بها عنده الدية لا القصاص ، (انظر : المسألة رقم (١٤٨٥)) .

و[أما]^(١) الشافعي (رحمه الله) فقال^(٢) : لا يقبل قول المقتول : [دمي عند فلان، ولا يكون فيه قسامة ولا غيرها]^(٣)، واللوث عنده^(٤) : بالشاهد، [كما نقول]^(٥)، وبأن يوجد^(٦) [القتيل]^(٧) في دار [مع قوم، ويوجد قد قتل]^(٨) فيما بينهم^(٩)، [وأن يكون]^(١٠) بلداً^(١١) أو محلة فيها أعداؤه^(١٢)، فلا^(١٣) يدخلها غيرهم، [فيوجد القتيل بينهم]^(١٤)، أو [أن]^(١٥) تكون جماعة في صحراء، فيفترقون عن قتيل، أو يوجد قتيل وإلى جنبه صاحب سكن، مخضوبة بالدم، وليس [ثم أثر]^(١٦) سبع، ولا [أثر]^(١٧) قدم^(١٨) إنسان آخر،

-
- (١) ساقط من (أ).
 - (٢) في (أ) : فإنه قال .
 - (٣) ما بين المعكوفين ساقط من (ج) .
 - (٤) في (ج) : عندنا .
 - (٥) ساقط من (أ) .
 - (٦) في (ج) : يحصل .
 - (٧) ساقط من (ج) .
 - (٨) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .
 - (٩) في (أ) : بين قوم .
 - (١٠) ساقط من (أ) .
 - (١١) في (أ) : أو في بلد .
 - (١٢) في (ج) : أو عدالة .
 - (١٣) في (أ) : ولا .
 - (١٤) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .
 - (١٥) ساقط من (ج) .
 - (١٦) ممسوح في (ج) .
 - (١٧) ساقط من (ج) .
 - (١٨) في (ج) : قام .

ولا^(١) زحام، فيفترقون [بينهم]^(٢) [عن]^(٣) قتييل، أو صفين في حرب،
[فيفترقون]^(٤)، ويوجد من^(٥) أحد الصفين^(٦) القتييل^(٧)، والغالب^(٨) أن^(٩)
[أهل]^(١٠) الصف [الآخر]^(١١) قتلوه^(١٢).

١٤٨٩ - مسألة: [و]^(١٣) لا قسامة في عبد، [سواء كان]^(١٤) القتل^(١٥) عمداً
أو خطأ، فإن كان لسيدته شاهد [واحد]^(١٦) على قتله، حلف [معه]^(١٧) يميناً

(١) في (أ): أو يكون.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) ساقط من (ج).

(٤) ساقط من (أ).

(٥) في (أ): في.

(٦) في (أ): أحدهما.

(٧) في (أ): قتييل.

(٨) في (أ): فالغالب.

(٩) في (ج): إلى.

(١٠) ساقط من (ج).

(١١) ساقط من (ج).

(١٢) انظر: الأم ٦ / ٩٠، مغني المحتاج ٤ / ١١١-١١٢، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر:

المقنع ص ١٩٤، الإنصاف ١٠ / ١٤٠).

(١٣) ساقط من (أ).

(١٤) ساقط من (أ).

(١٥) في (أ): قتل.

(١٦) ساقط من (أ).

(١٧) ساقط من (ج).

واحدة^(١) [كالأموال]^(٢) واستحق قيمته، (أ/ ٦٤ / أ) فإن^(٣) لم يكن له شاهد،
 وادعى^(٤) أن إنساناً^(٥) قتله^(٦)، حلف المدعى عليه يميناً واحدة، كالأموال^(٧).
 وقال أبو حنيفة^(٨) (رحمه الله): تجب القسامة في العبيد^(٩)، كما تجب في
 الأحرار^(١٠) (١١).

واختلف قول الشافعي (رحمه الله)^(١٢).

١٤٩٠ - مسألة: إذا وجبت القسامة على أولياء المقتول، فإن كان القتل
 عمداً، [وهم]^(١٣) متساوون^(١٤)

(١) في (ج): واحداً.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) في (أ): وإن.

(٤) في (ج): وإذا.

(٥) في (أ): على رجل.

(٦) في (أ) تقديم وتأخير: قتله على رجل.

(٧) انظر: التفرع ٢ / ٢١٠.

(٨) في (أ): أبو يوسف.

(٩) في (أ): فيه.

(١٠) في (أ): كالحُر.

(١١) انظر: مختصر الطحاوي ٢٤٨، وهذا هو مذهب الحنابلة، (انظر: المغني ١٠ / ٣١،

الإنصاف ١٠ / ١٣٩).

(١٢) فقال فيما يقول فيه بالقصاص: تسمع دعوى القسامة على العبد، إن كان لوث، وإلا،

فتعلق الدية بركة العبد، (انظر: روضة الطالبين ١٠ / ٦).

(١٣) ساقط من (ج).

(١٤) في (ج): يتساوون.

في القود^(١)، يحلف^(٢) كل واحد منهم، [مثل ما يحلف^(٣) صاحبه^(٤) سواء، فإن كانوا خمسين، حلف كل واحد منهم]^(٥) يميناً [واحدة]^(٦)، وإن اقتصروا على اثنين، حلف كل واحد [منهم]^(٧) خمساً وعشرين [يميناً]^(٨)، وإن كان القتل خطأ، حلف كل واحد [منهم]^(٩) بقدر ميراثه^(١٠).

وللشافعي (رحمه الله) قولان، أحدهما: مثل قولنا^(١١)، والآخر: يحلف كل واحد [منهم]^(١٢) خمسين يميناً^(١٣).

(١) في (ج): القعود.

(٢) في (أ): حلف.

(٣) في (أ): حلف.

(٤) في (أ): الآخر.

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من (أ)، مثبت في الهامش.

(٦) ساقط من (أ).

(٧) ساقط من (أ).

(٨) ساقط من (أ).

(٩) ساقط من (أ).

(١٠) انظر: القوانين الفقهية ص ٣٤٢-٣٤٣.

(١١) انظر: روضة الطالبين ١٠ / ١٨، (وهذا رواية عند الحنابلة، انظر: الإنصاف ١٠ / ١٤٤).

(١٢) ساقط من (أ).

(١٣) انظر: روضة الطالبين ١٠ / ١٨، (وهذا رواية عند الحنابلة، انظر: الإنصاف ١٠ / ١٤٤).

ومذهب الحنفية: أنهم إن لم يبلغوا خمسين، كررت عليهم الأيمان، حتى تبلغ خمسين، (انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٤٧).

١٤٩١ - مسألة: [و] ^(١) إذا قتل العبد عبداً [مثله] ^(٢) فسيد [العبد] ^(٣) المقتول [إن كان] ^(٤) عمداً ^(٥) بالخيار بين أن يقتل [العبد] ^(٦) القاتل [بعده] ^(٧) ، و[بين أن] ^(٨) يستحييه للملكة ^(٩) ، وإذا ^(١٠) استحياه [للملكة] ^(١١) [سقط] ^(١٢) القود ، ثم صار ^(١٣) الخيار لسيد القاتل ، بين أن يفديه بقيمة المقتول ، أو يسلمه ^(١٤) إلى سيد ^(١٥) المقتول ^(١٦) .

[وبه] ^(١٧) قال الشافعي (رحمه الله) ^(١٨) .

-
- (١) ساقط من (أ) .
 - (٢) ساقط من (أ) .
 - (٣) ساقط من (أ) .
 - (٤) ساقط من (أ) .
 - (٥) في (أ) تقديم وتأخير : إذا قتل العبد عبداً عمداً فسيد المقتول .
 - (٦) ساقط من (أ) .
 - (٧) ساقط من (أ) .
 - (٨) ساقط من (أ) .
 - (٩) في (أ) : ليتملكه .
 - (١٠) في (أ) : فإن .
 - (١١) ساقط من (أ) .
 - (١٢) ممسوح في (ج) .
 - (١٣) في (أ) : ورجع .
 - (١٤) في (أ) : أو يتركه .
 - (١٥) في (أ) : لسيد .
 - (١٦) انظر : الإشراف لعبد الوهاب ١٨٦ / ٢ .
 - (١٧) ممسوح في (ج) .
 - (١٨) انظر : روضة الطالبين ٩ / ٣٦٢-٣٦٣ ، وهذا هو مذهب الحنابلة ، انظر : الإنصاف ٧٨ / ١٠ .



وقال أبو حنيفة (رحمه الله): ليس لسيد المقتول^(١) إلا القصاص [فقط]^(٢)، أو العفو، فإن استحياء سقط القود، وعاد^(٣) [العبد]^(٤) إلى سيده، ولم يكن^(٥) عليه شيء^(٦).

١٤٩٢ - مسألة: إذا كسر [حرّيد حرّ، أو عبدٌ يد عبد (ب/ ٩٣ / ج) أو عظماً مما ليس بمخوف ويمكن فيه القصاص، اقتصر منه، وما كان مخوفاً منه، مثل الفخذ والمنقلة والمأمومة^(٧) [وما أشبه ذلك]^(٨)، فلا قصاص فيه^(٩).

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): [لا قصاص في كسر]^(١٠) عظم، إلا [في السن]^{(١١) (١٢)}.

وبه قال الشافعي (رحمه الله)^(١٣).

(١) ما بين المعكوفين من قوله: «وبه قال الشافعي...» ساقط من (أ)، مثبت في الهامش.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) في (أ): ورجع.

(٤) ممسوح في (ج).

(٥) في (أ) تقديم وتأخير: ولم يكن عليه شيء ورجع إلى سيده.

(٦) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٥٥.

(٧) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج).

(٨) ساقط من (أ).

(٩) انظر: التفریع ٢ / ٢١٧.

(١٠) ممسوح في (ج).

(١١) ممسوح في (ج).

(١٢) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٣٧.

(١٣) انظر: روضة الطالبين ٩ / ١٨٣، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: المغني ٩ / ٤١٧ -

٤١٩، الإنصاف ١٠ / ١٧).

١٤٩٣ - مسألة: وإذا^(١) قتل مسلم^(٢) خطأ، [وجبت فيه]^(٣) الدية والكفارة.

[سواء]^(٤) كان في دار الحرب قد أسلم، أو خرج إلى دار الإسلام ثم أسلم، أو كان مسلماً [من أهل دار الإسلام]^(٥) ثم دخل [في]^(٦) دار الحرب، على كل حال^(٧).

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): إذا أسلم في دار الحرب فلم^(٨) يخرج منها حتى قتل، فلا قود فيه ولا دية، و[إنما]^(٩) فيه الكفارة، وأما إذا خرج إلى دار الإسلام، [ثم عاد إلى دار الحرب فقتل، أو أسلم في دار الإسلام]^(١٠)، ثم دخل [إلى]^(١١) دار الحرب فقتل، وجبت فيه^(١٢) الدية والكفارة [جميعاً]^(١٣).

(١) في (أ): وفي.

(٢) في (أ): المسلم.

(٣) ساقط من (أ).

(٤) ساقط من (أ).

(٥) ساقط من (أ).

(٦) ساقط من (أ).

(٧) انظر: التفرع ٢ / ٢١٨، الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ٢٠١.

(٨) في (أ): ولم.

(٩) ساقط من (أ).

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(١١) ساقط من (أ).

(١٢) في (أ): فيها.

(١٣) انظر: بدائع الصنائع ٧ / ٢٣٧.

قال^(١) : وأما الأسير ، فعلى وجهين [عندهم]^(٢)^(٣) .

وقال الشافعي (رحمه الله) : إن^(٤) دخل من دار الإسلام إلى دار الحرب ، فقتل ، فلا دية فيه^(٥) .

واتفق هو وأبو حنيفة (رحمهما الله) فيه إذا أسلم في دار الحرب ، ولم^(٦) يخرج منها حتى قتل في أنه لا دية فيه^(٧) .

١٤٩٤ - مسألة : [و]^(٨) لا كفارة [واجبة]^(٩) في قتل العمد ، على أي وجه كان^(١٠) .

وبه قال أبو حنيفة والثوري (رحمهما الله)^(١١) .

وقال الشافعي (رحمه الله) : عليه الكفارة^(١٢) .

١٤٩٥ - مسألة : [قد مضى الكلام في]^(١٣) المسلم في دار الحرب ، إذا

(١) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .

(٢) ممسوح في (ج) .

(٣) انظر : بدائع الصنائع ٧ / ٢٣٧ .

(٤) في (أ) : من .

(٥) انظر : الأم ٦ / ٣٥ ، وهذا مذهب الحنابلة ، (انظر : المنع ص ٢٧٤) .

(٦) في (أ) : فلم .

(٧) هذا من المصنف رحمه الله ، تحرير لموضع الاتفاق بين أبي حنيفة والشافعي رحمهما الله .

(٨) ساقط من (أ) .

(٩) ساقط من (ج) .

(١٠) انظر : التفريع ٢ / ٣٤٢ ، القوانين الفقهية ص ٣٤٢ .

(١١) انظر : الهداية ٤ / ٥٠١ .

(١٢) انظر : روضة الطالبين ٩ / ٣٨٠ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة ، انظر : المحرر ٢ / ١٥٢) .

(١٣) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .

قتل^(١) خطأ، [وأن]^(٢) فيه^(٣) الدية والكفارة^(٤)، و[كذلك]^(٥) إذا^(٦) قتل عمداً، [وجب]^(٧) فيه^(٨) القود^(٩).

وقال أبو حنيفة والشافعي (رحمهما الله): لا قود فيه^(١٠).

١٤٩٦ - مسألة: [و]^(١١) تستحب الكفارة في قتل العمد الخطأ^(١٢)، [وليست بواجبة]^(١٣)^(١٤).

وقال أبو حنيفة والشافعي (رحمهما الله): هي واجبة كوجوبها^(١٥) [في]^(١٦) قتل الخطأ^(١٧)^(١٨).

- (١) في (أ): تقديم وتأخير: وإذا قتل المسلم في دار الحرب خطأ.
- (٢) ساقط من (أ).
- (٣) في (أ): ففيه.
- (٤) انظر: المسألة رقم (١٤٩٣).
- (٥) ساقط من (أ).
- (٦) في (أ): إن.
- (٧) ساقط من (أ).
- (٨) في (أ): ففيه.
- (٩) انظر: الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ٢٠١.
- (١٠) انظر: الهداية ٤ / ٥٠٢، الأم ٦ / ٣٥، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: المقنع ص ٢٧٤).
- (١١) ساقط من (أ).
- (١٢) في (أ): العبد خطأ، في (ج): العمد كالخطأ.
- (١٣) ساقط من (أ).
- (١٤) انظر: القوانين الفقهية ص ٣٤٢.
- (١٥) في (أ): مثل.
- (١٦) ساقط من (أ).
- (١٧) في (أ): الحر.
- (١٨) انظر: الهداية ٤ / ٥٠٢، روضة الطالبين ٩ / ١٧٠، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: المحرر ٢ / ١٥٢).

١٤٩٧ - مسألة: [و] ^(١) لا [يجب] ^(٢) في قتل الذمي ^(٣) كفارة ^(٤) .

وقال أبو حنيفة والشافعي (رحمهما الله): فيه الكفارة ^(٥) ، [مثل [قتل] ^(٦) الحر] ^(٧) ^(٨) .

١٤٩٨ - مسألة: وعلى الصبي المسلم ^(٩) إذا قتل [خطأ] ^(١٠) حرّاً مسلماً الكفارة ^(١١) ، وكذلك المجنون المسلم ^(١٢) .
وبه قال الشافعي (رحمه الله) ^(١٣) .

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): لا كفارة عليهما ^(١٤) .

١٤٩٩ - مسألة: إذا شجّ إنسان إنساناً ^(١٥) شجة دون الموضحة، أو جرحه

(١) ساقط من (أ).

(٢) ساقط من (أ).

(٣) في (أ) تقديم وتأخير: لا كفارة في قتل الذمي .

(٤) انظر: التفریع ٢ / ٢١٨، الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ٢٠٢ .

(٥) في (أ): هي واجبة .

(٦) ساقط من (أ)، مثبت في الهامش .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من (ج) .

(٨) انظر: بدائع الصنائع ٧ / ٢٥٢ - ٢٥٣، روضة الطالبين ٩ / ٣٨١، (وهذا هو مذهب

الحنابلة، انظر: المقنع ص ٢٧٤) .

(٩) في (أ): صبي مسلم .

(١٠) ساقط من (أ) .

(١١) في (أ) تقديم وتأخير: إذا قتل صبي مسلم حرّاً مسلماً فعليه الكفارة .

(١٢) انظر: الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ٢٠٢ .

(١٣) انظر: روضة الطالبين ٩ / ٣٨٠، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: المحرر ٢ / ١٥٢) .

(١٤) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٥٣ .

(١٥) في (أ): رجل رجلاً .

على يده [جراحة]^(١) خطأ، فبرئت وبقي شين^(٢) من الشجة أو^(٣) الجراحة،
[وكان ذلك خطأ]^(٤)، وجب في الشين^(٥) الحكومة، فإن^(٦) كانت الحكومة في
الشجة أكثر من أرش الموضحة، لم^(٧) ينقص منه^(٨) شيء^(٩).

[وهو قول أبي حنيفة (رحمه الله) فيما أظن^(١٠)].

وقال الشافعي (رحمه الله): لا يبلغ أرش الشين أرش الموضحة، [ولا بد
أن ينقص منه شيء]^(١١)، قال: لأنها لو كانت موضحة معها شين^(١٢) لم أزد
على موضحة^(١٣)، فإن بلغ أرش الشين^(١٤) أرش الموضحة^(١٥)، علمنا أنه قد
أخطأ في ذلك؛ لأنه إذا كان في الموضحة^(١٦) خمس من الإبل، لم

-
- (١) ساقط من (ج).
(٢) في (ج) يسير. (الشين: هو العيب، والقبح، انظر: لسان العرب ٢ / ٣٩٧).
(٣) في (أ): والجراحة.
(٤) ساقط من (أ).
(٥) في (ج): في اليسير.
(٦) في (أ): فإذا.
(٧) في (ج): أو.
(٨) في (أ): من الحكومة.
(٩) انظر: التفرع ٢ / ٢١٥، المنتقى ٧ / ٨٧.
(١٠) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٤٥، الهداية ٤ / ٥٢٩.
(١١) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).
(١٢) في (ج): يسير.
(١٣) في (ج) زيادة: قالوا.
(١٤) في (ج): اليسير.
(١٥) في (أ): أرشها.
(١٦) ما بين المعكوفين ساقط من (أ)، مثبت في الهامش، من قوله: ولا بد.

يجب^(١) فيما دون الموضحة خمس [من الإبل]^(٢)^(٣) .

[قال القاضي]^(٤) (رحمه الله) : و[قد]^(٥) رأيت لمالك (رحمه الله) مثل هذا^(٦) . وليس بقوي في نفسي^(٧) .

[وحجة مالك (رحمه الله) : أن الشين يذهب الجمال، وإذا أذهب الجمال، جاز أن يكون فيه أكثر من دية الموضحة^(٨) .

واستدل الشافعي (رحمه الله) : أن اليد الشلاء إذا قطعت، فلا يجوز أن يكون فيه أكثر مما لو قطعت وهي صحيحة؛ لأن هذا يوجب الغلظ في الحكومة]^(٩)^(١٠) .

١٥٠٠ - مسألة: [و]^(١١) لا [يجب]^(١٢) في الجنين يسقط ميتاً بالضرب^(١٣) ،

(١) في (أ) : لم يجز .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) انظر: روضة الطالبين ٩ / ٢٦٥ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ١٠ / ١١٦ - ١١٧) .

(٤) ساقط من (ج) .

(٥) ساقط من (أ) .

(٦) وهو من رواية أشهب رحمه الله، (انظر: المنتقى ٧ / ٨٧) .

(٧) هذا من اختيارات المصنف رحمه الله - والله أعلم .

(٨) انظر: المنتقى ٧ / ٨٧ .

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من (ج) .

(١٠) انظر: روضة الطالبين ٩ / ٢٧٢ .

(١١) ساقط من (أ) .

(١٢) ساقط من (أ) .

(١٣) في (أ) : بضرب .

أو قتل الأم^(١) كفارة^(٢) (٣).

وبه قال أبو حنيفة (رحمه الله)^(٤).

وقال (ب/ ٦٤ / أ) الشافعي (رحمه الله): [يجب]^(٥) فيه الكفارة^(٦).

١٥٠١ - مسألة: [و]^(٧) السحر^(٨) له حقيقة، و[قد]^(٩) يُمرض من يعمل

له^(١٠)، ويموت، ويتغير عن طبعه^(١١) [وعادته]^(١٢) (١٣).

وبه قال أبو حنيفة والشافعي^(١٤) (رحمهما الله)^(١٥).

(١) في (أ): أم.

(٢) في (أ): تقديم وتأخير: لا كفارة في الجنين يسقط ميتاً بضرب أو قتل أم.

(٣) وهي مستحبة فيه، (انظر: القوانين الفقهية ص ٣٤٢).

(٤) انظر: الهداية ٤ / ٥٣٦.

(٥) ساقط من (أ).

(٦) انظر: روضة الطالبين ٩ / ٣٨١، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: المحرر ٢ / ١٥٢).

(٧) ساقط من (أ).

(٨) السحر: في اللغة: كل ما لطف مأخذه ودق، (انظر: لسان العرب ٢ / ١٠٦، القاموس

المحيط ص ٥١٩).

واصطلاحاً: أمر خارق للعادة، مسبب عن سبب معتاد كونه عنه، (انظر: شرح حدود ابن

عرفة ٢ / ٦٣٥).

(٩) ساقط من (أ).

(١٠) في (أ): تتعلق به.

(١١) في (أ): تقديم وتأخير: ويتغير عن طبعه ويموت.

(١٢) ساقط من (أ).

(١٣) انظر: الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ٢٠٢.

(١٤) في (أ) تقديم وتأخير: الشافعي وأبو حنيفة.

(١٥) انظر: روضة الطالبين ٩ / ٣٤٥-٣٤٦، حاشية رد المحتار ٤ / ٢٤١، أحكام القرآن

للجصاص ١ / ٤١، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: المغني ١٠ / ١١٣).

وقال بعض الناس^(١): ليس له حقيقة، [ولا يمرض منه، ولا يقتل]^(٢)، وإنما هو تخيل^(٣) وشعوذة^(٤)^(٥).

١٥٠٢ - مسألة: [و] الزنديق^(٦) يقتل^(٧) ولا يستتاب^(٨).

وبه قال أحمد وإسحاق (رحمهما الله)^(٩).

وقال أبو حنيفة والشافعي (رحمهما الله): تقبل توبته ولا يقتل^(١٠).

وروي عن أبي حنيفة (رحمه الله) مثل قولنا^(١١).

١٥٠٣ - مسألة: [و] تقتل المرتدة إذا لم تتب^(١٢)، كما يقتل المرتد^(١٣).

(١) في (أ): وقال قوم (ومنهم: أبو جعفر الاسترابادي، انظر: روضة الطالبين ٩/ ٣٤٦).

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(٣) تخيل: تفعيل، من خيل يخيّل تخيلاً، إذا شبه وأوهم، (انظر: لسان العرب ١/ ٩٣٢، القاموس المحيط ص ١٢٨٨).

(٤) شعوذة: خفة في اليد، وأخذ كالسحر، يرى الشيء بغير ما عليه أصله في رأي العين، (انظر: لسان العرب ٢/ ٣٢٣، القاموس المحيط ص ٤٢٧).

(٥) انظر: روضة الطالبين ٩/ ٣٤٦.

(٦) ساقط من (أ).

(٧) الزنديق: يطلق على من يبطن الكفر ويظهر الإسلام، وعلى من يقول ببقاء الدهر، (انظر: لسان العرب ٢/ ٥١، القاموس المحيط ص ١١٥١).

(٨) في (أ) تقديم وتأخير: يقتل الزنديق.

(٩) انظر: التفريع ٢/ ٢٣١، القوانين الفقهية ص ٣٥٧.

(١٠) انظر: المقنع ص ٣٠٧، الإنصاف ١٠/ ٣٣٢.

(١١) انظر: روضة الطالبين ١٠/ ٧٦-٧٥، حاشية رد المحتار ٤/ ١٩٩، ٢٤٢.

(١٢) انظر: حاشية رد المحتار ٤/ ١٩٩، ٢٤٢.

(١٣) ساقط من (أ).

(١٤) في (ج): لم تسلم.

(١٥) في (أ): كالمترد.

[إن لم يتب]^(١)^(٢) .

وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق (رحمهم الله)^(٣) .

وهذا^(٤) قول أبي بكر [الصدّيق]^(٥) رضي الله عنه، ^(٦) والحسن والزهرى والأوزاعي والليث [بن سعد]^(٧) (رحمهم الله)^(٨) .

وروي عن علي [بن أبي طالب]^(٩) رضي الله عنه : [أنها]^(١٠) تسترق^(١١) .

وبه قال قتادة (رضي الله عنه)^(١٢)^(١٣) .

وقال أبو حنيفة (رحمه الله) : لا تقتل [و]^(١٤) لكنها تحبس إن كانت في دار

الإسلام حتى تسلم ، وإن لحقت بدار الحرب استرقت ، وإن كانت أمة جبرها

(١) ساقط من (أ) .

(٢) انظر : التفريع ٢ / ٢٣١ .

(٣) انظر : روضة الطالبين ١٠ / ٧٥ ، المقنع ص ٣٠٧ ، المغني ١٠ / ٧٤ .

(٤) في (أ) : وهو .

(٥) ساقط من (أ) .

(٦) انظر : السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٢٠٤ .

(٧) ساقط من (أ) .

(٨) انظر : السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٢٠٣ - ٢٠٤ ، وعن الحسن رحمه الله : أنها تسترق ،

(انظر : المغني ١٠ / ٧٤) .

(٩) ساقط من (أ) .

(١٠) ساقط من (ج) .

(١١) وعن علي رضي الله عنه رواية : أنها تقتل ، (انظر : السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٢٠٢ ،

المغني ١٠ / ٧٤) .

(١٢) انظر : المغني ١٠ / ٧٤ .

(١٣) في (ج) زيادة : مسألة .

(١٤) ساقط من (أ) .

سيدها على الإسلام^(١) .

وروي هذا المذهب عن ابن عباس (رضي الله عنهما)^(٢) .

١٥٠٤ - مسألة: اختلف الناس [في]^(٣) المرتد، هل يستتاب^(٤) أم لا؟

وإذا^(٥) استتيب [ويجب قتله]^(٦)، هل ذلك^(٧) واجب أم لا؟

[واختلف]^(٨) [في]^(٩) المدة التي يستتاب^(١٠) [بعدها]^(١١) .

يحكى^(١٢) عن الحسن [البصري]^(١٣) (رحمه الله): أنه لا يستتاب،

ويستحب^(١٤) قتله حين (أ / ٩٤ / ج) يرتد^(١٥) .

[وقال عطاء (رحمه الله): إن كان مولوداً مسلماً فإنه لا يستتاب، وإن

(١) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٥٩، الهداية ٢ / ٤٥٨ .

(٢) انظر: السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٢٠٣ .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) في (أ) تقديم وتأخير: هل يستتاب المرتد .

(٥) في (ج): فإذا .

(٦) ساقط من (ج) .

(٧) في (أ): هل هو .

(٨) ممسوح في (ج) .

(٩) ساقط من (ج) .

(١٠) في (أ): مدة الاستتابة .

(١١) ساقط من (أ) .

(١٢) في (أ): فحكي .

(١٣) ساقط من (أ) .

(١٤) في (أ): ويجب .

(١٥) انظر: المغني ١٠ / ٧٦، تكملة المجموع ١٩ / ٢٢٩ .

كان^(١) كافراً فأسلم^(٢) ثم ارتد، فإنه يستتاب^(٣) (٤).

[وعدنا وأبي حنيفة والشافعي]^(٥) (رحمهما الله): [أنه]^(٦) يستتاب^(٧).

[واختلف قول الشافعي (رحمه الله)؛ فقال: واجباً،^(٨) وقال أيضاً:

مستحب]^(٩) (١٠).

١٥٠٥ - مسألة: إذا تقرر^(١١) أن استتابته^(١٢) واجبة^(١٣)، فهل تأخيره ثلاثاً،

واجب أو مستحب؟ [ففيه]^(١٤) روايتان^(١٥) عن مالك (رحمه الله)، وكذلك^(١٦)

عن الشافعي (رحمه الله)، [إذا]^(١٧) قال: إنها واجبة، وأحد القولين: إنه

(١) ما بين المعكوفين مسح في (ج).

(٢) في (أ): أسلم.

(٣) في (أ): استتيب.

(٤) انظر: المغني ١٠ / ٧٦.

(٥) ما بين المعكوفين مسح في (ج).

(٦) ساقط من (أ).

(٧) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٥٨، القوانين الفقهية ص ٣٥٦.

(٨) انظر: تكملة المجموع ١٩ / ٢٢٩، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: المغني ١٠ / ٧٦).

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(١٠) انظر: تكملة المجموع ١٩ / ٢٢٩.

(١١) في (أ): ثبت.

(١٢) في (ج) زيادة: جائزة.

(١٣) في (أ) تقديم وتأخير: وجوب استتابته.

(١٤) ساقط من (أ).

(١٥) في (أ): قولان.

(١٦) في (أ): وكذا.

(١٧) مسح في (ج).

يستتاب في الحال ، فإن تاب وإلا قتل ^(١) .

و[القول] ^(٢) الآخر ^(٣) : [إنه يجب أن يكون استتابته] ^(٤) ثلاثاً ، مثل مذهبننا ^(٥) ^(٦) .

وقال أبو حنيفة (رحمه الله) : يستتاب ثلاث [مرات في] ^(٧) ثلاثة أيام ، أو في ثلاث ^(٨) جُمع ؛ [كل يوم مرة ، أو كل جمعة مرة] ^(٩) ^(١٠) .

و[عن علي] ^(١١) [رضي الله عنه] ^(١٢) : أنه يستتاب شهراً ^(١٣) .

وحكي عن ^(١٤) الزهري (رحمه الله) : [أنه] ^(١٥) يستتاب ثلاث مرات ^(١٦) .

(١) انظر : روضة الطالبين ١٠ / ٧٦ .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) في (أ) : الثاني .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .

(٥) في (أ) : مثل قولنا .

(٦) انظر : روضة الطالبين ١٠ / ٧٦ ، القوانين الفقهية ص ٣٥٦ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة ، انظر : المغني ١٠ / ٧٦) .

(٧) ممسوح في (ج) .

(٨) في (أ) : في الثلاث .

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .

(١٠) انظر : الهداية ٢ / ٤٥٨ .

(١١) ساقط من (أ) ، مثبت في الهامش .

(١٢) ساقط من (أ) .

(١٣) انظر : المغني ١٠ / ٧٧ ، تكملة المجموع ١٩ / ٢٣٠ .

(١٤) في (أ) : وقال .

(١٥) ساقط من (أ) .

(١٦) وهو مروى عن علي رضي الله عنه ، (انظر : السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٢٠٧ ، المغني ١٠ / ٧٧ ، تكملة المجموع ١٩ / ٢٣٠) .

وحكي عن^(١) سفيان الثوري (رحمه الله) أنه قال^(٢) : يستتاب أبداً^(٣) .



(١) في (أ) : وقال .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .

(٣) انظر : تكملة المجموع ١٩ / ٢٣٠ .

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً

٥٦ / [من^(١)] كتاب^(٢) الرجم^(٣)

- ١٥٠٦ - مسألة: [و^(٤)] يرمي الزاني الشيب، إن كان حرّاً، [ولا يجلد]^(٥)، [هذا مذهبنا]^(٦) ومذهب^(٨) سائر الفقهاء^(٩).
إلا أهل الظاهر [فإنهم]^(١٠) قالوا: يجلد ثم يرمي^(١١).
١٥٠٧ - مسألة: [و^(١٢)] يغرب^(١٣) [الحرّ الذكر]^(١٤)، مع الجلد، [إذا

- (١) ساقط من (أ).
(٢) في (أ): مسائل.
(٣) الرجم: القتل والقذف والرمي بالحجارة، وإنما قالوا للقتل: رجم؛ لأنهم كانوا إذا قتلوا رجلاً رموه بالحجارة، حتى يقتلوه، (انظر: لسان العرب ١ / ١١٣٦، القاموس المحيط ص ١٤٣٥).
(٤) ساقط من (أ).
(٥) ساقط من (ج).
(٦) ساقط من (أ).
(٧) انظر: المدونة ٤ / ٣٩٧.
(٨) في (أ): وهو قول.
(٩) انظر: الهداية ٢ / ٣٨٦، مغني المحتاج ٤ / ١٤٦، الإنصاف ١٠ / ١٧٠، المحلى ١٢ / ١٧٤.
(١٠) ساقط من (أ).
(١١) انظر: المحلى ١٢ / ١٧٥.
(١٢) ساقط من (أ).
(١٣) في (ج): ينفى.
(١٤) ساقط من (أ).
(١٥) في (ج): زيادة: إن كان.

زنى^(١) وهو بكر^(٢) ، [ولا تغريب على المرأة البكر]^(٣) ^(٤) .

وقال أبو حنيفة (رحمه الله) : لا [يجب]^(٥) التغريب^(٦) أصلاً، و[إنما]^(٧) هو على سبيل التعزير ، إذا^(٨) [رأى]^(٩) الإمام [بفعل]^(١٠) ذلك [فعله]^(١١) وإلا لم يجب^(١٢) .

وقال الشافعي (رحمه الله) : يجب^(١٣) التغريب على الرجال والنساء^(١٤) .

١٥٠٨ - مسألة: [و]^(١٥) الأمة تحصن^(١٦) الحرّ، والعبد يحصن الحرية^(١٧) ،

(١) ساقط من (ج) .

(٢) في (ج) : وهو ذكر .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (ج) .

(٤) انظر : القوانين الفقهية ص ٣٤٧ .

(٥) ساقط من (أ) .

(٦) في (أ) : تغريب .

(٧) ساقط من (أ) .

(٨) في (أ) : إن .

(٩) ساقط من (أ) .

(١٠) ساقط من (أ) .

(١١) ساقط من (أ) .

(١٢) انظر : الهداية ٢ / ٣٨٦ .

(١٣) في (أ) : تجب .

(١٤) انظر : روضة الطالبين ١٠ / ٨٧ ، وهذا هو مذهب الحنابلة ، انظر : المقنع ص ٢٩٧ ،

الإنصاف ١٠ / ١٧٥ .

(١٥) ساقط من (أ) .

(١٦) في (أ) تقديم وتأخير : تحصن الأمة .

(١٧) في (ج) : الحر .

فإذا^(١) [تزوج الحرّ الأمة، صار محصناً بوطئها، فإذا زنى رجم، وكذلك إذا تزوج العبد الحرّة]^(٢) تزويجاً صحيحاً، ووطئها^(٣)، [صارَت محصنة، متى زنت رجمت]^{(٤)(٥)}.

وبه قال الشافعي (رحمه الله)^(٦).

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): لا يصير^(٧) [الحر بها]^(٨) محصناً^(٩)، حتى تتكامل الحرية في^(١٠) الطرفين [جميعاً]^{(١١)(١٢)}.

١٥٠٩ - مسألة: [و]^(١٣) إذا زنى عاقل بمجنونة^(١٤)، فعليه الحد، بلا

(١) في (أ): إذا كان.

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(٣) في (أ): بوطي.

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(٥) انظر: التفریع ٢ / ٢٢١.

(٦) انظر: روضة الطالبين ١٠ / ٨٦-٨٧.

(٧) في (أ): يصلح.

(٨) ساقط من (أ).

(٩) في (أ): إحصان.

(١٠) في (أ): من.

(١١) ساقط من (أ).

(١٢) انظر: الهداية ٢ / ٣٨٦، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: المحرر ٢ / ١٥٢، الإنصاف ١٠ / ١٧١).

(١٣) ساقط من (أ).

(١٤) في (أ) مجنونة.

خلاف [بيننا] ^(١) [و] ^(٢) بين ^(٣) [أبي حنيفة والشافعي (رحمهما الله) ^(٤)].

وإن أمكنت عاقلة مجنوناً، فوطئها، وجب عليها الحد ^(٥).

وبه قال ^(٦) الشافعي (رحمه الله) ^(٧).

و[قد خالفنا] ^(٨) أبو حنيفة (رحمه الله) فقال ^(٩): لا حد عليها ^(١٠).

١٥١٠ - مسألة: [و] ^(١١) إذا حضر الإمام [موضع] ^(١٢) رجم المحسن ^(١٣)،

جاز له أن يبدأ برجمه، و ^(١٤) [جاز له] ^(١٥) تركه ^(١٦) [إلى غيره] ^(١٧)، ولم ^(١٨)

(١) ساقط من (أ).

(٢) ساقط من (أ).

(٣) في (أ): من.

(٤) انظر: الهداية ٢ / ٣٩١، المدونة ٤ / ٣٩٧، روضة الطالبين ١٠ / ٩١، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ١٠ / ١٨٧).

(٥) انظر: القوانين الفقهية ص ٣٤٦.

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

(٧) انظر: روضة الطالبين ١٠ / ٨٧، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ١٠ / ١٨٧).

(٨) ساقط من (أ).

(٩) في (أ): وقال، (بتقديم وتأخير: وقال أبو حنيفة).

(١٠) انظر: الهداية ٢ / ٣٩١.

(١١) ساقط من (أ).

(١٢) ساقط من (أ).

(١٣) في (أ): الرجم.

(١٤) في (أ): أو.

(١٥) ساقط من (أ).

(١٦) في (أ): يتركه.

(١٧) ساقط من (أ).

(١٨) في (أ): ولا.

تلزمه البداية [بالرجم] ^(١) ^(٢) .

وبه قال الشافعي (رحمه الله) ^(٣) .

وقال أبو حنيفة (رحمه الله) : إذا حضر [الإمام موضع الرجم ، فإن] ^(٤) كان ^(٥) الرجم ^(٦) ثبت [عليه] ^(٧) بإقراره ، لزم الإمام البداية [بالرجم] ^(٨) ثم الناس ^(٩) بعده ، وإن ثبت بالشهود ^(١٠) ، لزم الشهود البداية [بالرجم] ^(١١) ثم الإمام ثم الناس ^(١٢) .

١٥١١ - مسألة : إذا اعترف بالزنا مرة ^(١٣) ، وثبت على ذلك ^(١٤) ، [فقد] ^(١٥) لزمه الحدّ ، [ولا يفتقر] ^(١٦) إلى عدد ^(١٧) ^(١٨) .

(١) ساقط من (أ) .

(٢) انظر : القوانين الفقهية ص ٣٤٨ .

(٣) انظر : روضة الطالبين ١٠ / ٩٩ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة ، إن ثبت بالإقرار ، انظر : الإنصاف ١٠ / ١٦٢) .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .

(٥) في (أ) : وكان .

(٦) في (أ) : الحدّ .

(٧) ساقط من (أ) .

(٨) ساقط من (أ) .

(٩) في (أ) : والناس .

(١٠) في (أ) : بيّنة .

(١١) ساقط من (أ) .

(١٢) انظر : الهداية ٢ / ٣٨٣ .

(١٣) في (ج) : واحد .

(١٤) في (أ) : عليها .

(١٥) ساقط من (أ) .

(١٦) ساقط من (ج) .

(١٧) في (ج) : عدة .

(١٨) انظر : التفريع ٢ / ٢٢٢ .

وبه قال الشافعي (رحمه الله) ^(١) .

وروي مثله ^(٢) عن أبي بكر [الصدّيق] ^(٣) وعمر [بن الخطاب] ^(٤) رضي الله عنهما ^(٥) ^(٦) .

وقال أبو حنيفة وأصحابه وابن أبي ليلى وأحمد [بن حنبل] ^(٧) (رحمهم الله) : لا بد من إقراره أربع مرات ، غير أن ابن أبي ليلى وأحمد (رحمهما الله) قالوا : يجزئ إقرار أربع مرات في مجلس واحد ^(٨) .

وقال أبو حنيفة وأصحابه (رحمهم الله) : لا بد من [إقراره] ^(٩) أربع [مرات] ^(١٠) في أربع مجالس ^(١١) .

١٥١٢ - مسألة : اختلف قول ^(١٢) مالك [رحمه الله] ^(١٣) فيمن [أقر بالزنا ،

(١) انظر : مغني المحتاج ٤ / ١٥٠ .

(٢) في (أ) تقديم وتأخير : ومثله روي .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) في (ج) : عنهم .

(٦) انظر : السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٢٢٦ ، المغني ١٠ / ١٦٦ .

(٧) ساقط من (أ) .

(٨) انظر : الإنصاف ١٠ / ١٨٨ ، المغني ١٠ / ١٦٥ .

(٩) ساقط من (أ) .

(١٠) ساقط من (ج) .

(١١) انظر : مختصر الطحاوي ص ٢٦٣ .

(١٢) في (أ) : عن .

(١٣) ساقط من (أ) .

ثم رجع^(١) عن إقراره^(٢) [فقال]^(٣) : [لم أزن]^(٤) ، فقال : يقبل رجوعه ، وكذلك^(٥) في السرقة ، و[كذلك في]^(٦) شرب الخمر ، ويسقط [الحدّ عنه]^{(٧) (٨)} .

وهو قول^(٩) أبي حنيفة والشافعي (رحمهما الله)^(١٠) .

وقال [مالك]^(١١) (رحمه الله) أيضاً : لا يقبل رجوعه ، إلا [لعذر بين]^{(١٢) (١٣)} .

وهو قول^(١٤) أهل الظاهر^(١٥) ،

(١) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .

(٢) في (أ) : عنه .

(٣) ممسوح في (ج) .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) في (أ) : وكذا .

(٦) ساقط من (أ) .

(٧) ممسوح في (ج) .

(٨) انظر : القوانين الفقهية ص ٣٤٩ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة ، انظر : الإنصاف ١٠ / ١٦٣) .

(٩) في (أ) : وبه قال أبو حنيفة .

(١٠) انظر : روضة الطالبين ١٠ / ٩٥ ، الهداية ٢ / ٣٩٣ .

(١١) ساقط من (ج) .

(١٢) ممسوح في (ج) .

(١٣) انظر : التفريع ٢ / ٢٢٣ ، القوانين الفقهية ص ٣٤٩ .

(١٤) في (أ) : وبه قال .

(١٥) لم أفق على أسمائهم .

والحسن [البصري] ^(١) (رحمه الله) ^(٢) .

١٥١٣ - مسألة: [و] ^(٣) يجلد في الحدود [بسوط] ^(٤) بين سوطين، [لا جديداً ولا بالياً، ولا يجزئ جمع مائة (ب/ ٩٤ / ج) سوط، ويضرب بها ضربة واحدة، ولكن سوطاً بعد سوط، سواء كان المضروب ضعيفاً أو (أ/ ٦٥ / أ) قوياً، وإن كان مريضاً آخر ضربه] ^(٥) .

واتفق أبو حنيفة والشافعي (رحمهما الله) على أنه يجوز أن يجمع مائة قضيب ^(٦) [في] ^(٧) ضربة واحدة، غير أن أبا حنيفة (رحمه الله) [يقول: الضعيف الخلق والمريض والصحيح في هذا سواء] ^(٨) ^(٩) .

ويفرق [الشافعي] ^(١٠) (رحمه الله) بين المريض والقوي ^(١١) والضعيف الخلقة ^(١٢) ، فيضرب الضعيف الخلق والمريض بعثكال ^(١٣) النخل، وهو

(١) ساقط من (أ) .

(٢) انظر: المغني ١٠ / ١٧٣ .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) ممسوح في (ج) .

(٥) انظر: الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ٢١٣ - ٢١٤ .

(٦) القضيب: الغصن، وكل نبت من الأغصان، (انظر: لسان العرب ٣ / ١٠٨) .

(٧) ما بين المعكوفين من قوله: «لا جديداً . . . ممسوح في (ج) .

(٨) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .

(٩) انظر: بدائع الصنائع ٧ / ٦٠، روضة الطالبين ١٠ / ١٠٠ .

(١٠) ممسوح في (ج) .

(١١) في (ج) تقديم وتأخير: بين الصحيح والمريض والضعيف الخلق والقوي .

(١٢) في (ج): الخلق .

(١٣) في (ج) و(أ): بأثكال، ولعل الصواب - والله أعلم - هو المثبت، (انظر: المصباح المنير ٢ / ٣٩٢) .

قضبانه، ويقال^(١): عثكول^(٢) [تجمع]^(٣) مائة قضيب^(٤)، فيضرب بها ضربة [واحدة]^(٥)، ولا يضرب المريض الذي يرجى برؤه حتى يبرأ، و[إنما]^(٦) يضرب [المريض]^(٧) المشكوك^(٨) وصاحب القرحة^(٩)، ومن لا يرجى برؤه من علته^(١٠).

١٥١٤ - مسألة: إذا [جاء إلى فراشه]^(١١) فوجد^(١٢) فيه^(١٣) امرأة فوطئها وظنها^(١٤) امرأته^(١٥)،

-
- (١) في (أ): ويقول.
 (٢) في (أ) و(ج): أئكول.
 (٣) ساقط من (ج).
 (٤) انظر: لسان العرب ٢/ ٦٨٥، القاموس المحيط ص ١٣٣١.
 (٥) ساقط من (ج).
 (٦) ساقط من (أ).
 (٧) ساقط من (ج).
 (٨) في (أ): المسلول.
 (٩) القرحة: هي الجراحة، وتجمع على قَرْح وقروح، (انظر: لسان العرب ٣/ ٤٨).
 (١٠) انظر: روضة الطالبين ١٠/ ١٠٠، وهذا هو مذهب الحنابلة، (انظر: الإنصاف ١٠/ ١٥٨).
 (١١) ساقط من (أ).
 (١٢) في (أ): إذا وجد.
 (١٣) في (أ): على فراشه.
 (١٤) في (أ): فظن أنها.
 (١٥) في (أ): زوجته، بتقديم وتأخير: فظن أنها زوجته فوطئها.

[فلا حد عليه]^(١) ^(٢).

وبه قال الشافعي (رحمه الله)^(٣).

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): لا يقبل قوله: [حسبتها امرأتي]^(٤)، ويكون زانياً^(٥)، وعليه الحد^(٦).

و[أما]^(٧) إن كانت [ليلة الزفاف]^(٨) فقليل له: قد زفنا^(٩) [إليك]^(١٠) امرأتك، فوطئها، [ثم وجد قد]^(١١) زفت^(١٢) غيرها^(١٣)، وظن أنها^(١٤) زوجته^(١٥)، فلا حدّ عليه [هاهنا]^(١٦)، بلا خلاف [بيننا وبينه]^(١٧) ^(١٨).

(١) ممسوح في (ج).

(٢) انظر: القوانين الفقهية ص ٣٤٧.

(٣) انظر: روضة الطالبين ٩٣ / ١٠، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: المحرر ٢ / ١٥٣).

(٤) ساقط من (أ).

(٥) في (أ): وهو زان.

(٦) انظر: الهداية ٢ / ٣٨٩.

(٧) ساقط من (أ).

(٨) ممسوح في (ج).

(٩) في (أ): خذ.

(١٠) ساقط من (أ).

(١١) ساقط من (أ).

(١٢) في (أ): وزفت.

(١٣) في (أ): غير امرأته.

(١٤) في (أ): فظها.

(١٥) في (أ): امرأته.

(١٦) ساقط من (أ).

(١٧) ساقط من (أ).

(١٨) انظر: الهداية ٢ / ٣٨٩، القوانين الفقهية ص ٣٤٧.

وفصل^(١) بين الموضعين، لأجل قول^(٢) الناس: قد زفت إليك^(٣) امرأتك^(٤)، و[في]^(٥) الموضع الآخر [هو]^(٦) قوله: ظننت أنها^(٧) زوجتي، فلم يقبل منه^(٨).

وهذا ليس بشيء^(٩).

١٥١٥ - مسألة: من عمل عمل قوم لوط، رجم الفاعل والمفعول به، أحصنا أو^(١٠) لم يحصنا^(١١).

وهو أحد قولي الشافعي (رحمه الله)^(١٢).

وقال في [قوله]^(١٣) الآخر: إن كان بكرة جلد، و[إن كان]^(١٤) ثيباً^(١٥)

(١) في (أ): وفرق.

(٢) في (أ): لقول.

(٣) في (ج): إليه.

(٤) في (ج): امرأته.

(٥) ساقط من (أ).

(٦) ساقط من (أ).

(٧) في (أ): ظننتها.

(٨) هذا تحرير لمذهب الحنفية، (انظر: الهداية ٢ / ٣٨٩).

(٩) هذا تعقيب من المصنف رحمه الله، على تفصيل الحنفية، والله أعلم.

(١٠) في (أ): أم.

(١١) انظر: التفرع ٢ / ٢٢٥.

(١٢) انظر: روضة الطالبين ١٠ / ٩٠.

(١٣) ساقط من (أ).

(١٤) ساقط من (أ).

(١٥) في (أ): الثيب.

وهو قول أبي يوسف ومحمد (رحمهما الله) (٣).

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): يعزر، ولا حدّ عليه (٤).

١٥١٦ - مسألة: [و] (٥) من أولج في بهيمة عزر ولم يحد (٦).

وبه قال أبو حنيفة (رحمه الله) (٧).

وهو قول عمر وابن عباس [رضي الله عنهم] (٨) (٩).

وللشافعي (رحمه الله) ثلاثة أقوال، أحدها (١٠): أنه يقتل بكرًا أو ثيبًا، [كاللواط] (١١)، [في أحد أقواله] (١٢).

والثاني: أنه كالزاني (١٣) إذا (١٤) كان بكرًا جلد، وإن كان ثيبًا رجم،

(١) في (أ): يرجم.

(٢) انظر: روضة الطالبين ١٠ / ٩٠، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: المحرر ٢ / ١٥٣، الإنصاف ١٠ / ١٧٦).

(٣) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٦٣.

(٤) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٦٣.

(٥) ساقط من (أ).

(٦) انظر: التفريع ٢ / ٢٢٥، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: المحرر ٢ / ١٥٣).

(٧) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٦٣.

(٨) ساقط من (أ).

(٩) وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه يقتل الفاعل والبهيمة، (انظر: السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٢٣٣-٢٣٤).

(١٠) في (أ): في قول، (وهو ساقط مثبت في الهامش).

(١١) ممسوح في (ج).

(١٢) ساقط من (أ).

(١٣) في (أ): كالزنا.

(١٤) في (أ): إن.

[كالقول في اللوطي]^(١) .

والثالث^(٢) : أنه يعزر ، [كقولنا]^(٣)^(٤) .

و[هو]^(٥) قول أهل العراق^(٦) .

وقال [في]^(٧) البهيمه : إن كانت^(٨) مما يؤكل^(٩) ، [فإنها]^(١٠) تذبح^(١١) ،
وهل تؤكل أم لا؟ على وجهين^(١٢) .

وإن كانت [مما]^(١٣) لا يؤكل^(١٤) لحمها ، فهل^(١٥) تذبح أم لا؟ على

(١) ساقط من (أ) .

(٢) في (أ) : والآخر .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) والقول الثالث أظهر عندهم ، (انظر : روضة الطالبين ١٠ / ٩٢) .

(٥) ساقط من (ج) .

(٦) انظر : مختصر الطحاوي ص ٢٦٣ .

(٧) ساقط من (أ) .

(٨) في (أ) تقديم وتأخير : إن كانت البهيمه .

(٩) في (أ) : مأكولة .

(١٠) ساقط من (أ) .

(١١) في (أ) : ذبحت .

(١٢) انظر : روضة الطالبين ١٠ / ٩٢ ، (ومذهب الحنابلة : أن البهيمه تقتل ، انظر : الإنصاف ١٠ / ١٧٨) .

(١٣) ساقط من (أ) .

(١٤) في (أ) : تؤكل .

(١٥) في (ج) : هل .

وجهين^(١) ^(٢) و[الذي]^(٣) نقوله^(٤) نحن وأهل العراق: [أنها]^(٥) لا تذبح^(٦)
[بوجه]^(٧) ^(٨).

١٥١٧ - مسألة: [و]^(٩) يستحب للإمام^(١٠) أن يحضر^(١١) لإقامة^(١٢) الحد
طائفة من المؤمنين، [كما قال جلّ من قائل: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ
الْمُؤْمِنِينَ﴾]^(١٣) ^(١٤).

-
- (١) في (أ): فوجهين.
(٢) انظر: روضة الطالبين ١٠ / ٩٢، (ومذهب الحنابلة: أنه يحرم أكلها، انظر: الإنصاف ١٠ / ١٧٨).
(٣) ساقط من (أ).
(٤) في (أ): قولنا.
(٥) ساقط من (أ).
(٦) في (ج): تقبل.
(٧) ساقط من (أ).
(٨) بل الخفية يقولون: إن كانت البهيمة له ذبحت ولم تؤكل، (انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٦٣)، وانظر: الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ٢٢١.
(٩) ساقط من (أ).
(١٠) في (أ): الإمام.
(١١) في (أ) تقديم وتأخير: أن يحضر الإمام.
(١٢) في (أ): في إقامة.
(١٣) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).
(١٤) سورة النور (٢٤) الآية رقم (٢).



والطائفة^(١) عندنا وعند أبي حنيفة والشافعي (رحمهما الله) أربعة^(٢) فصاعداً^(٣).

وروي عن ابن عباس (رضي الله عنهما): واحد^(٤) فما فوقه^(٥).

وذهب^(٦) عطاء وأحمد [بن حنبل (رحمهما الله) إلى أن الطائفة]^(٧) ^(٨) اثنتان فصاعداً^(٩).

وذهب^(١٠) الزهري (رحمه الله) [إلى أنها]^(١١) ثلاثة^(١٢).

وذهب^(١٣) الحسن [البصري (رحمهما الله) إلى أنها]^(١٤) عشرة^(١٥).

(١) في (أ): وهي.

(٢) في (أ) تقديم وتأخير: أربعة فصاعداً عندنا وعند أبي حنيفة والشافعي.

(٣) الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ٢١٥، مغني المحتاج ٤ / ١٥٢، بدائع الصنائع ٧ / ٦٠ - ٦١.

(٤) في (ج): واحداً.

(٥) انظر: المحلى ١٢ / ٢١٧، المغني ١٠ / ١٣٧.

(٦) في (أ): وقال.

(٧) ساقط من (أ).

(٨) في (ج) زيادة: هما.

(٩) انظر: المغني ١٠ / ١٣٧، المحلى ١٢ / ٢١٧.

(١٠) في (أ): وقال.

(١١) ساقط من (أ).

(١٢) انظر: المحلى ١٢ / ٢١٨، المغني ١٠ / ١٣٧.

(١٣) في (أ): وقال.

(١٤) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(١٥) انظر: المحلى ١٢ / ٢١٨، المغني ١٠ / ١٣٧.

١٥١٨ - مسألة: إذا عقد نكاحاً^(١) [على]^(٢) ذات محرم [منه]^(٣) ، مثل أمّه^(٤) وأخته وخالته وعمته ، ومن يشبههن^(٥) من ذوات محارمه^(٦) ، [وهو]^(٧) عالم^(٨) بالتحريم ، ثم وطئ^(٩) ، فهو زان ، وعليه الحد^(١٠) ^(١١) .
وبه قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد (رحمهم الله)^(١٢) .
وقال أبو حنيفة (رحمه الله) : لا حدّ عليه^(١٣) .



-
- (١) في (أ) : نكاح .
(٢) ساقط من (أ) .
(٣) ساقط من (أ) .
(٤) في (أ) : كأمه .
(٥) في (أ) : وغيرهن .
(٦) في (أ) : المحارم .
(٧) ساقط من (أ) .
(٨) في (أ) : عالماً .
(٩) في (أ) : ووطئ .
(١٠) في (ج) : ويحدّ .
(١١) انظر : الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ٢٢٠ ، وهذا هو مذهب الحنابلة ، انظر : المغني ١٠ / ١٥٢ .
(١٢) انظر : روضة الطالبين ١٠ / ٩٤ ، الهداية ٢ / ٣٨٩ .
(١٣) الهداية ٢ / ٣٨٩ .



بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً

٥٧ / [من كتاب الحدود^(١)]

١٥١٩ - مسألة: ^(٢) إذا قال [أجنبي] ^(٣) [لأجنبية] ^(٤) : استأجرتك على أن تخطي ^(٥) [لي ثوباً] ^(٦) ، [أو تعجني] ^(٧) عجيناً ^(٨) ، أو تخدمني ^(٩) ، ثم وطئها ^(١٠) ، [فعليه] ^(١١) الحدّ [بلا خلاف] ^(١٢) ؛ لأن الإجارة لم تتضمن العقد على الفرج ^(١٣) ^(١٤) .

- (١) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .
الحدود: في اللغة جمع الحدّ، وهو الحاجز بين شيئين، ويطلق على الدفع وعلى المنع، (انظر: لسان العرب ١ / ٥٨٣، القاموس المحيط ص ٣٥٢) .
وفي الشرع: عقوبة مقدرة وجبت لله عز وجل، (انظر: أنيس الفقهاء ص ١٧٣) .
(٢) في (ج): زيادة: وقال أبو حنيفة .
(٣) ساقط من (أ) .
(٤) ساقط من (ج) .
(٥) في (أ): في الخياطة .
(٦) ساقط من (أ) .
(٧) ممسوح في (ج) .
(٨) في (أ): الخبر .
(٩) في (أ): أو الخدمة .
(١٠) في (أ): فوطئها .
(١١) ممسوح في (ج) .
(١٢) ساقط من (ج) .
(١٣) في (ج) تقديم وتأخير: وقال أبو حنيفة: لو قال لها: استأجرتك . . . وفي الأول لم تتضمن الإجارة العقد على الفرج .
(١٤) انظر: الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ٢٢٠ .

[وقال أبو حنيفة (رحمه الله): لو^(١) (أ/ ٩٥ / ج) قال لها: استأجرتك على أن أزني بك بدرهم، لم يحد، قال: لأن لفظ الإجارة يصلح لعقد النكاح، فإذا وصله بقوله: أزني بك، أفسده، فحل محل النكاح الفاسد، ولا حد في الوطء في نكاح فاسد^(٢).

وكنتم أعرف من مذهبهم: أن النكاح بلفظ الإجارة، لا^(٣) [يصح^(٤)، وإنما يصح^(٥) بلفظ الهبة عندنا^(٦) وعندهم، وكل لفظ [يقتضي التملك^(٧) مؤبداً إذا أطلق^(٨).

وقد ذكروا في هذا الوقت [أن^(٩) فيه روايتين عن أبي حنيفة (رحمه الله)^(١٠).

وعندنا^(١١) و[عند^(١٢) الشافعي (رحمه الله): [إذا قال: استأجرتك لأزني

(١) في (ج): ولو.

(٢) انظر: حاشية رد المحتار ٢٩ / ٤.

(٣) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج).

(٤) في (أ): يصلح.

(٥) في (أ): يصلح.

(٦) في (ج): تقديم وتأخير: عندنا وعندهم بلفظ الهبة.

(٧) ممسوح في (ج).

(٨) انظر: الهداية ١ / ٢٠٦، الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ٩٨.

(٩) ساقط من (أ).

(١٠) والقول بجواز عقد النكاح بلفظ الإجارة، قول الكرخي رحمه الله، من الحنفية، (انظر:

شرح فتح القدير ٣ / ١٠٨).

(١١) في (ج): وقلنا نحن.

(١٢) ساقط من (ج).

بك] ^(١) فعليه ^(٢) الحد ^(٣) .

١٥٢٠ - مسألة: إذا جاء ^(٤) شهود الزنا ^(٥) متفرقين ^(٦) ، لم ^(٧) تقبل [شهادتهم] ^(٨) ، وإنما تقبل إذا أقاموها في مجلس واحد ، وإلا كانوا قذفة ^(٩) ، وحدوا [حدّ القذف] ^(١٠) ^(١١) .

وبه قال أبو حنيفة (رحمه الله) ^(١٢) .

وقال الشافعي (رحمه الله) في أحد قوليّه: مثل [قولنا] ^(١٣) ، وقول أهل العراق ^(١٤) ^(١٥) .

(١) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .

(٢) في (أ): عليه .

(٣) انظر: الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ٢٢٠ ، روضة الطالبين ١٠ / ٩٤ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة ، انظر: المحرر ٢ / ١٥٤) .

(٤) في (ج): جاءوا .

(٥) في (ج): في الزنا .

(٦) في (ج) تقديم وتأخير: لا تقبل شهادة الشهود في الزنا إذا جاءوا متفرقين .

(٧) في (ج): لا .

(٨) ممسوح في (ج) .

(٩) في (ج): قذفوا .

(١٠) ساقط من (أ) .

(١١) انظر: التفریع ٢ / ٢٢٣ .

(١٢) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٦٣ .

(١٣) في (أ): مثلنا .

(١٤) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .

(١٥) انظر: الأم ٦ / ١٣٧ ، (ومذهب الحنابلة: قبول شهادتهم إذا كانت في مجلس واحد ، سواء جاءوا مجتمعين أو متفرقين ، انظر: الإنصاف ١٠ / ١٩١) .

وفي [قوله] ^(١) الآخر: لا يحدون ^(٢) ، وكذلك ^(٣) لو جاءوا ^(٤) ثلاثة بلفظ الشهادة [و] ^(٥) لم يكن ^(٦) معهم رابع ^(٧) .

١٥٢١ - مسألة: إذا أكره [الزاني] ^(٨) امرأة، فزنى ^(٩) [بها، فإن] ^(١٠) عليه ^(١١) الحدّ، ولها [عليه] ^(١٢) المهر ^(١٣) ^(١٤) .

وبه قال الشافعي (رحمه الله) ^(١٥) .

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): يحدّ ولا مهر لها ^(١٦) .

-
- (١) ساقط من (أ).
 - (٢) في (أ): لا يحد.
 - (٣) في (أ): وكذا.
 - (٤) في (أ): جاء.
 - (٥) ساقط من (أ).
 - (٦) في (أ): ليس.
 - (٧) انظر: روضة الطالبين ٩٨ / ١٠.
 - (٨) ساقط من (أ).
 - (٩) في (أ): على الزنا.
 - (١٠) ساقط من (أ).
 - (١١) في (أ): فعليه.
 - (١٢) ساقط من (أ).
 - (١٣) في (أ) تقديم وتأخير: والمهر لها.
 - (١٤) انظر: التفرع ٢ / ٢٢٤.
 - (١٥) انظر: روضة الطالبين ٩٨ / ١٠.
 - (١٦) انظر: مختصر الطحاوي ص ٤١٠.

١٥٢٢ - [مسألة^(١)] : [و]^(٢) حدّ العبد والأمة في الزنا خمسون^(٣) جلدة ،
[سواء]^(٤) أحصنا أو لم يحصنا^(٥) ، [و]^(٦) هما في ذلك سواء^(٧) ، [لا يفرق
حكمهما]^(٨) ^(٩) .

وبه قال أبو حنيفة (ب / ٦٥ / أ) والشافعي وأحمد [بن حنبل]^(١٠)
(رحمهم الله)^(١١) .

وذهب ابن عباس (رضي الله عنهما) : إلى أنهما [إن لم]^(١٢) يحصنا^(١٣) فلا
يحدان^(١٤) أصلاً^(١٥) ، [و]^(١٦) إذا أحصنا بالتزويج ، فحدهما^(١٧) [خمسون]^(١٨)

-
- (١) ساقط من (ج) .
 - (٢) ساقط من (أ) .
 - (٣) في (أ) : خمسين .
 - (٤) ساقط من (أ) .
 - (٥) في (أ) : ولا إحصان فيهما .
 - (٦) ساقط من (ج) .
 - (٧) في (أ) تقديم وتأخير : سواء في الحكم .
 - (٨) ساقط من (أ) .
 - (٩) انظر : التفريع ٢ / ٢٢٢ .
 - (١٠) ساقط من (أ) .
 - (١١) انظر : الهداية ٢ / ٣٨٤ ، روضة الطالبين ١٠ / ٨٧ ، الإنصاف ١٠ / ١٧٥ .
 - (١٢) ساقط من (ج) .
 - (١٣) في (ج) : أحصنا .
 - (١٤) في (أ) : لم يحدوا .
 - (١٥) في (أ) : أبداً .
 - (١٦) ساقط من (ج) .
 - (١٧) في (ج) : وحدهما .
 - (١٨) ممسوح في (ج) .

[جلدة، لكل واحد منهما]^{(١)(٢)}.

وإليه ذهب^(٣) مجاهد وسعيد بن جبير (رحمهما الله)^(٤).

وزهب^(٥) بعض الناس^(٦) : [إلى]^(٧) أنهما [كالأحرار سواء]^(٨) ، إذا^(٩)
أحصنا فحدهما^(١٠) الرجم^(١١) ، وإن لم يحصنا ، فالحد^(١٢) خمسون
[جلدة]^(١٣) ، وتأول قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أُحْصِنَ... ﴾^(١٤) [أي
أسلمن]^{(١٥)(١٦)}.

وهذا^(١٧) خطأ؛

-
- (١) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).
(٢) انظر : البحر الزخار ٥ / ١٤٢ ، المغني ١٠ / ١٤٢ - ١٤٣.
(٣) في (أ) : وبه قال.
(٤) انظر : السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٢٤٣.
(٥) في (أ) : وقال.
(٦) منهم : أبو ثور رحمه الله ، (انظر : المحلى ١٢ / ١٨١).
(٧) ساقط من (أ).
(٨) ممسوح في (ج).
(٩) في (أ) : إن.
(١٠) في (أ) : حدهما.
(١١) في (أ) : رجم.
(١٢) في (أ) : فالجلد.
(١٣) ساقط من (أ).
(١٤) سورة النساء (٤) الآية رقم (٢٥).
(١٥) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج).
(١٦) انظر : المحلى ١٢ / ١٨٢ ، المغني ١٠ / ١٤٣.
(١٧) في (ج) : وهو.

لأن في أول^(١) الآية: ﴿مَنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٢) يدل^(٣) على أن الإحصان التزويج^(٤).

وذهب^(٥) داود (رحمه الله): [إلى أن]^(٦) جلد العبد مائة، والأمة خمسون^(٧).

١٥٢٣ - مسألة: [عندنا أن]^(٨) للسيد^(٩) [أن]^(١٠) يقيم^(١١) على عبده وأمته حد^(١٢) الزنا^(١٣).

وبه قال الشافعي (رحمه الله)^(١٤).

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): ذلك إلى الإمام كالحرّ، فإن أذن له^(١٥) [في

(١) في (أ): الأول من.

(٢) سورة النساء (٤) الآية رقم (٢٥).

(٣) في (أ): دلّ.

(٤) هذا استدلال من المصنف رحمه الله، لبيان خطأ هذا القول - والله أعلم.

(٥) في (أ): وقال.

(٦) ساقط من (أ).

(٧) انظر: المحلى ١٢ / ١٨١، المغني ١٠ / ١٤٣.

(٨) ساقط من (أ).

(٩) في (أ): السيد.

(١٠) ساقط من (أ).

(١١) في (أ): تقديم وتأخير: يقيم السيد العبد.

(١٢) في (أ): في، وفي (ج): حق.

(١٣) انظر: التفریع ٢ / ٢٢٤.

(١٤) انظر: روضة الطالبين ١٠ / ١٠٢، وهذا هو مذهب الحنابلة، (انظر: الإنصاف

١٠ / ١٥٠).

(١٥) في (أ): زيادة: الإمام.

ذلك^(١) [جاز، [و]^(٢) لكن للسيد أن يعزر [هما]^(٣) دون الإمام^(٤) .

١٥٢٤ - مسألة: [لا يكون]^(٥) في قذف^(٦) الجماعة^(٧) في كلمة^(٨) [واحدة]^(٩) ، ولا واحد^(١٠) بعد واحد، [إلا]^(١١) حدّ واحد، وكذلك لو قذف واحداً مراراً قبل أن يقام عليه الحد^(١٢) وبه قال أبو حنيفة (رحمه الله)^(١٣) .

وقال الشافعي (رحمه الله): إذا قذف الجماعة^(١٤) بكلمات متفرقة، فعليه لكل واحد حدّ، قولاً^(١٥) واحداً^(١٦) ، فإن^(١٧) قذفهم بكلمة واحدة، [ففيه]^(١٨) قولان^(١٩) :

-
- (١) ساقط من (أ) .
 - (٢) ساقط من (أ) .
 - (٣) ساقط من (أ) .
 - (٤) انظر: الهداية ٢ / ٣٨٥ .
 - (٥) ساقط من (أ) .
 - (٦) في (أ): إذا قذف .
 - (٧) في (أ): جماعة .
 - (٨) في (أ): بكلمة .
 - (٩) ساقط من (ج) .
 - (١٠) في (أ): أو واحداً .
 - (١١) في (أ): فعليه .
 - (١٢) انظر: القوانين الفقهية ص ٣٥٠ .
 - (١٣) انظر: بدائع الصنائع ٧ / ٥٦ .
 - (١٤) في (أ): جماعة .
 - (١٥) في (ج): ولا خلاف من قوله، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: المحرر ٢ / ٩٧) .
 - (١٦) ما بين المعكوفين ساقط من (أ)، مثبت في الهامش .
 - (١٧) في (أ): وإن .
 - (١٨) ساقط من (أ) .
 - (١٩) في (أ): فقولان .



أحدهما: مثل قولنا، ^(١) والآخر: لكل واحد [منها] ^(٢) حد ^(٣).

١٥٢٥ - مسألة: [و] ^(٤) لا يحد ^(٥) [الحر] ^(٦) في قذف عبد ^(٧) ^(٨).

وبه قال فقهاء الأمصار ^(٩).

وحكي عن ^(١٠) داود (رحمه الله): [أن] ^(١١) قاذف العبد والأمة يحد ^(١٢) ^(١٣).

١٥٢٦ - مسألة: [و] ^(١٤) يحد ^(١٥) العبد في القذف نصف حد الحر ^(١٦).

(١) وهذا هو القول القديم، (انظر: روضة الطالبين ٨ / ٣٤٦).

(٢) ساقط من (أ).

(٣) وهذا هو القول الجديد، (انظر: روضة الطالبين ٨ / ٣٤٦)، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: المحرر ٢ / ٩٧).

(٤) ساقط من (أ).

(٥) في (أ): لا حد.

(٦) ساقط من (أ).

(٧) في (أ): العبد، بتقديم وتأخير: لا يجب في قذف العبد حد.

(٨) انظر: التنريع ٢ / ٢٢٥.

(٩) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٦٥، روضة الطالبين ٨ / ٣٢٧، الإنصاف ١٠ / ٢٠٣، المغني ١٠ / ٢٠٦.

(١٠) في (أ): وقال.

(١١) ساقط من (أ).

(١٢) في (أ) تقديم وتأخير: يحد قاذف العبد والأمة.

(١٣) انظر: المحلى ١٢ / ٢٣١.

(١٤) ساقط من (أ).

(١٥) في (أ): حد.

(١٦) انظر: القوانين الفقهية ص ٣٥٠.

وبه قال كافة الفقهاء^(١).

وقال الأوزاعي (رحمه الله): [وهو]^(٢) مثل حدّ الحر^(٣).

١٥٢٧ - [مسألة]^(٤): إذا ظهر بالمرأة^(٥) حمل، ولا زوج لها، فقالت:

استكرهت، وليس من زنا، فلا يقبل قولها^(٦)، [وتحدّ]^(٧)، إلا أن يكون^(٨) على [قولها]^(٩) دليل^(١٠)، مثل أن تأتي^(١١) [وهي]^(١٢) تستغيث أو^(١٣) تُدْمِي، بحدّثة ما ذكرت أنه^(١٤) أصابها^(١٥).

وقال أبو حنيفة^(١٦) [والشافعي (رحمهما الله): لا تحدّ إلا أن]^(١٧) تقرّ

(١) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٦٥، روضة الطالبين ١٠ / ١٠٦، الإنصاف ١٠ / ١٠٠.

(٢) ساقط من (ج).

(٣) انظر: بداية المجتهد ٢ / ٥٤٠، فقه الإمام الأوزاعي ٢ / ٣٢١.

(٤) ساقط من (ج).

(٥) في (أ): بامرأة.

(٦) في (ج): قولنا.

(٧) ساقط من (ج).

(٨) في (أ): تأتي.

(٩) ممسوح في (ج).

(١٠) في (أ): بدليل.

(١١) في (أ): ترى.

(١٢) ساقط من (أ).

(١٣) في (أ): وهي.

(١٤) في (ج): أنها.

(١٥) انظر: الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ٢١٢.

(١٦) في (ج): ولأبي حنيفة.

(١٧) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج).

بالزنا، أو تقوم [عليها به] ^(١) بينة ^(٢) .

١٥٢٨ - مسألة: من أكره على الزنا، فعندي: أنه ينظر [في حاله] ^(٣) ، فإن انتشر قضيه حين أولج فعليه الحد، [سواء] ^(٤) أكرهه [السلطان] ^(٥) أو غيره ^(٦) ، وإن لم ينتشر، فلا حد عليه ^(٧) .

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): إن أكرهه سلطان ^(٨) فالقياس أنه يحد، واستحسن أنه ^(٩) لا يحد، وإن أكرهه ^(١٠) غير السلطان حد ^(١١) .

و^(١٢) قال أبو يوسف ومحمد (رحمهما الله): لا يحد في الوجهين جميعاً ^(١٣) .

(١) ساقط من (أ).

(٢) انظر: بدائع الصنائع ٣ / ٢٤٠، روضة الطالبين ١٠ / ٩١، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: المحرر ٢ / ١٥٦).

(٣) ساقط من (أ).

(٤) ساقط من (أ).

(٥) ممسوح في (ج).

(٦) في (أ): أو غير السلطان.

(٧) انظر: القوانين الفقهية ص ٣٤٧.

(٨) في (أ) تقديم وتأخير: إن أكرهه غير السلطان حد، وإن كان سلطاناً.

(٩) في (أ): أن.

(١٠) في (أ): وإن كان.

(١١) انظر: الهداية ٢ / ٣٩١-٣٩٢.

(١٢) في (ج) زيادة: به.

(١٣) انظر: الهداية ٢ / ٣٩٢.

وهو قول [الشافعي]^(١) (رحمه الله)^(٢) .

ولم يراعوا ذلك التفصيل^(٣) .

١٥٣٩ - مسألة: إذا قال^(٤) [القاذف]^(٥) : أنت رقيق^(٦) ، فالمقذوف^(٧)

يقول: أنا^(٨) حرٌّ، فإن كان [ظاهره الحرية]^(٩) ، فلا كلام أن القاذف^(١٠) يحتاج إلى بينة [على قوله وإلا حد]^(١١) ، وإن كان المقذوف معروفاً بالرق، ثم ذكر أنه^(١٢) أعق، [فإنه]^(١٣) يحتاج^(١٤) [أيضاً]^(١٥) إلى [البينة]^(١٦) ، وإن كان [أمره مجهولاً، فعلى القاذف البينة]^(١٧) (ب/ ٩٥ ج) في قول مالك

(١) ممسوح في (ج).

(٢) انظر: روضة الطالبين ٩١ / ١٠ ، وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ١٠ / ١٨٢ .

(٣) في (ج): ما ذكرته من الانتشار.

(٤) في (أ): ادعى.

(٥) ممسوح في (ج).

(٦) في (أ): أن المقذوف عبد.

(٧) في (أ): وهو.

(٨) في (ج): أنت.

(٩) ممسوح في (ج).

(١٠) في (ج) زيادة: لا.

(١١) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج).

(١٢) ساقط من (أ).

(١٣) ساقط من (أ).

(١٤) في (أ): احتاج.

(١٥) ساقط من (ج)، وفي (أ) زيادة: هو.

(١٦) ممسوح في (ج).

(١٧) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج).

(رحمه الله) ^(١) .

وقال أشهب (رحمه الله): على المذدوف [البينة أنه حر] ^(٢) .

وللشافعي (رحمه الله) قولان ^(٣) ، ومن أصحابه من قال ^(٤) : هي على قول واحد ^(٥) ^(٦) .

١٥٣٠ - مسألة: إذا قال [العربي: يا نبطي، أو يا بربري] ^(٧) ، أو [يا ابن الرومي] ^(٨) ، أو [يا ابن الزنا] ^(٩) ، أو [يا ابن الخياط، أو لفارسي] ^(١٠) : يا رومي ^(١١) ، أو لرومي: يا فارسي، ولم يكن في ^(١٢) آبائه من هذه صفته،

(١) انظر: الكافي لابن عبد البر ص ٥٧٦ .

(٢) انظر: المنتقى ٧ / ١٥١ .

(٣) أظهرهما: أن القول قول المذدوف بالبينة، وهذا هو مذهب الحنابلة، والثاني: أن القول قول القاذف مع يمينه، وهذا هو قول أبي بكر من الحنابلة، (انظر: الأم ٥ / ٢٩٦، روضة الطالبين ٨ / ٣٥٠، المغني ١٠ / ٢٢٤-٢٢٥) .

(٤) لم أقف على أسمائهم .

(٥) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .

(٦) انظر: روضة الطالبين ٨ / ٣٥٠ .

(٧) بربري: نسبة إلى بربر، وهم جيل بالمغرب، وأمة أخرى بين الحبوش والزنج، يقطعون مذاكير الرجال ويجعلونها مهوور نسائهم، وكلهم من ولد قيس بن غيلان، (انظر: القاموس المحيط ص ٤٤٥) .

(٨) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .

(٩) ساقط من (أ) .

(١٠) ساقط من (ج) .

(١١) ممسوح في (ج) .

(١٢) في (ج): يارمي .

(١٣) في (أ): من .

[فعليه الحد^(١) (٢) .

وقال أبو حنيفة والشافعي (رحمهما الله) : لا حدّ عليه^(٣) .



(١) ممسوح في (ج) .

(٢) انظر : القوانين الفقهية ص ٣٥٠ .

(٣) انظر : مختصر الطحاوي ص ٢٦٨ ، روضة الطالبين ٨ / ٣٢٠ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة ،

فيما إذا فسر كلامه بغير القذف ، المغني ١٠ / ٢١٢) .



بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً

٥٨ / [من^(١) كتاب^(٢) السرقة^(٣)

١٥٣١ - مسألة: [و^(٤)] اختلف الناس في المقدار الذي يتعلق به القطع .

فمذهبنا^(٥) : أنه ربع دينار [من ذهب]^(٦) ، أو ثلاثة دراهم [من فضة]^(٧) ،
و^(٨) [إن سرق]^(٩) عرضاً^(١٠) قيمته ربع دينار ، أو ثلاثة دراهم^(١١) ، [ففيه]^(١٢)

(١) ساقط من (أ) .

(٢) في (أ) : مسائل .

(٣) في (ج) : القطع .

السرقة : في اللغة : أخذ مال غيره من حرزه مستتراً مخفياً ، (انظر : لسان العرب ٢ / ١٣٧ ،
القاموس المحيط ص ١١٥٣) .

وفي الشرع : أخذ مكلف حراً لا يعقل لصغره ، أو مالاً محترماً لغيره ، نصاباً أخرجه من
حرزه بقصد واحد ، خفية لا شبهة له فيه ، (انظر : شرح حدود ابن عرفة ٢ / ٦٤٩) .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) في (أ) : فقولنا .

(٦) ساقط من (أ) .

(٧) ساقط من (أ) .

(٨) في (أ) : أو .

(٩) ساقط من (أ) .

(١٠) في (أ) : عرض .

(١١) في (أ) : قيمته ذلك .

(١٢) ساقط من (ج) .

القطع^(١) ، سواء ساوت^(٢) الثلاثة دراهم ربع دينار ، [أو أكثر]^(٣) أو أقل^(٤) .
وروى ابن القاسم (رحمه الله) : أنه إن سرق^(٥) ربع دينار ، [ولم يبلغ^(٦)
ثلاثة^(٧) دراهم^(٨) ، فلا قطع^(٩)] عليه^(١٠) [١١] .
وليس بجيد عندي^(١٢) [١٣] .
[وقال أبو حنيفة (رحمه الله) : لا قطع إلا فيما قيمته دينار]^(١٤) ، أو عشرة
دراهم^(١٥) .
وهو قول ابن مسعود وعلي [رضي الله عنهما]^(١٦) ، في إحدى^(١٧)
الروايتين عنه^(١٨) .

-
- (١) في (أ) : قطع .
 - (٢) في (ج) : صارت .
 - (٣) ساقط من (أ) .
 - (٤) انظر : المدونة ٤ / ٤١٢ .
 - (٥) في (أ) : بلغ .
 - (٦) في (أ) : ولم يساو .
 - (٧) في (ج) : الثلاثة .
 - (٨) في (ج) زيادة : ربع دينار .
 - (٩) في (أ) : لم يقطع .
 - (١٠) ساقط من (أ) .
 - (١١) انظر : المدونة ٤ / ٤١٢ .
 - (١٢) هذا من المصنف رحمه الله ، ردّ على رواية ابن القاسم رحمه الله .
 - (١٣) ما بين المعكوفين من قوله : « ولم يبلغ . . . » ساقط من (أ) ، مثبت في الهامش .
 - (١٤) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) ، مثبت في الهامش .
 - (١٥) انظر : مختصر الطحاوي ص ٢٦٩ .
 - (١٦) ساقط من (أ) .
 - (١٧) في (أ) و (ج) : أحد .
 - (١٨) انظر : السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٢٦٠ - ٢٦١ .

وقال الشافعي (رحمه الله): ربع دينار، أو ثلاثة دراهم قيمتها ربع دينار، وتقوم^(١) الفضة^(٢) بالذهب، فإن^(٣) كان قيمة الربع^(٤) أقل من ثلاثة^(٥) دراهم، قطع فيه^(٦).

وبه قال الأوزاعي وأحمد وإسحاق (رحمهم الله)^(٧).

ورواه عن عائشة وعمر^(٨) [وعلي]^(٩) وعثمان [رضي الله عنهم أجمعين]^(١٠)^(١١).

وذهب^(١٢) أهل الظاهر والخوارج: [إلى أن]^(١٣) القطع في القليل والكثير^(١٤).

وعن عثمان البتي^(١٥) (رحمه الله): أنه يقطع في درهم فصاعداً^(١٦).

(١) في (ج): فتقوى.

(٢) في (أ): بالفضة.

(٣) في (أ): وإن.

(٤) في (أ): فإن كان الرباعي قيمته.

(٥) في (أ): الثلاثة.

(٦) انظر: الأم ٦ / ١٣٠.

(٧) انظر: الإنصاف ١٠ / ٢٦٢، المغني ١٠ / ٢٤٢.

(٨) في (أ) تقديم وتأخير: عن عمر وعلي وعثمان وعائشة.

(٩) ساقط من (ج).

(١٠) ساقط من (أ).

(١١) انظر: السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٢٦٠-٢٦٢، المحلى ١٢ / ٣٤٩.

(١٢) في (أ): وقال.

(١٣) ساقط من (أ).

(١٤) انظر: المحلى ١٢ / ٣٤٤، المغني ١٠ / ٢٤١.

(١٥) في (ج): إلى.

(١٦) انظر: المحلى ١٢ / ٣٤٤، المغني ١٠ / ٢٤٢.

وعن زياد^(١) (رحمه الله): في درهمين^(٢).

وعن [أبي]^(٣) سعيد الخدري وأبي هريرة [رضي الله عنهما]: في أربعة دراهم^(٤).

وعن النخعي (رحمه الله): [في]^(٥) خمسة دراهم^(٦).

وهو إحدى^(٧) الروايتين^(٨) عن عمر [رضي الله عنه]^(٩)^(١٠).

وحكي عن النخعي (رحمه الله): أنه في أربعين^(١١) درهماً^(١٢).

(١) هو: زياد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي، أبو عبد الله، الملقب: بشبطون، صاحب مالك سمع منه الموطأ، روى عنه: الليث وابن عيينة، وتفقه عليه: يحيى بن يحيى، قبل أن يرحل إلى مالك، وكان زياد ناسكاً ورعاً، أريد به القضاء فهرب، له كتاب: سماع زياد، أخذه عن مالك، توفي سنة (١٩٣ هـ).

ترجم له: ترتيب المدارك ١ / ٣٤٩، الديباج ص ١١٨، العبر ١ / ٢٤٣، شذرات الذهب ١ / ٣٣٩.

(٢) انظر: المحلى ١٢ / ٣٤٥.

(٣) ساقط من (ج).

(٤) انظر: السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٢٦٢، المغني ١٠ / ٢٤٢.

(٥) ساقط من (أ).

(٦) وقد روي هذا عن ابن مسعود رضي الله عنه، (انظر: السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٢٦١).

(٧) في (أ) و(ج): أحد.

(٨) في (أ): الروايات.

(٩) ساقط من (أ).

(١٠) انظر: السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٢٦١، المغني ١٠ / ٢٤٢.

(١١) في (أ): أنه قال أربعون.

(١٢) انظر: المغني ١٠ / ٢٤٣.



وعن [ابن]^(١) الزبير (رضي الله عنهما): أنه قطع في نصف درهم^(٢).

١٥٣٢ - مسألة: [و]^(٣) من سرق من جميع الأشياء الرطبة، مما^(٤) يؤكل وغيره، مما يسرع إليه الفساد (أ/ ٦٦ / أ) ما^(٥) قيمته ربع دينار، من حرزه^(٦) قطع^(٧).

وبه قال الشافعي (رحمه الله)^(٨).

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): لا قطع في شيء منه^(٩).

وقال أبو يوسف (رحمه الله): يقطع في كل شيء يسرق^(١٠) من حرز، سوى السرجين^(١١) والتراب والطين^(١٢).

وقال سفيان (رحمه الله): إن كان ذلك مما يتلف في الحال، فلا قطع

(١) ساقط من (ج).

(٢) انظر: المحلى ١٢ / ٣٤٤.

(٣) ساقط من (أ).

(٤) في (أ): ما.

(٥) في (أ): مما.

(٦) الحرز: الموضع الحصين، يقال: أحرز الشيء يحرسه، إذا حرسه وحفظه وضمنه إليه في مكان حصين، (انظر: لسان العرب ١ / ٦٠٦، القاموس المحيط ص ٦٥٣).

(٧) انظر: القوانين الفقهية ص ٣٥١.

(٨) انظر: الأم ٦ / ١٣٣، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: المغني ١٠ / ٢٤٧).

(٩) انظر: الهداية ٢ / ٤١٠.

(١٠) في (أ): سرق.

(١١) في (ج): الحرص، (السرجين: معرب: سركين، ومعناه: الزبل، انظر: لسان العرب ٢ / ١٢٨، القاموس المحيط ص ١٥٥٥).

(١٢) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٧٢.

[عليه^(١) فيه، وإن كان [مما]^(٢) يبقى يومين وثلاثة وأكثر، فعليه^(٣) القطع^(٤) .

١٥٣٣ - مسألة: [وقد]^(٥) تقرر^(٦) مقدار^(٧) ما^(٨) يجب^(٩) فيه القطع، ولا بد

من الحرز، وهو^(١٠) شرط في [وجوب]^(١١) القطع [عندنا]^(١٢) ^(١٣) وعند^(١٤) أبي حنيفة وأصحابه والشافعي وأصحابه (رحمهم الله)^(١٥) .

وذهب^(١٦) أحمد [بن حنبل]^(١٧) [وداود بن علي]^(١٨) (رحمهما الله):

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) في (أ): ففيه .

(٤) انظر: المغني ١٠ / ٢٤٨ .

(٥) ساقط من (أ) .

(٦) في (أ): تقدم الكلام .

(٧) في (أ): في القدر .

(٨) في (أ): الذي .

(٩) في (ج): يقطع .

(١٠) في (أ): فإنه .

(١١) ساقط من (أ) .

(١٢) ساقط من (أ) .

(١٣) انظر: التفريع ٢ / ٢٢٨ .

(١٤) في (أ): وبه قال أبو حنيفة .

(١٥) انظر: الهداية ٢ / ٤٠٩، روضة الطالبين ١٠ / ١٢١ .

(١٦) في (أ): وقال .

(١٧) ساقط من (أ) .

(١٨) ساقط من (ج) .

[إلى^(١)] [أن الحرز ليس بشرط^(٢)] ، [و^(٣)] [أنه^(٤)] لو^(٥) استعار شيئاً فجحدته ، واختلس^(٦) [شيئاً من غير حرز ، قطع^(٧)] .
ومثله عن الحسن^(٨) [رحمه الله^(٩)] .

١٥٣٤ - مسألة: إذا سرق جماعة^(١٠) شيئاً من حرزه^(١١) ، وكان مما لا يمكن أحدهم^(١٢) إخراجه [وحده^(١٣)] ، [إلا بهم^(١٤)] ، و[كان^(١٥)] قيمة ذلك الشيء^(١٦) [ربع دينار ، فعليهم^(١٧)] القطع ، مثل الساجة يحملونها^(١٨) ،

-
- (١) ساقط من (أ) .
(٢) ساقط من (ج) .
(٣) ساقط من (ج) .
(٤) ساقط من (أ) .
(٥) في (ج) : إن .
(٦) اختلس : أي اختطف بسرعة على غفلة ، (انظر : لسان العرب ١ / ٨٧٧ ، الصباح النير ١ / ١٧٧) .
(٧) المذهب عند الحنابلة : اشتراط الحرز ، (انظر : المحرر ٢ / ١٥٦ ، المغني ١٠ / ٢٤٩ - ٢٥٠) .
(٨) ما بين المعكوفين ساقط من (ج) .
(٩) وعن الحسن رحمه الله : أنه يشترط الحرز ، (انظر : المغني ١٠ / ٢٥٠) .
(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من (ج) .
(١١) في (أ) : من حرز .
(١٢) في (ج) : أحد .
(١٣) ساقط من (أ) .
(١٤) ساقط من (ج) .
(١٥) ساقط من (أ) .
(١٦) في (أ) : قيمته .
(١٧) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .
(١٨) في (أ) : يحملوها .

أو^(١) الرحي ، [أو الحجر الثقيل]^(٢) ، أو^(٣) الشيء الثقيل^(٤) .

وحكي عن بعض أصحاب مالك^(٥) (رحمهم الله) : أن الخفيف^(٦) مثل^(٧) الثقيل ، إذا أخرجته^(٨) جماعتهم ، مثل^(٩) الثوب يحملونه^(١٠) بينهم^(١١) .

وليس [هذا]^(١٢) بقول^(١٣) [معروف]^(١٤) للمالك^(١٥) (رحمه الله) ، و[لا]^(١٦) أصحابه المتقدمين^(١٧) (١٨) .

(١) في (ج) : والرحي .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) في (ج) : والشيء .

(٤) انظر : التفرع ٢ / ٢٢٩ .

(٥) حكاه ابن حبيب رحمه الله ، عن عبد الملك بن الماجشون رحمه الله ، (انظر : المنتقى ١٧٨ / ٧) .

(٦) ممسوح في (ج) .

(٧) في (أ) : بمنزلة .

(٨) في (أ) : أخرجه .

(٩) في (أ) : بمثل .

(١٠) في (أ) : يمسكونه .

(١١) انظر : التفرع ٢ / ٢٢٩ ، المنتقى ١٧٨ / ٧ .

(١٢) ساقط من (أ) .

(١٣) في (ج) : قول .

(١٤) ساقط من (ج) .

(١٥) في (ج) : مالك .

(١٦) ساقط من (أ) .

(١٧) في (أ) : الكبار .

(١٨) وهذا من المصنف رحمه الله ، رد لهذه الحكاية في المذهب .

وقال أبو حنيفة والشافعي (رحمهما الله): لا يقطع واحد منهم، حتى يكون قيمة^(١) [نصيب كل واحد منهم]^(٢) ربع دينار، بعد إخراجه من الحرز^(٣).

١٥٣٥ - مسألة: إن^(٤) [اجتمعوا فهتكوا]^(٥) حرزاً^(٦)، وجمعوا المتاع، وأخرجه واحد منهم^(٧) دون باقيهم^(٨)، قطع المخرج وحده^(٩)^(١٠).

[وبه قال]^(١١) الشافعي (رحمه الله)^(١٢).

[وهذا]^(١٣) عندنا إذا [كان]^(١٤) يطبق^(١٥) حملة وحده وإخراجه^(١٦)، فأما

-
- (١) في (أ): حتى يصيب منه قيمة.
 (٢) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).
 (٣) انظر: الهداية ٢ / ٤٠٩، روضة الطالبين ١٠ / ١١٢، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ١٠ / ٢٦٧).
 (٤) في (أ): إذا.
 (٥) هتكوا: أي خرقوا الستر عما وراءه، بأن تجذب الستر فيقطعه من موضعه، ويشقه، (انظر: لسان العرب ٣ / ٧٦٨).
 (٦) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج).
 (٧) في (أ): أحدهم.
 (٨) في (ج): الباقيين.
 (٩) في (ج) زيادة: دون من لم.
 (١٠) انظر: التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٦ / ٣١٠.
 (١١) ممسوح في (ج).
 (١٢) انظر: روضة الطالبين ١٠ / ١١٢، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ١٠ / ٢٦٨).
 (١٣) ممسوح في (ج).
 (١٤) ساقط من (ج).
 (١٥) في (ج): طاق.
 (١٦) في (ج) تقديم وتأخير: حملة وإخراجه وحده.

إذا لم (أ/ ٩٦ / ج) [يطقه إلا بحملهم عليه، قطعوا كلهم، كما لو حملوه على دابة^(١)].

وقال أبو حنيفة (رحمه الله) : يقطعون كلهم ؛ من أخرج ومن لم يخرج^(٢).

وقال الشافعي (رحمه الله) : لا قطع، من غير تفصيل^{(٣)(٤)}.

١٥٣٦ - مسألة: إذا [نقب^(٥) الحرز، [ودخل^(٦) كور المتاع^(٧)، وأخرجه

بيده من النقب^(٨)، [أو لم يخرج^(٩) حتى أخذه^(١٠) آخر من يده، [كان^(١١)

على^(١٢) الداخل [الذي أخرجه بيده من النقب^(١٣)، [القطع^(١٤)].

(١) لحظ: التفريع ٢ / ٢٢٩.

(٢) انظر: الهداية ٢ / ٤١٥.

(٣) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج).

(٤) انظر: روضة الطالبين ١٠ / ١٣٥، (وهو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ١٠ / ٢٦٨).

(٥) ممسوح في (ج).

نقب: أي ثقب وثلم، (انظر: لسان العرب ٣ / ٦٩٧، القاموس المحيط ص ١٧٨).

(٦) ساقط من (ج).

(٧) كور المتاع: الرحل ومكان جمع المتاع وشده، (انظر: لسان العرب ٣ / ٣١١-٣١٢)،

القاموس المحيط ص ٦٠٧).

(٨) في (ج): البيت.

(٩) ممسوح في (ج).

(١٠) في (أ) زيادة: منه.

(١١) ساقط من (أ).

(١٢) في (أ): فعلى.

(١٣) في (ج): من البيت.

(١٤) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(١٥) انظر: التفريع ٢ / ٢٢٩.



وبه قال الشافعي (رحمه الله) ^(١) .

[وقال أبو حنيفة] (رحمه الله) ^(٢) : لا قطع عليه ؛ لأنه لم يخرج [هو] ^(٣)
مع المتاع من [البيت الذي هو] ^(٤) الحرز ^(٥) .

١٥٣٧ - مسألة: إذا أخرج [من الحرز] ^(٦) ما قيمته [يوم إخراج] ^(٧) ربع
دينار، وجب عليه القطع، [سواء] ^(٨) زادت القيمة إلى يوم ^(٩) القطع أو
نقصت، [وإنما يراعى قيمتها حين يخرجها من الحرز] ^(١٠) ^(١١) .

وبه قال الشافعي (رحمه الله) ^(١٢) .

وقال أبو حنيفة (رحمه الله) : الاعتبار بالقيمة يوم القطع، فإن أخرجها ^(١٣)

(١) انظر: روضة الطالبين ١٠ / ١٣٤ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ١٠ / ٢٦٨).

(٢) ممسوح في (ج).

(٣) ساقط من (أ).

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(٥) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٧٢-٢٧٣، الهداية ٢ / ٤١٥.

(٦) ساقط من (أ).

(٧) ساقط من (ج).

(٨) ساقط من (أ).

(٩) في (أ): إلى وقت.

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(١١) انظر: المدونة ٤ / ٤١٢، التفريع ٢ / ٢٢٨.

(١٢) انظر: روضة الطالبين ١٠ / ١١٣ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ١٠ / ٢٦٤).

(١٣) في (أ): أخرج.

[من الحرز، وقيمتها عندهم]^(١) نصاب^(٢)، [وهو عندهم دينار أو عشرة دراهم]^(٣)، فنقصت [قيمته]^(٤) عن ذلك وقت القطع، لم يقطع^(٥).

١٥٣٨ - مسألة: [و]^(٦) من سرق شيئاً يجب فيه القطع، [فأخرجه من الحرز]^(٧)، ثم وهبه له^(٨) المسروق منه، لم يسقط [عنه]^(٩) القطع^(١٠).
وبه قال [الشافعي]^(١١) (رحمه الله)^(١٢).

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): يسقط [القطع عنه]^(١٣) (١٤).

١٥٣٩ - [مسألة]^(١٥): [و]^(١٦) من سرق صبيّاً حرّاً من حرز، [وجب

(١) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(٢) في (أ): نصاباً.

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(٤) ساقط من (ج).

(٥) انظر: الهداية ٢ / ٤١٩.

(٦) ساقط من (أ).

(٧) ساقط من (أ).

(٨) في (أ): إياه.

(٩) ساقط من (أ).

(١٠) انظر: الكافي لابن عبد البر ص ٥٨٠.

(١١) ممسوح في (ج).

(١٢) انظر: روضة الطالبين ١٠ / ١١٤، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف

١٠ / ٢٦٤).

(١٣) ساقط من (أ).

(١٤) انظر: الهداية ٢ / ٤١٩.

(١٥) ساقط من (ج).

(١٦) ساقط من (أ).

عليه^(١) القطع^(٢) (٣).

[وقال]^(٤) أبو حنيفة والشافعي (رحمهما الله): لا قطع عليه^(٥).

وبه [قال]^(٦) ابن الماجشون (رحمه الله)^(٧).

١٥٤٠ - مسألة: [من]^(٨) نبش^(٩) [قبر]^(١٠) وأخرج^(١١) منه الكفن،

[فإن]^(١٢) كان^(١٣) [بعد إخراج منه]^(١٤) يساوي ربع دينار [فصاعداً]^(١٥) قطع^(١٦).

(١) ساقط من (أ).

(٢) في (أ): قطع.

(٣) انظر: التفرع ٢ / ٢٢٨.

(٤) ممسوح في (ج).

(٥) انظر: الهداية ٢ / ٤١١، روضة الطالبين ١٠ / ١٣٨، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر:

الإنصاف ١٠ / ٢٥٨).

(٦) ساقط من (أ).

(٧) انظر: القوانين الفقهية ص ٣٥١.

(٨) ممسوح في (ج).

(٩) نبش: أي أخرجه بعد الدفن، (انظر: لسان العرب ٣ / ٥٦٧).

(١٠) ممسوح في (ج).

(١١) في (أ): فأخرج.

(١٢) ساقط من (أ).

(١٣) في (أ): وكان.

(١٤) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(١٥) ساقط من (أ).

(١٦) انظر: التفرع ٢ / ٢٢٨.

وبه قال الشافعي وأبو يوسف وأحمد وإسحاق (رحمهم الله) ^(١) .
 وقال سفيان [الثوري] ^(٢) والأوزاعي وأبو حنيفة ^(٣) [ومحمد] ^(٤)
 (رحمهم الله): لا قطع [عليه] ^(٥) ^(٦) .
 ولا فرق عندنا وعندهم [بين] ^(٧) أن يكون قبور ^(٨) الدور ^(٩) أو
 الصحارى ^(١٠) ^(١١) .

١٥٤١ - مسألة: [و] ^(١٢) من ^(١٣) أجر داراً له ^(١٤) من غيره ^(١٥) ، ثم حصل

(١) انظر: روضة الطالبين ١٠ / ١٢٩ ، الهداية ٢ / ٤١٢ ، الإنصاف ١٠ / ٢٧٢ ، المغني ٢٨٠ / ١٠ .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) في (ج) زيادة: وأصحابه .

(٤) ممسوح في (ج) .

(٥) ساقط من (ج) .

(٦) انظر: الهداية ٢ / ٤١٢ ، المغني ١٠ / ٢٨٠ .

(٧) ساقط من (أ) .

(٨) في (أ): القبر .

(٩) في (أ): في الدور .

(١٠) في (أ): أو الحصراء .

(١١) انظر: الهداية ٢ / ٤١٢ ، التفريع ٢ / ٢٢٨ ، روضة الطالبين ١٠ / ١٢٩ ، الإنصاف ٢٧٢ / ١٠ .

(١٢) ساقط من (أ) .

(١٣) في (أ): إذا .

(١٤) في (أ): داره .

(١٥) في (أ): من رجل .

المستأجر فيها^(١) فسرق المؤاجر [المستأجر]^(٢) من تلك الدار^(٣) ربع دينار^(٤) فصاعداً ، أو ما قيمته ربع دينار^(٥) ، فعليه القطع^(٦) .
وبه قال أبو حنيفة^(٧) والشافعي (رحمهما الله)^(٨) .
وقال أبو يوسف ومحمد (رحمهما الله) : لا قطع عليه^(٩) .

١٥٤٢ - مسألة: إذا سرق [إنسان في المرة]^(١٠) الثالثة^(١١) ، بعد أن قطع في الأولى والثانية^(١٢) ، فإن رجله اليمنى^(١٣) [تقطع]^(١٤) ، ثم إن سرق [رابعة]^(١٥) ، قطعت^(١٦) يده اليسرى ،

(١) في (أ) : فسكنها المستأجر .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) في (أ) : منها .

(٤) في (أ) : شيئاً فيه نصاب .

(٥) ساقط من (أ) .

(٦) انظر : الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ٢٧٤ .

(٧) في (أ) تقديم وتأخير : الشافعي وأبو حنيفة .

(٨) انظر : الهداية ٢ / ٤١٨ ، مغني المحتاج ٤ / ١٧٠ ، وهذا هو مذهب الحنابلة ، انظر : المغني ١٠ / ٢٥٦ .

(٩) انظر : بدائع الصنائع ٧ / ٧٥ .

(١٠) ساقط من (أ) .

(١١) في (أ) : ثلاثة .

(١٢) في (ج) : زيادة : ثم .

(١٣) في (أ) : الأخرى .

(١٤) ساقط من (أ) .

(١٥) ساقط من (ج) .

(١٦) في (أ) تقديم وتأخير : قطعت يده اليسرى ، ثم إن سرق رابعة رجله الأخرى .

فيكون^(١) مقطوع اليدين والرجلين^(٢) ^(٣) .

وبه قال الشافعي (رحمه الله)^(٤) .

وهو مذهب^(٥) أبي بكر وعمر [رضي الله عنهما]^(٦) ^(٧) .

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): لا قطع في الثالثة، [في]^(٨) يده الأخرى، ولا في الرابعة في رجله [الأخرى]^(٩)، [و]^(١٠) لكن يعزر ويحبس^(١١) .

وروي ذلك^(١٢) عن علي رضي الله عنه^(١٣) .

١٥٤٣ - [مسألة]^(١٤) : إذا سرق عينا قد قطع فيه مرة، ثم عاد فسرقتها،

قطع فيه أيضاً^(١٥) .

(١) في (ج): فيسير .

(٢) في (أ): يديه ورجليه .

(٣) انظر: القوانين الفقهية ص ٣٥٢ .

(٤) انظر: روضة الطالبين ١٠ / ١٤٩ .

(٥) في (أ): قول .

(٦) ساقط من (أ) .

(٧) انظر: المصنف لعبد الرزاق ١٠ / ١٨٧ .

(٨) ساقط من (أ) .

(٩) ساقط من (أ) .

(١٠) ساقط من (أ) .

(١١) انظر: الهداية ٢ / ٤١٦ - ٤١٧، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ١٠ / ٢٨٦) .

(١٢) في (أ): مثله .

(١٣) انظر: المصنف لعبد الرزاق ١٠ / ١٨٦ .

(١٤) ساقط من (ج) والمقام - والله أعلم - يقتضيه؛ لأنها مسألة مستقلة .

(١٥) انظر: الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ٢٧٣ .



وبه قال الشافعي (رحمه الله) ^(١) .

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): لا قطع ^(٢) ^(٣) .

١٥٤٤ - مسألة: إذا اعترف بالسرقة مرة [واحدة] ^(٤) ، وثبت على إقراره قطع ^(٥) .

وبه قال أبو حنيفة والشافعي ومحمد [بن الحسن] ^(٦) (رحمهم الله) ^(٧) .

وقال أبو يوسف وابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق (رحمهم الله): لا [يجب] ^(٨) القطع ^(٩) حتى يعترف مرتين ^(١٠) .

١٥٤٥ - مسألة: إذا قطع السارق، فكان ^(١١) ما سرقه [موجوداً] ^(١٢) بعينه،

(١) انظر: مغني المحتاج ٤ / ١٦٢ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: المغني ١٠ / ٢٦٨) .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .

(٣) انظر: الهداية ٢ / ٤١٣ ، بدائع الصنائع ٧ / ٧٢ .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) انظر: التفریع ٢ / ٢٣٠ - ٢٣١ ، القوانين الفقهية ص ٣٥٣ .

(٦) ساقط من (أ) .

(٧) انظر: الهداية ٢ / ٤٠٩ ، روضة الطالبين ١٠ / ١٤٣ .

(٨) ساقط من (أ) .

(٩) في (أ): يقطع .

(١٠) انظر: الهداية ٢ / ٤٠٩ ، الإنصاف ١٠ / ٢٨٤ ، المغني ١٠ / ٢٩١ ، نيل الأوطار

٧ / ١٥١ .

(١١) في (أ): فوجد .

(١٢) ساقط من (أ) .

فلا خلاف [فيه أن^(١)] يرد^(٢) على صاحبه^(٣) .

وإن لم يوجد، وكان [السارق]^(٤) موسراً، (ب/ ٦٦ / أ) غرمناه قيمته لصاحبه [إن كان له قيمة]^(٥) ، أو مثله مما^(٦) له مثل ، وإن كان [معسراً]^(٧) ، لم يلزمه [ضمان ، ولا يتبع في ذمته بشيء]^{(٨) (٩)} .

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): إذا كان [الشيء]^(١٠) تالفاً^(١١) ، فالمسروق منه [بالخيار بين المطالبة بالقطع]^(١٢) مع سقوط^(١٣) الغرم ، [سواء]^(١٤) كان [السارق]^(١٥) موسراً أو معسراً ، [وبين أن]^(١٦) يطالب بالغرم^(١٧) [ويسقط

(١) ساقط من (أ) .

(٢) في (أ): في رده .

(٣) انظر: الهداية ٢ / ٤٢١ ، القوانين الفقهية ص ٣٥٢ ، روضة الطالبين ١٠ / ١٤٩ ، الإنصاف ١٠ / ٢٨٩ .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) ساقط من (أ) .

(٦) في (أ): إن كان .

(٧) ممسوح في (ج) .

(٨) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .

(٩) وقيل: في العسر واليسر، وقيل: لا يضمن فيهما، (انظر: القوانين الفقهية ص ٣٥٢) .

(١٠) ساقط من (أ) .

(١١) في (أ): بالغاً .

(١٢) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .

(١٣) في (ج): ويسقط .

(١٤) ساقط من (أ) .

(١٥) ساقط من (ج) .

(١٦) ممسوح في (ج) .

(١٧) في (ج) زيادة: على .

القطع^(١) ، ولا يجمع بين الغرم والقطع ، [على وجه]^(٢) (٣) .

وقال الشافعي (رحمه الله) : يلزمه الغرم [والقطع^(٤) ، فإن كان]^(٥) موسراً
أخذ من ماله^(٦) ، وإن كان معسراً ، [اتبعت]^(٧) في ذمته^(٨) .

١٥٤٦ - مسألة : [و]^(٩) يقطع الحربي في السرقة ، إذا دخل إلينا بأمان^(١٠) .

وهو [أحد]^(١١) قولي الشافعي (رحمه الله)^(١٢) .

[والآخر : لا يقطع]^(١٣) (١٤) .

(١) ممسوح في (ج) .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) انظر : الهداية ٢ / ٤٢١ .

(٤) في (أ) تقديم وتأخير : القطع والغرم .

(٥) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .

(٦) في (أ) : منه .

(٧) ممسوح في (ج) .

(٨) انظر : روضة الطالبين ١٠ / ١٤٩ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة ، انظر : الإنصاف ٢٨٩ / ١٠) .

(٩) ساقط من (أ) .

(١٠) انظر : الكافي لابن عبد البر ص ٥٧٨ ، (وهذا هو مذهب الحنفية ، انظر : بدائع الصنائع ٧ / ٦٧) .

(١١) ساقط من (أ) ، مثبت في الهامش .

(١٢) انظر : روضة الطالبين ١٠ / ١٤٢ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة ، انظر : الإنصاف ٢٨١ / ١٠) .

(١٣) ممسوح في (ج) ما بين المعكوفين .

(١٤) انظر : روضة الطالبين ١٠ / ١٤١ ، مغني المحتاج ٤ / ١٧٥ .

١٥٤٧ - مسألة^(١) : من سرق مصحفًا من حرز، يساوي نصابًا، قطع^(٢) .

وبه قال الشافعي (رحمه الله)^(٣) .

وقال أبو حنيفة (رحمه الله) : لا يقطع فيه^(٤) .

١٥٤٨ - مسألة : إذا سرق العبد من مال سيده (ب/ ٩٦ / ج) [لم يقطع^(٥) .

وبه قال كافة الفقهاء^(٦) .

وحكي عن داود (رحمه الله) : أنه يقطع^(٧) [٨) .

١٥٤٩ - مسألة^(٩) : إذا ذبح شاة في حرز، ثم أخرجها وقيمتها بعد

الإخراج نصاب، قطع^(١٠) .

وبه قال الشافعي (رحمه الله)^(١١) .

وقال أبو حنيفة (رحمه الله) : لا يقطع^(١٢) .

(١) هذه المسألة ساقطة من (ج) .

(٢) انظر : القوانين الفقهية ص ٣٥٢ .

(٣) انظر : روضة الطالبين ١٠ / ١٢١ .

(٤) انظر : الهداية ٢ / ٤١٠ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر : الإنصاف ١٠ / ٢٥٩) .

(٥) انظر : القوانين الفقهية ص ٣٥١ .

(٦) انظر : الهداية ٢ / ٤١٤ ، روضة الطالبين ١٠ / ١٢٠ ، الإنصاف ١٠ / ٢٧٨ .

(٧) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .

(٨) انظر : المغني ١٠ / ٢٨٥ .

(٩) هذه المسألة ساقطة من (ج) .

(١٠) انظر : المتقى ٧ / ١٨٣ .

(١١) انظر : روضة الطالبين ١٠ / ١٣٦ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر : المغني ١٠ / ٢٦١) .

(١٢) انظر : الهداية ٢ / ٤٢٢ .



١٥٥٠ - مسألة^(١) : من أكل داخل الحرز طعاماً قيمته ربع دينار، ولم يخرج بشيء لم يقطع^(٢) .
وقال قوم^(٣) : يقطع^(٤) .

١٥٥١ - مسألة^(٥) : إذا سرق العبد، قطع أبقاً كان أو غير أبق^(٦) .
وبه قال أهل العلم^(٧) .

وحكي عن بعض أهل الحديث^(٨) أنهم قالوا : لا يقطع الآبق^(٩) .
١٥٥٢ - مسألة : إذا أحرز الرجل ماله عن زوجته فسرقت منه نصاباً، قطعت، وكذلك الرجل في مال زوجته^(١٠) من بيتها الذي^(١١) لا يسكنه [معها]^(١٢)^(١٣) .

وقال أبو حنيفة (رحمه الله) : لا قطع على واحد منهما^(١٤) .

-
- (١) هذه المسألة ساقطة من (ج) .
(٢) انظر : المنتقى ٧ / ١٨٣ ، (وهذا هو مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة، انظر : المبسوط ٩ / ١٦٤ ، روضة الطالبين ١٠ / ١٣٦ ، المغني ١٠ / ٢٦١) .
(٣) لم أقف على أسمائهم .
(٤) لم أقف عليه .
(٥) هذه المسألة ساقطة من (ج) .
(٦) انظر : المنتقى ٧ / ١٦٢ .
(٧) انظر : الهداية ٢ / ٤٠٩ ، الأم ٦ / ١٥٠ ، المغني ١٠ / ٢٧٤ .
(٨) منهم ابن عباس وسعيد بن العاص رضي الله عنهم .
(٩) انظر : السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٢٦٨ ، المغني ١٠ / ٢٧٤ .
(١٠) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .
(١١) في (أ) : من حرز .
(١٢) ساقط من (ج) .
(١٣) انظر : الكافي لابن عبد البر ص ٥٧٨ ، المنتقى ٧ / ١٨٤ .
(١٤) انظر : الهداية ٢ / ٤١٤ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر : الإنصاف ١٠ / ٢٨٠) .

واختلف قول الشافعي (رحمه الله)، فقال مثل قولنا^(١).

و[قال]^(٢) مثل قول أبي حنيفة (رحمه الله)^(٣).

[وحكي عن داود (رحمه الله): أنه يقطع]^(٤)^(٥).

وحكي عنه^(٦): أن المرأة [إذا سرق من مال زوجها]^(٧) لم^(٨) تقطع،

و[إذا سرق]^(٩) هو^(١٠) [من مالها]^(١١) قطع^(١٢)^(١٣).

١٥٥٣ - مسألة: [و]^(١٤) إذا سرق الأب^(١٥) من مال ولده^(١٦)، فلا قطع^(١٧)

(١) وهذا هو أظهر الأقوال عندهم، وهو رواية عند الحنابلة، (انظر: روضة الطالبين ١٠ / ١٢٠، الإنصاف ١٠ / ٢٨٠، المغني ١٠ / ٢٨٧).

(٢) ساقط من (أ).

(٣) انظر: روضة الطالبين ١٠ / ١٢٠.

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(٥) ذكره ابن حزم رحمه الله، غير منسوب إلى داود رحمه الله، (انظر: المحلى ١٢ / ٣٤٣).

(٦) في (ج): عن داود.

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(٨) في (أ): لا.

(٩) ساقط من (أ).

(١٠) في (أ): الزوج.

(١١) ساقط من (أ).

(١٢) في (أ): يقطع، بتقديم وتأخير: يقطع الزوج.

(١٣) لم أقف على هذه الحكاية.

وهذا قول ثالث للشافعي رحمه الله، (انظر: روضة الطالبين ١٠ / ١٢٠).

(١٤) ساقط من (أ).

(١٥) في (ج): الرجل.

(١٦) في (أ): ابنه.

(١٧) في (أ): لم يقطع.

[عليه]^(١) ، وكذلك الأم^(٢) ، [فأما الأجداد]^(٣) والجدات [إذا سرقن]^(٤) من^(٥) مال أولاد أولادهم .

فقال^(٦) مالك (رحمه الله) : أحبّ [إلي]^(٧) ألا^(٨) يقطعوا^(٩) ، فأما في^(١٠) الحكم [فإنهم]^(١١) يقطعون^(١٢) .

[وإن]^(١٣) سرق الابن من أبويه ، فإن كان^(١٤) عاقلاً بالغاً صحيحاً ، [قد]^(١٥) سقطت نفقته عن أبيه ، فإنه يقطع^(١٦) .

و[كذلك]^(١٧) يقطع في

(١) ساقط من (أ) .

(٢) انظر : الكافي لابن عبد البر ص ٥٧٨-٥٧٩ ، المنتقى ٧ / ١٨٥ .

(٣) ممسوح في (ج) .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) في (أ) : في .

(٦) في (أ) : قال .

(٧) ساقط من (أ) .

(٨) في (أ) : أن لا .

(٩) في (ج) : يقطع .

(١٠) في (أ) : وفي .

(١١) ساقط من (أ) .

(١٢) انظر : الكافي لابن عبد البر ص ٥٧٩ ، المنتقى ٧ / ١٨٥ .

(١٣) ممسوح في (ج) .

(١٤) في (أ) : وكان .

(١٥) ساقط من (أ) .

(١٦) انظر : المنتقى ٧ / ١٨٥ .

(١٧) ساقط من (أ) .

سرقته^(١) لأخيه^(٢) ، وكل ذي رحم [من رحمه]^(٣) ، [إلا الأب والأم]^(٤) .
 وقال أبو حنيفة (رحمه الله) : لا قطع على من سرق من ذي رحم^(٥) ،
 على كل وجه^(٦) .

وقال الشافعي (رحمه الله) : لا يقطع الأجداد والجندات ، قربوا أو
 بعدوا^(٧) ، كما [لا يقطع]^(٨) الأب^(٩) ، ولا [يقطع]^(١٠) الأولاد في السرقة^(١١)
 [من]^(١٢) أبيهم وأجدادهم ، [فأما الأخ ومن عداه]^(١٣) ، فإنهم يقطعون في
 سرقة بعضهم ببعض^(١٤) .

-
- (١) في (أ) : في مال .
 (٢) في (أ) : أخيه .
 (٣) ساقط من (أ) .
 (٤) انظر : المتقى ٧ / ١٨٥ .
 (٥) ما بين المعكوفين ساقط من (ج) .
 (٦) انظر : الهداية ٢ / ٤١٣ .
 (٧) في (أ) تقديم وتأخير : بعدوا أو قربوا .
 (٨) ساقط من (أ) .
 (٩) في (أ) : كالأب .
 (١٠) ساقط من (أ) .
 (١١) في (أ) : سرقة مال .
 (١٢) ساقط من (أ) .
 (١٣) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .
 (١٤) انظر : روضة الطالبين ١٠ / ١٢٠ ، مغني المحتاج ٤ / ١٦٢ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة ،
 انظر : المغني ١٠ / ٢٨٤-٢٨٦) .

١٥٥٤ - مسألة: قال ^(١) مالك (رحمه الله) في رواية ^(٢) [ابن القاسم وابن عبد الحكم ^(٣) (رحمهما الله) : إن من سرق من بيت المال، أو من المغنم] ^(٤) ، [فإن كان] ^(٥) السارق ^(٦) ^(٧) من الجيش ^(٨) [فسرق] ^(٩) ما [يجب] ^(١٠) فيه القطع [قطع] ^(١١) .

وقال غير ابن القاسم ^(١٢) (رحمه الله) مع سحنون (رحمه الله) : إن ^(١٣) سرق مقدار حقه لم يقطع ^(١٤) .

قال سحنون (رحمه الله) : من المسروق بعينه ^(١٥) .

-
- (١) في (أ) : عن .
 (٢) في (أ) : روى .
 (٣) في (أ) تقديم وتأخير : روى ابن القاسم وابن عبد الحكم عن مالك .
 (٤) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .
 (٥) ساقط من (أ) .
 (٦) في (أ) : والسارق .
 (٧) في (ج) زيادة : أحد .
 (٨) في (ج) : من الخمس .
 (٩) ساقط من (ج) .
 (١٠) ساقط من (أ) .
 (١١) انظر : القوانين الفقهية ص ١٤٦ .
 (١٢) وهو : عبد الملك بن الماجشون رحمه الله ، انظر : الكافي لابن عبد البر ص ٢١٢ .
 (١٣) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .
 (١٤) انظر : الكافي لابن عبد البر ص ٥٧٩ ، (وهذا هو مذهب الحنفية ، انظر : الهداية ٤١٢ / ٢) .
 (١٥) انظر : الكافي لابن عبد البر ص ٢١٢ .
 ومذهب الشافعية : أنه إن كان له فيه حق فلا قطع ، وإلا قطع ، انظر : مغني المحتاج ٤ / ١٦٣ .
 ومذهب الحنابلة : أنه لا يقطع إن كان مسلماً ، انظر : المغني ١٠ / ٢٨٧ .

[مسائل الحرابة^(١)]

١٥٥٥ - [مسألة: اختلف^(٢) الناس في [المعني من^(٣)] قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا . . . ﴾ الآية^(٤) .
 فعندنا و[عند^(٥) فقهاء الأمصار : أنها وردت في قطع الطريق^(٦) من المسلمين^(٧) . و[قال^(٨) قوم^(٩) : وردت في الكفار^(١٠) .
 ومنهم من قال^(١١) : [وردت في^(١٢) العُربيين ،

-
- (١) ما بين المعكوفين ساقط من (ج) .
 الحرابة : لغة من الحرب وهي ضد السلم ، (انظر : لسان العرب ١ / ٥٩٥ ، القاموس المحيط ص ٩٣) .
 وفي الشرح : الخروج لإخافة سبيل ، لأخذ مال محترم ، بمكابرة قتال أو خوفه أو لذهاب عقل ، أو قتل خفية ، أو لمجرد قطع الطريق ، لا لإمرة ولا نائرة ولا عداوة ، (انظر : شرح حدود ابن عرفة ٢ / ٦٥٤) .
 (٢) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .
 (٣) ساقط من (ج) .
 (٤) سورة المائدة (٥) الآية رقم (٣٣) .
 (٥) ساقط من (أ) .
 (٦) في (ج) : الطرق .
 (٧) انظر : أحكام القرآن لابن العربي ٢ / ٩٢ ، مختصر الطحاوي ص ٢٧٥ ، الأم ٦ / ١٥١ - ١٥٢ ، الإنصاف ١٠ / ٢٩١) .
 (٨) ممسوح في (ج) .
 (٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما : أنها وردت في المشركين ، (انظر : نيل الأوطار ٧ / ١٧٦) .
 (١٠) انظر : أحكام القرآن لابن العربي ٢ / ٩٢ .
 (١١) ومنهم : عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، (انظر : البحر الزخار ٤ / ١٩٧) .
 (١٢) ساقط من (ج) .

وهم [القوم]^(١) الذين جاءوا إلى النبي ﷺ^(٢) ، فأسلموا^(٣) [واستوخموا]^(٤) المدينة واجتووها]^(٥) فانتفخت^(٦) بطونهم ، فبعثهم [رسول الله]^(٧) ﷺ^(٨) ، إلى لقاح الصدقة^(٩) ليشرّبوا^(١٠) من ألبانها وأبوالها ، فشرّبوا وبرأوا ، وقتلوا راعيها^(١٢) .

واستاقوا^(١٣) الإبل ، فبعث رسول الله ﷺ^(١٤) خلفهم ، فأخذوا

(١) ساقط من (أ) .

(٢) في (ج) : عليه السلام .

(٣) في (أ) : أسلموا .

(٤) استوخموا : أي استثقلوها ، ولم يوافق هواؤها أبدانهم ، (انظر : لسان العرب ٣ / ٨٩٥ ، القاموس المحيط ص ١٥٠٥) .

(٥) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .

اجتووها : أي كرهوا المقام فيها ، بما أصابهم من الجوى ، وهو المرض وداء الجوف ، وإن كان الهواء موافقاً للبدن ، (انظر : لسان العرب ١ / ٥٣٩) .

(٦) وانتفخت ، ومعنى الانتفاخ : الامتلاء ، (انظر : لسان العرب ٣ / ٦٨٥) .

(٧) ساقط من (أ) .

(٨) في (أ) : عليه السلام .

(٩) لقاح الصدقة : هي ذات اللبن من النوق ، (انظر : لسان العرب ٣ / ٣٨٤ ، القاموس المحيط ص ٣٠٦) .

(١٠) في (ج) زيادة : وهي .

(١١) في (أ) : يشرّبون .

(١٢) في (ج) : الراعي .

(١٣) في (أ) : وساقوا .

استاقوا : أي استقادوا وأخذوا ، (انظر : لسان العرب ٢ / ٢٤٢) .

(١٤) في (أ) : النبي .

(١٥) في (أ) : عليه السلام .

وقطعت أيديهم وأرجلهم، وسملت^(١) أعينهم، ورموا في الحرة^(٢) [في الشمس]^(٣) حتى ماتوا^(٤).

وروي [في الخبر]^(٥) : أنهم ارتدوا^(٦).

ومنهم من قال^(٧) : وردت الآية في [أهل]^(٨) الحرب [من المشركين]^(٩)^(١٠).

ومنهم من قال^(١١) : وردت [الآية]^(١٢) في أهل الذمة، الذين^(١٣) نقضوا عهدهم^(١٤)^(١٥).

(١) في (ج) : سلمت.

سملت أعينهم : أي فقأها بحديدة محماة، (انظر : لسان العرب ٢ / ٢٠٦).

(٢) الحرة : أرض ذات حجارة سود نخرات، كأنها أحرقت بالنار، وهي أيضاً : الأرض الصلبة الغليظة، (انظر : لسان العرب ١ / ٦٠٤ ، القاموس المحيط ص ٤٧٨).

(٣) ساقط من (أ).

(٤) الحديث أخرجه :

البخاري : في صحيحه، في كتاب الحدود، باب المحاريين من أهل الكفر والردة، (انظر :

صحيح البخاري ٤ / ٢٥٠).

مسلم : في صحيحه، في كتاب القسامة، باب حكم المحاريين والمرتدين، (انظر : صحيح

مسلم بشرح النووي ١١ / ١٥٣).

(٥) ساقط من (أ).

(٦) انظر : لباب المنقول في أسباب النزول للسيوطي ص ٩١.

(٧) منهم : الحسن البصري وعكرمة رضي الله عنهما.

(٨) ساقط من (ج).

(٩) ساقط من (أ).

(١٠) انظر : أحكام القرآن لابن العربي ٢ / ٩٢ ، تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢ / ٥٠.

(١١) منهم : ابن عباس رضي الله عنهما.

(١٢) ساقط من (ج).

(١٣) في (أ) : الذي.

(١٤) في (أ) : العهد.

(١٥) انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢ / ٥٠.

ومنهم من قال^(١) : في المرتدين^(٢) .

وهذا كله خطأ^(٣) .

١٥٥٦ - مسألة: [فأما نفي المحارب عندنا، فهو أن]^(٤) ينفيه^(٥) إلى بلد آخر^(٦) غير بلده، وحجسه^(٧) فيه [حتى تظهر توبته]^(٨) .

وقال أبو حنيفة (رحمه الله): [نفيهم]^(٩) [من الأرض، هو]^(١٠) أن يحبسوا^(١١) في بلدهم^(١٢) .

وقال الشافعي (رحمه الله): [نفيهم من الأرض، هو: إذا هربوا بعث الإمام]^(١٣)

(١) منهم: أنس رضي الله عنه .

(٢) انظر: لباب المنقول في أسباب النزول ص ٩١ .

(٣) هذا من المصنف رحمه الله، رد لهذه الأقوال، ولم يبين وجه الخطأ فيها، ولعل ذلك - والله أعلم - لتخصيصهم قوماً بذلك من غير دليل قوي .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) .

(٥) في (أ): ينفي المحارب .

(٦) ساقط من (أ) .

(٧) في (أ): فيحبس .

(٨) انظر: الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ٢٠٦ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة، انظر: الإنصاف ١٠ / ٢٩٨) .

(٩) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .

(١٠) ساقط من (أ) .

(١١) في (أ): حبسهم .

(١٢) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٧٥ .

(١٣) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .

في طلبهم^(١) ، فيأخذهم ويقيم عليهم حدّ الله تعالى^(٢) ، بأيّ^(٣) موضع خلوا
[من الأرض^(٤) تبعهم]^(٥)^(٦) .

١٥٥٧ - مسألة^(٧) : إذا عفا عن الجراح في الحراة لم يسقط القصاص^(٨) .

وبه قال شريح^(٩) (رحمه الله) .

وقال الشافعي (رحمه الله) : يسقط^(١٠) .

١٥٥٨ - مسألة : (أ/ ٦٧ / أ) من كان [ردءاً]^(١١) للمحاربين^(١٢)

(١) في (ج) : وطلبهم .

(٢) في (أ) : عليهم الحد .

(٣) في (ج) : بأيّ .

(٤) في (أ) تقديم وتأخير : من الأرض خلوا .

(٥) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .

(٦) انظر : الأم ٦ / ١٥٢ .

(٧) هذه المسألة ساقطة من (ج) .

(٨) انظر : الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ٢٠٧ ، وهذا هو مذهب الحنفية ، انظر : الهداية
٢ / ٤٢٣ .

(٩) انظر : المصنف لعبد الرزاق ١٠ / ١١١ ، السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٢٨٤ .

(١٠) انظر : روضة الطالبين ١٠ / ١٦١ ، وهذا هو مذهب الحنابلة ، انظر : الإنصاف
١٠ / ٢٩٤ .

(١١) ساقط من (ج) .

الردء : العون ، يقال ردأه به إذا جعله له قوة وعماداً ، (انظر : لسان العرب ١ / ١١٨٤ ،
القاموس المحيط ص ٥٢) .

(١٢) في (ج) : من المحاربين .

[ومعاوناً^(١) لهم]^(٢) [ومكثراً^(٣) ، مثل الطليعة^(٤) والتمكين ، فحكمه مثل حكمهم]^(٥) في إقامة الحد^(٦) .

وبه قال أبو حنيفة (رحمه الله)^(٨) .

وقال [الشافعي (رحمه الله) : ليس عليه إلا التعزير]^(٩)^(١٠) .

١٥٥٩ - مسألة: و[إذا]^(١١) فعلوا^(١٢) [ذلك]^(١٣) في المصر [كان]^(١٤)

[كفعله خارجه ، لا يختلف حكمه^(١٥) .

(١) في (أ): ومعاون .

(٢) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .

(٣) في (أ): ومكثراً .

(٤) الطليعة : القوم يبعثون لمطالعة خبر العدو ، والواحد والجمع فيه سواء ، (انظر : لسان العرب ٦٠٥ / ٢) .

(٥) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .

(٦) في (ج): وإقامة .

(٧) انظر : الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ٢٠٧ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة ، انظر : الإنصاف ٢٩٥ / ١٠) .

(٨) انظر : الهداية ٢ / ٤٢٤ .

(٩) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .

(١٠) انظر : الأم ٦ / ١٥٢ .

(١١) ساقط من (أ) .

(١٢) في (أ): فعل المحارب .

(١٣) ساقط من (أ) .

(١٤) ساقط من (أ) .

(١٥) انظر : الإشراف لعبد الوهاب ٢ / ٢٠٨ .

وبه^(١) قال الشافعي (رحمه الله)^(٢) .

وقال أبو حنيفة (رحمه الله) : لا يكون قاطع^(٣) [طريق]^(٤) في المصر^(٥)
[أصلاً، وحكمه حكم]^(٦) المختلس [ومن يأخذ]^(٧) [الشيء]^(٨) غلبة^(٩) (١٠)
(أ/ ٩٧ ج).

هذه آخر مسألة في كتاب عيون المجالس ، وقد جردتها في هذا الجزء
ليقرب حفظها ، ويسهل طلبها لمن التمس مسألة منه بعينها ، ولمن أراد حفظ
المذهب فقط ، فإن طلب الحجة على المسألة فليرجع إلى الأصل ، وقد نقلت
لفظ القاضي رحمه الله ، حرفاً حرفاً ، إلا في بعض مسائل ، اختصرت نقلها
بعض الاختصار ، وقدمت بعضاً وأخرت بعضاً ، من غير إخلال بالمعنى ، وهو
قليل .

وقد تركت فصولاً لم نعدّها مسائل ، لدخولها في المسائل ، وسميت
فصولاً مسائل ، لوقوع الاختلاف فيها .

(١) ما بين المعكوفين ممسوح في (ج) .
(٢) انظر : روضة الطالبين ١٠ / ١٥٥ ، (وهذا هو مذهب الحنابلة ، انظر : الإنصاف
١٠ / ٢٩٢) .

(٣) في (ج) : قطاع .
(٤) ممسوح في (ج) ، وفيه تقديم وتأخير : في المصر قطاع طريق .
(٥) ما بين المعكوفين من قوله : «كفعله خارجه . . . » ساقط من (أ) ، مثبت في الهامش .
(٦) ممسوح في (ج) .
(٧) ممسوح في (ج) .
(٨) ساقط من (أ) .
(٩) في (أ) : غيلة .
(١٠) انظر : الهداية ٢ / ٤٢٥ .

وعدها ألف مسألة وأربعمائة وأربعون^(١) مسألة، والله أعلم.

إن تجد عيباً فسد الخلا
جلّ من لا عيب فيه وعلا

كان الفراغ من كتابته يوم الأربعاء، ثالث عشر رمضان المبارك، سنة
تسعة^(٢) وخمسين وتسعمائة.

كتبه العبد الفقير:

أحمد المؤذن^(٣).



(١) والصواب - والله أعلم - أربع وأربعون وخمسمائة وألف مسألة، (١٥٤٤). (انظر: مقدمة هذا الكتاب ص ٦١).

(٢) ولعل الصواب والله أعلم هو: تسع، للتأنيث.

(٣) وهذه الخاتمة ساقطة من (ج).

٥٤- من كتاب الجنائيات

- ١٤١٣- مسألة: ولا يقتل مسلم بكافر على وجه القصاص . ١٩٧٧
- ١٤١٤- مسألة: ولا يقتل حر بعبد . ١٩٧٨
- ١٤١٥- مسألة: قد ذكرنا أن الحر لا يقتل بالعبد ولكن إذا قتل حر عبداً عمداً أو خطأ فعليه قيمته . ١٩٨٠
- ١٤١٦- مسألة: ويقتل الوالد بولده إذا تعمد قتله . ١٩٨٢
- ١٤١٧- مسألة: الرجل يقتل بالمرأة والمرأة تقتل بالرجل . ١٩٨٢
- ١٤١٨- مسألة: وإذا قتل جماعة واحداً قتلوا به . ١٩٨٤
- ١٤١٩- مسألة: إذا اشترك الجماعة في قطع طرف مسلم . ١٩٨٦
- ١٤٢٠- مسألة: وإذا قتل إنسان إنساناً بآلة قتل بمثلها . ١٩٨٧
- ١٤٢١- مسألة: ويقتل المكره والمكره على القتل . ١٩٨٩
- ١٤٢٢- مسألة: ومن أمسك إنساناً لآخر حتى قتله ظلماً بغير حق فالممسك عالم بذلك . ١٩٩٠

- ١٤٢٣ - مسألة: الذي يجب في قتل العمد القود حسب . ١٩٩١
- ١٤٢٤ - مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في النساء هل
لهن مدخل في القود والعفو . ١٩٩٢
- ١٤٢٥ - مسألة: وإذا كان القود للصغار والكبار فللأكابر أن
يستقيدوا . ١٩٩٤
- ١٤٢٦ - مسألة: ويقتل الجماعة بالواحد كما يقتل الواحد بالجماعة . ١٩٩٥
- ١٤٢٧ - مسألة: وإذا قطع يد إنسان وقتل آخر واختار ولي المقتول
قتل القاتل . ١٩٩٦
- ١٤٢٨ - مسألة: فإذا سرى القصاص من الجاني إلى نفسه . ١٩٩٧
- ١٤٢٩ - مسألة: إذا اشترك عامد ومخطئ أو عامد وصبي ومجنون
في قتل عمد . ١٩٩٨
- ١٤٣٠ - مسألة: إذا قطع إنسان كف غيره من الكوع عمداً ثم قطع
آخر بقية اليد من المرفق . ٢٠٠٠
- ١٤٣١ - مسألة: وإذا طرحه في النار عمداً حتى مات طرح في النار
حتى يموت . ٢٠٠٢
- ١٤٣٢ - مسألة: إذا اعتدى إنسان على غيره بقطع يده من الكوع . ٢٠٠٤
- ١٤٣٣ - مسألة: ولا تقطع اليد الصحيحة باليد الشلاء . ٢٠٠٥
- ١٤٣٤ - مسألة: في اليد الشلاء حكومة . ٢٠٠٦
- ١٤٣٥ - مسألة: فإن قطع أصبعه فتأكلت فذهب كفه اقتص من
أصبع الجاني . ٢٠٠٦
- ١٤٣٦ - مسألة: ولا يقتص من الجارح حتى يندمل الجرح . ٢٠٠٨

- ١٤٣٧ - مسألة: في كل سن خمس من الإبل . ٢٠٠٩
- ١٤٣٨ - مسألة: كسر الضلع والترفوة فيه حكومة . ٢٠٠٩
- ١٤٣٩ - مسألة: يجوز التوكيل في القصاص . ٢٠١٠
- ١٤٤٠ - مسألة: ولا يقتص اليمنى اليسرى . ٢٠١٠
- ١٤٤١ - مسألة: يجوز أن تبلغ الحكومة أكثر من أرش الموضحة . ٢٠١١
- ١٤٤٢ - مسألة: وفي شعر اللحية إذا لم ينبت حكومة . ٢٠١١
- ١٤٤٣ - مسألة: وإذا وجب القصاص في شيء من الجراح ولم يوجد من يقتص . ٢٠١٢
- ١٤٤٤ - مسألة: وإذا قطع ولي الدم في النفس يد القاتل ثم عفا عنه . ٢٠١٢
- ١٤٤٥ - مسألة: إذا حذف الأب ابنه بالسيف فقتله . ٢٠١٣
- ١٤٤٦ - مسألة: وقال أبو حنيفة رحمه الله: تجب الدية في مال العامد مؤجلة . ٢٠١٤
- ١٤٤٧ - مسألة: إذا كان القتل محضاً خطأ فالدية فيه من الإبل . ٢٠١٥
- أخماس مخففة . ٢٠١٥
- ١٤٤٨ - مسألة: لا خلاف بين أهل العلم في دية الخطأ أنها مائة من الإبل . ٢٠١٦
- ١٤٤٩ - مسألة: إذا وجب عليه القصاص في الحل ثم لجأ إلى الحرم اقتص منه في الحرم . ٢٠١٩
- ١٤٥٠ - مسألة: والذي يجب في الدية على أهل الإبل إبل . ٢٠٢٠
- ١٤٥١ - مسألة: ولا يجوز العدول عن أخذ الإبل في الدية مع وجودها . ٢٠٢١

- ١٤٥٢ - مسألة: وفي موضحة الأنف واللحي الأسفل ومنقلتها
٢٠٢٢ اجتهد.
- ١٤٥٣ - مسألة: والهاشمة هي التي توضح اللحم عن العظم
٢٠٢٣ وتكسره.
- ١٤٥٤ - مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في أشرف
٢٠٢٤ الأذنين.
- ١٤٥٥ - مسألة: وإن أوضحه موضحة فذهب عقله فعليه في
٢٠٢٤ الموضحة خمس من الإبل.
- ١٤٥٦ - مسألة: في جفون العينين حكومة.
٢٠٢٦
- ١٤٥٧ - مسألة: وإذا قطعت اليد من المنكب فيها نصف الدية.
٢٠٢٦
- ١٤٥٨ - مسألة: وفي عين الأعور إليه كاملة.
٢٠٢٧
- ١٤٥٩ - مسألة: وتعاقل الرجل المرأة في جراحها إلى ثلث الدية.
٢٠٢٨
- ١٤٦٠ - مسألة: سألت الشيخ عن المولى من أسفل هل يعقلون؟
٢٠٣١
- ١٤٦١ - مسألة: إذا قطع نصف اللسان فذهب ربع الكلام فيه الدية.
٣٠٣٢
- ١٤٦٢ - مسألة: إذا كان بعض العصب غائباً وبعضهم حاضراً سألت
٢٠٣٢ الشيخ عنها.
- ١٤٦٣ - مسألة: وفي قطع الذكر والأنثيين ديتان.
٢٠٣٣
- ١٤٦٤ - مسألة: ودية اليهودي والنصراني على النصف من دية
٢٠٣٤ المسلم.
- ١٤٦٥ - مسألة: فأما دية المجوسي فثمانائة درهم.
٢٠٣٦
- ١٤٦٦ - مسألة: وفي جراحة العبد ما نقص من قيمته.
٢٠٣٧

- ١٤٦٧ - مسألة: ومن اطلع على رجل في بيته ففقأ عينه بحصا أو
عود أو غيره عمداً فعليه القود فيه . ٢٠٣٩
- ١٤٦٨ - مسألة: ولا تحمل العاقلة قيمة العبد إذا قتل خطأ . ٢٠٤٠
- ١٤٦٩ - مسألة: وإذا جنت أم ولد فعلى سيدها الأقل من قيمتها . ٢٠٤٠
- ١٤٧٠ - مسألة: إذا جنت أم الولد ثانية وثالثة وفداها السيد فعليه أن
يفديها بالأقل . ٢٠٤١
- ١٤٧١ - مسألة: وإذا اصطدم فارسان فماتا جميعاً . ٢٠٤٢
- ١٤٧٢ - مسألة: فأما السفينتان إذا اصطدمتا من شدة الريح . ٢٠٤٣
- ١٤٧٣ - مسألة: والأب والابن يدخلان مع العاقلة . ٢٠٤٤
- ١٤٧٤ - مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في الجاني هل
يحمل مع العاقلة؟ ٢٠٤٤
- ١٤٧٥ - مسألة: والعاقلة التي تحمل الدية هي العصبه . ٢٠٤٥
- ١٤٧٦ - مسألة: وتنجم دية الخطأ على العاقلة . ٢٠٤٧
- ١٤٧٧ - مسألة: إذا ثبت أن الدية علي العاقلة مؤجلة فهل يكون
الأجل من يوم القتل؟ ٢٠٤٧
- ١٤٧٨ - مسألة: يجعل من الدية على العاقلة على الموسر بقدره . ٢٠٤٩
- ١٤٧٩ - مسألة: وليس لما يحمله كل واحد من العاقلة حدٌ . ٢٠٥٠
- ١٤٨٠ - مسألة: وتحمل العاقلة ثلث الدية فصاعداً . ٢٠٥١
- ١٤٨١ - مسألة: لا تحمل العاقلة من أصاب نفسه خطأ . ٢٠٥٣
- ١٤٨٢ - مسألة: ويجوز للإنسان أن يبنّي في ملكه ما شاء . ٢٠٥٥
- ١٤٨٣ - مسألة: في كتاب ابن المواز رحمه الله عن مالك رحمه الله أن



- ٢٠٥٧ الحرة إذا ضرب بطنها فماتت .
- ٢٠٥٨ ١٤٨٤ - مسألة : في جنين الأمة عشر قيمة أمه .
- ٥٥ - من كتاب القسامة**
- ٢٠٦١ ١٤٨٥ - مسألة : ويبدأ بالقسامة أهل الدم .
- ١٤٨٦ - مسألة : قد مضى الكلام في تبذئة المعين بالآيمان فإذا حلفوا
- ٢٠٦٣ فإن كان القتل عمداً فقد وجب لهم القود .
- ٢٠٦٥ ١٤٨٧ - مسألة : وإذا ادعى الدم على جماعة وحصل اللوث .
- ٢٠٦٦ ١٤٨٨ - مسألة : واللوث عند مالك رحمه الله يثبت بأحد أمرين .
- ٢٠٦٩ ١٤٨٩ - مسألة : ولا قسامة في عبد .
- ٢٠٧٠ ١٤٩٠ - مسألة : إذا وجبت القسامة على أولياء المقتول .
- ٢٠٧٢ ١٤٩١ - مسألة : وإذا قتل العبد عبداً مثله .
- ١٤٩٢ - مسألة : إذا كسر حر يد حر أو عبد يد عبد أو عظماً مما ليس
- ٢٠٧٣ بمخوف .
- ٢٠٧٥ ١٤٩٣ - مسألة : وإذا قتل مسلم خطأ وجبت فيه الدية والكفارة .
- ٢٠٧٥ ١٤٩٤ - مسألة : ولا كفارة واجبة في قتل العمد .
- ١٤٩٥ - مسألة : قد مضى الكلام في المسلم في دار الحرب إذا قتل
- ٢٠٧٦ خطأ وأن فيه الدية والكفارة .
- ٢٠٧٧ ١٤٩٦ - مسألة : وتستحب الكفارة في قتل العمد الخطأ .
- ٢٠٧٧ ١٤٩٧ - مسألة : ولا يجب في قتل الذمي كفارة .
- ١٤٩٨ - مسألة : وعلى الصبي المسلم إذا قتل خطأ حراً مسلماً
- ٢٠٧٧ الكفارة .

- ١٤٩٩ - مسألة: إذا شج إنسان إنساناً شجة دون الموضحة. ٢٠٧٧
- ١٥٠٠ - مسألة: ولا يجب في الجنين يسقط ميتاً بالضرب أو قتل الأم
- ٢٠٧٩ كفارة.
- ١٥٠١ - مسألة: والسحر له حقيقة. ٢٠٨٠
- ١٥٠٢ - مسألة: والزندق يقتل ولا يستتاب. ٢٠٨١
- ١٥٠٣ - مسألة: وتقتل المرتدة إذا لم تتب. ٢٠٨١
- ١٥٠٤ - مسألة: اختلف الناس في المرتد هل يستتاب أم لا؟ ٢٠٨٣
- ١٥٠٥ - مسألة: إذا تقرر أن استتابته واجبة فهل تأخيرها ثلاثاً واجب
- ٢٠٨٤ أو مستحب؟

٥٦ - من كتاب الرجم

- ١٥٠٦ - مسألة: ويرجم الزاني الثيب إن كان حرّاً. ٢٠٨٧
- ١٥٠٧ - مسألة: ويغرب الحر الذكر مع الجلد. ٢٠٨٧
- ١٥٠٨ - مسألة: والأمة تحصن الحر. ٢٠٨٨
- ١٥٠٩ - مسألة: وإذا زنى عاقل بمجنونة فعليه الحد. ٢٠٨٩
- ١٥١٠ - مسألة: وإذا حضر الإمام موضع رجم المحصن جاز له أن
- ٢٠٩٠ يتبدأ برجمه.
- ١٥١١ - مسألة: إذا اعترف بالزنا مرة وثبت على ذلك فقد لزمه
- ٢٠٩١ الحد.
- ١٥١٢ - مسألة: اختلف قول مالك رحمه الله فيمن أقر بالزنا ثم
- ٢٠٩٢ رجع ..
- ١٥١٣ - مسألة: ويجلد في الحدود بسوط بين سوطين لا جديداً ولا



٢٠٩٤

باليّا.

١٥١٤ - مسألة: إذا جاء إلى فراشه فوجد فيه امرأة فوطئها وظنها

٢٠٩٥

امرأته.

١٥١٥ - مسألة: من عمل عمل قوم لوط رجم الفاعل والمفعول به.

٢٠٩٨

١٥١٦ - مسألة: ومن أولج في بهيمة عزز ولم يحد.

١٥١٧ - مسألة: ويستحب للإمام أن يحضر لإقامة الحد طائفة من

٢١٠٠

المؤمنين.

٢١٠٢

١٥١٨ - مسألة: إذا عقد نكاحاً على ذات محرم منه.

٥٧- من كتاب الحدود

١٥١٩ - مسألة: إذا قال أجنبي لأجنبية: أستأجرتك على أن تخطي

٢١٠٣

لي ثوباً.

٢١٠٥

١٥٢٠ - مسألة: إذا جاء شهود الزنا متفرقين لم تقبل شهادتهم.

٢١٠٦

١٥٢١ - مسألة: إذا أكره الزاني امرأة فزنى بها.

٢١٠٧

١٥٢٢ - مسألة: وحد العبد والأمة في الزنا خمسون جلدة.

٢١٠٩

١٥٢٣ - مسألة: عندنا أن للسيد أن يقيم على عبده وأمته حد الزنا.

١٥٢٤ - مسألة: لا يكون في قذف الجماعة في كلمة واحدة ولا

٢١١٠

واحد بعد واحد إلا حد واحد.

٢١١١

١٥٢٥ - مسألة: ولا يحد الحر في قذف عبد.

٢١١١

١٥٢٦ - مسألة: ويحد العبد في القذف نصف حد الحر.

٢١١٢

١٥٢٧ - مسألة: إذا ظهر بالمرأة حمل ولا زوج لها.

٢١١٣

١١٢٨ - مسألة: من أكره على الزنا.

٢١١٤ ١٥٢٩ - مسألة: إذا قال القاذف: أنت رقيق .

٢١١٥ ١٥٣٠ - مسألة: إذا قال لعربي: يا نبطي أو يا بربري .

٥٨ - من كتاب السرقة

٢١١٧ ١٥٣١ - مسألة: واختلف الناس في المقدار الذي يتعلق به القطع .

١٥٣٢ - مسألة: ومن سرق من جميع الأشياء الرطبة مما يؤكل

٢١٢١ وغيره .

١٥٣٣ - مسألة: وقد تقرر مقدار ما يجب فيه القطع ولا بد من

٢١٢٢ الحرز .

١٥٣٤ - مسألة: إذا سرق جماعة شيئاً من حرزه وكان مما لا يمكن

٢١٢٣ أحدهم إخراجه .

١٥٣٥ - مسألة: إن اجتمعوا فهتكوا حرزاً وجمعوا المتاع وأخرجوه

٢١٢٥ واحد منهم .

١٥٣٦ - مسألة: إذا نقب الحرز ودخل كور المتاع وأخرج به يده .

٢١٢٦ ١٥٣٧ - مسألة: إذا أخرج من الحرز ما قيمته يوم إخراجه ربع دينار .

٢١٢٧ ١٥٣٨ - مسألة: ومن سرق شيئاً يجب فيه القطع فأخرج من الحرز

٢١٢٨ ثم وهبه له المسروق منه .

٢١٢٨ ١٥٣٩ - مسألة: ومن سرق صبيحاً حرّاً من حرز وجب عليه القطع .

٢١٢٩ ١٥٤٠ - مسألة: ومن نبش قبراً وأخرج منه الكفن .

١٥٤١ - مسألة: ومن أجر داراً له من غيره ثم حصل المتساجر فيها

٢١٣٠ فسرق المؤاجر المستاجر من تلك الدار .

١٥٤٢ - مسألة: إذا سرق إنسان في المرة الثالثة بعد أن قطع في

٢١٣١

الأولى والثانية فإن رجله اليمنى تقطع .

١٥٤٣ - مسألة : إذا سرق عيناً قد قطع فيه مرة ثم عاد فسرقها قطع

٢١٣٢

فيه أيضاً .

١٥٤٤ - مسألة : إذا اعترف بالسرقة مرة واحدة وثبت على إقراره

٢١٣٣

قطع .

١٥٤٥ - مسألة : إذا قطع السارق فكان ما سرقه موجوداً بعينه .

٢١٣٣

١٥٤٦ - مسألة : ويقطع الحربي في السرقة .

٢١٣٦

١٥٤٧ - مسألة : من سرق مصحفاً من حرز يساوي نصاباً قطع .

٢١٣٦

١٥٤٨ - مسألة : إذا سرق العبد من مال سيده لم يقطع .

١٥٤٩ - مسألة : إذا ذبح شاة في حرز ثم أخرجها وقيمتها بعد

٢١٣٦

الإخراج نصاب قطع .

٢١٣٧

١٥٥٠ - مسألة : من أكل داخل الحرز طعاماً قيمة ربع دينار .

٢١٣٧

١٥٥١ - مسألة : إذا سرق العبد قطع أبقاً كان أو غير أبق .

١٥٥٢ - مسألة : إذا أحرز الرجل ماله عن زوجته فسرقت منه نصاباً

٢١٣٧

قطعت .

٢١٣٨

١٥٥٣ - مسألة : وإذا سرق الأب من مال ولده فلا قطع عليه .

١٥٥٤ - مسألة : قال مالك - رحمه الله - في رواية ابن القاسم وابن

٢١٤١

عبد الحكم رحمهما الله أن من سرق من بيت المال أو من المغنم .

١٥٥٥ - مسألة : اختلف الناس في المعنى من قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جِزَاءُ

٢١٤٢

الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ﴾ .

٢١٤٥

١٥٥٦ - مسألة : فأما نفي المحارب عندنا فهو أن ينفيه إلى بلد آخر .

- ١٥٥٧ - مسألة: إذا عفا عن الجراح في الحراة لم يسقط القصاص . ٢١٤٦
- ١٥٥٨ - مسألة: من كان رءاً للمحاربين ومعاوناً لهم فحكمه مثل
حكمهم . ٢١٤٦
- ١٥٥٩ - مسألة: وإذا فعلوا ذلك في المصر كان كفعله خارجه . ٢١٤٧





فهرست الفهارس

- ٢١٥٣ ١- فهرست الآيات القرآنية
- ٢١٥٧ ٢- فهرست الأحاديث
- ٢١٦٠ ٣- فهرست الآثار
- ٢١٦٤ ٤- فهرست البيت الشعري
- ٢١٦٥ ٥- فهرست الأعلام
- ٢١٧٩ ٦- فهرست الكلمات الغريبة
- ٢٢٢٦ ٧- فهرست الأماكن والبلدان
- ٢٢٢٩ ٨- فهرست المراجع
- ٢٢٥٤ ٩- فهرست محتويات الكتاب

فهرست الآيات

الآية	الصفحة	الفاتحة
٤	٤٦٩	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾
٧	٤٦٩	﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾
٧	٢٩٩	﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾
البقرة		
١٨٤	٦٢٦	﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾
١٩٧	٦٦٤	﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾
١١٠	٥٥٦	﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾
٢٢٨	١٧٨	﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾
١٨٧	١١٩٨	﴿وَيَعُولُتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾
١٩٦	٦٢٧	﴿وَكُلُّوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ﴾
٢٢٩	٨٣٩	﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾
٢٤٠	١١٩٤	﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾
	١٣٦٤	﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾
آل عمران		
٦١	١٩٦٤	﴿نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾
١٠٢	٥	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾
١١٠	٧	﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾

النساء

الآية	الصفحة	
٢٥	٢١٠٨	﴿ فَإِذَا أَحْصَنَ ﴾
٥٩	٧	﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾
٧	١٩٢٣	﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ﴾
٢٥	٢١٠٩	﴿ مِّنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾
٢٠	١١٩٤	﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ ﴾
١٢	١٩٢٤	﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً ﴾
٢٣	١٠٨٤	﴿ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ ﴾
٢٤	١١٢٥	﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾
٢٥	١٠٩٩	﴿ وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً ﴾
١	٥	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾

المائدة

٣٣	٢١٤٢	﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ ﴾
١	١١٧٧	﴿ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾
٩٥	٨٦٤	﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾
٩٥	٨٦٦	﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾

الأنعام

٨٤-٨٥	١٩٦٤	﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ ﴾
-------	------	---

الآية الصفحة

الأنفال

٧٤٥ ٤١

﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾

التوبة

٥٧٤ ٦٠

﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾

٧ ١٢٢

﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾

٥٨٦ ٦٠

﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾

٥٨٨ ٦٠

﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾

٧١

﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ﴾

النحل

٦١٠ ١٦

﴿وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾

الأنبياء

٦ ١٠٧

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾

الحج

٧٢١ ٢٨

﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ﴾

النور

١٣٤١ ٦

﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾

٢١٠٠ ٢

﴿وَلِيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾

الآية	الصفحة	الأحزاب
٢١	١٠٧٧	﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾
٧١-٧٠	٥	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾

النجم

١	٣٢٧	﴿وَالنَّجْمِ﴾
---	-----	---------------

المجادلة

٣	١٢٨٦	﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾
---	------	------------------------

الحشر

٧	١٩٦٣	﴿فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾
---	------	---

الأنشقاق

١	٣٢٧	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾
---	-----	------------------------------

الأعلى

١٥-١٤	٥٥٥	﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَرَكَى (١٤) وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾
-------	-----	---

العلق

١	٣٢٧	﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾
---	-----	---------------------------

فهرست الأحاديث

الصفحة	الحديث
٤١	«الأبعد فالأبعد . . .» .
١٩٦٥	«أتركوا لي أبي إسحاق . . .» .
١١٧٩	«أدوا العلائق . . .» .
٥٨٨	«اركبها فإن الحج من سبيل الله» .
١١٠٤	«اعتدي في بيت ابن أم مكتوم . . .» .
١٠٥٦	«أعتق صفية وجعل عتقها صداقها . . .» .
٥٧٠	«اغنوهم عن الطواف في هذا اليوم . . .» .
١٩٤٦	«إلا أن يجيز الورثة . . .» .
١٩٣٩	«ألحقوا الفرائض بأهلها . . .» .
٢٠٥٤	«أن رجلاً كان يسوق حميراً . . .» .
٩٣٤	«أن النبي ﷺ نهى أن يضحي بقبالة ومدابرة أو شرقاء» .
٩٣٦	«أن النبي ﷺ نهى عن أعضب القرن . . .» .
٣٥٦	«تشهد ابن عباس رضي الله عنهما» .
٣٥٦	«تشهد ابن مسعود رضي الله عنه» .
٣٥٥	«تشهد عمر رضي الله عنه» .
٤٥٩	«الراكب خلف الجنازة» .
٣١٢	«سبحان ربي العظيم ، سبحان ربي الأعلى» .

الصفحة

الحديث

- «سمعت رسول الله ﷺ يشير بأصبعه . . .» . ٩٣٢
- «الشفعة للشريك الذي لم يقاسم . . .» . ١٧٨٠
- «العربيون هم القوم جاؤوا إلى النبي ﷺ . . .» . ٢١٤٤
- «فرض النبي ﷺ صدقة الفطر صاعاً من تمر . . .» . ٥٥٨
- «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله فهو أبتى . . .» . ١٠٧٨
- «لا تجزي من الضحايا» . ٩٣٢
- «لا ترجعي إلى رفاة حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك» . ١١٣٠
- «لا تفعل لا تعد في صدقتك . . .» . ٥٤٨
- «لا نكاح إلا بولي . . .» . ١٠٦٤
- «لا يشكر الله من لا يشكر الناس» . ٨
- «لبيك إله الحق . . .» . ٧٩٤
- «لك أجران . . .» . ٥٩٥
- «مات شهيداً . . .» . ٢٠٥٥
- «المؤمنون عند شروطهم . . .» . ١١٧٨
- «من أصبح جنباً في رمضان . . .» . ٦٢٩
- «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» . ١٠٧٨
- «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» . ٧

الصفحة

الحديث

١٥١٧

«نهى رسول الله ﷺ عن بيع وسلف».

٥٣٣

«وإنما لامرئ ما نوى...».

١٣٤١

«الولد للفراش...».

٧٠٩

«يجير على القوم أدناهم...».



فهرست الآثار

الآثار	الصفحة
«أبهمو ما أبهم الله . . .» .	١٠٨٣
«أدركت بضعة عشر نفساً من أصحاب النبي ﷺ . . .» .	١٢٥٨
«إذا جربت أغنام الناس كلها لم يكلف صاحبها أن يأتي بصحيحة» .	٤٧٩
«إذا أدى نصف مال الكتابة» .	١٨٧٤
«إذا راجعها ثم طلقها قبل الدخول سقطت العدة» .	١٣٥٦
«إذا أدى قدر قيمته عتق» .	١٨٧٤
«إن صحت الفرقة بالبينه فمن حين الفرقة» .	١٣٥٧
«إنما يقع باللعان تحريم الاستمتاع» .	١٣١٥
«جزيرة العرب حدها من عدن إلى ريف العراق» .	٧٥٩
«الخلوة لا تكمل المهر» .	١١٤٧
«سألت اثني عشر نفساً من أصحاب النبي ﷺ» .	١٢٥٩
«السعي غير واجب» .	٨١٦
«سمعت ثلاثة عشر نفساً من أصحاب النبي ﷺ» .	١٤٢٢
«صلاة الخوف ركعة واحدة» .	٤٢٤
«الصلاة الوسطى صلاة الصبح» .	٢٩٨



- ٢٩٨ «الصلاة الوسطى صلاة العصر» .
- ٢٩٩ «الصلاة الوسطى صلاة المغرب» .
- ٢٩٩ «الصلاة الوسطى الصلوات الخمس» .
- ٢١٠١ «الطائفة أنها ثلاثة» .
- ٢١٠١ «الطائفة أنها عشرة» .
- ٢١٠١ «الطائفة هما اثنان فصاعداً» .
- ٢١٠١ «الطائفة واحد فما فوق» .
- ١٣٥٧ «العدة من وقت السماع لا من وقت الفرقة» .
- ١٣٨٨ «عزمت عليك لو رجعت فأوجعت ظهر امرأتك . . .» .
- ٤٨٢ «في خمس من البقر شاة» .
- ٥٥٦ «قد أفلح من تزكى من الشرك» .
- ٥٥٦ «قد أفلح من قال : لا إله إلا الله» .
- ١٩٣٠ «قضى عمر في الجدة مائة قضية» .
- ١٣٢٨ «كذبت إن الله تعالى أكرم من أن يفضح عبداً بأول خطيئة» .
- ٧٩٦ «لبيك إن العيش عيش الآخرة» .
- ١٦٠٢ «لما بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن تنازع إليه ثلاثة . . .» .

- ١٩٣٨ «لو قدموا من قدم الله . . .» .
- ١٩٣٨ «لولا أنه تقدم ابن عباس إمام هدى . . .» .
- ٥٥٦ «من إذا خرج إلى الصلاة تصدق بشيء إن استطاع . . .» .
- ٧٢١ «المنافع التجارات والأرباح» .
- ٦٧٢ «من شرط الاعتكاف الصيام» .
- ١٩٠٣ «هؤلاء لأهل دينه الذي ارتد لهم والولاية منقطعة» .
- ٥٧٢ «هل عندكم من شيء تؤدون زكاته» .
- ٥٥٥ «هو زكاة الفطر» .
- ٥٥٦ «هي داخلة في جملة قوله تعالى : ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾» .
- ٦٧٢ «لا اعتكاف إلا بصوم» .
- ١٣١٢ «لا تقع الفرقة ولا تجب ولا تأثير باللعان في الفرقة . . .» .
- ٧٠٣ «لا سهم إلا لعربي ولا سهم للبرذون» .
- ١٤٥ «لا وضوء في النوم أصلاً» .
- «لا يجوز إلا في الواجب من حج أو عمرة» .
- ١٠٩٥ «لا يجوز مناكحة المجوس» .
- ٦٧٤ «لا يصح الاعتكاف إلا في ثلاثة مساجد» .
- ٦٧٥ «لا يصح إلا في الجامع» .



الصفحة

الأثر

١٢٠٥

«لا يصح خلع الأجنبي».

٩٦٥

«يجوز صيد كل شيء إلا الكلب الأسود البهيم».

٩٦٥

«يحل صيد الكلب».

٢٠٨٦

«يستتاب أبداً».

٢٠٨٥

«يستتاب ثلاث مرات».

٢٠٨٥

«يستتاب شهراً».

١٣٩٢

«يقاسم إلى نصف السدس».

١٦٠١

«يقرع بين الرجلين إذا ادعياه».

٢١٢٠

«يقطع في أربعة دراهم».

٢١٢٠

«يقطع في أربعين درهماً».

٢١٢٠

«يقطع في خمسة دراهم».

٢١٢٠

«يقطع في درهمين».

٢١٢٠

«يقطع في نصف درهم».

٢١٤

«يمسحان إلى الإبط».

٢١٥

«يمسحان إلى الكوع».

٢١٥

«يمسحان إلى المرفق».



فهرست البيت الشعري

الصفحة

بنونا بنو أبناؤنا وبناتنا بنوهنّ أبناء الرجال الأبعاد ١٩٦٤



فهرست الأعلام

العلم	الصفحة
إبراهيم بن أبي الحسن - ابن فرحون	٣٨
إبراهيم بن إسحاق الحربي	١٠٩٤
إبراهيم بن تسارخ الخليل نبي الله	٦٧٥
إبراهيم بن خالد الكلبي أبو ثور	٩٧
إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي	١٠٤
أبو بكر بن إبراهيم بن المنذر	٥٠٠
أبو بكر بن أحمد بن علي الرازي	١١٥، ٢٢
أبو بكر بن عبد الرحمن المخزومي	٢٠١٥
أبو بكر الصالحي	٢٠٦٠
أبي بن كعب بن قيس الأنصاري	١٥٤
أحمد بن أبي أحمد أبو العباس بن القاضي	١٩٠
أحمد بن الحسن البردعي	١١٦
أحمد بن طاهر أبو حامد الإسفرائيني	٦٠
أحمد بن عامر أبو حامد المروزي	١٨٢٣
أحمد بن عبد الله أبو العلاء المعري	٢٦

الصفحة

العلم

٦٤٣	أحمد بن عمر بن سريج القاضي
١٨٢٤	أحمد بن محمد بن أحمد القصار - أبو بكر
٩٤	أحمد بن محمد بن حنبل
٣٧	أحمد بن محمد بن خلكان
١١٥	أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي
٤٤٤	أحمد بن محمد بن يحيى
٢٦٤	أحمد بن المعذل بن غيلان
١١٠٥	أسامة بن زيد
٩٦	إسحاق بن إبراهيم بن راهويه
١٦٠٣	إسحاق بن أحمد بن عبد الله الرازي
٥٢٦	أسماء بنت أبي بكر الصديق
١٢١٤	إسماعيل بن إبراهيم بن عليّة
٣٠٨	إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل القاضي
٢٢	إسماعيل بن عباد الصاحب
٢٠	إسماعيل بن عمر - ابن كثير
١٤٤	إسماعيل بن يحيى المزني



الصفحة

العلم

٩٣٠

الأسود بن يزيد النخعي

٣٦٣

أسيد بن حضير الأنصاري

١٠١

أشهب بن عبد العزيز العامري

٣٢٩

أصبع بن الفرغ

١١٧

أنس بن مالك الأنصاري

١٥٥٦

إياس بن معاوية المزني

٩٣٢

البراء بن عازب

١٨٦١

بشر بن غياث المريسي

٩٣٠

بلال بن رباح

٤٦١

جابر بن زيد أبو الشعثاء

١٤٩

جابر بن عبد الله

١١٥٦

جبير بن مطعم

٦٧٤

حذيفة بن اليمان

٦٠٩

حرملة بن يحيى

٩٥

الحسن بن أبي الحسن البصري

٨٦٠

الحسن بن أحمد أبو سعيد الإصطخري

الصفحة

العلم

٢٦٥ ، ١٠٨

الحسن بن زياد اللؤلؤي

١١٠

الحسن بن صالح

١٠٥١ ، ٦٦١

الحسن بن علي بن أبي طالب

١٨٢٤

الحسن بن القاسم أبو علي الطبري

١٢٣٢

الحسين بن صالح بن خيران

١٩٦٤

الحسين بن علي بن أبي طالب

٥٣٢

الحسين بن علي بن زيد الكرابيسي

١٢٢

الحكم بن عتيبة

١٢٢

حماد بن أبي سليمان

٩٣٨

حماد بن زيد الأزدي

١٤٥

حميد بن قيس المكي الأعرج

٢٠١٥

خارجة بن زيد بن ثابت

١٢٥

خالد بن زيد بن كليب أبو أيوب الأنصاري

٩٦

داود بن علي بن خلف الظاهري

١٢٥٩

ذكوان أبو صالح السمان الزيات المدني

١٨٠٩

رافع بن خديج بن رفاعه



الصفحة

العلم

٦٤٠	الربيع بن سليمان المرادي
٩٩	ربيع بن أبي عبد الرحمن التيمي
١١٢٩	رفاعة بن عبد يزيد
٧٤٧	رفيع بن مهران أبو العالية
١٠٣	زفر بن الهذيل
٢١٢٠	زياد بن عبد الرحمن القرطبي
٦٦١	زيد بن أرقم بن زيد
١٤١	زيد بن أسلم
١٥١	زيد بن ثابت
١٥٠	زيد بن سهل أبو طلحة
٢٢	سابور أزدشير
١٧٩٢	سالم بن عبد الله بن عمر
١٥٤	سعد بن أبي وقاص
١٥٤	سعد بن مالك أبو سعيد الخدري
٥٨٢	سعيد بن جبير
٧٩٩	سعيد بن سالم القداح

العلم	الصفحة
سعيد بن المسيب	١٢١
سفيان بن سعيد الثوري	٩٨
سليمان بن يسار	٥٤٤
سهيل بن أبي صالح	١٢٥٩
شريح بن الحارث الكندي	١٠٦٦
شريك بن عبد الله	٦٢٥
صدي بن عجلان أبو أمامة	٤٦٣
صفية بنت حيي بن أخطب	١٠٥٦
الضحاك بن قيس	٧٦٥
طاوس بن كيسان اليماني	٢٩٧
عائشة بنت أبي بكر الصديق	٢٩٧
عامر بن حذيفة	١١٠٤
عامر بن شراحيل الشعبي	١١٠
عبادة بن الصامت	٦٩٥
العباس بن عبد المطلب	٧٤٨
عبد الحميد أبو حفص	١٦٨٤



الصفحة

العلم

٣٨	عبد الحفي بن العمداء الحنبلي
١٩٦١	عبد الرحمن بن إبراهيم الأموي أبو زيد
١١٣٠	عبد الرحمن بن الزبير
٤١	عبد الرحمن بن سعد
١٥١، ٤١	عبد الرحمن بن صخر أبو هريرة
١٥٩٠، ٤١	عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر
٩٣	عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي
١١٢٥	عبد الرحمن بن عوف
١٦٣	عبد الرحمن بن القاسم
١٠٥١	عبد الرحمن بن مهدي
٤١	عبد الرحمن بن مهران
٣٦٢	عبد السلام بن سعيد سحنون
٢١٩	عبد العزيز بن أبي حازم
٢٠	عبد الكريم الطائع لله
٢٠٣	عبد الله بن أبي زيد القيرواني
١١٧	عبد الله بن الحسن بن أبي الحسن العنبري

الصفحة

العلم

١٥٥٦	عبد الله بن ذكوان الأموي أبو الزناد
١٠٥٠	عبد الله بن الزبير بن العوام
٣٨٦	عبد الله بن زيد الجرمي أبو قلابه
٦١٧	عبد الله بن شبرمة
١٩١٣	عبد الله بن طاوس
١٠٩	عبد الله بن عباس
٢١١	عبد الله بن عبد الحكم
١١٠٣	عبد الله بن عبد الرحمن أبو سلمة
١٥٠	عبد الله بن عثمان أبو بكر الصديق
١٠٧	عبد الله بن عمر بن الخطاب
١٦١	عبد الله بن عمرو بن العاص
١٠٩	عبد الله بن قيس أبو موسى الأشعري
١١١	عبد الله بن مسعود
١٠٥١	عبد الله بن مهدي
٤٦٦	عبد الله بن نافع
١٣	عبد الله بن وهب



الصفحة

العلم

٣١٧

عبد الملك بن حبيب

٢٠٥

عبد الملك بن الماجشون

٧٥٨

عبد الملك بن قريب الأصمعي

١١٧

عبيد الله بن الحسن البصري

١١٦

عبيد الله بن الحسين الكرخي

٢٩٩

عبيدة بن عمرو السلماني

١٥٠

عثمان بن عفان

٦٤٨

عثمان بن عيسى بن كنانة

١٠٢٦

عثمان بن مسلم البتي

١٢٦

عروة بن الزبير

١٠٩

عطاء بن أبي رباح

٥٤٥

عطاء بن أبي مسلم الخراساني

٢٩٦

عكرمة مولى ابن عباس

٩٣٠

علقمة بن قيس النخعي

١١١

علي بن أبي طالب

١٨٢٤

علي بن أحمد بن المرزبان

الصفحة

العلم

٣٧	علي بن بسام الشتريني
٥٣	علي بن عمر بن أحمد بن القصار
٣٨	علي بن الحسن بن عساكر
٥١١	علي بن الحسين بن حرب - ابن حربويه
١٩٠١	علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب
٢٠	علي بن ركن الدولة أبي علي الحسن
٢٢٣	علي بن محمد بن أحمد
٤١	علي بن المديني
٢٥	علي بن نصر بن أحمد بن الحسين
١٤٢	عمار بن ياسر
١٠٧	عمر بن الخطاب
٥٣٥	عمر بن عبد العزيز
١٠٨٣	عمران بن حصين
١٤٥	عمرو بن دينار
١١٠٤	عمرو بن زائدة ابن أم مكتوم
١٣١	عمرو بن محمد بن عبد الله بن عمرو أبو الفرج

الصفحة

العلم

٢٠٥٤	عوف بن مالك الأشجعي
٣٢٧	عويمر بن عامر أبو الدرداء
٣٨	عياض بن موسى اليحصبي
١١٠٢، ٧٤٨	فاطمة بنت قيس
٧٤٨	فاطمة بنت النبي ﷺ
١٦	الفضل بن المقتدر المطيع لله
١١٢	القاسم بن السلام أبو عبيد
١٢٠٠	قاسم بن محمد
٢٩٩	قبيصة بن ذؤيب
١١٢	قتادة بن دعامة
٣٦٣	قيس بن فهد
٢٤٨	كعب الأحبار بن ماته الحميري
١٤٥	لاحق بن حميد بن سعيد أبو مجلز
٩٩	الليث بن سعد
٩٣	مالك بن أنس
٢٩٧	مجاهد بن جبر

الصفحة

العلم

٣٠٦	محمد بن إبراهيم بن المواز
٤٣	محمد بن أبي بكر بن أيوب - ابن القيم
٣٩	محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي
٧٠٤	محمد بن أحمد بن محمد بن الجهم أبو بكر
٩٣	محمد بن إدريس الشافعي
٦٦٣	محمد بن إسحاق بن خزيمة
١١٨	محمد بن جرير الطبري
١٤١	محمد بن الحسن الشيباني
١٠١	محمد بن سلمة أبو عبد الله
٧٩١	محمد بن سماعة التميمي
	محمد بن سيرين
٦١٠	محمد بن عبد الحكم
١٠٠	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى
٤١	محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب
٦٨	محمد بن عبد الرحمن الخطاب
٦٨	محمد بن عبد الله بن خيرة
٨٦٠	محمد بن عبد الله الصيرفي



الصفحة	العلم
٦١٠	محمد بن عبد الله بن عبد الحكم
١٣٥	محمد بن عبد الله أبو بكر الأبهري
٣٦٩	محمد بن عبد الملك بن أيمن
١٩٠١	محمد بن علي بن أبي طالب بن الحنفية
١٩٠١	محمد بن علي بن الحسين
٣١٢	محمد بن عيسى الترمذي
٩٩	محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري
١٠١	محمد بن مسلمة
٤٠	محمد بن محمد الباغندي
١٥	محمد بن هارون الرشيد المعتصم
٢١	محمد - أو عبد الله - المأمون
١٦٩	محمد بن يعقوب بن يوسف الأصم
١٨	محمود بن سبكتكين
١٩٢٩	مروان بن الحكم
	مسروق بن الأجدع
٣٨٦ ، ١٨٩	مطرف بن عبد الله
٢٩٩	معاذ بن جبل

الصفحة

العلم

١٠٦٦	معاوية بن أبي سفيان
١٠٦٧	المغيرة بن شعبة
٢٨٥	المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي
٧٠٣	مكحول بن أبي مسلم
٣٦١	موسى بن معاوية الصمادحي
٩٣	النعمان بن ثابت أبو حنيفة
٨٢١	هارون الرشيد
١٢٨٩	هشام بن إسماعيل
١٢١٤	هشام بن عبد الحكم
١٩٦٣	همام بن غالب الفرزدق
١٨٧٣	هند بنت أبي أمية أم سلمة
٤١	يحيى بن سعيد
١٠٥١	يزيد بن هارون
١٠٢	يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف



فهرس الكلمات الغريبة

الصفحة	الكلمة
٢١٤	الآباط
١٣٢	الآجر
٣٠٠	آمين
٥٦٤	الاباق
١٥٩	أجاج
١٧٩٧	إجارة
٢١٤٣	اجتووها
٧٢٠	الأجير
٦٥٦	احتقن
١٣٦٤	الإحداد
١٦٧٩	أحذق
٦٩٣	أحرز
٧٤٣	أحلف
١٨١٥	إحياء الموات
٤٤١	الأخبثان

الصفحة	الكلمة
٧٨٥	اختضبت
٢١٢٣	اختلس
٧٦٢	اختلف
١٣٠٠	أخرس
١٠٢٢	الإدام
١٨٩٤	أدلى
٢٦٥	الأذان
١٤٦٣	الأرش
٧٣٨	أرض السواد
٢١٤٣	استاقوا
٩٩٣	الاستثناء
١٣٤	الاستحاضة
٩٧٠	استرسل
٤٣٦	الاستسقاء
٩٨٣	الاستصباح
٦٥٦	استعط



الصفحة	الكلمة
٦١٨	استقاء
١٢٧	الاستنجااء
٤٥٣	استهل صارخاً
٢١٤٣	استوخموا
٢٨٠	الأسفار
٢٥٨	أسنانها من النساء
٦٩٩	أسهم
٦٥٩	أسير
٩١١	الأشربة
٩٢٩	الأضحية
٩٧٤	الأطعمة
٦٧١	الاعتكاف
٧٥١	أعجمي
١٨١٨	الأعراب
٢١	أغدق
٧٧٨	الأفراد

الصفحة	الكلمة
٧٦٢	أفق
١٩٣٠	الأفنان
١٥١٥	الإقالة
١٦٩٥	الإقرار
١٥٢٥	الأقضية
١٩٢٦	أقعد
١٩٣٩	الأكدرية
٧٠٨	الأمان
٢٧	الإملاق
١١٨٠	الأملاك
١٨٦١	أمهات الأولاد
٤٨٩	الأموال الباطنة
٥٧١	الأموال الظاهرة
٢١٤٣	انتفخت
٦٤٩	انحتم
١٥٧٣	الأنصباء
٤٠٤	انفضوا

الصفحة	الكلمة
١٨٢٩	انقراض
٢٠٣٠	الأتملة
٤٦	أن يحتذا
٤٥	أن ينبذا
٩٥	أهل الظاهر
٩٤٧	الإهاب
٧٥٢	الأوثان
٤٧٦	الأوقاص
٤٠٧	أولته
٤٣١	أيام التشريق
١٢٥٥	الإيلاء
٣١٦	الإيماء
٩٨٩	الأيمان
٥١٥	الأوسق
٦٢٢	أولج
١٤٥٢	الباذنجان
٩٦٤	البازي

الصفحة	الكلمة
٩٦٤	الباشق
١٩٢	الباقلاء
٢٠	البجوحة
٧٨٤	البدنة
٤٦	بذا
٥١٩	البر
٢١١٥	بربري
٦٥٨	البرَد
٣٨٢	البرْد
١١٢٣	البرص
١٩٢	البرغوٲ
٣٥١	بروز
٢٠٢	البزاق
٩١٢	البسر
٤٤	بشطي جانيها
١١٢٠	البضع

الصفحة	الكلمة
٦٩١	البطش
١٤٥٢	البطيخ
٤٥٤	البغاة
١٧٣٢	البغل
١٩٦	البغلي
٨٦٥	بقر الوحش
٥١٦	البقول
١٧٤٧	البلاط
٤٧١	بنت لبون
٤٧٣	بنت مخاض
١٦	بنو بويه
١١٦٨	البياعات
١٤٧١	البيع بالبراءة
١٤٣٥	بيع الجراف
١٤٠٩	اليبوع
٣٧٠	لتأويل

الصفحة	الكلمة
١٤٤٧	تؤبر
٢٦٨	الثوب
٤٥٢	التجصيص
١٥٥٠	التخيب
٧٠٨	التخذيل
١٢٢٩	التخير
٢٠٨١	تخيل
١٤٦١	التدليس
٤٤٢	التراويح
٢٦٦	الترجيع
١٥٢٧	ترجمان
٢٠٠٩	الترقوة
٦٨٥	الترك
١٧٢٤	تزاويق
٤٤	تساعف
٢٩١	التسبيح



الصفحة	الكلمة
١٥١٩	التسعير
٩٠٥	تشعر البدن
	التطوع
٧٠٦	تعرقب
٤٤٦	التعزيز
١٦	تعسف
٢٧٩	التغليس
١٦٣٧	التفليس
٦٨٩	تقضي
٩٠٥	التقليد
١١٠٩	تكافأت
١٩١٢	التلاد
٢٤٠	التلفيق
٧٧٩	التمتع
١٢٢٩	التمليك
٤٤	تنأى

الصفحة	الكلمة
٩٧٥	تنشل
١٨٦٦	التنجيم
١٣٣٩	تنفش
١٣٢١	توأمان
٢٩١	التوجيه
٢٠٩	التيمم
٧٠٤	الثغور
٥١٥	الثمار
٤٨٠	الثنية
١٤٥٥	الجائحة
٢٠٢٩	الجائفة
٩٦٣	الجارحة
٧٨٢	جاز
٩٧٥ ، ٥٣٦	الجب
٢٤٧	الجيرة

الصفحة	الكلمة
١٤٤٨	الجزاذ
١١٢٣	الجزام
٤٨٠	الجزعة
١٦٥٣	الجزوع
١٧١٠ ، ١٤١٠	الجراب
٩٧٧	الجراد
٤٧٩	الجرب
٩١١	الجرعة
٢٤١	الجرموق
٧٥١	الجزية
٢٠٢	الجلس
١٤٦	الجشأ
٧١٧	الجعائل
١٩٢	الجعل
٥٨٣	الجلد
	جمرة العقبة

الصفحة	الكلمة
٤٤٩	الجنائز
١٩٧٧	الجنائيات
٢٤٠	الجورب
٦٥٦	الجوزة
٥٥٢	الجوهر
٦٨١	الجهاد
٢٥٥	الحائل
٢٠١١	الحاجبان
٥٣٦	الحبة
٥١٥	الحبوب
١٩٠٦	حتم
٧٦٥	الحج
١٠٨٤	الحجر
١٦٣٧	الحَجَر
٤٦	الحجى
٩١١	الحد

الصفحة	الكلمة
٦٩١	الحدة
٨٦٠	حدة
٢١٠٣	الحدود
٢٠١٣	حذف
٢٨٩	حذو
٢١٤٢	الحرابة
٢١٤٤	الحررة
٢١٢١	الحرز
٧٣٨	الحريم
٨٤١	الحصر
١٤٠٣	الحضانة
١٠٢٧	الخطيم
٨٤١	الخطر
٤٧١	الحقة
١٩٦٥	الحقيقة
٢٠٠٦	الحكومة

الصفحة	الكلمة
٥٠٦	الحلاب
٩٥٥	الحلقوم
٥٢٦	الحلّي
٩٨٩	الحنث
١٦٥٩	الحوالة
٦٢١	الحوطة
٤٧٨	الحول
٦٨٩	الحيازة
٢٥٠	الحيض
٩٢١	الختان
٥٢١	الخراج
٦٨٥	الخرز
١٤٥٧، ٥١٨	الخرص
٢٢٩	الخرق
٩٣٥	الخرقاء
١٣٩٧	الخنز



الصفحة	الكلمة
١٣٢	الخزف
٤٣٥	الخسوف
١١٣٣	الخصي
٣٨٢	الخطوة
٢٣٥	الخفان
١٩٢	الخل
٥٩٨	الخلّة
١١٩٣	الخلع
١٥٦٠	الخلوات
٤٨٥	الخليطان
٣٠٨	خمار
١٩٢	الخنفساء
٢٣٥	الخوارج
٥١٦	الخوخ
١٤٥٢	الخيار
١٢٨٧	خلاف

الصفحة	الكلمة
١٠١٠	دائب
٣٩٥	الدابة
٦٨٦	دار الحرب
٣٧	دارسة
٧٥٥	الدائق
١٧٨	الدباغ
٤٣٣	دبر
٤٦	درراً
٣٠٨	درع
١٣٠	الدرهم البغلي
١٥٧١	دعاوى
١٥٧٤	دكاكين
١٤٦	دمل
١٠٣٤ ، ٩٨١	الدينئة
١٦٥٧	الدولاب
٨٢٩	الدويرة

الصفحة	الكلمة
٧١٨	الديوان
٧٣٨	الذابين
٩١٢	الذرة
٢٧٨	الذراع
٦١٨	ذرع
٥٩٥	الذريعة
١١٦	الذقن
١٨١	الذكاة
٤٨٦	الذمة
٤٦	رأبني
٧٦٥	الراحلة
٧٢٩	الربا
١٦٣٠	الربع
١٠٨٤	الرببية
٤٦٥	الرجعية
٢٠٨٧	الرجم

الكلمة	الصفحة
الرحا	١٧٧٣
الرحاب	٣٧٦
الرجبة	١٧٧٣، ٢٤
الرحل	٢٣٠
الرد	١٨٩٦
الرِّدء	٢١٤٦
الردم	١٧٢٤
الرصاص	٥٤٩
الرضاع	١٣٧٩
الرعاف	٣٧٤، ١٤٦
الرفث	٦٦٤
الرقبى	١٨٣٤
الرقيق	٥٥٩
ركنت	١١٠١
رمحت	٩٢٧
الرمان	٥١٦



الصفحة	الكلمة
٧٦٢	الرهائن
٦٩٠	الرهبان
٧٦٢	الرهط
١٦٠٥	الرهن
١٣٢	الروث
٦٨٤	الروم
١٩٥٤	الزاحف
٤٦	زبرجد
٩٧٠	زجره
٢٠٩	زرنیخ
٤٧١	الزكاة
٥٥٥	زكاة الفطر
٤٦	الزمرذ
٥٦٣	الزمن
١٩٢	الزنيور
٢٠٨١	الزندیق

الصفحة	الكلمة
٤٠٦	زوحم
٥١٧	الزيتون
١٩١	السؤر
١٨٥٧	السائبة
٤٩٣	السائمة
٢٠٥٦	السباباط
١٧٤٧	الساجة
٤٧١	الساعي
١٩٠٨	السامرية
١١٣١	السحر
٢٠٨٠	سحر
٤٧٩	السخال
١١٠٣	سخطته
٤٤١	السدل
٨٠٠	السراويل
٣٩٠	السرايا

الصفحة	الكلمة
١٨٤٨	السراية
٢٥٣	السرة
٢١٢١	السرجين
٥٠٨	الشرح
١٢١٩	سرحتك
٢١١٧	السرقه
١٠٢١	السفرجل
١٦٤٨	السفيه
١٠٠٨	السقاطات
١٠٦٣	السقاية
٤٥٣	السقط
٦٨١	السلب
١٣٤	سلس البول
١٥٠٧	السلم
٨٨٥	السمان
٢١٤٤	سلمت
٣٣٣	السهو

الصفحة	الكلمة
٣١٠	السوأتان
١٩٣٠	السواقي
١٤٣٣	السويق
٧١٨	الشاحص
٩٦٤	الشاهين
٢٠٣٨	الشجاج
١٤٧٧	شح
١١٦	شحمة الأذن
٤٠١	الشرطي
٩٣٥	الشرقاء
١٦٧٣، ١٥١٨	الشركة
١٦٨٠	شركة الأبدان
١٦٧٧	شركة العنان
١٦٨١	شركة الوجوه
٢٠٨١	الشعوذة
٥١٩	الشعير

الصفحة	الكلمة
١١٢٠	الشغار
١٧٥٧	الشفعة
٢٧٧	الشفق
٢٠٠٥	الشلاءت
١٥٢٥	الشهادات
٩٨٦	الشحوم
١١٨	الشيعة
٢٠٧٨	الشين
١٩٠٨	الصابئين
١٢٩٠	الصاع الحجاجي
٩٢٤	صال
١١٣٥	الصداق
٥٥٨	صدقة الفطر
١١٠٤	صعلوك
٩٦٤	الصقر
١٢٤	الصكوات

الصفحة	الكلمة
٢٦٥	الصلاة
٤٢٤	صلاة الخوف
١٦٥١	الصلح
٧٤٣	الصلحي
٦٩٠	الصوامع
٦٠٣	الصيام
٩٦٣	الصيد
١٨٠٨	الصيرفي
٢٧	الضائقة
٤٨٠	الضأن
٤٦٨	ضربان
١٠٢١	الضغث
٢٠٠٩	الضلع
٦٦٥	الضمان
١٦٧٠	ضمان الدرك
١٥٧٤	ضيعة (ضباع)



الصفحة	الكلمة
١٩١٢	طارفة
١٩٠٩	الطاعون
٣١٧	الطاقة
٣٧	طامسة المنار
١٩١٢	الطريف
١٢١٣	الطلاق
١٩٥٥	الطُّلق
٢١٤٧	الطليعة
٩٣	الطهارة
١٠٣١	الطَّوْل
١٨١٧	طوى
١٧٣٢	الطيلسان
٥٠٥	الظباء
١٢٦٥	الظهار
١٧٢٠	العارية
٦٨٥	العاقلة
١٩٣٨	عالج

الصفحة	الكلمة
٥٧٥	العامل
٤٦٧	العتبية
٤٦	عتبي
١٨٤٧	العتق
٢٠٩٤	عثكال
٤٨٢	عجاجيل البقر
٩٧١	العجُز
٩٣٣	العجفاء
١٤٤٢	العجوة
١٣٤٥	العدة
١٤١٠	العدل
١٤٥٧	العرايا
٩٣٣	العرجاء
١٤٥٠	عرق
٥٢٧، ٥٠٣	العروض
٥٢٧	عروض القنية



الصفحة

الكلمة

٣٤٥

العریان

٣٢٦

العزائم

١١٣٠

العُسيلة

٥٢١

العُشر

٧٦٢

العشيرة

١٤٤٥

العصاب

٢٤٧

العصابة

١٦٧

العصف

١٨٢١

العطايا

٩٦٤

العقاب

٧٢٧

العقار

١٨٣٣

عقب

٨٦٢

عقدًا مستقرًا

٩٥٦

العقر

٥٤٩

العقيق

٩٥٣

العقيقة

الصفحة	الكلمة
١٨٣٣	العمرى
١٠٦١	عمي خبره
١٥٥	العنبر
١٠٩٥	العنت
٧٠٦	العنوة
١١٢٩	العنين
١٥٢١	عهدة السنة
٤٩٣	العوامل
٩٣٢	العولاء
٣٠٧	العورة
١٩٣٧	العول
٤٢٩	العيدان
٤٨٦	العين
١٤١٩	الغبين
٦٨٣	الغرة
٥٨٨	الغزاة
١٧٣١	الغصب



الصفحة	الكلمة
٥٠٤	الغلول
٦٨٢	الغنيمة
٦٧٨	الغبية
١١٠٤	فأذني
٤٥	فتر
٤٦	فحبذا
٥٠٥	الفحل
٣١٠	فخذ
٢٩٣	الفذ
١٨٩٣	الفرائض
	الفرازة
٣٧٢	الفرجة
٣٨٢	الفرسخ
٤٨٩	الفرط
٢٠٢	الفرك
٥٤٩	الفروج
٦٥٦	فستقة

الصفحة	الكلمة
١٧٥١	الفسيل
١٤٦	فصاد
١٥١٤	فصح النصارى
٤٨٢	فصلان الإبل
٥٦٨	الفضل
٨٦٨	فقاً
١٧٠٤	الفلس
٨٨٩	الفهد
١٨١٦	الفيافي
٥٤٩	الفيروزج
١٢٥٥ ، ٤٤٧ ، ٢٧٨	الفيء
١٥٦١	قاطنا
١٦٠٠	القافة -
٤٤	قاليا
٨٠١	القباء
٦٨٤	القبط
١٧٨٣ ، ٥٣٨	القراض



الصفحة	الكلمة
١٧٠٢	القراط
١٧	القرامطة
٧٧٨	القران
٢٠٩٥ ، ٢٢٩	القرحة
١١٨٧	القرعة
٤٠٠	القرى
٤٥	القريض
٤٥	القذى
٢٠٦١	القسامة
٩٣٨	القسط
١٥٧١	القسم
٦٥٩	القشر
٤٥٧ ، ١١٦	القصاص
١١٦	قصاص الشعر
٢٠٩٤	القضيب
٨٨٥	القطا

الصفحة	الكلمة
١٠٨	القفا
٧٩٦	القفازان
١٧٥٢	القفص
١٤٢١	القفيز
١٧٧	القلتان
١٧٣٢	قلنسوة
٤٤٩	القميص
١٣٩٧	القناعة
٨٨٦	القنبر
٣٤٦	القنوت
١٤٣٤	القوافل
٥٦٨	القوت
٤٩١	القياس
١٤٦	القيء
٩٥٧	الوكالة
٤٤٧	الكبائر



الصفحة

الكلمة

٥٥٠

الكيلة

١٨٦٣

الكتاب

١٨٦٣

الكتابة

٦١٧

الكحل

٥٢١

الكراء

٧٠٦

الكرة

١٧٠٧

كر حنطة

١٦٧

الكرش

٨٠٢

الكساء

٤٣٥

الكسوف

١٠٣٤

الكفاءة

١٦٦٩

الكفالة

١٩٢٣

الكلالة

٨٩٠

الكلب العقور

٦٨٣

الكهولة

٣١٧

كور العمامة

٢١٢٦

كور المتاع

الصفحة	الكلمة
٩٣٣	لا تنقي
١٠٩١	لاط
١١٠٥	لا يضع عصاه عن عاتقه
٢٤١٣	لقاح الصدقة
٥٥١	اللؤلؤ
٩٥٦	اللبة
١٠٢٥	اللجاج
١٨٠٤	اللجام
٤٦٨	اللحن
١٢٩٣	اللعان
١٨٣٩ ، ٥٠٢	اللقطة
١٨٤٥	اللقيط
٢٥٠	لمعة
٢٠٦٥	اللوث
٤٧٦	لوح
٦٥٩	اللوزة



الصفحة	الكلمة
١٩٨٨	الليطة
٤٧٧	الماشية
١٤٧٧	مؤتنفة
٥٧٦	المؤلفة قلوبهم
٢٠٢٣	المأومة
٤٠٩	مؤلف
٥٤٩	مؤنة
١٩٦٤	المباهلة
٤٥	متبغداً
٤٥	متشدقاً
١١٤٩	المتعة
٤٥	متطرماً
٤٤٨	المتكلمون
٦٨٧	متلصصاً
٤٥	متملماً
٤٥	متنصصاً

الصفحة	الكلمة
١٩٦٥	المجاز
٢٤٠	مجلدان
١٦٣٨	محاصة
١٢١٤	المحجور عليه
١٣٢٦	المحصن
١٤٦١	المحلفة
٨٩٧	المحمل
١٧٩٤	المخابرة
٩٧٩	مخلب
٩٣٥	المدابرة
١٨٥٩	المدبر
٦٩٠	المدد
٨٣٧	المدر
١٣٤	المذي
٥٠٦	المراح
١٨٤٥	المراهق

الصفحة

العلمة

٢٣١	المربوط كتافاً
١٣٤٨	مرتابة
٣٣١	المرتد
٤٤٨	المرجئة
٣٨٣	المرحلة
٥٢٧	مرصدة
١٧٢	المرق
٩٥٥	المريء
١٤٤٦	المزبنة
١٨٠٩	المزارعة
١٧٢	المزبد
١٧٩١	المساقاة
٢٣٣	المساييف
٢٥٧	المستحاضة
٢٠٠٥	المستحشفة
٣٧٠	مسطور

الصفحة	الكلمة
١٤٩٧	المسك
٤٧٧	المسنة
١٨٢٧	مشاعة
١٩٢١	المشركة
٨١٥	المشعر
١٠٨٩	المصاهرة
٦١٥	مصحية
٤٠١	المصر
١٤٦١	المصراة
٩٦٧	المصرع
٦٤٢	مطبقاً
٤٤٨	المعتزلة
٥٤٨	المعدن
١٣٢٧	المعرة
٤٨٠	المعز
	المعصفر



الصفحة	الكلمة
٧٦٦	المعضوب
٤٩٣	المعلوفة
٦٨	المغاليق
٣٢٦	المفصل
١٣٧٠	المفقود
١١٤٠	المفوضة
٩٣٥	المقابلة
٢٠٥٠	المقتر
١٠٠٤	المقنعة
١٨٦٣، ٥٠١	المكاتب
١٦٦١، ٥٤٧	المليء
١٠٣٤	مناسب (ولي)
٧٦٥	المناسك
٤١٦	المنبر
٦١٠	المنجم
٩٤٨	المنخل

الصفحة	الكلمة
١٧١٠	المنديل
٤٤٨	منزلة بين منزلتين
٢٠٢٢	المنقلة
١٥١٤	المهرجان
١١٩١	المواثبة
٢٦٤	موازياً
٥٦١	الموسر
٢٠١١	الموضحة
١٨٧٠	موقوذة
٨٧٣	الموكر
٥٤٩	المومياء
٧٥٩	الميرة
١٠٤	الميزاب
٧٨٨	ميقات
٣٨٢	الميل
١٨٤٢	ناديه

الصفحة

الكلمة

١٧٨٩	نافقة
٢١٢٩، ٤٤٠	النبش
٧٠١	النبطي
١٦٩	النيذ
٨٠٦	التنف
١١٨١	الشار
١٣١	نحا
٥٤٩	النحاس
٤٠٢	النداء
١٧٥٢	ندت
٥٥٠	الندرة
٩٨٩	الندور
١٤٢١	النساء
٤٢٢	النسخ
١١٩١	النشور
٥٢٨	النض

الصفحة	الكلمة
٤٦	نضاً
٨٦٥	النعامه
١٢٣٦	نعناً
٨٦٥	النعم
٤٩١	نفاة القياس
٢٥٥	النفاس
٩٢٧	نفحت
١٣٩٥	النفقات
٢١٢٦	نقب
١٤٢٠	التقد
١٤٣٥	النقر
١٧١	النقع
١٠٣١	النكاح
١٠٥١	نكاح السر
١١٢١	نكاح المتعة
١٠٤٠	النكاح الموقوف



الصفحة	الكلمة
٨١٢	نكس
٦٨٣	نلتمس
٨٨٩	النمر
١٥١٤	النيروز
٧٦١	هادنهم
١٨٣٠	الهبة
٢١٢٥	هتكوا
١١٣٠	الهدب
٦٥٥	الهدي
٤٦	هذى
١٧٤٠	الهزال
٤٦	هفا
٤٠٨	هلل
١٤٤٥	الهواس
٣١٤	هوى
٤٦	هيهات

الصفحة	الكلمة
٥٣٥	الوازنة
٤٦	واش
٤٠٠	الوالي
١٨٣	الوبر
١٠٠٨	الوتد
٣٥٧	الوتر
١٣٩٠	الوجور
٩٥٥	الودجان
١٧٢٠	الوديعة
٤٩٥	الورق
٣٠٤	الورك
٥١٥	الوسق
٥١٤	الوسم
١٣٩٧، ٤٦	الوشي
١٩٤١	الوصايا
١١٤٢	الوصفاء



الصفحة	الكلمة
١٥٨	وضوء
١٨٢١	الوقوف
١٦٨٣	الوكالة
١٨٩١	الولاء
١٦٦	ولغ
١٦٤٥	يبذر
٧٣٦	يتسرى
١٦٩٠	يتغابن
٧٣٠	يشغر
٩٠٨	يجحف
١٦٨٨	يحاييا
٤٦	يحتذي
٩٨٢	يحترف
٦٦١	يحجم
٧١٠	يخفر
١٩٨٨	يخنقه
١٩٧	يرش

الصفحة	الكلمة
٧٢٣	يرضخ
٦٦٥	يستاك
١٨٤٩	يستسعى
١٩٤٠	يستهل
٤٨٥	يصدقان
١٨٣٦	يعترم
١٨٣٧	يعتصر
٩٤٤	يغرم
٧١١	يفادي
٣٠٤	يفضي
٢٨٠	يفيق
٨٩٨	يقرّد
١٢٣٥	يلحس
٤٥	يلقى
٨٥١	يلوط
٧١١	يمن



الصفحة

الكلمة

٩٩٠

يمين الغموس

٢٠٠١

يندمل

١٤٩٧

ينزو

٣٤٩

ينوبه

٩٠٦

يوم التروية

٦٢١

يوم الشك

٤٣١

يوم النحر



فهرست الأماكن والبلدان

الصفحة

٤٢	أسعرد
٢٨	الأندلس
٤٢	بادرايا
٤٢	باكسايا
١٨٢٣	البصرة
٤١٦، ١٦	بغداد
٧٥٩	تهامة
٧٥٨	الحجاز
٨٣١	جدة
٤٢	الدينور
١٠٢٨، ٧٨٧	ذي طوى
١٦	سامرا
٧٥٨	الشام
٨١٦	الصفاء



الصفحة

٨٣١	الطائف
٧٥٩	عدن
٧٨٧	عسفان
٧٥٩	العراق (ريف العراق)
٨٢٥ ، ٧٨٧ ، ٣٩٧	عرفة
٧٨٧	قديد
٢٨	القيروان
١٠٩٥	الكرخ
٦٦٦	الكوفة
٢٠٥	المدينة
٧٨٧	مر ظهران
٨١٦	المروة
٣٩٧	المزدلفة
٨٢٤	المشعر الحرام
٢٦	مصر
٢٦	معرة النعمان

الصفحة

٢٧	المغرب
٧٨٧	مكة
٧٨٧	المناهل
٧٨٧	منى
١٤٠٩	واسط
٧٥٨	اليمامة



فهرست المراجع

١- كتب التفسير وعلومه :

١- أحكام القرآن- للإمام حجة الإسلام أبي بكر أحمد بن علي الرازي
الخصاص، الحنفي، المتوفى سنة (٣٧٠ هـ). الناشر: دار الكتاب
العربي، بيروت- لبنان.

٢- أحكام القرآن- لأبي بكر محمد بن عبد الله، المعروف بابن العربي،
المتوفى سنة (٥٤٣ هـ)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م.
دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

٣- البرهان في علوم القرآن- للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله
الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، سنة
١٣٩١ هـ- ١٩٧٢ م.

٤- جامع البيان في تأويل القرآن- تأليف أبي جعفر محمد بن جرير
الطبري، المتوفى سنة (٣١٠ هـ)، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢ هـ-
١٩٩٢ م. بيروت- لبنان.

٢- كتب الحديث وعلومه :

١- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان- ترتيب: علاء الدين- الأمير- علي
ابن بلبان الفارسي، المتوفى سنة (٧٣٩ هـ)، الطبعة الأولى، سنة
١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

٢- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل - تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، المكتب الإسلامي .

٣- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) ، عني بتصحيحه : السيد عبد الله هاشم ، سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

٤- الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه ، (صحيح البخاري) لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، المتوفى سنة (٢٥٦ هـ) ، تقديم فضيلة الشيخ : أحمد شاكر ، دار الجليل ، بيروت - لبنان .

٥- الجوهر النقي - للعلامة علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني ، المتوفى سنة (٧٤٥ هـ) مع السنن الكبرى للبيهقي ، طبعة دار الفكر .

٦- سنن ابن ماجه - الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، المتوفى سنة (٢٧٥ هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية .

٧- سنن أبي داود - للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ، المتوفى سنة (٢٧٥ هـ) ، نشر وتوزيع : محمد علي سيد ، حمص .

٨- سنن الترمذي (الجامع الصحيح) - لأبي عيسى محمد بن عيسى بن

سورة، المتوفى سنة (٢٧٩ هـ)، الطبعة الثانية ١٣٩٨ - ١٩٧٨ م،
تحقيق: أحمد محمد شاكر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي
الحلبي وأولاده بمصر.

٩ - سنن الدارقطني - علي بن عمر الدارقطني، المتوفى سنة (٣٨٥ هـ)،
تصحيح السيد/ عبد الله هاشم يماني المدني، دار المحاسن للطباعة،
القاهرة.

١٠ - سنن الدارمي - لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن
بهرام الدارمي، المتوفى سنة (٢٥٥ هـ)، طبع بعناية: محمد أحمد
دهمان، نشر: دار إحياء السنة النبوية.

١١ - السنن الكبرى - للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي،
المتوفى سنة (٤٥٨ هـ)، الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف
العثمانية، بحيدر آباد، الدكن - الهند، سنة ١٣٥٦ هـ.

١٢ - سنن النسائي (المجتبى) - لأبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي،
المتوفى سنة (٣٠٣ هـ)، الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م، شركة
ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

١٣ - شرح الزرقاني على الموطأ - تأليف: محمد بن عبد الباقي بن يوسف
الزرقاني المصري، المتوفى سنة (١١٢٢ هـ)، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ
- ١٩٩٠ م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

١٤ - شرح معاني الآثار - لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي
الحنفي، المتوفى سنة (٣٢١ هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار،

الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية.

١٥ - صحيح ابن خزيمة - للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، المتوفى سنة (٣١١ هـ)، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق.

١٦ - صحيح مسلم بشرح النووي - للإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبي الحسين، المتوفى سنة (٢٦١ هـ)، المطبعة المصرية ومكبتها.

١٧ - مسند أبي داود الطيالسي - الحافظ سليمان بن داود بن الجارود الفارسي، المتوفى سنة (٢٠٤ هـ)، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

١٨ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، ملتزم الطبع والنشر: دار الفكر العربي.

١٩ - المصنف في الأحاديث والآثار - للإمام عبد الله بن محمد بن أبي بكر إبراهيم بن عثمان بن أبي بكر بن أبي شيبة، المتوفى سنة (٢٣٥ هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، سلسلة مطبوعات الدار السلفية.

٢٠ - المصنف - لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المتوفى سنة (٢١١ هـ)، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، المكتب الإسلامي.

٢١ - موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان - للحافظ نور الدين علي بن

أبي بكر الهيثمي ، حققه : محمد عبد الرزاق حمزة ، المطبعة السلفية ومكتبتها .

٢٢- الموطأ- للإمام مالك بن أنس ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م ، دار إحياء العلوم ، بيروت- لبنان .

٢٣- المتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ - للحافظ أبي محمد عبد الله بن الجارود ، المتوفى سنة (٣٠٧ هـ) ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م ، دار الجنان ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت- لبنان .

٢٤- نصب الراية لأحاديث الهداية- للإمام جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي ، المتوفى سنة (٧٦٢ هـ) ، الطبعة الثانية ، مطبوعات المجلس العلمي ١٣٩٣ هـ ، توزيع المكتب الإسلامي ، بيروت- لبنان .

٢٥- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار- للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، المتوفى سنة (١٢٥٠ هـ) الطبعة الأخيرة ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

٢٦- المستدرك على الصحيحين- للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري ، توزيع مكتبة المعارف- الرياض .

٢٧- سنن سعيد بن منصور- للإمام سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني المكي ، المتوفى سنة (٢٧٧ هـ) ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م ، دار الكتب العلمية .

٣- كتب الفقه :

أ- الفقه الحنفي :

١- الاختيار لتعليل المختار- تأليف : عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي ، الطبعة الثالثة ١٣٩٥ هـ- ١٩٧٥ م ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان .

٢- البحر الرائق شرح كتر الدقائق- للعلامة زين الدين أبي نجيم الحنفي ، الطبعة الثانية ، بالأوفست ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان .

٣- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع- تأليف : الإمام علاء الدين أبي بكر ابن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء ، المتوفى سنة (٥٨٧ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .

٤- تبين الحقائق شرح كتر الدقائق- تأليف : الإمام فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية بالأوفست .

٥- الجامع الصغير- للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ، المتوفى سنة (١٨٩ هـ) ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م ، عالم الكتب ، بيروت .

٦- حاشية رد المحتار- لخاتمة المحققين : محمد أمين الشهير بابن عابدين ، على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، في فقه الإمام أبي حنيفة النعمان ، الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ- ١٩٦٦ م ، دار الفكر .

٧- شرح فتح القدير - لكمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود السيواسي، المعروف بابن الهمام الحنفي، المتوفى سنة (٦٨١ هـ)، دار إحياء التراث العربي.

٨- شرح العناية على الهداية - للإمام محمد بن محمود البابر تي، المتوفى سنة (٧٨٦ هـ)، بهامش شرح فتح القدير.

٩- الكفاية - لجلال الدين الخوارزمي الكرلاني على الهداية، مع شرح فتح القدير.

١٠- المبسوط - تأليف شمس الدين السرخسي الحنفي، دار المعرفة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، بيروت - لبنان.

١١- مختصر الطحاوي - للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، المتوفى سنة (٣٢١ هـ)، حققه: أبو الوفا الأفغاني، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، دار إحياء العلوم، بيروت - لبنان.

١٢- المناسك من الأسرار - للدبوسي، المتوفى سنة (٤٣٠ هـ)، تحقيق: الدكتور نايف بن نافع العمري، دار المنار للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة.

١٣- النافع الكبير - للعلامة أبي الحسنات عبد الحي اللكنوي، المتوفى سنة (١٣٠٤ هـ)، مع الجامع الصغير.

١٤- الهداية شرح بداية المبتدي - تأليف: أبي الحسن علي بن أبي بكر عبد الجليل الرشداني المرغيناني، المتوفى سنة (٥٩٣ هـ)، الطبعة

الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

ب - الفقه المالكي :

١ - أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك - لأبي بكر

ابن حسن الكشناوي، الطبعة الثانية، دار الفكر.

٢ - الإشراف على مسائل الخلاف - للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر

البغدادي، المتوفى سنة (٤٢٢ هـ)، مطبعة الإدارة.

٣ - أوجز المسالك إلى موطأ مالك - تأليف : العلامة محمد بن زكريا

الكاندهلوي، المكتبة الإمدادية، باب العمرة، مكة المكرمة، طبعة سنة

١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٤ - بداية المجتهد - للقاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد

ابن رشد، المتوفى سنة (٥٩٥ هـ)، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م،

دار الكتب الإسلامية.

٥ - بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك - تأليف : الشيخ

أحمد بن محمد الصاوي المالكي، على الشرح الصغير، طبعة أخيرة،

سنة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي

وأولاده بمصر.

٦ - البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة -

لأبي الوليد ابن رشد القرطبي، المتوفى سنة (٥٢٠ هـ)، تحقيق :

محمد حجي، دار الغرب الإسلامي.



٧- التاج والإكليل لمختصر خليل - لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري الشهير بالمواق، المتوفى سنة (٨٩٧ هـ)، مع مواهب الجليل، دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٨- تبصرة الحكام في أصول الأقضية . . . - للقاضي برهان الدين إبراهيم ابن علي بن أبي القاسم بن فرحون المالكي، المتوفى سنة (٧٩٩ هـ)، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، مكتبة الكليات الأزهرية.

٩- التفريع - لأبي القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب البصري، المتوفى سنة (٣٧٨ هـ)، تحقيق: حسين بن سالم الدهماني، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م، دار الغرب الإسلامي.

١٠- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - للعلامة محمد عرفة الدسوقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١١- حاشية العدوي على شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

١٢- القوانين الفقهية - للعلامة أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن جزي الكلبي، الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٣- شرح الخرشي على مختصر سيدي خليل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٤- شرح الزرقاني على مختصر خليل - لسيدي عبد الباقي الزرقاني، دار

الفكر، بيروت - لبنان.

١٥ - شرح العلامة قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي الغروي، المتوفى سنة (٨٢٧ هـ)، مع شرح زروق، دار الفكر ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

١٦ - شرح العلامة زروق - لأحمد بن محمد البرنسي الفاسي المعروف بزروق، المتوفى سنة (٨٩٩ هـ)، دار الفكر ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

١٧ - الشرح الكبير - لأبي البركات سيدي أحمد الدردير، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٨ - الكافي في فقه المدينة المالكي - تأليف: حافظ المغرب أبي عمر يوسف ابن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

١٩ - المدونة الكبرى - رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي عن ابن القاسم، دار الفكر ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، بيروت - لبنان.

٢٠ - مقدمات ابن رشد - أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد، المتوفى سنة (٥٢٠ هـ)، مع المدونة الكبرى.

٢١ - المنتقى شرح موطأ إمام دار الهجرة سيدنا مالك بن أنس - للقاضي أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي، المتوفى سنة (٤٩٤ هـ)، الطبعة الرابعة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، مطبعة السعادة - مصر.

٢٢ - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل - تأليف أبي عبد الله محمد بن

محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالخطاب، المتوفى سنة (٩٥٤ هـ)، الطبعة الثالثة، دار الفكر ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢ م.

ج- الفقه الشافعي :

١- الإجماع- تأليف: الإمام ابن المنذر رحمه الله، المتوفى سنة (٣١٨ هـ)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

٢- اختلاف العلماء- تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن نصر المروزي، المتوفى سنة (٢٩٤ هـ)، حققه: السيد صبحي السامرائي، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م. عالم الكتب.

٣- الأم- تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، المتوفى سنة (٢٠٤ هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان.

٤- رحمة الأمة في اختلاف الأئمة- تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي، من علماء القرن الثامن الهجري، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

٥- روضة الطالبين وعمدة المفتين- للإمام النووي، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م، المكتب الإسلامي.

٦- فتح العزيز شرح الوجيز- للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي، المتوفى سنة (٦٢٣ هـ)، مع المجموع، دار الفكر.

٧- المجموع شرح المذهب- للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف

النووي، المتوفى سنة (٦٧٦ هـ)، دار الفكر.

٨- مختصر المزي - مطبوع مع الأم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

٩- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج - شرح الشيخ محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر.

١٠- المهذب في فقه الإمام الشافعي - تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن علي ابن يوسف الشيرازي، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.

١١- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج - تأليف: محمد بن أبي العباس أحمد ابن حمزة بن شهاب الدين الرملي، المتوفى سنة (١٠٠٤ هـ)، طبعة أخيرة، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

د- الفقه الحنبلي :

١- الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل - تأليف شرف الدين موسى الحجاوي المقدسي، المتوفى سنة (٩٦٨ هـ)، المكتبة التجارية الكبرى - لصاحبها محمد مصطفى، (المطبعة المصرية بالأزهر).

٢- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل - تأليف: شيخ الإسلام علاء الدين أبي الحسن علي ابن سليمان المرداوي، المتوفى سنة (٨٨٥ هـ)، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، دار إحياء التراث العربي.

٣- الروض المربع شرح زاد المستقنع - للعلامة منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

٤- العدة شرح العمدة في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل الشيباني - تأليف : بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي ، المتوفى سنة (٦٢٤ هـ) ، مكتبة الرياض الحديثة بالرياض .

٥- الفروع - لشمس الدين المقدسي أبو عبد الله محمد بن مفلح ، المتوفى سنة (٧٦٣ هـ) ، الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م ، دار مصر للطباعة - القاهرة .

٦- كشف القناع عن متن الإقناع - للشيخ : منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، المتوفى سنة (١٠٥١ هـ) ، مطبعة الحكومة بمكة ، سنة ١٣٩٤ هـ .

٧- المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل - تأليف : الإمام مجد الدين أبي البركات ، المتوفى سنة (٦٥٢ هـ) ، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، مكتبة المعارف ، الرياض .

٨- مسائل الإمام أحمد - تأليف : أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان .

٩- المغني - للإمام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ، المتوفى سنة (٦٢٠ هـ) ، ومعه : الشرح الكبير - لشمس الدين أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة ، المتوفى سنة (٦٨٢ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .

هـ- الفقه الظاهري :

١- الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي- رسالة أعدها : عارف خليل محمد أبو عيد، دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ- ١٩٨٤ م.

٢- المحلى بالآثار- تصنيف : الإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، طبعة سنة ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

و- فقه مذاهب أخرى :

١- اختلاف الفقهاء- تأليف : الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، المتوفى سنة (٣١٠ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

٢- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار- تأليف : أحمد بن يحيى المرتضى، المتوفى سنة (٨٤٠ هـ)، الطبعة الأولى ١٣٦٦ هـ- ١٩٤٧ م، دار الحكمة اليمانية.

٣- فقه الإمام الأوزاعي أول تدوين الفقه الإمام- للدكتور/ عبد الله محمد الجبوري، مطبعة الإرشاد- بغداد، سنة ١٣٩٧ هـ- ١٩٧٧ م.

٤- فقه الإمام أبي ثور إبراهيم بن خالد البغدادي- تأليف : سعدي حسين علي جبر، دار الفرقان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣ هـ- ١٩٨٣ م.

٤- كتب العقيدة :

١- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية- للإمام ابن القيم، تحقيق: عواد عبد الله المعتق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م، مطابع الفرزدق التجارية- الرياض .

٢- ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والمبتدعين- تصنيف الشيخ: عبد الله بن أسعد اليافعي، تحقيق: موسى بن سليمان الدويش، دار البخاري للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠ هـ.

٣- شرح العقيدة الطحاوية- خرج أحاديثها: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الخامسة ١٣٩٩ هـ، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان .

٤- عيون المناظرات- لأبي علي عمر السكوني، المتوفى سنة (٧١٧ هـ)، تحقيق: سعد غراب، منشورات الجامعة التونسية، سنة ١٩٧٦ م .

٥- فتح المجيد شرح كتاب التوحيد- تأليف: الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، المتوفى سنة (١٢٨٥ هـ)، مؤسسة قرطبة، طباعة- نشر- توزيع .

٦- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين- تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، المتوفى سنة (٣٣٠ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ- ١٩٦٩ م، مكتبة النهضة المصرية .

٧- منهاج السنة النبوية - لابن تيمية أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، تحقيق: د/ محمد رشاد سالم، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٥- كتب اللغة:

١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحاة البصريين والكوفيين - تأليف: أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، المتوفى سنة (٥٧٧ هـ)، دار الفكر.

٢- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب - تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي، المتوفى سنة (١٠٩٣ هـ)، الطبعة الأولى، دار صادر - بيروت.

٣- القاموس المحيط - تأليف: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، المتوفى سنة (٨١٧ هـ)، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، مؤسسة الرسالة.

٤- لسان العرب - للعلامة ابن منظور، أعاد بناءه على الحرف الأول من الكلمة: يوسف خياط ونديم مرعشلي، دار لسان العرب، بيروت - لبنان.

٥- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي - تأليف: العلامة أحمد ابن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.

٦- معجم شواهد العربية - تأليف: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م، مكتبة الخانجي بمصر.

٧- النهاية في غريب الحديث والأثر - للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، المتوفى سنة (٦٠٦ هـ) الناشر: المكتبة الإسلامية، لصاحبها رياض الشيخ.

٦- كتب التعريفات:

١- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء - تأليف: الشيخ قاسم القونوي، المتوفى سنة (٩٧٨ هـ)، تحقيق: أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة - السعودية، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٢- التعريفات - تأليف: الشريف علي بن محمد الجرجاني، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان.

٣- شرح حدود ابن عرفة الموسوم: الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، لأبي عبد الله محمد الأنصاري الرصاع، المتوفى سنة (٨٩٤ هـ)، تحقيق: محمد أبو الأجفان - الطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٣ م.

٤- معجم لغة الفقهاء - عربي - إنجليزي - وضع: محمد رواس قلعه جي - حامد صادق قنيبي، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، دار النفائس، بيروت - لبنان.

٧- كتب الأصول:

١- الردّ على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر

فرض - للإمام السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، المتوفى سنة (٩١١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٢ - روضة الناظر وجنة المناظر في أصول فقه الإمام أحمد بن حنبل - لشيخ الإسلام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة الدمشقي، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، مكتبة المعارف، الرياض.

٣ - شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول والحاصل - للإمام الكبير شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي، المتوفى سنة (٦٨٤ هـ)، حققه: طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

٤ - فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت - للعلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري مع المستصفي، الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق، مصر المحمية، سنة ١٣٢٢ هـ.

٥ - المستصفي من علم الأصول - للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد بن محمد الغزالي، الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق، مصر المحمية، سنة ١٣٢٢ هـ.

٦ - نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، المتوفى سنة (٦٨٥ هـ)، تأليف: جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي، المتوفى سنة (٧٧٢ هـ)، عالم الكتب.

٨- كتب التراجم:

١- الاستيعاب في معرفة الأصحاب - لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، ملتزم الطبع مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، الفجالة - مصر.

٢- أسد الغابة في معرفة الصحابة - لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، المتوفى سنة (٦٣٠هـ)، دار الشعب.

٣- الإصابة في تمييز الصحابة - تأليف: ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، حققه: علي محمد البجاوي، دار النهضة للطبع والنشر، الفجالة - مصر.

٤- الأعلام - قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين - تأليف: خير الدين الزركلي، الطبعة الخامسة ١٩٨٠ م دار العلم للملايين، بيروت - لبنان.

٥- الأنساب - للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، المتوفى سنة (٥٦٢هـ)، الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م، بمطبعة مجلس إدارة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن - الهند.

٦- إيضاح المكنون في ذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - للعالم إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني، منشورات مكتبة المثنى (بغداد) - بيروت.

٧- تاريخ الأدب العربي - تأليف: كارل بروكلمان، الملحق باللغة الإنجليزية.

٨- تاريخ بغداد، أو مدينة السلام - للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، المتوفى سنة (٤٦٣ هـ)، النشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

٩- تاريخ التراث العربي - تأليف: فؤاد سزكين - الفقه - العقائد - التصوف - الهيئة المصرية العامة للكتب ١٩٧٨ م.

١٠- تاريخ دمشق - للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، المتوفى سنة (٥٧١ هـ)، صورة من نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، سنة ١٤٠٧ هـ.

١١- تاريخ قضاة الأندلس - ألفه الشيخ أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن النباهي المالقي الأندلسي، وسماه: المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، الطبعة الأولى ١٩٤٨ م، دار الكتاب المصري.

١٢- تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري - تصنيف: أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، المتوفى سنة (٥٧١ هـ)، مطبعة التوفيق بدمشق، عام ١٣٤٧ هـ.

١٣- تذكرة الحفاظ - للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، المتوفى سنة (٧٤٨ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

١٤- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك - للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، المتوفى سنة (٥٤٤ هـ)،

تحقيق: د/ أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، بيروت - دار مكتبة الفكر، طرابلس - ليبيا.

١٥ - تقريب التهذيب - للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة (٨٥٢ هـ)، دار الرشيد - حلب سوريا، الطبعة الرابعة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

١٦ - تقويم البلدان - تأليف: السلطان الملك المؤيد إسماعيل بن الملك الأفضل نور الدين علي بن مال الدين محمد بن محمد بن عمر، طبع في مدينة باريس المحروسة بدار الطباعة السلطانية، سنة ١٨٤٠ م.

١٧ - تهذيب التهذيب - لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، حققه: عبد الوهاب عبد اللطيف، ملتزم نشره: محمد سلطان النمنكاني صاحب المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

١٨ - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة - للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ ١٩٨٧ م، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٩ - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب - لابن فرحون، تحقيق: محمد الأحمد أبو النور، مكتبة دار التراث - القاهرة.

٢٠ - الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة - تأليف: أبي الحسن علي بن بسام الشنتريني، المتوفى سنة (٥٤٢ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة

الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان.

٢١ - سير أعلام النبلاء - للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة (٧٤٨ هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

٢٢ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية - تأليف: العلامة الجليل محمد ابن محمد مخلوف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٣ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب - للمؤلف: أبي الفتح عبد الحي ابن العماد الحنبلي، المتوفى سنة (١٠٨٩ هـ)، طبعة ثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، دار المسيرة، بيروت - لبنان.

٢٤ - طبقات الحنابلة - للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

٢٥ - الطبقات السنية في تراجم الحنفية، دار الرفاعي للنشر والطباعة، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٢٦ - طبقات الشافعية الكبرى - لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي ابن عبد الكافي السبكي، المتوفى سنة (٧٧١ هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٧ - طبقات الفقهاء - لأبي إسحاق الشيرازي، المتوفى سنة (٤٧٦ هـ)، تصحيح: خليل الميس، دار القلم، بيروت - لبنان.

٢٨- العبر في خبر من غبر- للذهبي، المتوفى سنة (٧٤٨ هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

٢٩- الفتح المبين في طبقات الأصوليين- تأليف: المحقق عبد الله مصطفى المراغي، الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ- ١٩٧٤ م، الناشر: محمد أمين دمج وشركاه، بيروت- لبنان.

٣٠- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي- تأليف: محمد بن الحسن الحجوي الشعالبي الفاسي، المتوفى سنة (١٣٧٦ هـ)، خرج أحاديثه عبد الفتاح القاري، الناشر: المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، لصاحبها محمد بن سلطان النمكاني، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ.

٣١- الفوائد البهية في تراجم الحنفية- تأليف: أبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان.

٣٢- فوات الوفيات والذيل عليها- تأليف: محمد بن شاکر الکتبي، المتوفى سنة (٧٦٤ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت- لبنان.

٣٣- الفهرست- لابن النديم، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان.

٣٤- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون- للعالم مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، منشورات مكتبة المثنى، بيروت- لبنان.

٣٥- لسان الميزان- للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،

المتوفى سنة (٨٥٢ هـ)، الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ- ١٩٧١ م، مؤسسة
الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان.

٣٦- مرآة الجنان وعبر اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان -
للإمام أبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان الياضي
اليمني، المتوفى سنة (٧٦٨ هـ)، الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ- ١٩٧٠ م،
منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان.

٣٧- معجم البلدان - للشيخ أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي
الرومي، المتوفى سنة (٦٢٦ هـ)، تحقيق: فريد الجندي، الطبعة
الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

٣٨- معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية- تأليف: عمر رضا
كحالة، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-
لبنان.

٣٩- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم- تأليف:
أحمد بن مصطفى الشهير: بطاش كبري زاده، الطبعة الأولى
١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

٤٠- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك- لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن
محمد بن الجوزي، المتوفى سنة (٥٩٧ هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ-
١٩٩٢ م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤١- ميزان الاعتدال في نقد الرجال- تأليف: أبي عبد الله أحمد بن عثمان
الذهبي، المتوفى سنة (٧٤٨ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار
إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٤٢- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة- لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، المتوفى سنة (٨٧٤ هـ)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

٤٣- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون- مؤلفه: إسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر ١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢ م.

٤٤- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان- لأبي العباس شمس الدين أحمد ابن محمد بن أبي بكر بن خلكان، المتوفى سنة (٦٨٨ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت- لبنان ١٣٩٧ هـ- ١٩٧٧ م.

٤٥- الوفيات- لأبي العباد أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب الشهير: بابن قنفذ القسنطيني، تحقيق: عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠ م.

٩- كتب التاريخ:

١- البداية والنهاية- للإمام أبي الفداء ابن كثير الدمشقي، المتوفى سنة (٧٧٤ هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م، دار الكتب العلمية.

٢- الكامل في التاريخ- للإمام أبي الحسن علي بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير الجزري، المتوفى سنة (٦٣٠ هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م، تحقيق: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.



فهرست محتويات المجلد الأول

الصفحة	المحتوى
٥	المقدمة
٦	أولاً : أهمية الفقه
٨	ثانياً : شكر وتقدير
٩	ثالثاً : سبب الاختيار
١٠	رابعاً : عرض إجمالي لخطة البحث
١٣	القسم الدراسي
١٥	الفصل الأول : ترجمة المؤلف
١٥	المبحث الأول : عصر المؤلف
١٥	المطلب الأول : الحالة السياسية
١٩	المطلب الثاني : الحالة الاجتماعية
٢١	المطلب الثالث : الحالة العلمية
٢٤	المبحث الثاني : اسمه ونسبه وكنيته
٢٥	المبحث الثالث : حياته ورحلاته
٢٩	المبحث الرابع : شيوخه وتلاميذه

٣٧	المبحث الخامس : ثناء العلماء عليه.....
٤٠	المبحث السادس : مكانته العلمية.....
٤٤	المبحث السابع : شعره.....
٤٧	المبحث الثامن : آثاره العلمية.....
٥١	المبحث التاسع : وفاته.....
٥٣	الفصل الثاني : ترجمة موجزة للقاضي ابن القصار.....
٥٣	المبحث الأول : اسمه ونسبه وكنيته.....
٥٤	المبحث الثاني : حياته ورحلاته.....
٥٥	المبحث الثالث : شيوخه وتلاميذه.....
٥٧	المبحث الرابع : مكانته العلمية.....
٥٩	المبحث الخامس : ثناء العلماء عليه.....
٦١	المبحث السادس : آثاره العلمية.....
٦٣	المبحث السابع : وفاته.....
٦٥	الفصل الثالث : دراسة الكتاب.....
٦٥	المبحث الأول : توثيق نسبة الكتاب للمؤلف.....
٦٧	المبحث الثاني : أهمية الكتاب.....
٧٠	المبحث الثالث : منهج المؤلف في الكتاب.....
٧٤	* مصادر ورد ذكرها في المخطوط.....

٧٤	المبحث الرابع : وصف النسخ
٨٠	* المقارنة بين النسختين
٨٣	قسم التحقيق
٨٥	المنهج المتبع لتحقيق نص الكتاب
٢١٥١	الفهارس
٢١٥٣	١ - فهرست الآيات القرآنية
٢١٥٧	٢ - فهرست الأحاديث
٢١٦٠	٣ - فهرست الآثار
٢١٦٤	٤ - فهرست البيت الشعري
٢١٦٥	٥ - فهرست الأعلام
٢١٧٩	٦ - فهرست الكلمات الغريبة
٢٢٢٦	٧ - فهرست الأماكن والبلدان
٢٢٢٩	٨ - فهرست المراجع
٢٢٥٤	٩ - فهرست محتويات الكتاب

المسائل الفقهية

١- كتاب الطهارة

- ١- مسألة: غسل اليدين قبل الطهارة مندوب إليه. ٩٣
- ٢- مسألة: عند مالك رحمه الله وكافة الفقهاء أن التسمية عند الوضوء ليست بواجبة. ٩٦
- ٣- مسألة: ولا يجزئ الطهارة من غسل ولا وضوء ولا تيمم إلا بنية. ٩٧
- ٤- مسألة: عند مالك رحمه الله المضمضة والاستنشاق سستان في الوضوء والجنابة. ٩٩
- ٥- مسألة: عند مالك رحمه الله أن مسح جميع الرأس في الوضوء واجب. ١٠١
- ٦- مسألة: عند مالك رحمه الله أن المسح على الرأس لا يجوز في الطهارة إلا بمباشرته. ١٠٤
- ٧- مسألة: المسنون عند مالك رحمه الله في الرأس مسحة واحدة. ١٠٦
- ٨- مسألة: الأذنان عند مالك رحمه الله من الرأس. ١٠٨
- ٩- مسألة: الترتيب في الطهارة ليس بواجب عند مالك وأبي حنيفة. ١١١
- ١٠- مسألة: تخليل اللحية في الطهارة والجنابة ليس بمفروض. ١١٢

- ١١ - مسألة : عند مالك رحمه الله وأبي حنيفة والشافعي رحمهما الله
وجميع الفقهاء أن المرفقين يدخلان في غسل اليدين . ١١٤
- ١٢ - مسألة : عند مالك وأبي حنيفة رحمهما الله أن البياض الذي بين
شعر اللحية والأذن ليس من الوجه . ١١٤
- ١٣ - مسألة : غسل القدمين في الوضوء مع القدرة عليه فرض عند
مالك . ١١٧
- ١٤ - مسألة : لا يجوز تفرقة الوضوء والغسل إلا الشيء اليسير . ١١٩
- ١٥ - مسألة : ولا يمس المصحف إلا طاهر . ١٢١
- ١٦ - مسألة : والجنب عند مالك رحمه الله ممنوع من قراءة القرآن إلا
الآية والآيتين . ١٢٢
- ١٧ - مسألة : واختلف الرواية عن مالك رحمه الله في قراءة الحائض . ١٢٤
- ١٨ - مسألة : لا يجوز استقبال القبلة ولا استدبارها لبول ولا لغائط
في الصحراء أو الصكوات على السطوح . ١٢٤
- ١٩ - مسألة : الاستنجاء ليس بفرض عند مالك رحمه الله . ١٢٧
- ١ - فصل : فأما إزالة سائر النجاسات من البدن والثياب وغير ذلك
فليس بفرض على ظاهر مذهب مالك رحمه الله . ١٣٠
- ٢٠ - مسألة : عدد الأحجار في الاستنجاء غير مستحق عندنا . ١٣١
- ٢ - فصل : الاستنجاء بغير الماء وكذلك كل ما يقوم مقام الحجارة من
الآجر والخزف والتراب وقطع الخشب جائز . ١٣٢

- ٢١- مسألة: قال مالك رحمه الله: ولا يجوز أن يستنجى بعظم. ١٣٢
- ٢٢- مسألة: عند مالك رحمه الله أن الذي يخرج من السبيلين نادراً غير معتاد لا ينقض الطهارة. ١٣٤
- ٢٣- مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في مس الذكر. ١٣٥
- ٢٤- مسألة: واختلف الناس في مس الرجل المرأة على خمسة مذاهب. ١٣٩
- ٢٥- مسألة: ومن نام مضطجعا أو قائما أو راكعا أو ساجداً، فعليه الوضوء. ١٤٣
- ٣- فصل: إذا طال نوم الجالس ورأى المنامات فعليه الوضوء. ١٤٥
- ٢٦- مسألة: وما خرج من بدن الإنسان من غير السبيلين مثل: القيئ والرعاف أو دم فصاد أو دمل، فلا وضوء فيه. ١٤٦
- ٢٧- مسألة: وليس في قهقهة مصل وضوء. ١٤٨
- ٢٨- مسألة: أما ما مسته النار مثل: الخبز وغيره فإنه لا وضوء بأكله. ١٥٠
- ٢٩- مسألة: وإذا أكل لحم الإبل فلا وضوء عليه عندنا. ١٥١
- ٣٠- مسألة: ومن تيقن الطهارة وشك في الحدث بعد ذلك فعليه الوضوء. ١٥٢
- ٣١- مسألة: إذا جامع الرجل امرأته والتقى الختانان فقد وجب عليهما الغسل وإن لم ينزلا. ١٥٣
- ٣٢- مسألة: إذا أدخل ماء الرجل في قبل المرأة فلا غسل عليها. ١٥٥

- ٣٣- مسألة: خروج المني من غير مقارنة اللذة لا يوجب الغسل
عندنا. ١٥٦
- ٣٤- مسألة: وإمرار اليد على البدن في الغسل من الجنابة واجب عند
مالك رحمه الله. ١٥٧
- ٣٥- مسألة: ولا بأس بالوضوء من فضل الجنب والحائض. ١٥٨
- ٣٦- مسألة: عند مالك رحمه الله أن المياه كلها طاهرة مطهرة. ٣٦
- ٣٧- مسألة: والماء المستعمل مكروه عند مالك رحمه الله. ١٦٢
- ٣٨- مسألة: الماء الذي يلغ فيه الكلب عندنا طهار. ١٦٦
- ٣٩- مسألة: ولا يجوز التوضي بماء الورد ولا بماء الشجر وعرق
الدواب. ١٦٧
- ٤٠- مسألة: ولا يجوز الوضوء بالنبيذ نيئاً كان أو مطبوخاً. ١٦٩
- ٤١- مسألة: لا تجوز إزالة النجاسة من الثوب والبدن وغيرهما بمائع
إلا بما يجوز التوضي به. ١٧٢
- ٤٢- مسألة: وليس للماء الذي تحله النجاسة عندنا قدر معلوم. ١٧٤
- ٤٣- مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في جلود الميتة من
جميع الحيوانات إذا دبغت. ١٧٨
- ٤٤- مسألة: والذكاة تعمل في جلود سائر السباع إلا الخنزير. ١٨١
- ٤٥- مسألة: شعر الميتة وصوفها وبرها طاهر عندنا. ١٨٣
- ٤- فصل: فأما عظم الميتة وقرنها وريشها وسننها، وكذلك عظم الفيل



١٨٥

ونابه إذا كان ميتة، فهو نجس عندنا.

٤٦ - مسألة: لا يقتصر على غسل الإناء من ولوغ الكلب إذا أريد

١٨٦

استعماله عن سبع مرات.

١٩٢

٤٧ - مسألة: غسل الإناء من ولوغ الكلب مسنون إذا أريد استعماله.

٤٨ - مسألة: وما لا نفس له سائلة مثل: العنكبوت والزنبور والعقرب

١٩٢

والخنفساء والجعل . . . فإنه لا يفسد شيئاً من المائعات.

٤٩ - مسألة: وليس يعتبر مالك رحمه الله في سائر الأنجاس قدر

١٩٥

الدرهم.

١٩٧

٥٠ - مسألة: ويغسل بول الصبي والصبية عندنا.

٥١ - مسألة: وإذا توضأ ونوى بوضوئه أن يصلي صلاة بعينها، فرضاً

أو نافلة أو قراءة في مصحف . . . ويجوز له أن يصلي به سائر

١٩٨

الصلوات.

٢٠٠

٥٢ - مسألة: لا يجوز للجنب أن يدخل المسجد، ولا عابر سبيل.

٢٠١

٥٣ - مسألة: بول ما يؤكل لحمه طاهر عندنا.

٥٤ - مسألة: المني عند مالك رحمه الله نجس لا يزيل حكمه إلا

٢٠١

الغسل.

٥٥ - مسألة: حكى ابن وهب رحمه الله عن مالك أن من جسّ أو قبّل

أو فعل فعلاً التذبه وأكسل لحقته الفترة ولم يظهر منه الإنزال

٢٠٢

حتى توضأ وصلى ثم اندفق منه الماء فإنه يجب عليه الغسل.

- ٥٦ - مسألة: إذا حاضت المرأة الجنب فلا غسل عليها للجنباء حتى
تطهر ثم يجزئها غسل واحد للجميع . ٢٠٤
- ٥٧ - مسألة: من كان معه إناء أحدهما طاهر والآخر نجس واختلط
عليه فلم يعرف النجس من الطاهر ولا يقدر على غيرهما وقد
حضر وقت الصلاة وهو على غير وضوء فظاهر قول أهل المدينة
أن الماء لا ينجس . ٢٠٤
- ٥٨ - مسألة: والصعيد عند مالك رحمه الله هو: الأرض وما صعد
عليها . ٢٠٩
- ٥٩ - مسألة: ومن كان جنباً وبه حدث أصغر ، فتيمة معتقد أنه على
الحدث الأصغر لم يجزه . ٢١١
- ٦٠ - مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في مسح اليدين في
التيمة . ٢١٣
- ٦١ - مسألة: ومن تيمم ثم دخل في الصلاة ، فاطلع عليه بالماء ،
مضى في صلاته . ٢١٥
- ٦٢ - مسألة: ولا يجوز الجمع بين صلاتي فرض بتيمم واحد . ٢١٧
- ٦٣ - مسألة: يجوز للمتيمة أن يصلي بالمتيمين والمتطهرين جميعاً . ٢١٩
- ٦٤ - مسألة: لا يجوز التيمم قبل وقت الصلاة؛ لأن من شرطه دخول
الوقت . ٢٢٠
- ٦٥ - مسألة: طلب الماء من شرط صحة التيمم عندنا . ٢٢١



- ٢٢١ ٦٦- مسألة: يجوز للحاضر إذا تعذر عليه الماء، وخاف فوات الوقت أن يتيمم ويصلي .
- ٢٢٣ ٦٧- مسألة: لأبي تمام رحمه الله، قال مالك رحمه الله: ولا تجوز الصلاة على الجنائز بالتيمم في الحضر .
- ٢٢٤ ٦٨- مسألة: وكل من خاف التلف من استعمال الماء، جاز له تركه وأن يتيمم .
- ٢٢٦ ٦٩- مسألة: عند مالك رحمه الله أن من كان معه من الماء ما لا يكفيه لغسله من الجنابة . . . فإنه يتيمم ويتركه .
- ٢٢٨ ٧٠- مسألة: إذا كان أكثر بدنه جريحاً، لا يقدر على استعمال الماء عليه، ولم يبق له إلا يد أو رجل، فإنه يسقط عنه غسل ذلك ويتيمم .
- ٢٢٩ ٧١- مسألة: ومن به قروح أو كسر قد ألصق عليه الخرق ويخاف نزعها جاز له أن يمسح عليها عند الطهارة .
- ٢٣٠ ٧٢- مسألة: ومن نسي الماء في رحله حتى تيمم وصلى أعاد في الوقت .
- ٢٣١ ٧٣- مسألة: اختلف كبار أصحاب مالك رحمه الله في المهدوم عليه والمربوط كتاباً والمصلوب علي خشبة تحضرهم الصلاة .
- ٢٣٤ ٧٤- مسألة: والتيمم لا يرفع الحدث عندنا .
- ٧٥- مسألة: اتفق أهل العلم ومالك رحمه الله منهم على جواز المسح

٢٣٥

على الخفين .

٧٦- مسألة : وليس للمسح على الخفين عند مالك رحمه الله حدّ

٢٣٦

محدود .

٧٧- مسألة : إذا غسل إحدى رجليه وأدخلها الخف ثم أحدث ثم

٢٣٧

غسل الأخرى وأدخلها لم يجز له المسح .

٧٨- مسألة : إذا كان في الخف خرق يسير مما دون الكعبين يظهر من

٢٣٨

الرجل منه شيء يسير جاز له المسح عليه .

٢٤٠

٧٩- مسألة : ولا يجوز المسح على الجوربين إلا أن يكونا مجلدين .

٢٤١

٨٠- مسألة : ولا يجوز المسح على الجر موقين .

٨١- مسألة : وإذا نزع خفيه أو أحدهما ، بعد أن كان قد مسح عليهما

٢٤٣

غسل رجليه .

٢٤٥

٨٢- مسألة : عندنا أن الكمال والسنة مسح أسفل الخفين وأعلاهما .

٢٤٦

٨٣- مسألة : إن مسح أسفل الخف دون أعلاه لم يجزه .

٢٤٧

٨٤- مسألة : ويمسح على الجبائر والعصائب إذا كان يخاف نزعها .

٢٤٨

٨٥- مسألة : غسل الجمعة سنة .

٢٤٩

٨٦- مسألة : وينبغي أن يكون غسل الجمعة متصلاً بالرواح .

٨٧- مسألة : أقل الحيض عند مالك رحمه الله فيما تترك له الصلاة

٢٥٠

والصيام هو أقل ما يوجد في النساء وذلك لمعة .



- ٢٥١ ٨٨- مسألة: قال مالك رحمه الله: ويستمتع من الحائض بما فوق الإزار.
- ٢٥٣ ٨٩- مسألة: وإذا انقطع دم الحائض لم يجز وطؤها حتى تغتسل بالماء.
- ٢٥٤ ٩٠- مسألة: أكثر الحيض عند مالك رحمه الله خمسة عشر يوماً.
- ٢٥٤ ٩١- مسألة: الحامل عند مالك رحمه الله تحيض.
- ٢٥٥ ٩٢- مسألة: أكثر النفاس عند مالك رحمه الله ستون يوماً.
- ٢٥٦ ٩٣- مسألة: عند مالك رحمه الله أنها إذا ميزت الدمين عملت على إقبال الدم وإدباره.
- ٢٥٧ ٩٤- مسألة: عند الشافعي رحمه الله أن المستحاضة إذا فاتها التمييز عملت على عدد الأيام.
- ٢٥٨ ٩٥- مسألة: عند مالك رحمه الله أن المبتدئة إذا رأت الدم قعدت مقدار أسنانها من النساء.
- ٢٥٩ ٩٦- مسألة: عندنا أن الحائض إذا تطاول دمها فإنها تقعد إلى خمسة عشر يوماً.
- ٢٦١ ٩٧- مسألة: إذا حاضت المرأة يوماً أو يومين وطهرت يوماً أو يومين أو حاضت يوماً وطهرت يومين... فإنها تلفق أيام الدم.

٢- من كتاب الصلاة

- ٢٦٥ ٩٨- مسألة: قال مالك رحمه الله: الأذان أوله الله أكبر مرتان.

- ٢٦٦ ٩٩ - مسألة : ومن سنة الأذان الترجيع فيه .
- ٢٦٧ ١٠٠ - مسألة : والإقامة فرادى .
- ٢٦٧ ١٠١ - مسألة : عند مالك والشافعي وأبي يوسف رحمهم الله أنه يجوز أن يؤذن لصلاة الصبح قبل وقتها .
- ١٠٢ - مسألة : قال مالك رحمه الله : ويزيد في نداء الصبح بعد حيّ على الفلاح : الصلاة خير من النوم .
- ٢٦٨ ١٠٣ - مسألة : والأذان سنة .
- ٢٦٩ ١٠٤ - مسألة : يجوز للمؤذن أخذ الرزق على الأذان والإقامة .
- ٢٦٩ ١٠٥ - مسألة : ويستحب له أن يؤذن على طهارة .
- ٢٧٠ ١٠٦ - مسألة : عند مالك والشافعي رحمهما الله : أن صلاة الظهر تجب بزوال الشمس وجوباً موسعاً .
- ٢٧٣ ١٠٧ - مسألة : آخر وقت الظهر المختار إذا صار ظل الشيء مثله .
- ١٠٨ - مسألة : وقت الظهر الذي يختص به من زوال الشمس إلى أن يمضي بعد الزوال مقدار ما يصلي فيه إنسان أربع ركعات .
- ٢٧٤ ١٠٩ - مسألة : آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر .
- ٢٧٦ ١١٠ - مسألة : ووقت صلاة المغرب غروب الشمس وقت واحد .
- ٢٧٧ ١١١ - مسألة : والشفق الحمرة التي تكون في المغرب بعد غروب الشمس .
- ٢٧٧

- ١١٢ - مسألة : ويستحب تأخير الظهر عن الزوال قليلاً حتى يكون
الفيء ذراعاً . ٢٧٨
- ١١٣ - مسألة : الاختيار في الصبح التغليس بها . ٢٧٩
- ١١٤ - مسألة : قال مالك رحمه الله : والمغمى عليه يفيق والحائض
تطهر والكافر يسلم والمجنون يفيق والصغير يبلغ - كل هؤلاء
يصلون الصلاة التي يدركونها . ٢٨٠
- ١١٥ - مسألة : عند داود رحمه الله أن صلاة الجماعة فرض على
الأعيان . ٢٨٢
- ١١٦ - مسألة : قال مالك رحمه الله : من أخطأ القبلة فاستدبرها أو
غرب أو شرق وذلك بعد اجتهد أعاد في الوقت استحباباً . ٢٨٣
- ١١٧ - مسألة : إن بلغ الصبي وقد أدرك من وقت صلاة العصر مثل
مقدار ما يصلى فيه ركعة قبل غروب الشمس وهو في صلاتها
على أنها العصر فإنه يقطع الصلاة . ٢٨٥
- ١١٨ - مسألة : إذا كبر المصلي فليقل : الله أكبر لا يجوز غيره . ٢٨٧
- ١١٩ - مسألة : تكبيرة الإحرام من الصلاة عندنا . ٢٨٧
- ١٢٠ - مسألة : ولا يرفع المصلي يديه إلا في تكبيرة الإحرام . ٢٨٨
- ١٢١ - مسألة : ويرفع يديه حذو منكبيه . ٢٨٩
- ١٢٢ - مسألة : اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في وضع اليمنى
على اليسرى في الصلاة . ٢٩٠

- ٢٩١ ١٢٣ - مسألة: وليس التوجيه في الصلاة بواجب على الناس .
- ١٢٤ - مسألة: ولا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم سرّاً ولا جهرّاً في مكتوبة ولا نافلة . ٢٩٢
- ١٢٥ - مسألة: عندنا وعند الشافعي رحمه الله أن الإمام والفدّ لا تجزئه صلاة إلا بفاحة الكتاب . ٢٩٣
- ١٢٦ - مسألة: قال أبو حنيفة رحمه الله: القراءة واجبة في الركعتين من الظهر والعصر والمغرب والعشاء وليست بواجبة في باقيها .
- ١٢٧ - مسألة: قال مالك رحمه الله: يقرأ مع الإمام فيما يسر فيه . ٢٩٤
- ١٢٨ - مسألة: الصلاة الوسطى عندنا وعند الشافعي رحمه الله هي: ٢٩٥
- صلاة الصبح . ٢٩٦
- ١٢٩ - مسألة: عند مالك رحمه الله أن الإمام إذا قال: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ لم يقل: آمين . ٢٩٩
- ١٣٠ - مسألة: اختلف الناس في الإمام والمأموم، فقال مالك رحمه الله: يقول الإمام سمع الله لمن حمده، ويقول المأموم: ربنا ولك الحمد . ٣٠١
- ١٣١ - مسألة: اختلف العلماء في الاعتدال من الركوع وفي الركوع . ٣٠٢
- ١٣٢ - مسألة: قال مالك رحمه الله: والجلوس في الصلاة كلها بين السجدين وفي الجلستين يفضي بوركه الأيسر إلى الأرض . ٣٠٤

- ١٣٣ - مسألة: عند مالك وأبي حنيفة رحمهما الله أن التشهد الأخير
٣٠٥ ليس بفرض .
- ١٣٤ - مسألة: الصلاة على النبي محمد ﷺ ليس بفرض .
٣٠٥
- ١٣٥ - مسألة: السلام من الصلاة فرض .
٣٠٦
- ١٣٦ - مسألة: اختلف الناس في ستر العورة، فعندنا على وجهين .
٣٠٧
- ١٣٧ - مسألة: عندنا أن حد العورة ما بين السرة والركبة ولا الركبة
٣٠٩ منها .
- ١٣٨ - مسألة: وعند مالك والشافعي رحمهما الله أن المرأة الحرة كلها
٣١١ عورة .
- ١٣٩ - مسألة: عند مالك وأبي حنيفة والشافعي رحمهم الله أن
٣١٢ التسييح في الركوع والسجود ليس بواجب .
- ١٤٠ - مسألة: المستحب للمصلي عند مالك والأوزاعي رحمهما الله
أن يضع الرجل يديه على الأرض إذا هوى إلى السجود قبل
٣١٣ ركبته .
- ١٤١ - مسألة: عند مالك وأبي حنيفة رحمهما الله: الذي يرفع من
السجدة الأخيرة من الركعة الأولى يقوم من سجوده من غير
٣١٤ جلوس .
- ١٤٢ - مسألة: إذا سجد على أنفه دون جبهته لم يجزه مع القدرة
٣١٥ عليه .

- ١٤٣ - مسألة : إذا عجز عن السجود على الجبهة أو مأ إيماء ٣١٦
- ١٤٤ - مسألة عند مالك رحمه الله يجوز السجود على كور العمامة . ٣١٦
- ١٤٥ - مسألة : عند مالك وأبي حنيفة والشافعي والثوري رحمهم الله أن التشهد الأول من الركعة الثانية ليس بفرض . ٣١٧
- ١٤٦ - مسألة : عند مالك والشافعي رحمهما الله وغيرهما أن القراءة بالفارسية لا تجوز ولا تصح بها الصلاة . ٣١٨
- ١٤٧ - مسألة : عند مالك والشافعي رحمهما الله أن المصلي يدعو في صلاته بما شاء . ٣١٩
- ١٤٨ - مسألة : وتجوز عند مالك والشافعي رحمهما الله صلاة الرجل إلى جنبه امرأة . ٣٢٠
- ١٤٩ - مسألة : عند مالك وأبي حنيفة والشافعي رحمهم الله أنه لا يقطع صلاة المصلي مرور الحائض والحمار والكلب الأسود . ٣٢١
- ١٥٠ - مسألة : قال مالك رحمه الله : ومن غلبه الحدث في الصلاة بطلت صلاته . ٣٢٢
- ١٥١ - مسألة : قال مالك رحمه الله ومن تكلم في صلاته ناسياً لم تفسد صلاته . ٣٢٢
- ١٥٢ - مسألة : عند مالك رحمه الله أن الكلام في الصلاة عمداً لمصلحتها لا يفسدها . ٣٢٣
- ١٥٣ - مسألة : قال مالك رحمه الله : ومن فاته شيء من صلاته مع



٣٢٤

الإمام فإنه يقضي مثل ما فاته .

١٥٤ - مسألة : عند مالك والشافعي رحمهما الله : أن سجود القرآن

٣٢٥

سنة .

٣٢٦

١٥٥ - مسألة : وعزائم القرآن في السجود إحدى عشرة سجدة .

١٥٦ - مسألة : عند مالك وأبي حنيفة رحمهما الله أن السجدة الأخيرة

٣٢٧

من سورة الحج ليست بسجدة .

١٥٧ - مسألة : عند مالك رحمه الله يكره سجود الشكر منفرداً عن

٣٢٨

الصلاة .

١٥٨ - مسألة : عند مالك رحمه الله أنه لا يصلي على ظهر الكعبة ولا

٣٢٩

في جوفها .

١٥٩ - مسألة : عند مالك وأبي حنيفة رحمهما الله أنه لا قضاء على

٣٣١

المرتد فيما تركه من الصلاة حال ارتداده .

١٦٠ - مسألة : وإذا أسلم المرتد وكان قد حج قبل رده فإنه يجب عليه

٣٣١

استئناف الحج .

١٦١ - مسألة : عند مالك والشافعي رحمهما الله أنه من شك في

٣٣٢

صلاته فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً فإنه يبنى على يقينه .

٣٣٣

١٦٢ - مسألة : سجود السهو عند مالك رحمه الله على وجهين .

١٦٣ - مسألة : عند مالك والشافعي رحمهما الله أنه إذا سها المصلي

فقام إلى خامسة فإنه إذا ذكر ذلك وهو في أثنائها قبل كمالها

- ٣٣٤ جلس ولم يتمها.
- ١٦٤ - مسألة: اختلفنا مع أبي حنيفة رحمه الله في تكبير الركوع والسجود.
- ٣٣٦
- ١٦٥ - مسألة: سجود السهو عندنا في ترك الأفعال المسنونة.
- ٣٣٨
- ١٦٦ - مسألة: ما تركه من المسنون عامداً فلا سجود عليه على ما رواه ابن القاسم.
- ٣٣٩
- ١٦٧ - مسألة: إن سها سهوين أو أكثر فليس عليه إلا سجدتان.
- ٣٤٠
- ١٦٨ - مسألة: وإذا سها الإمام سهو نقصان أو زيادة فلم يسجد فإن كان سجوده قبل السلام فليسجد من خلفه.
- ٣٤١
- ١٦٩ - مسألة: إذا صلى الجنب بقوم فإن صلاته باطلة.
- ٣٤٢
- ١٧٠ - مسألة: واختلف الناس فيمن صلى أربع ركعات ترك من كل ركعة منها سجدة، حتى حصل في التشهد ثم ذكر ذلك.
- ٣٤٤
- ١٧١ - مسألة: العريان إذا لم يجد الثوب صلى قائماً.
- ٣٤٥
- ١٧٢ - مسألة: القنوت في الصبح عند مالك رحمه الله مستحب.
- ٣٤٦
- ١٧٣ - مسألة: عند مالك رحمه الله أن من نام عن صلاة أو نسيها فكان مقدار ما نسي خمس صلوات فدون، فذكرها وقد حضر وقت صلاته أخرى فإنه يبدأ بما نسي.
- ٣٤٦
- ١٧٤ - مسألة: عند مالك والشافعي رحمهما الله أنه من سبى في صلاته لشيء أو أشار إلى إنسان فإنه لا يقطع الصلاة.
- ٣٤٨



- ١٧٥ - مسألة: الأوقات التي نهي فيها عن الصلاة أربعة عندنا وقتان . ٣٤٩
- ١٧٦ - مسألة: النوافل التي لها أسباب لا تقضي عندنا في كل وقت . ٣٥٣
- ١٧٧ - مسألة: وصلاة الليل مثنى مثنى . ٣٥٤
- ١٧٨ - مسألة: قال مالك - رحمه الله - : والتشهد في الصلاة تشهد عمر بن الخطاب . ٣٥٥
- ١٧٩ - مسألة: عند مالك والشافعي ومحمد وأبي يوسف - رحمهم الله - وجميع الفقهاء أن الوتر مسنون ليس بواجب . ٣٥٧
- ١٨٠ - مسألة: عند مالك والشافعي - رحمهما الله - الوتر ركعة واحدة . ٣٥٧
- ١٨١ - مسألة: عند مالك - رحمه الله - إذا أقيمت الصلاة مثل صلاة الصبح أو غيرها وهو في المسجد ولم يكن ركع ركعتي الفجر فإنه يدخل مع الإمام . ٣٥٨
- ١٨٢ - مسألة: قال مالك - رحمه الله - : القادر على القيام لا يأتى بمن لا يقدر على القيام قاعداً . ٣٦١
- ١٨٣ - مسألة: حكى عن أحمد بن حنبل - رحمه الله - أن الإمام إذا لم يمكنه القيام جاز أن يصلي من خلفه جلوساً . ٣٦٢
- ١٨٤ - مسألة: قال مالك - رحمه الله - : ولا يصلي مفترض فرضه خلف متنفل . ٣٦٣
- ١٨٥ - مسألة: إمامة الصبي لا تجوز عند مالك - رحمه الله - . ٣٦٤
- ١٨٦ - مسألة: ولا يجوز لقارئ أن يأتى بأمر . ٣٦٤

- ١٨٧ - مسألة: وإن صلى مسلم خلف كافر عالم بكفره فلا خلاف أن صلاة المأموم باطلة. ٣٦٥
- ١٨٨ - مسألة: قال أبو حنيفة - رحمه الله -: إذا أمّ الكافر بالمسلمين فإنه يكون بذلك مسلماً. ٣٦٦
- ١٨٩ - مسألة: المريض في صلاته إذا قدر على القيام قام وبني على صلاته. ٣٦٨
- ١٩٠ - مسألة: ولا يأتى رجل بامرأة. ٣٦٨
- ١٩١ - مسألة: ولا تجوز إمامة الفاسق. ٣٦٩
- ١٩٢ - مسألة: إذا كبر المؤتم قبل الإمام تكبيرة الإحرام لم يجزه. ٣٧٠
- ١٩٣ - مسألة: ومن وقف خلف الصف وحده أجزأته صلاته. ٣٧١
- ١٩٤ - مسألة: ولا يجوز دخول المشرك المسجد. ٣٧٣
- ١٩٥ - مسألة: قال مالك - رحمه الله -: ومن رعى في صلاته فإن كان بعد أن عقد ركعة بسجديها فإنه يخرج ويغسل عنه الدم ثم يني. ٣٧٤
- ١٩٦ - مسألة: عند مالك - رحمه الله - أن الذي يصلي في دار محجورة عليها يصلي بصلاة الإمام وهو في المسجد إن كان يسمع التكبير أن ذلك جائز. ٣٧٥
- ١٩٧ - مسألة: يصلي المأموم بين يدي إمامه ولو كانت الدور بين يدي القبلة صحت صلاتهم بصلاة الإمام. ٣٧٦

- ١٩٨ - مسألة: قال الشافعي رحمه الله: يجوز لمن دخل مع الإمام في صلاته وصلى معه بعضها أن يخرج نفسه فيتم بقية صلاته منفرداً. ٣٧٧
- ١٩٩ - مسألة: والفقهاء أولى من القارئ بالإمامة. ٣٧٨
- ٢٠٠ - مسألة: ينبغي للإمام أن يقف بعد الإقامة حتى تعتدل الصفوف. ٣٧٨
- ٢٠١ - مسألة: إذا أحدث الإمام استخلف فإن لم يستخلف استخلفوا هم. ٣٧٩
- ٢٠٢ - مسألة: والقصر يجوز في السفر المباح كما يجوز في الواجب. ٣٨١
- ٢٠٣ - مسألة: قال داود رحمه الله: يجوز القصر في قليل السفر الواجب وكثيره. ٣٨١
- ٢٠٤ - مسألة: المدة التي يستباح الرخصة فيها من السفر. ٣٨٢
- ٢٠٥ - مسألة: اختلف أصحاب مالك رحمه الله في قصر الصلاة في السفر. ٣٨٥
- ٢٠٦ - مسألة: اختلف الناس في قصر المسافر هل يحتاج إلى نية أم لا؟ ٣٨٧
- ٢٠٧ - مسألة: عند مالك والشافعي رحمهما الله إن عزم على مقام أربعة أيام بلياليها عزيمة استقرار أنه مقيم يتم الصلاة. ٣٨٨
- ٢٠٨ - مسألة: قال مالك رحمه الله: ومن كان في أرض العدو من

- سرايا المسلمين خائفًا إلا أنه يقيم بعزيمة أكثر من أربعة أيام فإنه
 ٣٩٠ يقصر صلاته.
- ٢٠٩ - مسألة: ومن نسي صلاة في سفره فذكرها في حضره فليصلها
 ٣٩٢ صلاة سفر.
- ٢١٠ - مسألة: وعندنا وعند أبي حنيفة والشافعي رحمهما الله أن من
 لم يصل العصر مثلاً وهو حاضر، وقد دخل وقتها الموسع ثم
 ٣٩٣ سافر وقد بقي من آخر وقتها مقدار ركعة صلاها صلاة سفر.
- ٢١١ - مسألة: ومن كان في سفينة قادراً على القيام وأراد صلاة فرض
 ٣٩٤ ففرضه القيام.
- ٢١٢ - مسألة: إن دخل مسافر مع مقيمين فأدرك ركعة بسجديتها
 ٣٩٤ صلى صلاة مقيم.
- ٢١٣ - مسألة: ولا يتنفل المسافر على الدابة إلا في سفر تقصر في مثله
 ٣٩٤ الصلاة.
- ٢١٤ - مسألة: الصوم في شهر رمضان في السفر أحب إلينا.
 ٣٩٥
- ٢١٥ - مسألة: العاصي بسفره لا يستبيح الرخصة بالسفر.
 ٣٩٦
- ٢١٦ - مسألة: قال أبو حنيفة رحمه الله: لا يجمع بين صلاتي فرض
 ٣٩٧ في وقت أحدهما إلا بعرفة والمزدلفة.
- ٢١٧ - مسألة: عند مالك رحمه الله أن الجمعة فرض على الأعيان.
 ٣٩٩
- ٢١٨ - مسألة: ولا الجمعة على عبد.
 ٣٩٩

- ٢١٩- مسألة: عند جميع الفقهاء أن المسافر لا الجمعة عليه. ٤٠٠
- ٢٢٠- مسألة: عند مالك رحمه الله القرى التي تجب فيها الجمعة إذا كانت بيوتها متصلة وفيها مسجد وسوق. ٤٠٠
- ٢٢١- مسألة: وتجب الجمعة على كل من كان خارج المصر إذا كان يسمع النداء. ٤٠١
- ٢٢٢- مسألة: وقت الجمعة إذا زالت الشمس وبعد الزوال قليلاً. ٤٠٢
- ٢٢٣- مسألة: ليس عند مالك رحمه الله للجماعة التي تجب عليهم الجمعة حدّ. ٤٠٣
- ٢٢٤- مسألة: وإذا نفضوا من خلف الإمام في الجمعة بعد أن صلى ركعة بسجديتها ولم يبق خلفه أحد غيره، ولم يجد من يجمعها معه بنى عليها ركعة أخرى وصحت صلاته جمعة. ٤٠٤
- ٢٢٥- مسألة: وإذا زوحم المأموم بعد الركوع على السجود مع الإمام وقد كان ركع معه فقام الإمام إلى الثانية فليتبعه بالسجود ما لم يطمئن الإمام راکعاً. ٤٠٦
- ٢٢٦- مسألة: إذا صلى من تجب عليه الجمعة في بيته الظهر أربعاً قبل صلاة الإمام لم يجزه. ٤٠٨
- ٢٢٧- مسألة: ويخطب الإمام خطبتين يجلس بينهما. ٤٠٨
- ٢٢٨- مسألة: ويجلس بين خطبتيه، ويخطب قائماً. ٤٠٩
- ٢٢٩- مسألة: ولو أن إماماً لم يصل بالناس الجمعة حتى دخل وقت

- ٤١٠ العصر فليصل بهم الجمعة .
- ٢٣٠ - مسألة : وإذا أدرك ركعة من الجمعة بسجديتها مع الإمام بنى عليها .
- ٤١١
- ٢٣١ - مسألة : وإذا أصاب الإمام حدث قبل الصلاة أو في الصلاة استخلف من يصلي بالقوم .
- ٤١٤
- ٢٣٢ - مسألة : ولا يجمع الجمعة في مصر إلا في جامع واحد في الأقدم منها .
- ٤١٥
- ٢٣٣ - مسألة : إذا جلس الإمام على المنبر ، فلا تبدأ صلاة نافلة .
- ٤١٦
- ٢٣٤ - مسألة : يجوز أن يسافر الرجل يوم الجمعة قبل الزوال .
- ٤١٧
- ٢٣٥ - مسألة : ليس عند مالك رحمه الله نص في الإمام يخطب وحده دون من تتعقد بهم الجمعة .
- ٤١٨
- ٢٣٦ - مسألة : وإن أصاب الإمام حدث وهو في الخطبة استخلف .
- ٤١٨
- ٢٣٧ - مسألة : قال مالك رحمه الله : ولا يشمت عاطس ولا يرد السلام والإمام يخطب .
- ٤١٩
- ٢٣٨ - مسألة : والصلاة يوم الجمعة جائزة حتى يجلس الإمام .
- ٤٢٠
- ٢٣٩ - مسألة : ولا يجوز أن يكون العبد إماماً في الجمعة .
- ٤٢١
- ٢٤٠ - مسألة : حكى عن أبي يوسف والمزني رحمهما الله أنهما قالوا : صلاة الخوف منسوخة .
- ٤٢٢
- ٢٤١ - مسألة : عندنا وعند أبي حنيفة والشافعي رحمهما الله أن عدد

- ٤٢٣ الركعات في الخوف أربع في الحضر، وركعتان في السفر.
- ٢٤٢- مسألة: قال مالك وأحمد رحمهما الله: إذا كان الخوف يمنع من اجتماعهم جميعاً للصلاة صلى الإمام للصلاة التي حضرت بأذان وإقامة.
- ٤٢٤ ٢٤٣- مسألة: قال مالك رحمه الله: ويكبر في العيدين سبعاً في الأولى بتكبير الإحرام.
- ٤٢٩ ٢٤٤- مسألة: ويبدأ بالتكبير عقب الصلاة من صلاة الظهر يوم النحر.
- ٤٣ ٢٤٥- مسألة: يكبر دبر الصلوات من صلى وحده وإن كان مسافراً.
- ٤٣٣ ٢٤٦- مسألة: ولا تصلى صلاة العيدين في غير يوم العيد.
- ٤٣٤ ٢٤٧- مسألة: صلاة كسوف الشمس ركعتان في كل ركعة ركوعان.
- ٤٣٥ ٢٤٨- مسألة: وليس لصلاة خسوف القمر اجتماع بل يصلي كل إنسان لنفسه.
- ٤٣٦ ٢٤٩- مسألة: وصلاة الاستسقاء سنة في جماعة.
- ٤٣٦ ٢٥٠- مسألة: وتصلى ركعتين من غير تكبير كالنافلة.
- ٤٣٧ ٢٥١- مسألة: ومن صلى في بيته وحده فليعد الصلاة جماعة.
- ٤٣٧ ٢٥٢- مسألة: وقال الشافعي رحمه الله: إذا أحرم الرجل بالصلاة منفرداً فجاء قوم فأرادوا الائتمام به لم يجز ذلك حتى يبتدئ الدخول بنية أن يكون إماماً.
- ٤٣٨ ٢٥٣- مسألة: اختلفت الرواية عن مالك رحمه الله في الإمام إذا

- ٤٣٩ أخبره من خلفه أنه ترك ركعة . .
- ٢٥٤ - مسألة: وتجاوز الصلاة في المقبرة، ونكرها إذا كانت نبشاً
٤٤٠ طرياً .
- ٢٥٥ - مسألة: عند داود رحمه الله أن من حضر عشاؤه فتركه وصلى
٤٤١ أو صلى وهو يدافع الأخيثن، فصلاته باطلة .
- ٢٥٦ - مسألة: ولا بأس بالسدل في الصلاة .
٤٤١
- ٢٥٧ - مسألة: قيام رمضان في البيت لمن قوي عليه أحب إلينا .
٤٤٢
- ٢٥٨ - مسألة: عدد التراويح عند أهل المدينة تسع ترويحاً .
٤٤٢
- ٢٥٩ - مسألة: ومن ترك صلاة الفرض عمداً وجب عليه قضاؤها .
٤٤٣
- ٢٦٠ - مسألة: اختلف الناس في تارك الصلاة عمداً لغير عذر .
٤٤٤

٣ - من كتاب الجنائز

- ٢٦١ - مسألة: وإذا غسل الميت تنزع ثيابه وتستتر عورته .
٤٤٩
- ٢٦٢ - مسألة: قال مالك رحمه الله : وإن وضيء فحسن .
٤٤٩
- ٢٦٣ - مسألة: قال مالك رحمه الله : ويغسل الميت ثلاثاً أو خمساً .
٤٥٠
- ٢٦٤ - مسألة: ولا يؤخذ من شعره ولا ظفره .
٤٥١
- ٢٦٥ - مسألة: ويفعل بالميت المحرم ما يفعل بالحلال .
٤٥١
- ٢٦٦ - مسألة: ويغسل الرجل امرأته إذا ماتت .
٤٥٢
- ٢٦٧ - مسألة: ولا تبنى القبور ولا تجصص .
٤٥٢



- ٢٦٨ - مسألة: ولا تصلى على سقط حتى يستهل صارخاً. ٤٥٣
- ٢٦٩ - مسألة: والمقتول في سبيل الله تعالى بين الصفين في المعركة لا يصلى عليه. ٤٥٣
- ٢٧٠ - مسألة: البغاة من المسلمين إذا قتلوا في المعترك غسلوا وصلى عليهم. ٤٥٤
- ٢٧١ - مسألة: لسنا نعرف عن مالك رحمه الله نصاً في المقتول في المعترك إذا عرف أنه كان جنياً قبل القتل. ٤٥٥
- ٢٧٢ - مسألة: والشهيد الذي في المعركة أو يجرح في المعركة ويعيش يوماً أو يومين أو أكثر يطعم ويشرب ثم يموت. ٤٥٦
- ٢٧٣ - مسألة: والصغير إذا قتل في المعركة لم يغسل ولم يصل عليه. ٤٥٧
- ٢٧٤ - مسألة: ولا يستحب القميص في كفن الميت. ٤٥٨
- ٢٧٥ - مسألة: والمشي أمام الجنازة أفضل. ٤٥٨
- ٢٧٦ - مسألة: وإذا اجتمع الولي والوالي، فالوالي أحق بالصلاة على الميت. ٤٦٠
- ٢٧٧ - مسألة: وتكبيرات الجنازة أربع. ٢٧٧
- ٢٧٨ - مسألة: ولا يقرأ فيها شيء من القرآن. ٤٦٢
- ٢٧٩ - مسألة: ولا يصلى على القبر بعد أن صلى على الجنازة. ٤٦٣
- ٢٨٠ - مسألة: ومن فاته بعض التكبير من صلاة الإمام فوجده قائماً يدعو دخل معه بغير تكبير وانتظره حتى يكبر فيكبر معه. ٤٦٣

- ٢٨١- مسألة: ولا يصلى على جنازة في المسجد إلا أن يضيق الطريق.
٤٦٥
- ٢٨٢- مسألة: اختلفت الرواية عن مالك رحمه الله في المطلقة الرجعية، هل يغسلها زوجها إذا ماتت؟
٤٦٥
- ٢٨٣- مسألة: لأبي تمام رحمه الله إذا اختلط المسلمون والمشركون ولم يميزوا، صلى عليهم ونوي بها المسلمون.
٤٦٦
- ٢٨٤- مسألة: اختلف الناس في ابن آدم إذا مات، فقالت طائفة ينجس بالموت.
٤٦٦
- ٢٨٥- مسألة: وليست منصوبة لنا وليس هذا موضعها ولكن أحببنا أن نذكرها ولا أجلى منها وهي الصلاة خلف من يلحن في القراءة في فاتحة الكتاب.
٤٦٧

٤- من كتاب الزكاة

- ٢٨٦- مسألة: وإذا زادت الإبل على مائة وعشرين واحدة فقد
 ٤٧١ اختلفت الرواية عن مالك رحمه الله .
- ٢٨٧- مسألة: في خمس وعشرين بنت مخاض .
 ٤٧٥
- ٢٨٨- مسألة: إذا كان عنده خمس وعشرون من الإبل وليس فيها
 بنت مخاض ولا ابن لبون فاحتاج إلى أن يشتري فلا يجزئه إلا
 ٤٧٥ بنت مخاض .
- ٢٨٩- مسألة: اختلف قول مالك رحمه الله في الأوقاص التي بين
 ٤٧٦ النصب .
- ٢٩٠- مسألة: إذا كان عنده نصاب من الماشية فاستفاد إليها من
 ٤٧٧ جنسها نصاباً فإنه يزكي الفائدة مع ما كان عنده .
- ٢٩١- مسألة: إذا كان له خمس من الإبل مراض كلها أو جرباء ،
 ٤٩١ فعليه أن يأتي بشاة .
- ٢٩٢- مسألة: ويؤخذ في صدقة الغنم الجذعة والثنية من الضأن .
 ٤٨٠
- ٢٩٣- مسألة: إذا كان في الغنم ذكور وإناث جذاع وثنايا فالواجب
 ٤٨١ عندنا وعند الشافعي رحمه الله الإناث من الجذعة والثنية .

- ٢٩٤- مسألة: حكى عن بعض التابعين أنه قال: في خمس من البقر
٤٨٢ شاة.
- ٢٩٥- مسألة: إذا ماتت الأمهات وبقيت السخال وهي نصاب ففيها
٤٨٢ الزكاة.
- ٢٩٦- مسألة: إذا كان له نصاب من الأمهات، فتوالدت قبل مجيء
الساعي وقبل الحول أيضاً ثم جاء الساعي فوجدها نصاباً فإنه
٤٨٤ يزكيها.
- ٢٩٧- مسألة: والخليطان في الإبل والبقر والغنم يصدقان كصدقة
٤٨٥ المال الواحد.
- ٢٩٨- مسألة: إذا اشترك نفسان واختلطا في نصاب واحد، ولم تكن
٤٨٦ على كل واحد منهما زكاة.
- ٢٩٩- مسألة: عند أبي حنيفة رحمه الله أن الزكاة تتعلق بالعين لا
٤٨٦ بالذمة.
- ٣٠٠- مسألة: عند أبي حنيفة رحمه الله أن الذي يملك الأموال الباطنة
٤٨٩ يجب عليه الزكاة بوجود النصاب والحول.
- ٣٠١- مسألة: حكى عن نفاة القياس منهم داود رحمه الله فيمن
٤٩١ وجبت عليه جذعة فأعطى ماخضاً، لم تجزه.

- ٤٩١ ٣٠٢- مسألة: ولا يجوز أخذ القيم في الزكاة.
- ٤٩٣ ٣٠٣- مسألة: وتجب الزكاة في العوامل والمعلوفة.
- ٤٩٤ ٣٠٤- مسألة: وإذا هرب رب الماشية بماشيته من الساعي بعد مجيئه ومضى الحول فتلفت، ضمن الزكاة.
- ٤٩٦ ٣٠٥- مسألة: ولا زكاة في الخيل.
- ٤٩٧ ٣٠٦- مسألة: وتجب الزكاة في أموال اليتامى والمجانين.
- ٤٩٨ ٣٠٧- مسألة: ومن كان عنده نصاب من الغنم، فباعه قبل الحول بغنم هي نصاب فإنه يزكيها على الحول الأول.
- ٥٠٠ ٣٠٨- مسألة: عن ابن المنذر رحمه الله إذا كان عند العبد مال فزكاته على مولاه.
- ٥٠١ ٣٠٩- مسألة: ولا زكاة في مال المكاتب كله عينه وورقه وماشيته وحرثه.
- ٥٠٢ ٣١٠- مسألة: إذا ولي إخراج زكاته لم يجزه إلا بنية.
- ٥٠٢ ٣١١- مسألة: من غصب ماله فأقام سنين ثم رجع إليه زكى لسنة واحدة.
- ٥٠٤ ٣١٢- مسألة: ومن غلّ في صدقته أو كتم عن الساعي بعض ماله وكان الإمام عدلاً لم تؤخذ زيادة على الزكاة الواجبة عليه.
- ٥٠٥ ٣١٣- مسألة: وإذا ضرب فحول الظباء إناث الغنم فتوالدت فإن في سخالها زكاة.
- ٥٠٦ ٣١٤- مسألة: وإذا كان الراعي واحداً والفحل واحداً والمراح واحداً فهم خلطاء.

- ٣١٥- مسألة: ومن جمع غنمه أو إبله إلى غيره فخالطه سنة أو أقل
من سنة أو قبل الحول بشهر أو شهرين فهو بذلك كله خليط. ٥١٠
- ٣١٦- مسألة: ومن أخرج زكاته قبل محلها، فلا يجزئه ذلك. ٥١١
- ٣١٧- مسألة: اختلف العلماء في الإمام إذا أراد أخذ الزكاة من
الماشية أو العين والورق ممن علم أنه لا يخرج الزكاة. ٥١١
- ٣١٨- مسألة: إذا لم يوص بإخراج زكاة عليه وقد علم ورثته بذلك
أحبينا لهم أن يخرجوها عنه. ٥١٣
- ٣١٩- مسألة: اختلفنا وأبو حنيفة رحمه الله في الميت إذا أوصى
بإخراج زكاة عليه. ٥١٣
- ٣٢٠- مسألة: لأبي تمام رحمه الله: وتوسم ماشية الزكاة لتتميز عن
غيرها. ٥١٤
- ٣٢١- مسألة: ولا يجب الزكاة في الثمار والحبوب حتى تبلغ خمسة
أوسق. ٥١٥
- ٣٢٢- مسألة: ولا زكاة في الفواكه كلها. ٥١٦
- ٣٢٣- مسألة: قال وفي الزيتون الزكاة. ٥١٧
- ٣٢٤- مسألة: ولا يخرص النخل والعنب حتى يطيب. ٥١٨
- ٣٢٥- مسألة: ولا زكاة في العسل. ٥١٩
- ٣٢٦- مسألة: قال: ويضم البر إلى الشعير في الزكاة. ٥١٩
- ٣٢٧- مسألة: قال: يجمع العشر والخراج على إنسان واحد في
أرض واحدة. ٥٢١
- ٣٢٨- مسألة: ومن اكترى أرضاً فزرعها فعلى المستأجر زكاة ما

٥٢١

تخرجه الأرض .

٣٢٩- مسألة : قال : وما زاد على المائتي درهم فبحساب ذلك ، وما

٥٢٣

زاد على العشرين ديناراً فبحسابها .

٥٢٤

٣٣٠- مسألة : ويضم الذهب إلى الورق في الزكاة .

٣٣١- مسألة : عند داود رحمه الله أن الإمام إذا أخذ الصدقة من

٥٢٤

المزكي وجب عليه أن يدعو له .

٣٣٢- مسألة : إذا نقص نصاب الورق والذهب في خلال الحول ، ثم

أفاد إلى ما بقي منه فائدة ليست من ربحه ، فتم بالفائدة نصاباً

٥٢٥

في آخر الحول فلا زكاة عليه .

٥٢٦

٣٣٣- مسألة : ولا زكاة في الحلبي المتخذ للبس على الوجه المباح .

٣٣٤- مسألة : وتجب في العروض إذا بيعت بنصاب وقد حال الحول

٥٢٧

لها وكانت للتجارة .

٣٣٥- مسألة : والعروض إذا كانت للتجارة مرصدة للنماء لا يقومها

٥٢٧

صاحبها عند كل حول للزكاة .

٣٣٦- مسألة : إذا اشترى سلعة للتجارة قبض ثمنها مع ربحه قبل

٥٢٩

الحول فإنه يزكي الربح مع الأصل بحول الأصل .

٣٣٧- مسألة : وإن كان مع إنسان نصاب من الدراهم أحد عشر

شهراً ، فاشترى به عشرين ديناراً وتم الحول أو كان عنده

نصاب دنائير أحد عشر شهراً ثم اشترى به دراهم تجب في

٥٣٠

مثلها الزكاة فإنه يزكيها .

٣٣٨- مسألة : إذا نض ثمن العروض عند الحول وكان نصاباً أو حال

- ٥٣٠ الحول وهو مدير والسلعة باقية فالزكاة واجبة .
- ٣٣٩- مسألة: لا تصير العروض إلى التجارة بمجرد النية ولا إن نقلها من ملكه إلى ملك غيره ينوي به التجارة حتى ينقل العرض الأول من ملكه بعين .
- ٥٣١ ٣٤٠- مسألة: لأبي تمام رحمه الله إذا نقصت مائتا درهم نقصاناً يسيراً يجوز بجواز الموازنة ففيها الزكاة .
- ٥٣٤ ٣٤١- مسألة: إذا اشترى ماشية للتجارة فحال الحول عليها وهي نصاب زكاها زكاة الماشية من عينها لا زكاة قيمتها .
- ٥٣٧ ٣٤٢- مسألة: ومن أخذ مالاً قراضاً فأقام في يده حولاً فربح فيه فلا يزكيه حتى يرده إلى ربه .
- ٥٣٨ ٣٤٣- مسألة: ومن معه مائتا درهم وعليه دين مثلها ولا عرض له يفى بما عليه فلا زكاة عليه في العين والورق خاصة .
- ٥٤٢ ٣٤٤- مسألة: ومن له دين على إنسان فلا زكاة عليه فيه .
- ٥٤٥ ٣٤٥- مسألة: يكره للإنسان أن يشتري صدقته .
- ٥٤٥ ٣٤٦- مسألة: ولا زكاة فيما يخرج من المعادن إلا أن يكون ذهباً أو فضة .
- ٥٤٨ ٣٤٧- مسألة: وما يخرج من المعدن من الذهب والفضة بالمؤنة والتعب ففيه ربع العشر .
- ٥٤٩ ٣٤٨- مسألة: وما يخرج من البحر مثل اللؤلؤ والعنبر والسموك والطير فلا زكاة فيه .
- ٥٥١ ٣٤٩- مسألة: ولا تجب الزكاة فيما تجب فيه من المعدن حتى يبلغ

٥٥٢

نصاباً.

٥٥٣

٣٥٠- مسألة: ويزكي النصاب مما يخرج من المعدن في الحال.

٣٥١- مسألة: قد مضى في كلامنا أن الذي يجب زكاةً، ونحن نجد

٥٥٣

الكلام في ذلك.

٥- من زكاة الفطر

٥٥٥

٣٥٢- مسألة: والأصل في زكاة الفطر قوله تعالى: ﴿قد أفلح من

تركى...﴾.

٥٥٨

٣٥٣- مسألة: لم يختلف فقهاء الأمصار في أن السيد عليه أن يخرج

عن عبيده المسلمين صدقة الفطر.

٥٥٩

٣٥٤- مسألة: ولا تمنع زكاة التجارة في الرقيق زكاة الفطر.

٣٥٥- مسألة: إذا كان الابن الصغير موسراً، فمذهب مالك رحمه

ومذهب أبي حنيفة والشافعي رحمهما الله أن نفقة الصغير في

٥٦١

ماله.

٥- فصل: وأما الولد إذا كان بالغاً زمناً فقيراً فلا خلاف أن النفقة

٥٦٢

تلزم الأب.

٣٥٦- مسألة: وإذا لزمته النفقة على زوجته المسلمة لزمته صدقة

٥٦٣

الفطر عنها.

٣٥٧- مسألة: إذا كان له عبد أبق أو غائب فأيس منه ولا يرجوه لم

٥٦٤

يلزمه أن يزكي عنه زكاة الفطر.

٥٦٥

٣٥٨- مسألة: ولا يزكي عن عبده الكافر.

٣٥٩- مسألة: اختلف قول مالك رحمه الله في وقت وجوب صدقة

٥٦٦

الفطر .

٣٦٠- مسألة : إذا كان العبد المسلم بين نفسين زكى كل واحد منهما

٥٦٦

عنه بقدر ملكه .

٥٦٧

٣٦١- مسألة : والمدّ رطل وثلث والصاع أربعة أمداد .

٣٦٢- مسألة : من ملك فضلاً عن قوت يومه أخرج زكاة الفطر عن

٥٦٨

نفسه .

٥٦٨

٣٦٣- مسألة : ولا يجزئه في صدقة الفطر أقل من صاع حنطة .

٣٦٤- مسألة : إذا كان قوته وقوت بلده في غالب الأمر الحنطة لم

٥٦٩

يجزه أن يخرج غيرها .

٦- من كتاب قسم الصدقات

٣٦٥- مسألة : وإذا كان الإمام عدلاً فله أخذ الزكاة من

٥٧١

الأموال الباطنة .

٣٦٦- مسألة : إن رأى الإمام صرف الزكاة إلى صنف واحد

وتفضيل صنف على صنف إذا أداه اجتهاده لشدة الحاجة فعل

٥٧٤

ذلك وأجزأه .

٥٧٥

٣٦٧- مسألة : لأبي تمام رحمه الله وللعامل أن يأخذ من الصدقات .

٥٧٦

٣٦٨- مسألة : ويجوز أن يكون العامل من ذوي القربى .

٥٧٦

٣٦٩- مسألة : وإن وجد في زماننا مؤلفة أعطوا .

٥٧٧

٣٧٠- مسألة : وابن لسبيل يتناول المجتاز والمنقطع ومن يريد السفر .

٥٧٧

٣٧١- مسألة : والصدقة اسم للزكاة .

- ٣٧٢- مسألة : وإذا وجد المستحقون لأخذ الزكاة في البلد الذي
تؤخذ منه لم تنقل الزكاة . ٥٧٩
- ٣٧٣- مسألة : عند أصحابنا أن المسكين أشد حاجة من الفقير . ٥٨٢
- ٣٧٤- مسألة : ومن كان قوياً على الاكتساب جلدًا يقدر على أن
يكسب ما يقوته ويقوت عياله لم أعرف لمالك رحمه الله فيه
نصاً هل يجوز له أخذ الزكاة . ٥٨٣
- ٣٧٥- مسألة : اختلف في قوله تعالى : ﴿ وفي الرقاب ﴾ . ٥٨٦
- ٣٧٦- مسألة : وكذلك قوله : ﴿ وفي سبيل الله ﴾ . ٦٨٨
- ٣٧٧- مسألة : ولم يحد مالك رحمه الله في الغني الذي يمنع أخذ
الزكاة حدًا . ٥٨٩
- ٣٧٨- مسألة : قال مالك رحمه الله : ولا تعطى المرأة زوجها شيئاً من
زكاتها . ٥٩٤
- ٣٧٩- مسألة : وإذا اجتمع في صنف واحد معان من الفقر والمسكنة
والعدم لم يستحق بكل وصف . ٥٩٦
- ٣٨٠- مسألة : ولا يجوز صرف زكاة الفطر إلى ذمي . ٥٩٩
- ٣٨١- مسألة : إذا اجتهد الإمام فصرف الزكاة إلى غني . ٥٩٩
- ٧- من كتاب الصيام**
- ٣٨٢- مسألة : ولا يجوز صوم رمضان ولا غيره عندنا إلا بنية . ٦٠٣
- ٣٨٣- مسألة : ومن لم ينو الصيام قبل الفجر لم يجزه . ٦٠٥
- ٣٨٤- مسألة : وإذا نوى أول ليلة من رمضان صيامه كله أجزأه . ٦٠٦
- ٣٨٥- مسألة : تعيين النية واجب . ٦٠٦

- ٦٠٨ - ٣٨٦- مسألة : والتطوع عندنا لا يصح إلا بنية من الليل كالفرض .
- ٦٠٩ - ٣٨٧- مسألة : ولا يجب صوم شهر رمضان إلا برؤية الهلال .
- ٦١٠ - ٣٨٨- مسألة : يجوز أن يصوم آخر يوم من شعبان تطوعاً .
- ٦١٣ - ٣٨٩- مسألة : عندنا أن الهلال إذا رئي في يوم الشك أو في يوم الثلاثين من رمضان فهو لليلة المستقبل .
- ٦١٤ - ٣٩٠- مسألة : ولا يصام رمضان ولا يفطر منه إلا بشهادة عدلين .
- ٦١٦ - ٣٩١- مسألة : لأبي التمام رحمه الله إذا أكل في رمضان عامداً فعليه القضاء والكفارة .
- ٦١٧ - ٣٩٢- مسألة : وإذا قبل امرأته في رمضان فلا شيء عليه إلا أن ينزل .
- ٦١٧ - ٣٩٣- مسألة : ولا بأس أن يكتحل الصائم .
- ٦١٧ - ٣٩٤- مسألة : قال مالك رحمه الله والمسافر مخير إن شاء صام وإن شاء أفطر .
- ٦١٨ - ٣٩٥- مسألة : وإذا تلذذ بالنظر فأنزل أفطر .
- ٦١٨ - ٣٩٦- مسألة : قال مالك رحمه الله : وإذا استقاء في رمضان عامداً ففقاء فعليه القضاء .
- ٦١٩ - ٣٩٧- مسألة : إذا أكل وعنده أن الفجر لم يطلع ثم بان له أنه قد كان طلع فعليه القضاء .
- ٦٢٠ - ٣٩٨- مسألة : قال مالك رحمه الله : ليلة القدر لا ينقطع إلى يوم القيامة .
- ٣٩٩- مسألة : وإذا نوى إنسان في يوم الشك أن يصوم فإن كان أول

- رمضان فهو فرضه وإلا كان تطوعاً، فصادف أول يوم من رمضان لم يجزه. ٦٢١
- ٤٠٠ - مسألة: إذا عمل قوم لوط في يوم الصوم من رمضان غير مكره فعليه القضاء والكفارة. ٦٢٢
- ٤٠١ - مسألة: لست أعرف لأصحابنا نصاً فيمن طلع عليه الفجر وهو مولج فلبث قليلاً متعمداً ثم أخرجه. ٦٢٣
- ٤٠٢ - مسألة: إذا جامع في رمضان طائعان وهما صائمان بغير عذر فعلى كل واحد منهما الكفارة. ٦٢٤
- ٤٠٣ - مسألة: إذا رأى هلال رمضان وحده فردت شهادته فعليه أن يصوم. ٦٢٥
- ٤٠٤ - مسألة: ومن أفطر يوماً من قضاء رمضان فلا كفارة عليه. ٦٢٦
- ٤٠٥ - مسألة: من شك في طلوع الفجر فلا يأكل. ٦٢٧
- ٤٠٦ - مسألة: ومن أصبح جنباً من جماع أو احتلام اغتسل وأتم صومه. ٦٢٨
- ٤٠٧ - مسألة: عند مالك رحمه الله كل إبطار في رمضان بمعصية تتعلق به الكفارة. ٦٢٩
- ٤٠٨ - مسألة: وكفارة الفطر في رمضان عند مالك رحمه الله التخيير. ٦٣١
- ٤٠٩ - مسألة: ومن أكل أو جامع ناسياً في نهار رمضان فقد أفطر وعليه القضاء. ٦٣١
- ٤١٠ - مسألة: والإطعام في كفارة الصيام لكل مسكين مدّ بمدّ النبي ﷺ. ٦٣١

- ٤١١ - مسألة: إذا تضمض أو استنشق فوصل الماء إلى جوفه فإن
كان ناسياً لصومه فقد تكلمنا عليه في الأكل ناسياً. ٦٣٣
- ٤١٢ - مسألة: وإذا وطئ في يوم واحد مراراً فليس عليه إلا كفارة
واحدة. ٦٣٤
- ٤١٣ - مسألة: إذا أفطر أياماً من رمضان فطراً يوجب الكفارة فعليه
لكل واحد كفارة. ٦٣٥
- ٤١٤ - مسألة: إذا أصبح الرجل وامرأته صائمين فأفطر بجماع ثم
مرضاً، أو حاضت المرأة ومرض الرجل في بقية اليوم فعليها
القضاء والكفارة. ٦٣٦
- ٤١٥ - مسألة: وإذا وطئها نائمة أو مكرهة فقد أفطرا، وعلى الزوج
كفارة عنه وكفارة عنها. ٦٣٧
- ٤١٦ - مسألة: وإذا أفطرت الحامل خوفاً على ما في بطنها والمرضع
أيضاً، فلا كفارة عليهما. ٦٣٨
- ٤١٧ - مسألة: الشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصيام لا كفارة عليه. ٦٤١
- ٤١٨ - مسألة: اختلف العلماء في المجنون إذا بلغ الحلم مطبقاً وبقي
سنين على ذلك وزال ذلك عنه. ٦٤٢
- ٤١٩ - مسألة: وليس يصح لي الفرق بين أن يغمي عليه أقل نهاره أو
أكثره على وجه. ٦٤٤
- ٤٢٠ - مسألة: ولا يجوز صوم غير رمضان في شهر رمضان ولا في
سفر. ٦٤٤
- ٤٢١ - مسألة: إذا أفطر المسافر ثم قدم في بقية نهاره فليس عليه أن

٦٤٦

يكف في بقية نهاره عن الفطر .

٤٢٢ - مسألة: ولو أم مقيماً نوى الصيام قبل الفجر ثم خرج بعد

٦٤٧

الفجر مسافراً لم يفطر .

٦٤٨

٤٢٣ - مسألة: إذا نوى الصيام وهو مقيم ثم سافر فلا يفطر .

٤٢٤ - مسألة: إذا أفطر في رمضان لمرض أو سفر أو حيض أو غير

ذلك فزال عذره وأمكنه القضاء فإن قضى قبل دخول رمضان

٦٤٩

آخر فلا شيء عليه .

٦٥٠

٤٢٥ - مسألة: ومن مات وعليه صوم رمضان لم يقضه وليه .

٦٥٢

٤٢٦ - مسألة: وإن قضى ما عليه من صوم رمضان متفرقاً أجزأه .

٦٥٣

٤٢٧ - مسألة: ولا يصام يوم الفطر ولا يوم النحر .

٦ - فصل: فأما الكلام في أيام التشريق وهي أيام منى وهي

الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة فإنه

٦٥٥

يجوز صومها .

٤٢٨ - مسألة: إذا احتقن الصائم أو استعط فتزل إلى جوفه أو داوى

جراحه بدواء رطب أو يابس وعلم أنه وصل إلى موضع

٦٥٦

الغذاء من جوفه فقد أفطر .

٤٢٩ - مسألة: والأسير إذا حبس والتبست عليه الشهور فتحرى

٦٥٩

صيام شهر على أنه رمضان فوافقه أو ما بعده أجزأه .

٦٦١

٤٣٠ - مسألة: ويحتجم الصائم .

٤٣١ - مسألة: ويجب على الصائم أن ينزه صومه عن اللفظ القبيح

٦٦٣

والشتم والسباب .

- ٤٣٢ - مسألة : ويستاك الصائم . ٦٦٥
- ٤٣٣ - مسألة : ومن وطئ في رمضان عامداً وهو صائم فعليه
القضاء والكفارة . ٦٦٦
- ٤٣٤ - مسألة : إذا شرع إنسان في صوم تطوع لزمه إتمامه . ٦٦٧
- ٤٣٥ - مسألة : ومن دخل في صيام الشهرين المتتابعين فمرض أو
أفطر في يوم غيم ، وظن أن الشمس قد غربت فإنه يبني . ٦٦٨
- ٤٣٦ - مسألة : وإذا لم يجد رقبة في كفارة الظهار فدخل في الصوم
ثم وجد الرقبة فهو بالخيار . ٦٦٩

٨ - من كتاب الاعتكاف

- ٤٣٧ - مسألة : قال مالك رحمه الله : لا يجوز الاعتكاف إلا بصوم . ٦٧١
- ٤٣٨ - مسألة : ولا يجوز الاعتكاف إلا في المسجد . ٦٧٣
- ٤٣٩ - مسألة : إذا نذر اعتكاف شهر ولم يقل : متتابعاً فإنه يلزمه
متتابعاً . ٦٧٥
- ٤٤٠ - مسألة : من وطئ في حال اعتكافه فسد اعتكافه . ٦٧٦
- ٤٤١ - مسألة : ومن جامع فيما دون الفرج فأنزل في حال اعتكاف
بطل اعتكافه . ٦٧٧
- ٤٤٢ - مسألة : السباب والغيبة ليس بمنصوص لنا أنه ينقض
الاعتكاف أو لا ينقضه . ٦٧٨
- ٤٤٣ - مسألة : ولا يجوز الاعتكاف بشرط إن عرض لي كذا وكذا
خرجت . ٦٧٩

٩- من كتاب الجهاد

- ٦٨١ - ٤٤٤ - مسألة: قال القاضي رحمه الله: فرض الجهاد على الكفاية.
- ٦٨١ - ٤٤٥ - مسألة: لا يستحل القاتل سلب قتيله إلا أن يرى الإمام ذلك.
- ٦٨١ - ٤٤٦ - مسألة: قال مالك رحمه الله: أما من قربت ديارهم منا فلا يدعوا لعملهم بالدعوة.
- ٦٨٣ - ٤٤٧ - مسألة: وتقسم الغنيمة في دار الحرب.
- ٦٨٧ - ٦ - والغنيمة يستقر ملك الغانمين عليها بنفس المغنم.
- ٦٨٧ - ٤٤٨ - مسألة: ومن دخل دار الحرب وحده متلصصاً فغنم أخذ منه الخمس.
- ٦٨٧ - ٤٤٩ - مسألة: والذين يستحقون الغنيمة هم الذين شهدوا الواقعة.
- ٦٨٩ - ٤٥٠ - مسألة: ولا يقتل الرهبان وأهل الصوامع.
- ٦٩٠ - ٤٥١ - مسألة: وتقام الحدود في دار الحرب.
- ٦٩١ - ٤٥٢ - مسألة: ولا يستعان بالمشركين على قتال العدو.
- ٦٩٣ - ٤٥٣ - مسألة: وما أحرزه المشركون من أموال المسلمين ثم غنمه المسلمون فإن وجده صاحبه قبل القسم فهو أولى به بغير ثمن.
- ٦٩٣ - ٤٥٤ - مسألة: وللفراس عندنا ثلاثة أسهم.
- ٦٩٩ - ٤٥٥ - مسألة: والهجن والبرذون بمنزلة الخيل.
- ٧٠١ - ٤٥٦ - مسألة: ولا يسهم إلا لفرس واحد.
- ٧٠٣ - ٤٥٧ - مسألة: وإذا دخل دار الحرب فارساً ثم مات فرسه قبل القتال فلا سهم لفرسه.
- ٧٠٥

- ٧٠٦ - ٤٥٨ - مسألة: اختلف الناس في فتح مكة .
- ٧٠٦ - ٤٥٩ - مسألة: إذا غنم المسلمون من مواشي الكفار ودوابهم وخافوا من كره العدو وأخذها من أيديهم فإنها تعرقب .
- ٧٠٧ - ٤٦٠ - مسألة: ومن غلّ عاقبه الإمام .
- ٧٠٨ - ٤٦١ - مسألة: وإذا ظهر منه التخذيّل للمسلمين لم يسهم له .
- ٧٠٨ - ٤٦٢ - مسألة: ولم أجد لمالك رحمه الله نصّاً في أمان العبد .
- ٧١١ - ٤٦٣ - مسألة: ويجوز للإمام أن يمين على الأسرى الذين في يده .
- ٧١٢ - ٤٦٤ - مسألة: إذا دخل الحربي إلينا بأمان فأودع وباع وترك مالا ثم قتل بدار الحرب فإنه يرد ماله وودائعهُ إلى ورثته .
- ٧١٤ - ٤٦٥ - مسألة: إذا سبى الزوجان معاً فقال مالك رحمه الله في إحدى الروايتين عنه: إنهما على نكاحهما .
- ٧١٧ - ٤٦٦ - مسألة: وإذا تعين فرض الجهاد على أهل بلد لقرب العدو من بلدهم وكان فيهم من يجد الزاد وهو يقوى على المشي لزمه فرض الجهاد .
- ٧١٧ - ٤٦٧ - مسألة: وقال مالك رحمه الله: لا بأس بالجعائل في الثغور .
- ٧٢٠ - ٤٦٨ - مسألة: قال مالك رحمه الله: ويسهم للتاجر والأجير إذا قاتلا .
- ٧٢٥ - ٤٦٩ - مسألة: ومن يبلغ الحلم أو أطاق القتال وقاتل يسهم له .
- ٧٢٥ - ٤٧٠ - مسألة: إذا أسلم الحربي وخرج إلينا وجاءنا ثم أسلم وترك ماله وولده في دار الحرب فلا خلاف أنه قد أحرز دمه .
- ٧٢٥ - ٤٧١ - مسألة: ومن سرق من الغنيمة من حر أو عبد ما يجب فيه



٧٢٧

القطع قطع .

٣٧٢ - مسألة : إذا أسر العدو مسلماً فاشتراه رجل من المسلمين منهم

٧٢٩

بغير أمره كان له أن يرجع عليه بما اشتراه به .

٧٢٩

٤٧٣ - مسألة : ولا يجوز الربا بين المسلم والحربي في دار الحرب .

٤٧٤ - مسألة : وإذا رأى الإمام أن يعطي القاتل سلب مقتوله أعطاه

٧٣٠

إياه من الخمس .

٤٧٥ - مسألة : وإذا وقع الصبي وأمه في السبيل لم يفرق بينهما في

٧٣٠

القسم .

٨ - فصل : فأما التفرقة بين الولد وأبيه فيجوز عند مالك رحمه

٧٣٢

الله .

٧٣٣

٤٧٦ - مسألة : قال مالك رحمه الله : إذا بيع الولد فسخ البيع .

٧٣٣

٤٧٧ - مسألة : ولا يكون الولد مسلماً بإسلام أمه دون أبيه .

٧٣٥

٤٧٨ - مسألة : ولا يتوارث الجهلاء بنسب .

٤٧٩ - مسألة : وكل ما افتتح أو يفتح عنوة فإن مالكا رحمه الله لا

٧٣٨

يرى قسمته .

٤٨٠ - مسألة : وإذا صالح الإمام قوماً من المشركين على أن أراضيه

لهم وجعل عليها شيئاً فهو كما يصالحهم على أن يؤدوا جزية

٧٤٢

رقابهم .

٤٨١ - مسألة : فإذا أسر المسلم فأحلفه المشركون ألا يخرج عن

ديارهم ولا يهرب ، على أن يخلوه يذهب ويحجى فإنه لا

٧٤٣

يهرب .

- ٧٤٤ ٤٨٢ - مسألة: الفيء لا يخمس .
- ٧٤٦ ٩ - فصل: وليس في الخمس سهم لله مفرد .
- ٧٤٧ ٤٨٣ - مسألة: قال الشافعي رحمه الله: ويعطى القرابة للذكر مثل حظ الانثيين .
- ٧٤٨ ٤٨٤ - مسألة: عندنا وعند أهل العلم كافة أن الأنبياء لا يورثون .
- ١٠ - من كتاب الجزية
- ٧٥١ ٤٨٥ - مسألة: وتؤخذ الجزية من كل مشرك .
- ٧٥٢ ١٠ - فصل: ورأيت أن أتكلم على المجوس في أنهم لا كتاب لهم .
- ٧٥٣ ٤٨٦ - مسألة: استرقاق الوثني عندنا جائز .
- ٧٥٤ ٤٨٧ - مسألة: أكثر الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير .
- ٧٥٦ ١١ - فصل: ولا تجب الجزية على الفقير .
- ٧٥٧ ٤٨٨ - مسألة: وإذا أسلم وعليه جزية أو مات سقطت عنه .
- ٤٨٩ - مسألة: الذمي إذا حلت عليه جزية سنة ويمكنه أداؤها فتأخرت عنه حتى دخلت سنة أخرى وهو موسر قادر على أدائها أخذت منه .
- ٧٥٨ ٤٩٠ - مسألة: وحدّ الحجاز مكة والمدينة واليمامة .
- ٤٩١ - مسألة: وإذا عاقد الإمام المشركين وهادنهم على أن من جاءنا منهم رددناه فإنه يرد إليهم من قد أسلم من الرجال .
- ٧٦١ ٤٩٢ - مسألة: ومن اختلف من أهل الذمة بالتجارة إلى غير أفقه فإنه يؤخذ منه العشر .
- ٧٦٢

١١- من كتاب المناسك

- ٤٩٣- مسألة: ومن قدر على الوصول إلى البيت ببذنه فقد لزمه
فرض الحج. ٧٦٥
- ٤٩٤- مسألة: والمعصوب الذي لا يستطيع أن يثبت على الراحلة إما
لكبر أو ضعف أو زمانة أو غير ذلك لا يلزمه فرض الحج. ٧٦٦
- ٤٩٥- مسألة: وأما الأعمى إذا وجد من يهديه على الطريق من قائد
يقوده أو غير ذلك وهو يقدر على الوصول إلى البيت بنفسه
فالحج واجب. ٧٦٧
- ٤٩٦- مسألة: إذا مات ولم يحج سقط عنه. ٧٦٨
- ٤٩٧- مسألة: يجوز أن يحج عن غيره قبل أداء فرضه. ٧٦٩
- ٤٩٨- مسألة: الحج على الفور. ٧٧٢
- ٤٩٩- مسألة: لأبي التمام رحمه الله قال مالك رحمه الله: ويلزم
المرأة والحج وإن لم يكن لها ذو محرم. ٧٧٤
- ٥٠٠- مسألة: ومن أحرم بالحج في غير أشهر الحج لزمه ذلك. ٧٧٤
- ٥٠١- مسألة: والعمرة سنة. ٧٧٦
- ٥٠٢- مسألة: يجوز أن يعتمر من ليس في حج يوم عرفة ويوم
النحر. ٧٧٧
- ٥٠٣- مسألة: ويكره للإنسان أن يعتمر في السنة أكثر من مرة
واحدة. ٧٧٧
- ٥٠٤- مسألة: وأفراد الحج أفضل من القرآن. ٧٧٨
- ٥٠٥- مسألة: وللمكي أن يتمتع. ٧٧٩

- ٥٠٦ - مسألة: وللمتمتع إذا لم يجد الهدي أن يصوم من حين يحرم بالحج. ٧٨٠
- ٥٠٧ - مسألة: ولا يجوز نحر هدي المتعة والقرآن قبل يوم النحر. ٧٨١
- ٥٠٨ - مسألة: إذا لم يصم الثلاثة الأيام قبل يوم النحر جاز أن يصومها في أيام التشريق. ٧٨١
- ٥٠٩ - مسألة: وإذا دخل في الصوم عند عدم الهدي ثم وجد الهدي بعد دخوله في الصوم استحبنا له الرجوع إلى العدي. ٧٨٢
- ٥١٠ - مسألة: وإذا رجع من منى جاز له أن يصوم السعة الأيام قبل الرجوع إلى أهله. ٧٨٣
- ٥١١ - مسألة: لأبي التمام قال مالك رحمه الله وعلى القارن الهدي. ٧٨٤
- ٥١٢ - مسألة: قال مال رحمه الله: وإذا اختضبت المحرمة فعليها الفدية. ٧٨٥
- ٥١٣ - مسألة: ويكره لبس المعصفر. ٧٨٥
- ٥١٤ - مسألة: قال مالك رحمه الله: من ساق هدياً في عمرة كان له جزاء. ٧٨٦
- ٥١٥ - مسألة: قال مالك رحمه الله: والخلاف بنسك وعلى من أخره تأخيراً فاحشاً الدم. ٧٨٦
- ٥١٦ - مسألة: وحاضروا المسجد الحرام الذين لا دم عليهم للمتعة ولا للقران هم أهل مكة. ٧٨٧
- ٥١٧ - مسألة: وأشهر الحج: شوال وذو القعدة وذو الحجة. ٧٨٩

- ٥١٨ - مسألة: إذا جاوز الميقات يريد الحج أو العمرة فأحرم بعد
 ٧٩٠ مجاوزة الميقات وجب عليه الدم .
- ٥١٩ - مسألة: ويكره الطيب عند الإحرام .
 ٧٩١
- ٥٢٠ - مسألة: ويكفيه أن ينوي حجاً أو عمرة عند دخوله فيه .
 ٧٩١
- ١١ - فصل: عند الشافعي رحمه الله أن التلبية ليست بواجبة .
 ٧٩٣
- ٥٢١ - مسألة: إن اقتصر على تلبية رسول الله ﷺ فحسن .
 ٧٩٣
- ٥٢٢ - مسألة: ولا تلبس المرأة القفازين .
 ٧٩٦
- ٥٢٣ - مسألة: ومن لبس أو تطيب ناسياً فنزع اللباس وغسل الطيب
 ٧٩٧ في الحال فلا شيء عليه .
- ٥٢٤ - مسألة: ويكره للمحرم أن يرفع صوته بالتلبية في سائر
 ٧٩٨ المسجد .
- ٥٢٥ - مسألة: إذا لم يجد المحرم نعلين جاز أن يلبس خفين .
 ٧٩٩
- ٥٢٦ - مسألة: إذا لبس المحرم السراويل مع عدم الإزار فعليه
 ٨٠٠ الفدية .
- ٥٢٧ - مسألة: إذا احتاج إلى لبس الخفين عند عدم النعلين وقطعهما
 ٨٠١ أسفل من الكعبين فلا فدية عليه .
- ١٢ - فصل: إذا لبس القباء على الوجه الذي يلبس عليه . . . وجبت
 ٨٠١ عليه الفدية .
- ٥٢٨ - مسألة: ولا يغطي المحرم الذكر وجهه .
 ٨٠٢
- ٥٢٩ - مسألة: وذكرنا أن المتمتع هو الذي يحرم بالعمرة في شهور
 ٨٠٣ الحج .

- ٥٣٠ - مسألة: إذا لبس المحرم الخفين وقد قطعهما أسفل الكعيين مع وجود النعلين افتدى . ٨٠٤
- ٥٣١ - مسألة: إذا حلق المحرم شعر بدنه وجبت عليه الفدية . ٨٠٥
- ٥٣٢ - مسألة: وإن حلق المحرم أو نتف من شعره شعرتين أو ثلاث أطعم . ٨٠٦
- ٥٣٣ - مسألة: ولا يجوز للمحرم أن يتزوج ولا أن يزوج غيره . ٨٠٨
- ٥٣٤ - مسألة: واختلفت الرواية عن ماك رحمه الله في الفرقة من نكاح المحرم . ٨٠٩
- ٥٣٥ - مسألة: ولا يجوز الطواف بغير طهارة . ٨٠٩
- ٥٣٦ - مسألة: ومن طاف في الحجر أعاد الطواف . ٨١١
- ٥٣٧ - مسألة: إذا نكس الطواف لم يجزه وأعاد . ٨١٢
- ٥٣٨ - مسألة: عدد الطواف سبعة أشواط . ٨١٢
- ٥٣٩ - مسألة: ركعتا الطواف من مسنونات الحج . ٨١٣
- ١٣ - فصل: فأما إذا لم يصلها حيث يرجع إلى بلده أو تباعد فإنه يصليهما حيث هو . ٨١٥
- ٥٤٠ - مسألة: لأبي التمام رحمه الله وقال مالك رحمه الله: والوقوف بالمشعر سنة . ٨١٥
- ٥٤١ - مسألة: السعي بين الصفا والمرة سبع مرات . ٨١٦
- ٥٤٢ - مسألة: ومن جمع بين الحج والعمرة صار قارناً . ٨١٧
- ٥٤٣ - مسألة: فإذا حلق محرم رأس حلال، قال مالك رحمه الله: استحب له أن يفتدي . ٨١٩

- ٥٤٤ - مسألة : ويقصر أهل مكة مع أهل الآفاق الصلوات مبنى وعرفة . ٨١٩
- ٥٤٥ - مسألة : وإذا وافق يوم عرفة عندنا يوم الجمعة لم يصل بهم الإمام الجمعة . ٨٢٠
- ٥٤٦ - مسألة : قد ثبت أن الإمام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة في وقت الظهر . ٨٢١
- ٥٤٧ - مسألة : الاعتماد في الوقوف بعرفة عندنا على الليل . ٨٢٢
- ٥٤٨ - مسألة : والمبيت بالمزدلفة والوقوف بالمشعر الحرام ليس بركن في الحج . ٨٢٤
- ٥٤٩ - مسألة : فإذا وطئ المحرم بعد الوقوف بعرفة وقبل رمي جمرة لعقبة وقبل الطواف فسد حجة . ٨٢٥
- ٥٥٠ - مسألة : إذا وطئ المحرم بعد رمي جمرة العقبة وقبل الطواف فهل يفسد حجه ؟ ٨٢٥
- ٥٥١ - مسألة : ودم الفساد بدنة . ٨٢٦
- ٥٥٢ - مسألة : إذا وطئ مراراً لم يلزمه إلا هدي واحد . ٨٢٦
- ٥٥٣ - مسألة : إذا أفسد حجه أو عمرته قضاها من ابتدأهما . ٨٢٨
- ٥٤٤ - مسألة : ومن فاته الحج فله أن يتحلل منه بعمل عمرة . ٨٣٠
- ٥٥٥ - مسألة : ولا يجوز لأحد دخول مكة إلا بإحرام . ٨٣١
- ٥٥٦ - مسألة : ومن دخلها غير محرم فلا قضاء عليه . ٨٣٣
- ٥٥٧ - مسألة : من فاته الحج فتحلل بعمره فإنه يقضي الحج . ٨٣٣
- ٥٥٨ - مسألة : إذا تحلل بعمل عمرة لفوات الحج لم يلزمه إعادة

- العمرة. ٨٣٣
- ٥٥٩- مسألة: وإذا ذبح الهدي بمكة جاز أن يطعم منه مساكين الحل. ٨٣٤
- ٥٦٠- مسألة: يجوز أن يحج الصبي ٨٣٥
- ٥٦١- مسألة: إذا أحرم العبد بغير إذن سيده انعقد إحرامه. ٨٣٦
- ٥٦٢- مسألة: والرمي بالحجارة. ٨٣٧
- ٥٦٣- مسألة: ولا يجوز رمي جمرة العقبة قبل الفجر. ٨٣٨
- ٥٦٤- مسألة: ويجوز تقديم الحلق على الذبح. ٨٣٨
- ١٤- فصل: عند الشافعي رحمه الله أنه يجوز تقديم الحلق على الرمي. ٨٤٠
- ١٥- فصل: والحلق نسك من مناسك الحج. ٨٤١
- ٥٦٥- مسألة: ويأكل من الهدي كله إلا من فدية الأذى. ٨٤١
- ٥٦٦- مسألة: والجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة سنة. ٨٤٣
- ٥٦٧- مسألة: والمستحب عند مالك رحمه الله أن يقطع التلبية في الحج. ٨٤٤
- ٥٦٨- مسألة: ولا يخطب إمام الحاج يوم النحر. ٨٤٥
- ٥٦٩- مسألة: من ترك المبيت بمزدلفة ليلة النحر أو ليلة من ليالي منى بعد نهار يوم النحر فعليه دم. ٨٤٥
- ٥٧٠- مسألة: إذا رمى وحلق حلّ له كل شيء إلا النساء والصيد. ٨٤٦
- ٥٧١- مسألة: ولا يجوز رمي الثلاثة الأيام التي بعد يوم النحر إلا بعد الزوال. ٨٤٧
- ٥٧٢- مسألة: إن رمى بالسبع حصيات في دفعة واحدة لم يجزه. ٨٤٨

- ٥٧٣ - مسألة: إذا حج الولي بالصبي نظر . ٨٤٩
- ٥٧٤ - مسألة: إذا وطئ في الحج ناسياً أفسد حجه كالعمد . ٨٥٠
- ٥٧٥ - مسألة: إذا كرر النظر أو قبل أن تذكر فردد في قلبه التذكر حتى أنزل . ٨٥٠
- ١٦ - فصل: عند أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يفسد حج من يلوط . ٨٥١
- ٤٧٦ - مسألة: إذا أحرم بحجتين معاً أو بحجة ثم أدخل عليها حجة أخرى . ٨٥٢
- ٥٧٧ - مسألة: وطواف الوداع ويسمى طواف الصدر ليس بواجب ولا مسنون . ٨٥٤
- ٥٧٨ - مسألة: إذا وطئ في الحج وأفسده فلم يخرج بالفساد من حجه . ٨٥٥
- ٥٧٩ - مسألة: في الإجارة على أن يحج عن غيره فذلك جائز . ٨٥٦
- ٥٨٠ - مسألة: ومن استأجر أجيراً للحج عن ميت فصد الأجير بعدو أو مات في بعض الطريق فله من الأجر بحساب ذلك . ٨٥٨
- ٥٨١ - مسألة: إذا وطئ زوجته في الحج فأفسد حجها ثم خرجا للقضاء تفرقا حين يحرمان . ٨٦٠
- ٥٨٢ - مسألة: ومن أحرم بالحج وعقده عقداً مستقراً لم يجز له فسخه . ٨٦٢
- ٥٨٣ - مسألة: ويوم الحج الأكبر عندنا هو يوم النحر . ٨٦٢
- ٥٨٤ - مسألة: وإذا قتل المحرم الصيد الذي يبتدئ بالضرر عمداً وخطأً وجب عليه الجزاء . ٨٦٢
- ٥٨٥ - مسألة: إذا عاد المحرم فقتل صيداً لزمه الجزاء أيضاً . ٨٦٤

- ٨٦٤ - ٥٨٦ - مسألة : قال الله تعالى : ﴿ فجزاء مثل ما قتل من النعم ﴾ .
- ٨٦٦ - ٥٨٧ - مسألة : قال الله تعالى : ﴿ يحكم به ذوا عدل منكم ﴾ .
- ٨٦٧ - ٥٨٨ - مسألة : ويجب في صغار الصيد الذي له مثل ﴿ من النعم ﴾ ما يجب في كبارها .
- ٨٦٨ - ٥٨٩ - مسألة : ومن فقأ عين صيد أو كسر رجله وما أشبه ذلك ولم يتلف منه فلا شيء عليه .
- ٨٦٩ - ٥٩٠ - مسألة : ومن قتل صيداً أعور أو مقطوع اليدين أو مكسور القرن فداه .
- ٨٧٠ - ٥٩١ - مسألة : وإذا اختار قاتل الصيد أن يحكم عليه بالإطعام قوم الصيد المقتول .
- ٨٧١ - ٥٩٢ - مسألة : وإذا جرح الصيد فغاب عنه فلا يعرف خبره فعليه جزاؤه .
- ٨٧٢ - ٥٩٣ - مسألة : وإذا صيد الصيد لأجل المحرم حرم على المحرم أكله .
- ٨٧٣ - ٥٩٤ - مسألة : وإذا قتل المحرم الصيد أو ذكاه صار ميتة لا يجوز لحرام ولا لحلال أكله .
- ٨٧٤ - ٥٩٥ - مسألة : ومن قتل من المحرمين صيداً فأكل منه لم يلزمه إلا جزاء واحد .
- ٨٧٥ - ٥٩٦ - مسألة : إذا دل محرم محرماً أو حلالاً على صيد فقتله المدلول فلا شيء على الدال .
- ٨٧٦ - ٥٩٧ - مسألة : الحلال إذا دخل الحرم حرم عليه قتل الصيد في الحرم .
- ٨٧٧ - ٥٩٨ - مسألة : الحرام .

١٧ - قال أبو حنيفة رحمه الله : إن الحلال إذا قتل صيد الحرم لم يجزه

٨٧٨

الصوم .

٥٩٨ - مسألة : وإذا اختار قاتل الصيد أن يحكم عليه بالصيام صام

٨٧٩

مكان كل مديوماً .

٥٩٩ - مسألة : الحلال إذا أدخل معه من صيد الحل شيئاً إلى الحرم

٨٨٠

جاز له أكله .

٨٨٠

٦٠٠ - مسألة : ومن قطع شيئاً من شجر الحرم لم يلزمه شيء .

٨٨٢

٦٠١ - مسألة : القارن إذا قتل صيداً فإنه يجب عليه جزاء واحد .

٦٠٢ - مسألة : وإذا اشترك نفسان محرمان في قتل صيد أو اشترك

٨٨٣

فيه جماعة فعلى كل واحد منهم جزاء .

٦٠٣ - مسألة : والمحرم إذا قتل صيداً مملوكاً لغيره وجب عليه مع

٨٨٣

قيمته لصاحبه الجزاء .

٨٨٤

٦٠٤ - مسألة : وفي حمام مكة شاة .

٦٠٥ - مسألة : وما كان سوى الحمام من العصفور والقطا والسمان

٨٨٥

والسبع وغير ذلك ففيه الجزاء .

٦٠٦ - مسألة : ومن ملك صيداً قبل إحرامه ثم أحرم والصيد في بيته

٨٨٦

لم يزل ملكه عنه .

١٨ - فصل : وإذا أحرم وهو في يده فجاء آخر فأرسله من يده لم يكن

٨٨٧

عليه ضمانه .

٦٠٧ - مسألة : في بيض النعامة يتلفها المحرم في الحل أو الحرم عشر

٨٨٨

ثمن البدنة .

- ٦٠٨ - مسألة: كل السباع التي من طبعها الابتداء بالضرر إذا قتلها
المحرم فلا جزاء عليه. ٨٨٩
- ٦٠٩ - مسألة: ولا جزاء علي من قتل صيد المدينة. ٨٩٠
- ٦١٠ - مسألة: ويستأنف الحكم ما مضت فيه حكومة وفيما لم
تمض. ٨٩١
- ٦١١ - مسألة: والهدي يساق من الحل إلى الحرم ويوقف به في
عرفة. ٨٩٢
- ٦١٢ - مسألة: ومن حصره العدو فحل من إحرامه فلا هدي عليه. ٨٩٢
- ٦١٣ - مسألة: ولا حصر إلا العدو. ٨٩٣
- ٦١٤ - مسألة: إذا أحصر بالمرض ففاته الحج فتحلل بعمل العمرة
فعليه الدم. ٨٩٤
- ٦١٥ - مسألة: ولا قضاء على المحصر بعد وإذا فاته الحج. ٨٩٥
- ٦١٦ - مسألة: والذي يجب عليه الدم عندنا هو المحصر بالمرض. ٨٩٦
- ٦١٧ - مسألة: وإذا استظل المحرم على المحمل اقتدى. ٨٩٧
- ٦١٨ - مسألة: ومن طاف البيت راكباً من غير عذر استأنف
الطواف. ٨٩٧
- ٦١٩ - مسألة: ولا يقود المحرم بغيره. ٨٩٨
- ٦٢٠ - مسألة: وإذا حاضت المعتمرة قبل الطواف وضاق عليها وقت
الحج أردفت الحج ولم ترفض عمرتها وحجت قارنة. ٨٩٨
- ١٩ - فصل: وأبو حنيفة رحمه الله يقول في القارن إذا وقف بعرفة
قبل أن يطوف لعمرته أنه يكون رافضاً للعمرة. ٨٩٩

- ٩٠٠ - ٦٢١ - مسألة: ولا يجوز إدخال عمرة على حج .
- ٩٠٠ - ٦٢٢ - مسألة: من ترك شيئاً ولو شوطاً واحداً وسعى لم يجزه .
- ٩٠١ - ٦٢٣ - مسألة: وللمرأة أن تحرم بحجة الإسلام بغير إذن زوجها .
- ٩٠٤ - ٦٢٤ - مسألة: ومن أحرم بالحج من مكة فلا يطوف طواف القدوم بالبيت .
- ٩٠٢ - ٦٢٥ - مسألة: ومن طاف بعد العصر فلا يركع حتى تغرب الشمس .
- ٩٠٣ - ٦٢٦ - مسألة: ولا يجوز الاشتراك في البدنة الواحدة .
- ٩٠٤ - ٦٢٧ - مسألة: النسك في فدية الأذى شاة يذبحها حيث شاء .
- ٩٠٤ - ٦٢٨ - مسألة: والبدن تشعر مع التقليد .
- ٩٠٥ - ٦٢٩ - مسألة: ولا منحرف في الحج إلا بمنى .
- ٩٠٦ - ٦٣٠ - مسألة: تقديم الإحرام على يوم التروية أفضل منه في يوم التروية .
- ٩٠٦ - ٦٣١ - مسألة: واختلف أصحابنا فيمن لا يمكنه الوصول إلى الحج .
- ١٢ - من كتاب الأشربة**
- ٩١١ - ٦٣٢ - مسألة: عند مالك رحمه الله أن كل شراب يسكر جنسه فهو نجس حرام .
- ٩١٦ - ٦٣٣ - مسألة: وحدّ شارب الخمر واجب .
- ٩١٦ - ٦٣٤ - مسألة: وحدّ الخمر عندنا ثمانون جلدة .
- ٩١٧ - ٦٣٥ - مسألة: ومن شمت منه ريح الخمر فشهد شاهدان أنه ريح الخمر حدّ .
- ٩١٨ - ٦٣٦ - مسألة: التعزير واجب .

- ٦٣٧ - مسألة: إذا عزر الإمام إنساناً فمات في التعزير لم يضمن الإمام شيئاً. ٩١٨
- ٦٣٨ - مسألة: يجوز أن يزيد التعزير علي أدنى الحدود وأكثرها. ٩١٩
- ٦٣٩ - مسألة: ومن اضطر إلى شرب الخمر فلا يشربها ولا يتداوى بها. ٩٢٠
- ٦٤٠ - مسألة: الختان عندنا سنة وليس بفرض. ٩٢٠
- ٦٤١ - مسألة: إذا اجتمع المرتدون ونصبوا علامة ودعوا إلى مذهبهم الذي ارتدوا عليه وقاتلهم المسلمون فأتلفوا نفوساً من المسلمين . . لم يضمنوا. ٩٢١
- ٦٤٢ - مسألة: إذا ارتد ثم تاب ثم ارتد ثم تاب ، لم يعزر في المرة الأولى. ٩٢٢
- ٦٤٣ - مسألة: إذا شرب الرجل وارتد في حال سكره كان مرتدّاً. ٩٢٣
- ٦٤٤ - مسألة: إذا صال الفحل على إنسان ولم يمكنه دفعه عن نفسه إلا بقتله قتله. ٩٢٤
- ٦٤٥ - مسألة: إذا عض إنسان يد إنسان فجذب العضوض يده من يد العاض فقلع بانتزاعه بعض أسنان العاض لزمه ما يجب فيها. ٩٢٥
- ٦٤٦ - مسألة: من أرسل ماشيته في النهار للرعي فانفلتت فأتلف زرعاً أو غيره فلا ضمان عليه. ٩٢٥
- ٦٤٧ - مسألة: وإذا رمحت الدابة أو نفحت بيدها أو برجلها من غير سبب من راکبها . . . فلا ضمان عليه. ٩٢٧

٦٤٨ - مسألة : إذا ضرب امرأته بشيء لا يقتل غالباً فماتت ضمن . ٩٢٧

١٣ - من كتاب الأضحية

٦٤٩ - مسألة : والأضحية عندنا سنة مؤكدة . ٩٢٩

٦٥٠ - مسألة : إذا دخل العشر من ذي الحجة وأراد الإنسان أن

يضحي استحبينا له أن لا يحلق شعره . ٩٣١

٦٥١ - مسألة : والغنم في الضحايا أفضل من الإبل والبقر . ٩٣٢

٦٥٢ - مسألة : وذكر النبي ﷺ العيوب التي لا تجزئ في الأضحية . ٩٣٢

٦٥٣ - مسألة : ومن ذبح قبل صلاة الإمام وذبحه أعاد أضحيته . ٩٣٦

٦٥٤ - مسألة : ولا يجوز أن يذبحها عنه كتابي . ٩٣٧

٦٥٥ - مسألة : ولا يجوز الاشتراك في الأضحية بأن يخرج كل

واحد قسطاً من الثمن فأما الرجل يضحي عن نفسه وعن أهل

بيته فإنه جائز . ٩٣٨

٦٥٦ - مسألة : وإذا أوجب على نفسه الأضحية وقال : هي عليّ

واجبة . ٩٤٠

٦٥٧ - مسألة : إذا أخطأ رجل فذبح أضحية رجل بغير إذنه . ٩٤٣

٦٥٨ - مسألة : ولا يضحي أحد بليل . ٩٤٦

٦٥٩ - مسألة : وليس أكل المضي من أضحيته بواجب . ٩٤٧

٦٦٠ - مسألة : ولا يجوز بيع إهاب الأضحية بدراهم ولا غيرها . ٩٤٧

٦٦١ - مسألة : إذا اشترى شاة لم تصر أضحية بغير نية . ٩٤٩

٦٦٢ - مسألة : يجوز أن يشرب من لبن الأضحية . ٩٤٩

٦٦٣ - مسألة : والأيام التي يضحي فيها يوم النحر ويومان بعده . ٩٥٠

- ٦٦٤ - مسألة : قال مالك رحمه الله : الأيام المعلومات يوم النحر
ويومان بعده . ٩٥١
- ٦٦٥ - مسألة : والعقيقة ليست بواجبة . ٩٥٣
- ٦٦٦ - مسألة : ويعق عن الذكر كما يعق عن الأنثى . ٩٥٤
- ٦٦٧ - مسألة : الزكاة هي قطع الحلقوم والمريء والودجين . ٩٥٥
- ٦٦٨ - مسألة : يكره ذبح الإبل ونحر الغنم من غير ضرورة . ٩٥٥
- ٦٦٩ - مسألة : الأنسي الذي يحل بالزكاة في الحلق واللبة إذا توحش
فلم يقدر عليه أو وقع في بئر . فلا يؤكل بالقتل ولا يحل إلا
بالزكاة . ٩٥٦
- ٦٧٠ - مسألة : الظاهر من قول مالك رحمه الله أنه لا يستبيح الزكاة
بالسن والظفر . ٩٥٧
- ٦٧١ - مسألة : الولد إذا كان أحد أبويه كتابياً والآخر غير كتابي نظر . ٩٥٩
- ٦٧٢ - مسألة : الظاهر من قول مالك رحمه الله أنه إن ترك التسمية
في الزكاة والصيد عمداً لم يؤكل . ٩٦٠
- ١٤ - من كتاب الصيد**
- ٦٧٣ - مسألة : وكل جارحة يمكن الاصطياد بها فإذا علمت جاز
الاصطياد بها . ٩٦٣
- ٦٧٤ - مسألة : إذا قتل الكلب المعلم الصيد وأكل منه أكل باقيه . ٩٦٦
- ٦٧٥ - مسألة : قال مالك رحمه الله : وما قتله الكلاب والصقور
المعلمة فلا بأس بأكله . ٩٦٦
- ٦٧٦ - مسألة : إذا حصل الصيد وقد عقده الكلب أو السهم فأدماه

- غير أن فيه روحاً فيجوز أن يموت من الجرح . . . فإنه يؤكل عندنا . ٩٦٩
- ٦٧٧ - مسألة : إذا أرسل كلبه على صيد بعينه فصاد غيره لم يؤكل . ٩٧٠
- ٦٧٨ - مسألة : إذا استرسل الكلب من قبل نفسه على صيد ثم زجره صاحبه وأغراه حتى قتله فلا يؤكل . ٩٧٠
- ٦٧٩ - مسألة : إذا رمى صيده بسيف أو شيء آخر فقطعه قطعتين أكل جميعه . ٩٧١
- ٦٨٠ - مسألة : ومن أحرز صيداً ثم أفلت منه ورجع إلى الوحش فاختلط به فهو لمن صاده . ٩٧٢
- ٦٨١ - مسألة : ذكر ما لا ذكاة فيه . ٩٧٤
- ٦٨٢ - مسألة : ويؤكل ما سوى السمك من الضفدع وكلب الماء . ٩٧٦
- ٦٨٣ - مسألة : ولا يؤكل من الجراد ما مات حتف أنفه . ٩٧٧
- ٦٨٤ - مسألة : ويؤكل الطير كله . ٩٧٩
- ٦٨٥ - مسألة : قال مالك رحمه الله يكره أكل جميع السباع . ٩٧٩
- ٦٨٦ - مسألة : يكره أكل لحوم الخيل . ٩٨٠
- ٦٨٧ - مسألة : إذا اضطر إلى أكل طعام غيره ضمن قيمته . ٩٨٠
- ٦٨٨ - مسألة : ويجوز للحجام أن يأكل كسبه . ٩٨١
- ٦٨٩ - مسألة : وإذا وقعت الفأرة في السمن أو الزيت وكان ذائباً لم يجز بيع شيء منه . ٩٨٣
- ٦٩٠ - مسألة : ومن اضطر إلى أكل الميتة أكل وشبع . ٩٨٤
- ٦٩١ - مسألة : وكره مالك رحمه الله أكل شحوم اليهود التي حرمت عليهم . ٩٨٦
- ٦٩٢ - مسألة : إذا ذبحت ناقة أو بقرة أو شاة فخرج من بطنها جنين ميت قد تم خلقه ونبت شعره أكل وكان حلالاً . ٩٨٦

١٥- من كتاب الأيمان والنذور

- ٦٩٣- مسألة: ومن قال أنا يهودي أو نصراني أو مجوسي إن فعلت
٩٨٩ كذا ثم حنث فلا كفارة عليه .
- ٦٩٤- مسألة: ويمين الغموس لا كفارة فيها .
٩٩٠
- ٦٩٥- مسألة: إذا قال أقسم لم يكن يمينا حتى يقول أقسم بالله .
٩٩٥
- ٦٩٦- مسألة: وإذا قال: علي عهد الله وميثاقه إن فعلت أو لأفعلن
٩٩٢ ثم حنث فعليه الكفارة .
- ٦٩٧- مسألة: والاستثناء يصح لصاحبه في اليمين .
٩٩٣
- ٦٩٨- مسألة: لغو اليمين عند مالك رحمه الله .
٩٩٤
- ٦٩٩- مسألة: ومن قدم الكفارة على اليمين قبل الحنث .
٩٩٦
- ٧٠٠- مسألة: وفرق عندنا في تقديم أنواع الكفارة .
٩٩٨
- ٧٠١- مسألة: ولو قال والله لأتزوجن عليك فتزوج نظيرتها .
٩٩٨
- ٧٠٢- مسألة: إذا اختار أن يطعم عشرة مساكين في كفارة اليمين .
٩٩٩
- ٧٠٣- مسألة: ولا تخرج القيمة في الكفارة .
١٠٠٠
- ٧٠٤- مسألة: وإذا اختار العتق فقال لرجل أعتق عبدك عن
١٠٠١ كفارتي .
- ٧٠٥- مسألة: قال مالك رحمه الله: ولو أعتق عنه عبده بغير إذنه .
١٠٠٢
- أجزأ ما لم يضار .

- ٧٠٦- مسألة: والذي يجزئ من الكفارة في الكسوة ما يستر عورة المصلي. ١٠٠٣
- ٧٠٧- مسألة: إذا عدم في كفارة اليمين العتق والإطعام والكسوة حتى وجب عليه الصيام فإن تابع صام الثلاثة الأيام فهو أحب إلينا. ١٠٠٤
- ٧٠٨- مسألة: إذا وجب على العبد صيام في كفارته فصام بغير إذن مولاه. ١٠٠٥
- ٧٠٩- مسألة: لا يجوز تبويض الكفارة بالإطعام والكسوة. ١٠٠٦
- ٧١٠- مسألة: إذا حلف لا يساكن فلاناً في داره أو كان في دار فحلف ألا يسكنها. ١٠٠٦
- ٧١١- مسألة: ولو حلف ألا يسكن دار فلان أو هذه الدار فرقي السطح حنث. ١٠٠٩
- ٧١٢- مسألة: ولو حلف ألا يأكل طعاماً مما يشتريه فلان فاشتراه فلان وآخر معه. ١٠٠٩
- ٧١٣- مسألة: ولو حلف لا يلبس ثوباً يشتريه فلان فاشتراه وآخر معه. ١٠١٠
- ٧١٤- مسألة: ولو كان رجل تفضل على رجل بالطعام والكسوة والدارهم فمن عليه. ١٠١٠
- ٧١٥- مسألة: ولو حلف ألا يدخل دار فلان فدخل داراً هو فيها بكراء. ١٠١٢
- ٥١٦- مسألة: ومن حلف يفعل شيئاً ففعله ناسياً يحنث. ١٠١٣

- ٧١٧- مسألة: إذا حلف ألا يبيع عبده أو لا يشتري عبداً أو لا يطلق امرأته. ١٠١٣
- ٧١٨- مسألة: وإذا حلف فقال: والله لا أكلت هذين الفيفين عنده فأكل أحدهما حنث. ١٠١٤
- ٧١٩- مسألة: إذا قال: والله لأقضينك حقك غداً فقضاه اليوم لم يحنث. ١٠١٦
- ٧٢٠- مسألة: إذا حلف ألا يدخل دار فلان أو هذه الدار فانهدمت وصارت طريقاً فدخلها لم يحنث. ١٠١٦
- ٧٢١- مسألة: واختلف الناس في قوله: والله لأقضينك حقاً إلى حين. ١٠١٧
- ٧٢٢- مسألة: إذا قال لزوجته: إن خرجت بغير إذني فأنت طالق. ١٠١٧
- ٧٢٣- مسألة: وإذا حلف ألا يأكل رؤساً فأكل رؤس السمك. ١٠١٨
- ٧٢٤- مسألة: ولو حلف أن يضرب عبده مائة سوط، فضربه بضغث فيه مائة سوط. ١٠٢١
- ٧٢٥- مسألة: وإن حلف ألا يأكل فاكهة أو تمرأ حنث بأكل الرطب والعنب والرمال. ١٠٢١
- ٧٢٦- مسألة: ومن حلف ألا يأكل إداماً فأكل لحمًا وإن شوى حنث. ١٠٢٢
- ٧٢٧- مسألة: ومن قال: إن كلمت فلاناً أو دخلت الدار فمالي صدقة فكلمه أو دخل الدار لزمه إخراج ثلث ماله. ١٠٢٣
- ٧٢٨- مسألة: إذا نذر المشي إلى بقعة من بقاع الحرم ولم ينو حجاً

- ولا عمرة لم يلزم المشي إلا إذا قال : إلى الكعبة . ١٠٢٦
- ٧٢٩- مسألة : إذا قال : في يمين الله علي أن نحر ولدي في مقام إبراهيم الخليل ، ثم حنث نحر جزوراً . ١٠٢٨
- ١٦- من كتاب النكاح**
- ٧٣٠- مسألة : النكاح مندوب إليه وليس بواجب . ١٠٣١
- ٧٣١- مسألة : وجه المرأة وكفها ليس بعورة . ١٠٣٢
- ٧٣٢- مسألة : وإذا نظر الزوج إلى فرج زوجته أو أمته ونظرت المرأة إلى فرج زوجها فإن ذلك عندنا جائز . ١٠٣٣
- ٧٣٣- مسألة : ولا يجوز نكاح بغير ولي . ١٠٣٤
- ٧٣٤- مسألة : وتصح الوصية بالنكاح عندنا . ١٠٣٧
- ٧٣٥- مسألة : اختلف قول مالك رحمه الله في النكاح الموقوف . ١٠٣٩
- ٧٣٦- مسألة : لأبي التمام رحمه الله قال مالك رحمه الله : يجوز للابن أن يزوج أمه . ١٠٤٢
- ٧٣٧- مسألة : قال مالك رحمه الله : وتجوز الوكالة في النكاح . ١٠٤٢
- ٧٣٨- مسألة : والكفاءة في الدين . ١٠٤٣
- ٧٣٩- مسألة : وللأب أن يجبر ابنته البكر على النكاح . ١٠٤٣
- ٧٤٠- مسألة : وليي للجد أن يزوج ابنة ابنه بغير رضاها . ١٠٤٤
- ٧٤١- مسألة : والثيب الصغيرة يعقد عليها أبوها جبراً كالבكر . ١٠٤٧
- ٧٤٢- مسألة : ويجوز ولاية الفاسق . ١٠٤٧
- ٧٤٣- مسألة : النكاح يصح عند مالك رحمه الله وإن لم يحضر شهود . ١٠٤٩

- ٢٠- فصل : في نكاح السر . ١٠٥١
- ٧٤٤- مسألة : لا تقبل شهادة النساء في النكاح والطلاق والرجعة . ١٠٥٢
- ٧٤٥- مسألة : وللسيد أن يجبر عبده على النكاح . ١٠٥٢
- ٧٤٦- مسألة : ولا يجبر السيد على إنكاح عبده . ١٠٥٣
- ٧٤٧- مسألة : وإذا أذن السيد لعبده في النكاح تعلق المهر بذمة العبد . ١٠٥٣
- ٧٤٨- مسألة : إذا قالت له أمته : اعتقني على أن أنكحك واجعل عتقي صداقي . ١٠٥٤
- ٢١- فصل على الشافعي رحمه الله في أنه يوافقنا في أنه لا يلزمها النكاح ولكن يلزمها قيمة العتق . ١٠٥٧
- ٧٤٩- مسألة : الأخ عندنا أولى بإنكاح أخته من جدها . ١٠٥٧
- ٧٥٠- مسألة : ويجوز تزويج العلوية والعباسية والقرشية أي شريفة كانت من ولي وغيره من المسلمين . ١٠٥٨
- ٢٢- فصل : على أبي حنيفة رحمه الله فإنه يجعل مهر المثل من الكفاءة . ١٠٦٠
- ٧٥١- مسألة : إذا غاب عن البكر أبوها وعمي خبره وضربت الأجال فلم يعلم له مكان زوجها أخوها بإذنها . ١٠٦١
- ٢٣- فصل : ويجوز للأخ أن يزوج أخته الثيب مع حضور أبيها . ١٠٦٢
- ٧٥٢- مسألة : اختلف قول مالك رحمه الله في الدنيئة . ١٠٦٢
- ٧٥٣- مسألة : إذا عقد الوليان النكاح على وليتهما . ١٠٦٥
- ٧٥٤- مسألة : ويجوز للولي أن زوج نفسه من وليته . ١٠٦٦

- ٧٥٥- مسألة : النكاح بلفظ الهبة يصح . ١٠٦٨
- ٧٥٦- مسألة : ولا يجوز لأحد أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة . ١٠٦٩
- ٧٥٧- مسألة : ويجوز للعبد أن يجمع بين أربع زوجات كالحر . ١٠٧٠
- ٧٥٨- مسألة : إذا عقد على المرأة حرمت عليه أختها . ١٠٥٨
- ٧٥٩- مسألة : لا يفسخ نكاح الزوجة إذا زنت . ١٠٥٩
- ٧٦٠- مسألة : فأما الزانية فإنه يجوز للزاني أن يعقد عليها . ١٠٧٤
- ٧٦١- مسألة : ويجوز للولي غير الأب أن يزوج اليتيم قبل أن يبلغ . ١٠٧٥
- ٧٦٢- مسألة : خطبة النكاح ليست بواجبة عندنا . ١٠٧٦
- ٧٦٣- مسألة : اختلف قول مالك رحمه الله عليه في نكاح المريض والمریضة . ١٠٧٩
- ٧٦٤- مسألة : لا يجوز عقد النكاح على الحامل من زنا حتى تضع . ١٠٨٠
- ٧٦٥- مسألة : ولا يجوز أن يجمع بين الأختين بملك اليمين في الوطاء . ١٠٨١
- ٧٦٦- مسألة : إن تزوج امرأة حرمت عليه أمها على التأييد . ١٠٨٢
- ٧٦٧- مسألة : قال داود رحمه الله : لا تحرم الریبة على زوج أمها وإن دخل بها إلا أن تكون الریبة في حجره . ١٠٨٤
- ٧٦٨- مسألة : إذا وطئ أمته بملك اليمين ثم عقد على أختها أو عمتها أو خالتها فابن القاسم رحمه الله قال : النكاح صحيح . ١٠٨٥
- ٧٦٩- مسألة : إذا تزوج امرأة أو ملك أمة فقبل أو تلذذ وجبت بذلك الحرمة كالوطاء . ١٠٨٧

٢٤- فصل : فأما ما قاله أبو حنيفة رحمه الله من أن ينظر إلى فرجها

- ١٠٨٨ متلذذاً أنه يحصل بذلك التحريم .
- ١٠٨٩ - ٧٧٠ - مسألة : الزنا عندنا لا تتم الحرمة معه .
- ٧٧١ - مسألة : إذا زنى بامرأة فولدت بنتاً جاز لمن زنى بأمها أن يتزوجها .
- ١٠٩١
- ٧٧٢ - مسألة : ولا يجوز نكاح المجوسيات .
- ١٠٩٣
- ٧٧٣ - مسألة : من كان يجد طولاً لحره لم يجز له نكاح أمة .
- ١٠٩٥
- ٧٧٤ - مسألة : لا يجوز لمسلم نكاح أمة مشركة .
- ١٠٩٦
- ٧٧٥ - مسألة : يجوز للمسلم نكاح أربع مملوكات .
- ١٠٩٨
- ٧٧٦ - مسألة : إذا كان عادماً للطول وخاف العنت فتزوج أمة ثم أيسر بعد ذلك لم يفسخ نكاح الأمة .
- ١٠٩٨
- ٧٧٧ - مسألة : إذا خطب الرجل المرأة فركنت إليه وركن إليها واتفقا غير أن العقد لم يقع لم يجز لأحد أن يخطبها .
- ١١٠١
- ٢٥ - فصل : وقد ذكر الناس حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها والفوائد التي تضمنها .
- ١١٠٢
- ٧٧٨ - مسألة : إذا أسلم المشرك وتحتته أكثر من أربع نسوة من يجوز للمسلم نكاحهن .
- ١١٠٨
- ٧٧٩ - مسألة : وإذا أسلم الكافر وتحتته مجوسية أو وثنية أو من ليست من أهل الكتاب عرض عليها الإسلام .
- ١١١١
- ٧٨٠ - مسألة : اختلاف الدارين لا تأثير له عندنا في فسخ النكاح .
- ١١١٣
- ٧٨١ - مسألة : إذا ارتد أحد الزوجين قبل الدخول وقعت الفرقة في الحال .
- ١١١٤



٢٦- فصل : على أبي حنيفة رحمه الله فإنه قال : إذا ارتدا جميعاً لم

١١١٦ يفسخ النكاح .

١١١٦ ٧٨٢- مسألة : أنكحة أهل الشرك عندنا فاسدة .

٧٨٣- مسألة : الإمام مخير في الحكم بين أهل الذمة والمستأمنين من

١١١٨ أهل الحرب .

١١٢٠ ٧٨٤- مسألة : نكاح الشغار باطل عندنا .

١١٢١ ٧٨٥- مسألة : نكاح المتعة مفسوخ .

١١٢٣ ٧٨٦- مسألة : للرجل أن يرد زوجته المعيبة بخمسة عيوب .

١١٢٤ ٧٨٧- مسألة : ولا يكون بيع الأمة المزوجة طلاقها .

١١٢٦ ٧٨٨- مسألة : إذا اعتقت الأمة تحت حر فلا خيار لها .

٧٨٩- مسألة : إذا اعتقت الأمة تحت العبد فوطئها بعد علمها فلا

١١٢٨ خيار لها .

١١٢٩ ٧٩٠- مسألة : لا خلاف بين أهل العلم أن العنين يؤجل .

١١٣١ ٧٩١- مسألة : فرقة العنين طليقة بائنة .

١١٣١ ٧٩٢- مسألة : وإذا قال الزوج أنه قد وطئها وقالت هي لم يطأني .

٧٩٣- مسألة : وإذا تزوجت فظهر لها أن زوجها خصي مقطوع

١١٣٢ الاثنين فلها الخيار .

١٧- من كتاب الصداق

٧٩٤- مسألة : اختلف الرواية عن مالك رحمه الله فيمن تزوج على

١١٣٥ خمر .

١١٣٦ ٧٩٥- مسألة : لا خالف بين المسلمين في أنه لا حد لأكثر الصداق .

- ٧٩٦- مسألة: وإذا عقد النكاح على أن يعلمها القرآن أو شيئاً منه . ١١٣٨
- ٧٩٧- مسألة: لأبي التمام رحمه الله قال مالك رحمه الله: إذا
أصدق أربع نسوة صداقا واحداً لم يصح العقد . ١١٣٩
- ٧٩٨- مسألة: إذا رضيت المرأة بدون صداق مثلها لم يكن لأوليائها
أن يبلغوا بصداقها صداق مثلها . ١١٤٠
- ٧٩٩- مسألة: المفوضة التي لم يسم لها صداقاً إذا مات الزوج أو
ماتت المرأة توارثا بلا خلاف . ١١٤٠
- ٨٠٠- مسألة: إذا تزوجها على صداق حال غير مؤجل . ١١٤١
- ٨٠١- مسألة: يجوز النكاح على الوصفاء . ١١٤٢
- ٨٠٢- مسألة: إذا خلا الرجل بزوجه واختلفا في الوطاء . ١١٤٥
- ٨٠٣- مسألة: إذا عقد النكاح بغير تسمية مهر وتراضيا على شيء
فرضاه أو فرضه الحاكم . ١١٤٨
- ٨٠٤- مسألة: قد سبق كلامنا مع أبي حنيفة رحمه الله أن مهر المثل لا
يستحق بمجرد العقد . ١١٤٩
- ٨٠٥- مسألة: للمرأة أن ترد الصداق بالعيب . ١١٥٠
- ٨٠٦- مسألة: إذا اختلفا في قبض الصداق بعد الدخول فقال
الزوج: قد أقبضتها إياه وقالت الزوجة: لم أقبض فالقول
قول الزوج مع يمينه . ١١٥١
- ٨٠٧- مسألة: إذا حصلت الخلوة التي هي دخول بناء واختلفا في
الوطاء . ١١٥٢
- ٨٠٨- مسألة: إذا أكره المرأة على الوطاء فلها مهر مثلها . ١١٥٢

- ٨٠٩- مسألة : المتعة ليست بواجبة عندنا . ١١٥٣
- ٨١٠- مسألة : إذا أصدقها شقصاً من أرض مشاعة ففيه الشفعة . ١١٥٤
- ٢٧- فصل : قال الشافعي رحمه الله : إن الشقص يؤخذ بمهر المثل . ١١٥٥
- ٨١١- مسألة : الذي بيده عقدة النكاح عند مالك رحمه الله هو الأب . ١١٥٥
- ٨١٢- مسألة : وإذا تزوجها بمهر فاسد مثل الخمر والخنزير ثم طلقها قبل الدخول . ١١٥٧
- ٨١٣- مسألة : إذا سميا في العقد مهرأً رضىا به ثم زادها زيادة في المهر . ١١٥٩
- ٨١٤- مسألة : إذا تزوجها على أن لا مهر لها أصلاً اختلفت الرواية عن مالك رحمه الله في هذا . ١١٦٠
- ٨١٥- مسألة : وقد كنا بينا أنه لا يجوز أن يعتق أمته ويجعل عتقها صداقها . ١١٦٢
- ٧١٦- مسألة : إذا أخذت الزوجة الصداق فتجهزت به واشترت الطيب والخادم ثم طلقها الزوج قبل البناء . ١١٦٣
- ٨١٧- مسألة : المواضع التي يجب فيها مهر المثل مثل المفوضة إذا وطئت والموطوءة في النكاح الفاسد . ١١٦٤
- ٨١٨- مسألة : إذا اختلف الزوجان في الصداق قبل الدخول أو في عينه مثل أن يقول : تزوجتك على هذا العبد . ١١٦٦
- ٨١٩- مسألة : إذا زوج الرجل ابنته الكبيرة أو الصغيرة والكبيرة ليست برشيدة بأقل من مهر المثل صح . ١١٧٠

- ١١٧١ - ٨٢٠ - مسألة: إذا وهبت له صداقها ثم طلقها قبل البناء.
- ١١٧٢ - ٨٢١ - مسألة: وتبرأ ذمة الزوج بدفع صداق البكر البالغ التي ليست بمجنونة إلى أبيها.
- ١١٧٣ - ٨٢٢ - مسألة: إذا تزوج امرأة بمهر معلوم ودخل بها فقد استقر جميع المهر في ذمته.
- ١١٧٤ - ٨٢٣ - مسألة: إذا طلقت المدخول بها على وجه الخلع استحب له أن يمتعها.
- ١١٧٥ - ٨٢٤ - مسألة: إذا طلق زوجته واحدة قبل الدخول وظن أنها لا تبين منه إلا بالثلاث.
- ١١٧٦ - ٨٢٥ - مسألة: إذا أعسر بالصدّاق قبل الدخول بالزوجة فلها خيار الفسخ.
- ١١٨٠ - ٨٢٦ - مسألة: كل الطعام يدعى الناس إليه لحادث سرور مثل الدعوة على الأملاك والدعوة على الختان وطعام العرس والقدوم والنفاس هذا كله يسمى وليمة.
- ١١٨١ - ٨٢٧ - مسألة: وأما النثار بالسكر واللوز وما أشبه ذلك فإنه مكروه.

١٨. القسم بين الزوجات

- ١١٨٣ - ٨٢٨ - مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في القسم بين الزوجات.
- ١١٨٤ - ٨٢٩ - مسألة: وليس للأمة عندي أن تحلل زوجها من القسم ولا من الوطاء.
- ٨٣٠ - مسألة: من له زوجة أو زوجتان أو ثلاث فأراد أن يتزوج

١١٨٥

أخرى نظر .

٨٣١- مسألة: إذا أراد أن يسافر بإحدى نسائه فقد اختلف قول مالك

١١٨٧

رحمه الله .

٨٣٢- مسألة: وإذا أخرج واحدة منهم في سفره ثم قدم لم يكن عليه

١١٨٨

أن يقضي البواقي .

٨٣٣- مسألة: إذا قبح ما بين الزوجين فلم تدر الإساءة ممن هي منهما

١١٩٠

بعث الحاكم حكماً من أهل الزوج وحكماً من أهل المرأة .

١٩- من كتاب الخلع

١١٩٣

٨٣٤- مسألة: ويجوز في الخلع أن تفتدي المرأة من زوجها بالمال .

١١٩٥

٨٣٥- مسألة: الخلع طلاق لا فسخ .

١١٩٦

٨٣٦- مسألة: الخلع بطلقة أو طلقتين يقطع الرجعة .

١١٩٩

٨٣٧- مسألة: والمختلعة لا يلحقها بعد الخلع طلاق .

٨٣٨- مسألة: وإذا حلف بالطلاق الثلاث على أمر يتكرر أنه لا

يفعله فخالع زوجته ثم فعله ثم تزوجها وفعله في النكاح

١٢٠١

الثاني .

٨٣٩- مسألة: ولو قال: كل امرأة أتزوجها طالق، فأطلق وعمّ

١٢٠٢

جميع النساء ولم يخص لم يلزمه .

٨٤٠- مسألة: ولو قال رجل لرجل: طلق امرأتك ولك علي ألف

١٢٠٥

درهم .

١٢٠٥

٨٤١- مسألة: ويجوز الخلع عندنا بغير عوض .

١٢٠٦

٨٤٢- مسألة: يقع الخلع بالشيء المحرم والمجهول .

٨٤٣- مسألة: إذا خالعتها وهي مريضة فقد اختلف قول مالك رحمه

١٢٠٩

الله .

٢٠- من كتاب الطلاق

٨٤٤- مسألة: الطلاق يقع في الحيض ثلاثاً كان أو أقل . ١٢١٣

٨٤٥- مسألة: قال مالك رحمه الله : وطلاق المحجور عليه واقع . ١٢١٤

٨٤٦- مسألة: قال مالك رحمه الله : إذا طلق زوجته ثلاثاً جاز له أن

١٢١٥ يتزوج بأختها .

٨٤٧- مسألة: وطلاق السنة أن يطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة

١٢١٥ في طهر لم يمسه فيها .

٨٤٨- مسألة: إذا طلقها رجعية في الحيض أجبر على رجعتها . ١٢١٨

٨٤٩- مسألة: لا نختلف نحن وأبو حنيفة والشافعي رحمهما الله في

١٢١٨ لفظ: أنت طالق أنه صريح الطلاق .

٨٥٠- مسألة: إذا قال لزوجته: أنت حرة وأراد الطلاق وقع بلا

١٢٢٢ خلاف .

٨٥١- مسألة: لا فرق عندنا بين أن يقول: أنت طالق أو أنا منك

١٢٢٣ طالق .

٨٥٢- مسألة: إذا قال: أنت طالق ونوى اثنتين أو ثلاثاً كان علي ما

١٢٢٥ نوى .

٨٥٣- مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله فيمن اعتقد

١٢٢٦ الطلاق بقلبه ولم يلفظ به .

٨٥٤- مسألة: ومن طلق امرأته إلى أجل معلوم قريب أو بعيد يأتي

- لا حالة مع جواز بقائهما على الزوجية فطلقت عليه مكانها. ١٢٢٧
- ٨٥٥- مسألة: وإذا أكره على الطلاق لم يقع طلاقه. ١٢٢٧
- ٨٥٦- مسألة: إذا خير الرجل زوجته وكانت مدخولا بها فاختارت نفسها فذلك ثلاث. ١٢٢٩
- ٨٥٧- مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في مدة انقطاع التملك. ١٢٣٠
- ٨٥٨- مسألة: وإذا خيرها أو ملكها لم يكن له الرجوع في ذلك. ١٢٣١
- ٨٥٩- مسألة: وإذا قال لزوجته: طلقي نفسك ثلاثاً، فقالت: طلقت نفسي واحدة. ١٢٣٢
- ٨٦٠- مسألة: وطلاق السكران واقع. ١٢٣٤
- ٨٦١- مسألة: إذا قال لزوجته: أنت طالق أنت طالق أنت طالق نسقاً متوالياً. ١٢٣٦
- ٨٦٢- مسألة: إذا قال لزوجته: رأسك طالق وفرجك طالق أو جزء من أجزائك طالق. ١٢٣٧
- ٨٦٣- مسألة: حكى عن داود رحمه الله أنه قال: إن قال لزوجته: بضعتك طالق، وأنت طالق نصف تطليقة أنه لا يقع عليها شيء. ١٢٣٩
- ٨٦٤- مسألة: إذا قال: أنت طالق إن شاء الله وقع الطلاق. ١٢٤٠
- ٨٦٥- مسألة: إذا طلق المريض امرأته ثم مات من مرضه الذي طلق فيه ورثته. ١٢٤٠
- ٨٦٦- مسألة: إذا ثبت لها الميراث فلا فرق بين أن تكون في العدة

- ١٢٤٢ قبل موته أو خرجت من العدة.
- ١٢٤٣ ٨٦٧- مسألة: جميع طلاق العبد طلقتان.
- ١٢٤٤ ٨٦٨- مسألة: طلاق الحر زوجته الأمة ثلاث.
- ٨٦٩- مسألة: إذا شهد رجلان على رجل بطلاق امرأته شهد أحدهما في شهر والآخر في شهر.
- ١٢٤٥ ٨٧٠- مسألة: ومن نسي أن له زوجة فقال: زوجتي طالق.
- ١٢٤٥ ٨٧١- مسألة: إذا طلق امرأته وشك في عدد الطلاق.
- ١٢٤٦ ٨٧٢- مسألة: إذا طلق زوجته طلقة أو طلقتين ثم تزوجت غيره وبانت منه ثم رجعت إلى الأول بنكاح جديد عادت إليه على ما بقي له من الطلاق.
- ١٢٤٧ ٨٧٣- مسألة: والطلاق الرجعي يحرم به الوطء.
- ١٢٤٩ ٨٧٤- مسألة: وتصح الرجعة عندنا بالقول وبالوطء.
- ١٢٥٠ ٨٧٥- مسألة: الإشهاد على الرجعة مستحب.
- ١٢٥١ ٨٧٦- مسألة: والوطء المنهي عنه لا يحل المطلقة ثلاثاً للزوج الأول.
- ١٢٥٢

٢١- من كتاب الإيلاء

- ١٢٥٥ ٨٧٧- مسألة: الأصل في الإيلاء في اللغة هو: اليمين والقسم.
- ٨٧٨- مسألة: إذا آلى الرجل من امرأته وانقضت المدة المضروبة للإيلاء.
- ١٢٥٧ ٨٧٩- مسألة: إذا وقف المولى بعد انقضاء التربص فلم يف وامتنع أن يطلق طلق عليه الحاكم.
- ١٢٦١

٨٨٠- مسألة: إذا امتنع من الفتيء فطلق أو طلق عليه الحاكم فهي

١٢٦١

طلقة رجعية.

١٢٦٢

٨٨١- مسألة: وإيلاء العبد شهران.

٨٨٢- مسألة: ومن طلق امرأته ثلاثاً فتزوجها رجل ليحلها له ودخل

١٢٦٣

بها وبانت منه لم تحل.

٢٢- من كتاب الظهار

١٢٦٥

٨٨٣- مسألة: وإذا قال: أنت علي كظهر أمي اليوم كان مظاهراً.

١٢٦٦

٨٨٤- مسألة: الذمي لا يلزمه الظهار.

٨٨٥- مسألة: وإذا كان المظاهر مضاراً بترك الكفارة وهو قادر عليها

١٢٦٧

دخل عليه الإيلاء.

١٢٦٨

٨٨٦- مسألة: ومن ظاهر من أمته لزمه الظهار.

١٢٦٩

٨٨٧- مسألة: اختلف الناس في كفارة الظهار بماذا تجب؟

٨٨٨- مسألة: إن وطء المظاهر قبل أن يكفر لم يسقط عنه وجوب

١٢٧٣

الكفارة.

٨٨٩- مسألة: إذا وطئ المظاهر التي ظاهر منها في خلال الصوم

١٢٧٤

بالنهار ناسياً.

٨٩٠- مسألة: وإذا كان فرض المظاهر في الكفارة الإطعام لم يجز له

١٢٧٥

أن يطأ حتى يطعم.

١٢٧٦

٨٩١- مسألة: ولا يجزيء في كفارة الظهار إلا رقبة مؤمنة.

١٢٧٧

٨٩٢- مسألة: ولا يجوز في كفارة الظهار عتق مكاتب.

- ٨٩٣- مسألة: ومن اشترى بعض من يعتق عليه إذا ملكه من قرابته ونوى بشرائه عتقه عن ظهاره أو كفارة عليه لم يجزه. ١٢٧٨
- ٨٩٤- مسألة: إذا كانت عليه كفارات قد اجتمعت فإن كانت كلها من جنس واحد ظاهر كلها أو قتل فليس عليه أن يعين. ١٢٧٩
- ٨٩٥- مسألة: ومن كان له مسكن يسكنه وهو محتاج إليه وثمنه يساوي ما يشتري به رقبة يعتقها عن ظهاره لم يجز له العدول إلى الصوم. ١٢٨١
- ٨٩٦- مسألة: الاعتبار في الكفارة وقت الأداء. ١٢٨٣
- ٨٩٧- مسألة: قد أجمع الفقهاء على أن في الرقاب عيوباً لا تجزئ معها. ١٢٨٥
- ٨٩٨- مسألة: وأما إذا كان مقطوع إحدى يديه أو إحدى رجليه فعندنا وعند الشافعي رحمه الله لا يجزئ شيء من ذلك. ١٢٨٦
- ٨٩٩- مسألة: إذا شرع في صوم الكفارة لعسر ثم أيسر ووجد الرقبة لم يلزمه العدول. ١٢٨٧
- ٩٠٠- مسألة: إذا كان من أهل الإطعام في الكفارة فإن أطعم ستين مسكيناً أجزأه. ١٢٨٨
- ٩٠١- مسألة: مقدار الإطعام عندنا نصف صاع لكل مسكين. ١٢٨٩
- ٩٠٢- مسألة: إذا مرض المظاهر في صومه فأفطر لمرضه فإنه إذا صح بني على ما كان صام. ١٢٩١

٢٣- من كتاب اللعان

- ٩٠٣- مسألة: إذا قذف الرجل امرأته ورماها بالزنا هل صفة يقولها. ١٢٩٣



- ٩٠٤ - مسألة: إذا قال لزوجته: يا زانية، وجبت عليه الحد. ١٢٩٥
- ٩٠٥ - مسألة: عندنا أن كل مسلم صح طلاقه صح لعانه. ١٢٩٦
- ٩٠٦ - مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في حد القذف. ١٢٩٨
- ٩٠٧ - مسألة: إذا كان الأخرس يعقل الإشارة ويفهم الكتابة ويعلم ما يقوله . . . فإنه يصح قذفه ولعانه. ١٣٠٠
- ٩٠٨ - مسألة: وحد القذف موروث. ١٣٠١
- ٩٠٩ - مسألة: إذا نكلت الزوجة عن اللعان فوجب عليها الحد رجمت. ١٣٠٣
- ٩١٠ - مسألة: وإذا قذف الرجل زوجته بالزنا فالتعن والتعنث ثم قذفها الأجنبي. ١٣٠٣
- ٩١١ - مسألة: إذا تزوج امرأة وقال لها: زيت على الصفة التي يقولها قبل أن أتزوجك. ١٣٠٥
- ٩١٢ - مسألة: إذا بانث منه زوجته إما بالثلاث أو بالخلع فرأها تزني. ١٣٠٥
- ٩١٣ - مسألة: إن ظهر بزوجه حمل فنفاه وقال: ليس هو مني وقد استبرأها فله أن يلاعن. ١٣٠٧
- ٩١٤ - مسألة: إذا قال لزوجته: أصابك رجل في دبرك ورأيت ذلك. ١٣٠٨
- ٩١٥ - مسألة: إذا نكح نكاحاً فاسداً ووطيء فإن أتت بولد أو ظهر بها حمل فادعت أنه منه فأنكره فله أن يلاعن. ١٣٠٩
- ٩١٦ - مسألة: لأبي التمام رحمه الله قال مالك رحمه الله: إذا قذف

- ١٣١٠ جماعة بكلمة واحدة .
- ٩١٧ - مسألة : قال مالك رحمه الله : وإذا مات المنتفي باللعان ثم أقر به الملاعن لحق به .
- ١٣١١
- ٩١٨ - مسألة : إذا التعن الزوجان وقعت الفرقة بينهما .
- ١٣١٢
- ٩١٩ - مسألة : فرقة المتلاعنين عندنا فسخ .
- ١٣١٣
- ٩٢٠ - مسألة : إذا ثبت أن فرقة المتلاعنين فسخ فلا تحل له أبداً .
- ١٣١٤
- ٩٢١ - مسألة : لو قال لها : يا زانية فقلت له : بل أنت الزاني .
- ١٣١٥
- ٩٢٢ - مسألة : إذا لاعن أحدهما فأتي بأقل من أربعة أيمان فشهد بها ثم بقي من اللعان الخامسة التي فيها اللعن لم يقع الفرقة بينهما .
- ١٣١٦
- ٩٢٣ - مسألة : وإذا رمى زوجته بإنسان بعينه ذكره فإن كالبته الزوجة باللعان سقط عنه الحد .
- ١٣١٧
- ٩٢٤ - مسألة : إذا قذف الرجل زوجته فاعترفت بالزنا وقالت : صدق فيما قال .
- ١٣١٩
- ٩٢٥ - مسألة : إذا أتت زوجته بولدين توأمين فقذفها وقال : رأيتك تزنين وهما من زنا .
- ١٣٢١
- ٩٢٦ - مسألة : إذا انتفى من الولد باللعان فمات الولد فاستلحقه ثم أكذب نفسه فهو عندنا على وجهين .
- ١٣٢٣
- ٩٢٧ - مسألة : إذا وطىء زوجته وقال : رأيتها تزني ولم أستبرئها بعد أن وطئتها وقبل زناها فله أن يلاعنها .
- ١٣٢٤
- ٩٢٨ - مسألة : إذا قذف زوجته ثم زنت قبل التعانه فلا حد عليه .
- ١٣٢٥

- ٩٢٩ - مسألة: إذا عرض بقذف زوجته أو قذف أجنبياً في غضب وسباب أو قذف .
١٣٢٨
- ٩٣٠ - مسألة: إذا شهد أربعة على امرأة بالزنا وأحدهم زوجها فإن الزوج يلاعن .
١٣٣٢
- ٩٣١ - مسألة: إذا وطئ الرجل زوجته أو أمته كانت فراشاً .
١٣٣٤
- ٩٣٢ - مسألة: إذا تزوج امرأة وطلقها عقيب العقد بحضرة الحاكم من غير إمكان وطء وأتت بولد لسته أشهر من حين العقد لم يلحق به .
١٣٣٦
- ٩٣٣ - مسألة: إذا ظهر بامرأته حمل فنفاه وادعى الاستبراء فله أن يلاعن .
١٣٣٩
- ٩٣٤ - مسألة: وإذا تزوجته وظهر بامرأته حمل فلم يقذفها ولكن قالك ليس الحمل مني .
١٣٤٢
- ٩٣٥ - مسألة: إذا قالت امرأة لزوجها أو لأجنبي أو قال الأجنبي لأجنبي: يا زانية، بالهاء .
١٣٤٣

٢٤ - من كتاب العدة

- ٩٣٦ - مسألة: الأقراء هي الأطهار عندنا .
١٣٤٥
- ٩٣٧ - مسألة: إذا مات صبي لا يولد لمثله وله زوجة كان عليها أن تعتد .
١٣٤٦
- ٩٣٨ - مسألة: إذا ارتفعت حيضة المطلقة ولم تكن مريضة ولا مرضعاً ولم تدر ما سبب ذلك .
١٣٤٨
- ٩٣٩ - مسألة: من طلق امرأته فأقرت بانقضاء العدة ثم أتت بولد قبل

- ١٣٥٠ أن تتزوج ثم تزوجت .
- ٩٤٠ - مسألة : إذا دخل بزوجه دخول بناء وخلا بها ثم طلقها واتفقا
- ١٣٥١ على أنه لم يصبها .
- ٩٤١ - مسألة : عدة الزوجة الأمة ناقصة عن عدة الحرة .
- ١٣٥٢ ٩٤٢ - مسألة : إذا كانت الأمة ممن تعتد بالشهور وليست من ذوات
- ١٣٥٣ الأقرء .
- ٩٤٣ - مسألة : وإذا طلقت الأمة ثم عتقت في حال عدتها أنها تبني
- ١٣٥٣ على عدة أمة .
- ٩٤٤ - مسألة : إذا طلقها طلاقاً رجعيّاً فمضت لها بعض العدة ثم
- ١٣٥٤ راجعها فلم يطأها حتى طلقها استأنف العدة .
- ٩٤٥ - مسألة : العدة عندنا وعند الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله
- ١٣٥٦ من يوم الفرقة .
- ٩٤٦ - مسألة : المعتدة من وفاة إذا كانت حاملاً فعدتها تنقضي بوضع
- ١٣٥٨ الحمل .
- ٩٤٧ - مسألة : عدة المتوفى عنها إذا لم تكن حاملاً اعتدت بالشهور .
- ١٣٥٩ ٩٤٨ - مسألة : للمطلقة البائن بالخلع أو الثلاث السكنى .
- ١٣٦٠ ٩٤٩ - مسألة : لا نفقة للبائن .
- ١٣٦١ ٩٥٠ - مسألة : وللمتوفى عنها زوجها السكنى .
- ١٣٦٢ ٩٥١ - مسألة : على المتوفى عنها الإحداد .
- ١٣٦٤ ٩٥٢ - مسألة : والإحداد على مطلقة بوجه .
- ١٣٦٤ ٩٥٣ - مسألة : وعلى الصغيرة الإحداد كالكبيرة سواء .
- ١٣٦٥



٩٥٤ - مسألة : لا إحداد على الذمية . ١٣٦٦

٩٥٥ - مسألة : في اجتماع العدتين اختلف الرواية عن مالك رحمه

الله . ١٣٦٦

٩٥٦ - مسألة : ومن تزوج امرأة في عدة من غيره ودخل بها فرق

بينهما . ١٣٦٨

٩٥٧ - مسألة : امرأة المفقود إذا طلبت الفراق فحص الحاكم عن

خبره . ١٣٧٠

٩٥٨ - مسألة : إذا مات سيد أم الولد أو أعتقها فعدتها حيضة . ١٣٧٢

٩٥٩ - مسألة : إذا اشترى جارية قد كان وطئها البائع ولم يستبرئها

فلا خلاف بيننا وبين أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يجوز للمبتاع

أن يطأها . ١٣٧٣

٩٦٠ - مسألة : قال مالك رحمه الله : ولو عجزت المكاتبه لم يجز

وطؤها . ١٣٧٤

٩٦١ - مسألة : اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في أكثر مدة

الحمل . ١٣٧٥

٩٦٢ - مسألة : إذا طلق المريض امرأته فأبانها ثم توفي عنها في عدتها

لم تنتقل إلى عدة الوفاة . ١٣٧٦

٢٥ - من كتاب الرضاع

٩٦٣ - مسألة : ولبن الفحل يحرم . ١٣٧٩

٩٦٤ - مسألة : لأبي التمام رحمه الله قال مالك رحمه الله : ولبن

البهيمة لا يحرم . ١٣٨٣

- ٩٦٥ - مسألة: قال مالك رحمه الله: وإذا أرضعت امرأته الكبيرة
١٣٨٣ امرأته الصغيرة حرمتا.
- ٩٦٦ - مسألة: قال مالك رحمه الله: وإذا طلبت الأم الرضاع بأجر
١٣٨٤ مثلها ووجد الأب من يرضعه بغير أجر فله ذلك.
- ٩٦٧ - مسألة: اختلف الناس في التحريم بالرضاع هل يفتقر إلى عدد
١٣٨٤ أم لا؟
- ٩٦٨ - مسألة: رضاع الكبير لا يحرم.
١٣٨٦
- ٩٦٩ - مسألة: اختلف الناس في مقدار مدة الرضاع.
١٣٨٨
- ٩٧٠ - مسألة: إذا استغنى المولود بالغذاء قبل الحولين وفطم ثم
١٣٨٩ أرضعته امرأة لم تنشر الحرمة.
- ٩٧١ - مسألة: الوجور عندنا يحرم.
١٣٩٠
- ٩٧٢ - مسألة: إذا استهلك اللبن في الماء حتى أنه غلب عليه لم ينشر
١٣٩٠ الحرمة.
- ٩٧٣ - مسألة: لو احتلب اللبن من ميتة ثم سقى منه الصبي يحصل به
١٣٩١ الحرمة.
- ٩٧٤ - مسألة: وشهادة النساء جائزة فيما لا يحل للرجال من ذوي
١٣٩٢ المحارم ينظرون إليه.
- ٩٧٥ - مسألة: قد تقرر أن الرضاع يثبت بشهادة النساء على
١٣٩٣ الانفراد.

٢٦ - من كتاب النفقات

- ٩٧٦ - مسألة: يفرض السلطان النفقة للزوجة على زوجها على



١٣٩٥

مقدار كفايتها .

٩٧٧ - مسألة : وإن كانت الزوجة ممن لا تخدم نفسها أخدمها

١٣٩٦

الزوج .

٩٧٨ - مسألة : وإذا احتاجت إلى أكثر من خادم واحد أخدمها

١٣٩٧

مثلاً .

٩٧٩ - مسألة : إذا أسلمت نفسها إلى زوجها وهي تصلح للاستمتاع

١٣٩٨

والزوج كذلك .

١٣٩٩

٩٨٠ - مسألة : إذا أعسر بنفقة زوجته فلها الخيار .

٩٨١ - مسألة : إذا كان الزوج صغيراً لا يطأ مثله والمرأة كبيرة

١٤٠٠

وسلمت نفسها فلا نفقة لها .

٩٨٢ - مسألة : لأبي التمام رحمه الله قال مالك رحمه الله : للعبد

١٤٠١

نفقته .

٩٨٣ - مسألة : قال مالك رحمه الله : والنفقة للولد على الأب دون

١٤٠١

الأم .

١٤٠٢

٩٨٤ - مسألة : ولا يلزم الجد النفقة على ابن ابنه .

٩٨٥ - مسألة : وعلى المرأة إذا كانت تحت زوج رضاع ولدها منه إلا

١٤٠٣

أن يكون مثلاً لا ترضع .

١٤٠٣

٩٨٦ - مسألة : والأم أحق بحضانة الولد .

٩٨٧ - مسألة : إذا سافر الأب سفرًا ينقطع فيه عن موضع الولد

١٤٠٦

ويستوطن غيره فهو أحق بالولد .

٩٨٨ - مسألة : إذا تزوجت الأم ودخل بها زوجها سقط حظها من

١٤٠٧

الحضانة.

٢٧- من كتاب البيوع

٩٨٩- مسألة: قال مالك رحمه الله: ويجوز بيع الأعيان الغائبة. ١٤٠٩

٩٩٠- مسألة: عند مالك رحمه الله أن عقد البيع بالقول من غير أن

١٤١٢ ينضم إليه افتراق عن المجلس.

٩٩١- مسألة: الخيار المشروط عند مالك رحمه الله يجوز فيه الزيادة

١٤١٣ على ثلاثة أيام.

٩٩٢- مسألة: إذا تباعا بيعاً وشرط فيه الخيار وأراد من له الشرط أن

١٤١٥ يرد المبيع ويفسخه فله ذلك.

٩٩٣- مسألة: إذا مات من له الخيار في أيام الخيار قام ورثته مقامه. ١٤١٦

٩٩٤- مسألة: وإذا تباعا بيعاً فوجد أحدهما عيباً كثيراً فيما عقدا

١٤١٨ عليه نظر.

٢٨- فصل: في الربا. ١٤٢٠

٩٩٥- مسألة: وذهب فقهاء الأمصار إلى أن الربا يتعلق بمعاني هذه

١٤٢٣ الأشياء.

٩٩٦- مسألة: اختلف قول من قال بالقياس في المعاني التي يتعلق

١٤٢٤ بها حكم الربا.

٩٩٧- مسألة: ما كان من الجنس الذي فيه الربا إذا بيع بعضه ببعض

١٤٢٧ مثلاً بمثل.

٩٩٨- مسألة: وما خرج عن المأكول والمشروب والذهب والفضة فلا

١٤٢٩ بأس ببيعه متفاضلاً.

- ٩٩٩ - مسألة: اختلف قول مالك رحمه الله في بيع الخنطة بالدقيق . ١٤٣٠
- ١٠٠٠ - مسألة: يجوز بيع الدقيق بالدقيق مثلاً بمثل . ١٤٣٢
- ١٠٠١ - مسألة: ويجوز بيع السويق بالدقيق . ١٤٣٣
- ١٠٠٢ - مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في جواز بيع اللحم باللحم والخبر بالخبز . ١٤٣٤
- ١٠٠٣ - مسألة: كره مالك رحمه الله بيع الدنانير بالدراهم جزأً . ١٤٣٥
- ١٠٠٤ - مسألة: عند مالك رحمه الله أن خلّ العنب والتمر جنس واحد . ١٤٣٦
- ١٠٠٥ - مسألة: لا يجوز بيع تمر برطب . ١٤٣٦
- ١٠٠٦ - مسألة: ويجوز بيع الرطب بالرطب مثلاً بمثل . ١٤٣٧
- ١٠٠٧ - مسألة: العقد في البيع وغيره من العقود يصح ويلزم بالقول . ١٤٣٨
- ١٠٠٨ - مسألة: الظاهر من قول مالك رحمه الله : أن الدراهم لا تتعين . ١٤٤٠
- ١٠٠٩ - مسألة: كل جنس فيه الربا فلا يجوز بيع بعضه ببعض معهما أو مع أحدهما جنس آخر . ١٤٤١
- ١٠١٠ - مسألة: اللحوم عند مالك رحمه الله ثلاثة أجناس . ١٤٤٣
- ١٠١١ - مسألة: وقال مالك رحمه الله : لا يجوز بيع الحيّ باللحم . ١٤٤٥
- ١٠١٢ - مسألة: ومن باع نخلاً فيها ثمرة ولم تؤبر فهي للمبتاع . ١٤٤٧
- ١٠١٣ - مسألة: وإذا كانت الثمرة مؤبرة فهي للبائع . ١٤٤٨
- ١٠١٤ - مسألة: من باع ثمرة قبل بدو صلاحها ولم يشترط القطع لم

- ١٤٤٩ . يجز .
- ١٠١٥ - مسألة : وإذا بدا الصلاح في جنس الثمار في بستان فيه نخل
أو بعضه ولو عرق في نخلة منها جاز بيعه كله . ١٤٥٠
- ١٠١٦ - مسألة : ويجوز بيع القثاء والخيار والبادنجان والبطيخ إذا كان
قد بدا الصلاح . ١٤٥٢
- ١٠١٧ - مسألة : ويجوز بيع الباقلاء الأخضر . ١٤٥٢
- ١٠١٨ - مسألة : ويجوز بيع الحنطة في سنبلها . ١٤٥٣
- ١٠١٩ - مسألة : ومن باع ثمرة حائط واستثنى منه كيلاً معلوماً ، ما
بينه وبين ثلاثة فلا بأس بذلك . ١٤٥٤
- ١٠٢٠ - مسألة : وإذا اشترى ثمرة قد بدا صلاحها وخلي بينه وبينها
فأصابتها جائحة . ١٤٥٥
- ١٠٢١ - مسألة : عندنا يجوز أن يبيع العرايا بخرصها . ١٤٥٧
- ١٠٢٢ - مسألة : يجوز بيع الطعام جزأاً قبل قبضه . ١٤٥٩
- ١٠٢٣ - مسألة : الشاة المصرة التي يجمع اللبن في ضرعها ويترك
حلابها اليومين والثلاثة . ١٤٦٠
- ١٠٢٤ - مسألة : إذا ابتاع جارية فاستخدمها واستغلها زماناً وولدت
عنده فوجد بها عيباً . ١٤٦٢
- ١٠٢٥ - مسألة : إذا ابتاع الرجل أمة ثيباً فوطئها ثم ظهر على عيب
بها . ١٤٦٤
- ١٠٢٦ - مسألة : إذا ابتاع رجلان جارية وعبدًا في صفقة واحدة
فوجدا بها عيباً . ١٤٦٥

- ١٠٢٧ - مسألة: إذا اشترى المشتري عبداً أو أمة أو سلعة من السلع
فحدث عنده عيب ثم وجد به عيباً عند البائع . ١٤٦٧
- ١٠٢٨ - مسألة: إذا ابتاع الرجل شيئاً فوجد به عيباً فقال: فسخت
البيع . ١٤٦٨
- ١٠٢٩ - مسألة: عندنا أن العبد يملك لا يساوي الحر فيه . ١٤٧٠
- ١٠٣٠ - مسألة: إذا باع شيئاً من الحيوان رقيقاً أو غيره بالبراءة من
العيوب . ١٤٧١
- ١٠٣١ - مسألة: إذا علم المبتاع الكيل ولم يعلم البائع . ١٤٧٣
- ١٠٣٢ - مسألة: وإذا باع جارية يوطأ مثلها فلا استبراء واجب على
المبتاع . ١٤٧٥
- ١٠٣٣ - مسألة: ولا يجوز أن يبيع سلعة بثمن إلى أجل ثم يشتريها
بأقل من ذلك . ١٤٧٦
- ٢٩ - فصل إذا باعه جارية جاز أن يأتمن البائع المبتاع عليها . ١٤٧٧
- ٣٠ - فصل إذا كانت في أول حيضها أجزاء تلك الحيضة . ١٤٧٧
- ١٠٣٤ - مسألة: إذا جمعت الصفقة حلالاً وحراماً فهي كلها باطلة . ١٤٧٨
- ١٠٣٥ - مسألة: وإذا تبايعا ثم اختلف البائع والمشتري في مقدار
الثمن . ١٤٨١
- ١٠٣٦ - مسألة: وإذا وجب التحالف بديء يمين البائع قبل
المشتري . ١٤٨٦
- ١٠٣٧ - مسألة: وإذا تشاحا في القبض فقال البائع: لا أخرجه من
يدي حتى أقبض الثمن . ١٤٨٦

- ١٠٣٨ - مسألة: والبيع الفاسد إذا فات وقبض المشتري المبيع فأعتقه
أو وهبه أو باعه بعد قبضه وتصرف فيه. ١٤٨٩
- ١٠٣٩ - مسألة: من ابتاع جارية أو عبداً على أنه لا يبيع ولا يعتق أو
لا يستخدم. ١٤٩٠
- ١٠٤٠ - مسألة: وإذا باع داراً واشترط سكنها مدة معلومة. ١٤٩١
- ١٠٤١ - مسألة: وإذا باع عبداً بشرط أن يعتقه المبتاع فالعقد صحيح
والشرط صحيح. ١٤٩٢
- ١٠٤٢ - مسألة: إذا تلفت السلعة قبل القبض، فضمنها من
المشتري. ١٤٩٤
- ١٠٤٣ - مسألة: ويجوز عندنا مقارنة البيع والإجارة في عقد واحد. ١٤٩٤
- ١٠٤٤ - مسألة: ويصح عندنا البيع الموقوف على إجازة المالك. ١٤٩٥
- ١٠٤٥ - مسألة: ويجوز عندنا كراء الفحل مدة معلومة لينزو على
الإناث. ١٤٩٦
- ١٠٤٦ - مسألة: يجوز بيع الصوف على ظهر الغنم. ١٤٩٧
- ١٠٤٧ - مسألة: والمسك طاهر يجوز بيعه. ١٤٩٧
- ١٠٤٨ - مسألة: يجوز بيع الأعمى وشراؤه. ١٤٩٨
- ١٠٤٩ - مسألة: وإذا كان لإنسان على آخر دين حال من يبيع أو
قرض فأخره مدة معلومة فليس له أن يرجع فيه. ١٤٩٨
- ١٠٥٠ - مسألة: ويجوز قرض الحيوان. ١٥٠٠
- ١٠٥١ - مسألة: إذا أذن لسيد لعبده في التجارة فما لحقه من دين
تعلق بدمته. ١٥٠١

- ١٥٠٢ - مسألة : ما أقر به العبد مما يتعلق بعقوبة في بدنه فإن إقراره يقبل . ١٥٠١
- ١٥٠٣ - مسألة : إذا أقر العبد بسرقة معينة أو غير معينة سواء كان المسروق في يده أو في يد غيره فإنه يقطع . ١٥٠٢
- ١٥٠٤ - مسألة : يكره بيع الكلاب . ١٥٠٤
- ١٥٠٥ - مسألة : لا يجوز البيع يوم الجمعة لمن يجب عليه استماع الخطبة والصلاة . ١٥٠٥
- ١٥٠٦ - مسألة : يجوز السلم فيما هو معدوم في حال العقد . ١٥٠٧
- ١٥٠٧ - مسألة : ولا يجوز السلم الحال . ١٥٠٨
- ١٥٠٨ - مسألة : اختلف في رأس مال السلم . ١٥٠٩
- ١٥٠٩ - مسألة : ويجوز السلم في الحيوان . ١٥١٢
- ١٥١٠ - مسألة : ويجوز عندنا البيع إلى الحصاد والجذاذ . ١٥١٤
- ١٥١١ - مسألة : وإذا حلب لبن المرأة في إناء جاز بيعه . ١٥١٥
- ١٥١٢ - مسألة : الإقالة بيع لا فسخ . ١٥١٥
- ١٥١٣ - مسألة : وإذا أسلم في شيء فنقد الثمن ثم تفرقا بمقدار ما ينتفع به المسلم إليه بالثمن لم يجز أن يقبله . ١٥١٦
- ١٥١٤ - مسألة : وتجوز الشركة والتولية في السلم . ١٥١٨
- ١٥١٥ - مسألة : ولا يجوز التسعير على أهل الأسواق . ١٥١٩
- ١٥١٦ - مسألة : ويكره بيع بيوت مكة . ١٥٢٠
- ١٥١٧ - مسألة : لا يجوز بيع الزيت النجس . ١٥٢١
- ١٥١٨ - مسألة : ومن باع عبداً بعهدته ثلاثة أيام بلياليها فما أصابه في هذه الثلاثة الأيام من شيء فعهدته من بائعه . ١٥٢١
- ١٥١٩ - مسألة : إذا تقابضا وتصارفا ثم بقي بعض ثمن الصرف وتفرقا قبل قبض بقيته بطل العقد . ١٥٢١

٢٨- من كتاب الأقضية والشهادات

- ١٥٢٥ ١٠٧٠- مسألة: ولا يجوز أن تكون المرأة قاضية .
- ١٠٧١- مسألة: إذا كان القاضي لا يعلم لسان الخصم لأن لغتهما مختلفة، فلا بد ممن يترجم للقاضي عن الخصم .
- ١٥٢٦ ١٠٧٢- مسألة: يجوز للقاضي أخذ الرزق على القضاء .
- ١٥٢٩ ١٠٧٣- مسألة: لا يجوز للحاكم أن يقبل هدية لأجل خصومة حضرت .
- ١٥٢٩ ١٠٧٤- مسألة: إذا علم الحاكم أن الشاهدين مسلمان ولا يعرف عدالتهما .
- ١٥٣٠ ١٠٧٥- مسألة: لا يجوز للحاكم أن يحكم لابنه .
- ١٥٣١ ١٠٧٦- مسألة: ويقضي القاضي للحاضر على الغائب .
- ١٥٣٢ ١٠٧٧- مسألة: إذا حكم رجلان رجلاً في شيء وقالوا: رضينا الحكم بيننا لزمهما حكمه .
- ١٥٣٤ ١٠٧٨- مسألة: اختلف الناس في القاضي هل يقضي بعلمه أم لا؟
- ١٥٣٥ ١٠٧٩- مسألة: إذا نسي الحاكم ما حكم به فشهد عنده شاهدان أنه حكم بذلك قبل شهادتهما .
- ١٥٣٨ ١٠٨٠- مسألة: وإذا كتب قاضي موضع إلى قاضي موضع آخر كتاباً بما ثبت عنده أو بما كتبه وحكم به جاز ذلك .
- ١٥٣٨

- ١٠٨١ - مسألة: عندنا أن حكم الحاكم لا يخرج الأمر عما هو عليه
 ١٥٤٠ في الباطن .
- ١٠٨٢ - مسألة: وعقد البيع يصح بغير شهادة .
 ١٥٤٢
- ١٠٨٣ - مسألة: لا تجوز شهادة النساء في غير الأموال وما يتعلق
 ١٥٤٣ بها .
- ١٠٨٤ - مسألة: تقبل شهادة الشاعر إذا كان عدلاً .
 ١٥٤٤
- ١٠٨٥ - مسألة: ويقبل في القصاص شاهدين .
 ١٥٤٥
- ١٠٨٦ - مسألة: القاذف إذا كان بعد الحد قبلت شهادته فيما يشهد به
 ١٥٤٥ بعد ذلك .
- ١٠٨٧ - مسألة: شهادة الأعمى فيما طريقه الصوت جائزة .
 ١٥٤٦
- ١٠٨٨ - مسألة: اختلف الناس في شهادة العميد هل تقبل أم لا؟
 ١٥٤٨
- ١٠٨٩ - مسألة: وشهادة الصبيان جائزة فيما بينهم من الجراح
 ١٥٥٠ والقتل .
- ١٠٩٠ - مسألة: شهادة أهل الذمة غير مقبولة على كل حال .
 ١٥٥١
- ١٠٩١ - مسألة: ولا تجوز شهادة الأخ لأخيه .
 ١٥٥٢
- ١٠٩٢ - مسألة: ولا تجوز شهادة أحد الزوجين لصاحبه .
 ١٥٥٢
- ١٠٩٣ - مسألة: ولا تقبل شهادة عدو على عدوه .
 ١٥٥٣
- ١٠٩٤ - مسألة: ويقضى بشاهد مع يمين الطالب .
 ١٥٥٤
- ١٠٩٥ - مسألة: إذا نكل المدعي مع الشاهد رددنا اليمين على المدعي
 ١٥٥٧ عليه .
- ١٠٩٦ - مسألة: ولا تجوز شهادة الوالد لولده .
 ١٥٥٨

- ١٠٩٧ - مسألة: وشارب النبيذ المختلف فيه يحد ويفسق ولا تقبل شهادته. ١٥٥٩
- ١٠٩٨ - مسألة: ولا تجزو شهادة ولد الزنا في الزنا. ١٥٦٠
- ١٠٩٩ - مسألة: لا تجوز شهادة بدوي على قروي. ١٥٦٠
- ١١٠٠ - مسألة: إذا شهد الصبي والكافر والمملوك على شهادة فردت عليهم. ١٥٦١
- ١١٠١ - مسألة: والشهادة على الشهادة جائزة في كل شيء من حقوق الله تعالى. ١٥٦٢
- ١١٠٢ - مسألة: شهود الفرع إذا زكت شهود الأصل وأثنت عليهم وعدلتهم. ١٥٦٣
- ١١٠٣ - مسألة: إذا شهد شاهدان على واحد من شهود الأصل قبلت شهادتهما. ١٥٦٤
- ١١٠٤ - مسألة: ويقضى بشهادة امرأتين مع يمين الطالب في الأموال. ١٥٦٦
- ١١٠٥ - مسألة: إذا رجع الشهود عن شهادتهم بعد الأداء وقبل الحكم قبل رجوعهم. ١٥٦٦
- ١١٠٦ - مسألة: إذا رجع الشهود بعد الحكم وبعد استيفاء الحق فلا ينقض الحكم. ١٥٦٧
- ١١٠٧ - مسألة: إذا رجع الشهود عن شهادتهم في القتل والقود بعد أن حكم الحاكم. ١٥٦٨
- ١١٠٨ - مسألة: إذا شهد شاهدان بطلاق رجل زوجته بعد الدخول

- ١٥٦٩ وحكم الحاكم بالفرقة ثم رجعا لم يغرم من المهر شيئا .
 ١١٠٩ - مسألة : إذا تكافأت البيتان حكم بأعدلهما في مواضع .
 ١٥٧٠

٢٩- من كتاب القسم والدعاوى والأيمان

- ١١١٠ - مسألة : إذا دعا بعض الشركاء إلى قسم ما ينقسم قسم له .
 ١٥٧١
 ١١١١ - مسألة : وأجرة القسم على عدد الرؤوس .
 ١٥٧٣
 ١١١٢ - مسألة : إذا كانت بين الشركاء دور أو ضياع ودكاكين فمتى
 كانت ديارهم متقاربة ورغبة الناس فيها واحدة .
 ١٥٧٤
 ١١١٣ - مسألة : قال مالك رحمه الله : لا يحلف القاضي المدعى
 عليه .
 ١٥٧٦
 ١١١٤ - مسألة : إذا ادعى إنسان على إنسان حقاً ولا بينة له فالقول
 قول المدعى عليه .
 ١٥٧٧
 ١١١٥ - مسألة : فقد اتفقنا مع أبي حنيفة رحمه الله في أن الدعوي
 في النكاح والطلاق والنسب والعق لا توجب اليمين على
 المنكر .
 ١٥٧٩
 ١١١٦ - مسألة : إذا حلف المدعى عليه ثم أراد المدعي أن يقيم البينة
 عليه بعد ذلك .
 ١٥٨٠
 ١١١٧ - مسألة : إذا مات رجل وخلف ابنين وخلف تركة فادعى
 رجل أن له على أبيهما ديناً ألف درهم يشهد له بها أحد
 الابنين .
 ١٥٨٢
 ١١١٨ - مسألة : إذا ادعى إنسان شيئاً في يد غيره وأقام بذلك بينة .
 ١٥٨٣
 ١١١٩ - مسألة : إذا ادعى مدع على امرأة أنه تزوجها تزوجاً

- صحيحاً. ١٥٨٦
- ١١٢٠ - مسألة: إذا تنازع رجلان داراً وليست في أيديهما. ١٥٨٧
- ١١٢١ - مسألة: وإذا مات رجل فترك ابنين فتنازعا في تركته. ١٥٩٠
- ١١٢٢ - مسألة: إذا اختلف الزوجان في متاع البيت. ١٥٩٢
- ١١٢٣ - مسألة: ومن كان له على رجل حق فحصل لذلك الرجل في يده شيء بوديعة. ١٥٩٥
- ١١٢٤ - مسألة: الأيمان داخله في جميع الدعاوى. ١٥٩٨
- ١١٢٥ - مسألة: يحلف الحالف عند منبر النبي ﷺ على ربع دينار. ١٥٩٩
- ١١٢٦ - مسألة: تحلف اليهود والنصارى حيث يعظمون. ١٥٩٩
- ١١٢٧ - مسألة: إذا ادعى على آخر أنه سرق منه كذا وشهد له ١٦٠٠
- شاهدان، فقال أحدهما: إنه أسود وقال الآخر: هو أبيض. ١٦٠٠
- ١١٢٨ - مسألة: في إثبات القافة والحكم بها. ١٦٠٠
- ٣٠ - من كتاب الرهن**
- ١١٢٩ - مسألة: الرهن عندنا جائز في السفر والحضر. ١٦٠٥
- ١١٣٠ - مسألة: فإذا قال: قد رهننت عندك عبدي هذا على أن تقرضني ألف درهم. ١٦٠٦
- ١١٣١ - مسألة: عقد الرهن يصح ويلزم بالقول. ١٦٠٧
- ١١٣٢ - مسألة: ورهن المشاع جائز. ١٦٠٨
- ١١٣٣ - مسألة: عندنا أن استدامة القبض في الرهن إذا حصل مقبوضاً من شرطه. ١٦٠٩
- ١١٣٤ - مسألة: إذا كان الشيء المغصوب عند الغاصب فهو مضمون

١٦١٠

عليه .

١١٣٥ - مسألة : وإذا أعتق الراهن عبده المرهون فإن كان موسراً نفذ

١٦١١

عتقه .

١١٣٦ - مسألة : فإذا رهن عبده رهناً على مبلغ معلوم ثم استزاده

١٦١٤

شيئاً آخر على ذلك الرهن جاز .

١١٣٧ - مسألة : وإذا رهن عنده عبده فقبضه المرتهن ثم أقر الراهن أن

١٦١٥

العبد جنى .

١٦١٦

١١٣٨ - مسألة : إذا رهنه عصيراً فصار خمراً ثم انقلب خلاً .

١٦١٧

١١٣٩ - مسألة : ويكره تخليل الخمر .

١١٤٠ - مسألة : ولو شرط الراهن في الرهن أن يبيعه المرتهن إذا حل

١٦١٨

أجل الحق .

١١٤١ - مسألة : وإذا وكل الراهن العدل الموضوع الرهن على يديه

١٦١٩

في بيعه عند الأجل فليس له أن يفسخ وكالته .

١١٤٢ - مسألة : إذا وضع الراهن والمرتهن الرهن على يدي عدل

١٦٢٠

رضياه جميعاً .

١٦٢٢

١١٤٣ - مسألة : إذا باع العدل الرهن وقبض الثمن ثم استحق المبيع .

١١٤٤ - مسألة : ويرجع المشتري الذي استحق المبيع من يده بالثمن

١٦٢٣

على المرتهن .

١١٤٥ - مسألة : إذا اشترط المشتري للبائع رهناً أو ضمناً ولم يعين له

١٦٢٥

الضمين فالبائع جائز .

١١٤٦ - مسألة : إذا اختلف الراهن والمرتهن في مبلغ الدين الذي

جعل به الرهن فقال الراهن وهبتك الرهن بخمسمائة وقال

المرتهن: بألف. ١٦٢٦

١١٤٧ - مسألة: إذا اختلفا في الدين كان الرهن شاهداً للمرتهن. ١٦٢٨

١١٤٨ - مسألة: إذا رهن شيئاً له نماء يحدث فإن النماء في الرهن

يكون ملكاً للراهن. ١٦٢٨

١١٤٩ - مسألة: والرهن عند مالك رحمه الله ينقسم قسمين. ١٦٣٠

١١٥٠ - مسألة: إذا ادعى المرتهن هلاك الرهن. ١٦٣٤

١١٥١ - مسألة: ولو شرط المبتاع والبائع أن يكون المبيع رهناً لصح. ١٦٣٥

١١٥٢ - مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في شراء الكافر

عبداً مسلماً. ١٦٣٦

٣١ - من كتاب الحجر والتفليس

١١٥٣ - مسألة: إذا اشترى إنسان من إنسان شيئاً بثمن في ذمته

معجل أو مؤجل. ١٦٣٧

١١٥٤ - مسألة: إذا أفلس المشتري ووجد البائع السلعة بعينها فهو

أحق بها. ١٦٤٠

١١٥٥ - مسألة: إذا طلب الغرماء الحاكم بالحجر على المفلس حجر

عليه. ١٦٤٠

١١٥٦ - مسألة: إذا ثبت عسر المفلس خلي سبيله وفرق بين

الغرماء وبينه. ١٦٤١

١١٥٧ - مسألة: حد البلوغ في الذكور الإنبات أو الاحتلام. ١٦٤٢

١١٥٨ - مسألة: وإذا بلغ اليتيم وكان ضابطاً لماله يحسن التصرف فيه

١٦٤٤

سلم إليه .

١١٥٩ - مسألة : فأما الجارية فلا ينفك حجرها حتى تبلغ وتزوج

١٦٤٦

ويدخل بها زوجها .

١١٦٠ - مسألة : ولا يجوز لامرأة تحت زوج أن تتصرف في أكثر من

١٦٤٧

ثلث مالها .

١١٦١ - مسألة : وإذا قلنا إن البالغ إذا حجر عليه ماله لتبذيره إياه فإنه

١٦٤٧

لا يكون محجوراً .

١١٦٢ - مسألة : السفية المحجور عليه إذا طلق زوجته أو خالعتها

١٦٤٨

صح .

١٦٤٩

١١٦٣ - مسألة : إذا كان الوصي أو الأمين فقيراً .

١١٦٤ - مسألة : من حجر عليه بحكم أو بغيره فلا ينفك حجره إلا

١٦٥٠

بحكم .

٢٢ - من كتاب الصلح

١٦٥١

١١٦٥ - مسألة : والصلح على الإنكار جائز .

١١٦٦ - مسألة : إذا كان حائط بين دارين لرجلين ولأحدهما عليه

١٦٥٢

جدوع فتنازعا .

١١٦٧ - مسألة : إذا كان حائط بين شريكين أو لرجل مفرد لم يجز

١٦٥٣

لشريك أو الجار أن يضع عليه خشبة إلا بإذن شريكه .

١١٦٨ - مسألة : إذا سقط الحائط الذي بين الدارين لرجلين فأراد

١٦٥٥

أحدهما بناءه فاختلف في الإجمار .

١١٦٩ - مسألة : إذا كان بيت مسقف لرجل وفوقه غرفة لواحد

والأسفل لآخر فتداعيا السقف الذي على السفلى تحت

الغرفة. ١٦٥٥

١١٧٠ - مسألة: إذا انهدم العلو والسفل فأراد صاحب العلو أن يبينه

أجبر صاحب السفلى. ١٦٥٦

٣٣ - من كتاب الحوالة

١١٧١ - مسألة: وإذا كان لإنسان على آخر حق فأحاله به من هو

عليه على من له عليه حق مثله. ١٦٥٩

١١٧٢ - مسألة: وليس للمحال عليه أن يمتنع من قبول الحوالة. ١٦٦٠

١١٧٣ - مسألة: إذا قبل صاحب الحق الحوالة على مليء فقد بريء

المحيل. ١٦٦١

١١٧٤ - مسألة: اختلف الناس في رجوع المحال على المحيل. ١٦٦٢

٣٤ - من كتاب الضمان

١١٧٥ - مسألة: والدين باق في ذمة المضمون عنه. ١٦٦٥

١١٧٦ - مسألة: ويجوز ضمان المجهول. ١٦٦٦

١١٧٧ - مسألة: إذا مات إنسان وعليه دين فإن خلف وفاء صح

ضمان الدين. ١٦٦٧

٣٥ - من كتاب الكفالة

١١٧٨ - مسألة: والكفالة بالنفس جائزة إلا في الحدود. ١٦٦٩

١١٧٩ - مسألة: وضمان الدرك جائز في السلعة. ١٦٧٠

١١٨٠ - مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في أن المضمون

له مخير . ١٦٧١

٣٦ - من كتاب الشركة

١١٨١ - مسألة: شركة المفاوضة جائزة . ١٦٧٣

١١٨٢ - مسألة: ولا تصح الشركة مع افتراق ماليهما . ١٦٧٨

١١٨٣ - مسألة: إذا كان رأس مالهما متساويا واشترط أحدهما أن

يكون له من الربح أكثر مما لصاحبه . ١٦٧٩

١١٨٤ - مسألة: شركة الأبدان عندنا جائزة في الصنائع . ١٦٨٠

١١٨٥ - مسألة: شركة الوجوه باطل . ١٦٨١

٣٧ - من كتاب الوكالة

١١٨٦ - مسألة: وتجوز وكالة الحاضر وإن لم يرض خصمه . ١٦٨٣

١١٨٧ - مسألة: وإذا أراد إنسان أن يوكل غيره في استيفاء حقوقه

فإما أن يوكله بحضرة الحاكم أو يوكله في غير مجلس

الحاكم . ١٦٨٤

١١٨٨ - مسألة: ويجوز للوكيل الثابت الوكالة أن يعزل نفسه . ١٦٨٦

١١٨٩ - مسألة: للموكل أن يعزل الوكيل . ١٦٨٧

١١٩٠ - مسألة: وإذا نهى الموكل الوكيل عن الإقرار عليه أو أطلق له

الوكالة . ١٦٨٧

١١٩١ - مسألة: ويجوز للأب وللوصي أن يشتريا لأنفسهما من مال

اليتم . ١٦٨٨

١١٩٢ - مسألة: وإذا وكله في البيع مطلقاً وقال له: بع ولم يحد

١٦٩٠

ثمنًا.

١١٩٣ - مسألة: ومن كان عليه حق لرجل سواء كان ذلك دينًا في

١٦٩٢

ذمته أو عينًا.

٣٨ - من كتاب الإقرار

١٦٩٥

١١٩٤ - مسألة: والإقرار بالدين في الصحة والمرض سواء.

١٦٩٧

١١٩٥ - مسألة: إذا أقر في المرض لو ارث بدين نظر.

١١٩٦ - مسألة: إذا مات رجل وخلف ابنين أو ثلاثة أو أكثر فأقر

١٦٩٨

أحدهم بأخ آخر.

١١٩٧ - مسألة: وإذا مات رجل وخلف ابنا واحداً لا وارث له

١٧٠٠

غيره.

١١٩٨ - مسألة: إذا أقر رجل لرجل فقال: له عليّ مال ولم يذكر

١٧٠١

مبلغه.

١٧٠٣

١١٩٩ - مسألة: إذا أقر فقال: له عليّ مال عظيم.

١٧٠٤

١٢٠٠ - مسألة: إذا أقر فقال: له عليّ دراهم كثيرة.

١٢٠١ - مسألة: إذا أقر فقال له: عليّ ألف ودرهم ولم يسم الألف

١٧٠٦

من أي جنس هي.

١٧٠٨

١٢٠٢ - مسألة: الاستثناء في الإقرار على ثلاثة أضرب.

١٧٠٩

١٢٠٣ - مسألة: الاستثناء من غير جنس المستثنى منه يجوز.

١٧١٠

١٢٠٤ - مسألة: إذا قال لفلان: عليّ ألف درهم في كيس.

١٧١١

١٢٠٥ - مسألة: إذا أقر فقال له: عليّ كذا كذا درهمًا.

١٧١٢

١٢٠٦ - مسألة: وإذا أقر العبد الذي ليس بمأذون له في التجارة.

- ١٢٠٧ - مسألة: إذا أقر العبد المأذون له في التجارة بحقوق تتعلق بالتجارة. ١٧١٣
- ١٢٠٨ - مسألة: إذا أقر يوم السبت بدرهم لشخص ثم أقر يوم الأحد بدرهم فهو درهم واحد. ١٧١٤
- ١٢٠٩ - مسألة: وإذا قال لزيد: عليّ مائة درهم ثمن مبيع لم يسلمه إليّ. ١٧١٥
- ١٢١٠ - مسألة: ولو شهد شاهد أن لزيد على عمرو ألف درهم وشهد له شاهد آخر عليه بألفين. ١٧١٨
- ١٢١١ - مسألة: إذا ثبت هلاك العارية لم يضمنها المستعير. ١٧٢٠
- ١٣١٢ - مسألة: إذا أعاره بقعة لبني فيها أو يغرس فيها فبالقول والقبول يلزمه. ١٧٢٣
- ١٢١٣ - مسألة: إذا استودع دنانير أو دراهم أو أشياء مما إذا أتلّفه لزمه مثله. ١٧٢٦
- ١٢١٤ - مسألة: إذا قبضت الوديعة بينة لم يبرأ قابضها إلا بينة. ١٧٢٧
- ١٢١٥ - مسألة: وأما إذا كانت الوديعة مثل الثياب والدواب وغيرها. ١٧٢٨
- ٣٩ - من كتاب الغصب**
- ١٢١٦ - مسألة: من جنى على شيء لغيره فأتلف عليه غرضه المقصود من ذلك الشيء. ١٧٣١
- ١٢١٧ - مسألة: ومن جنى على شيء غصبه جنابة بعد غصبه إياه. ١٧٣٥
- ١٢١٨ - مسألة: إذا غصب منه دابة فضاعت فدفع قيمتها ثم وجدت لم ترد على صاحبها. ١٧٣٦

- ١٢١٩ - مسألة: وإن جنى إنسان على عبد غيره فقطع يده أو رجله
نظر فيه. ١٧٣٧
- ١٢٢٠ - مسألة: ومن مثل بعبده عتق عليه. ١٧٣٩
- ١٢٢١ - مسألة: ومن غضب جارية على صفة فزادت عنده بسمن أو
بتعليم صناعة. ١٧٤٠
- ١٢٢٢ - مسألة: ولد المغصوبة إذا حدث بعد الغضب غير مضمون
على الغاصب. ١٧٤١
- ١٢٢٣ - مسألة: إذا غضب داراً أو عبداً أو ثوباً فبقي في يده لم ينتفع
بها المدة التي هي في يده. ١٧٤١
- ١٢٢٤ - مسألة: إذا سكن الغاصب في دار غضبها أو أجرها وأخذ
غلتها. ١٧٤٢
- ١٢٢٥ - مسألة: والعقار يضمن بالغضب. ١٧٤٥
- ١٢٢٦ - مسألة: ومن غضب حديداً أو نحاساً أو رصاصاً فاتخذ منه
آنية. ١٧٤٧
- ١٢٢٧ - مسألة: ومن غضب لوحاً فأدخله في سفينة أو ساجة وبني
عليها بناء. ١٧٤٨
- ١٢٢٨ - مسألة: من فتح قفصاً فيه طائر لغيره فطار الطائر. ١٧٥٢
- ١٢٢٩ - مسألة: إذا تعذر على الغاصب تسليم المغصوب. ١٧٥٣
- ١٢٣٠ - مسألة: إذا أراق المسلم على ذمي خمرأ. ١٧٥٦
- ٤٠ - من كتاب الشفعة
- ١٢٣١ - مسألة: ولا شفعة إلا بشركاء مختلطين. ١٧٥٧

- ١٢٣٢ - مسألة: وإذا باع الشريك نصيبه من أجنبي وشريكه حاضر . ١٧٥٨
- ١٢٣٣ - مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في الشفعة في
الثمرة . ١٧٦٣
- ١٢٣٤ - مسألة: ومن اشترى شقصاً بثمن في ذمته إلى أجل فللشفيع
أن يأخذه . ١٧٦٣
- ١٢٣٥ - مسألة: ولو ورث رجلان داراً فمات أحدهما وله ابنان
فورثا نصف الدار . ١٧٦٤
- ١٢٣٦ - مسألة: والشفعة تجب على قدر الأنصباء . ١٧٦٧
- ١٢٣٧ - مسألة: وحق الشفعة عندنا موروث . ١٧٧٠
- ١٢٣٨ - مسألة: إذا بنى مشتري الشقص وعمر وغرس ثم طلب
الشفيع الشفعة . ١٧٧١
- ١٢٣٩ - مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في الشفعة فيما
لا ينقسم . ١٧٧٢
- ١٢٤٠ - مسألة: وعهدة الشفيع على المشتري . ١٧٧٤
- ١٢٤١ - مسألة: إذا وهب له شقص على غير عوض فاختلف قول
مالك رحمه الله . ١٧٧٥
- ١٢٤٢ - مسألة: إذا وجبت له الشفعة فبذل له المشتري دراهم على
ترك الأخذ بالشفعة . ١٧٧٥
- ١٢٤٣ - مسألة: إذا باع رجلان من الشركاء حقهما في صفقة
واحدة . ١٧٧٦
- ١٢٤٤ - مسألة: ولو أقر أحد الشريكين أنه باع شقصه من رجل

- ١٧٧٧ فأنكر الرجل الشراء .
- ١٢٤٥ - مسألة : ولو أن داراً بين ثلاثة شركاء فاشتري أحدهم نصيب
- ١٧٧٨ شريكه .
- ١٢٤٦ - مسألة : والمسلم والذمي في أخذ الشفعة من المسلم سواء . ١٧٨١
- ٤١ - من كتاب القراض
- ١٢٤٧ - مسألة : إذا دفع سلعة وقال له : بعها وخذ ثمنها فاجعله
- ١٧٨٣ قراضاً .
- ١٢٤٨ - مسألة : لا يجوز القراض إلى أجل معلوم لا يفسخه قبله . ١٧٨٣
- ١٢٤٩ - مسألة : إذا شرط رب المال على العامل أنه لا يشتري إلا من
- ١٧٨٤ فلان .
- ١٢٥٠ - مسألة : إن عمل المقارض في القراض الفاسد فحصل في
- ١٧٨٥ المال ربح .
- ١٢٥١ - مسألة : إذا سافر العامل بالمال فله نفقته من مال المضاربة . ١٧٨٦
- ١٢٥٢ - مسألة : إذا قال رب المال للعامل : اشتر على القراض
- ١٧٨٧ بالدين .
- ١٢٥٣ - مسألة : إذا أخذ العامل المال ببينة لم يبرأ منه عند المناكرة إلا
- ١٧٨٧ ببينة .
- ١٢٥٤ - مسألة : من دفع إليه قراض فاشتري سلعة ثم هلك المال . ١٧٨٨
- ١٢٥٥ - مسألة : من أخذ قراضاً على أن له جميع الربح ولا ضمان
- ١٧٨٨ عليه فهو جائز .
- ١٢٥٦ - مسألة : اختلف في القراض بالفلوس . ١٧٨٩

٤٢- من كتاب المساقاة

- ١٢٥٧- مسألة: والمساقاة جائزة. ١٧٩١
- ١٢٥٨- مسألة: وتجاوز المساقاة في كل أصل ثابت له ثمرة. ١٧٩٢
- ١٢٥٩- مسألة: وإذا كان بين النخل وبين الشجر بياض يسير. ١٧٩٣
- ١٢٦٠- مسألة: وإذا ساقاه ثمرة موجودة فإن لم تكن قد طابت،
جاز. ١٧٩٤
- ١٢٦١- مسألة: ولو كانت المساقاة صحيحة وبلغت الثمرة فاختلفا. ١٧٩٥

٤٣- من كتاب الإجارة

- ١٢٦٢- مسألة: الإجارة. ١٧٩٧
- ١٢٦٣- مسألة: والإجارة عقد لازم من الطرفين. ١٧٩٧
- ١٢٦٤- مسألة: إذا اكرى دابة أو داراً أو دكاناً أو عبداً مدة معلومة
ولم يشترط تعجيل الأجرة. ١٧٩٩
- ١٢٦٥- مسألة: إذا استأجر عبداً مدة معلومة أو داراً فقبض ذلك ثم
مات العبد. ١٨٠٠
- ١٢٦٦- مسألة: عقد الإجارة على الضيعة والعبد والدار وغير ذلك
مما ثبتت فيه الإجارة. ١٨٠١
- ١٢٦٧- مسألة: ويجوز إجارة الدار والضيعة سنين. ١٨٠٢
- ١٢٦٨- مسألة: والصانع إذا أخذ الشيء إلى منزله فهو ضامن
لذلك. ١٨٠٢
- ١٢٦٩- مسألة: من اكرى دابة ليركبها فحركها بلجامها كما جرت
به العادة فنفتت. ١٨٠٤

- ١٢٧٠ - مسألة: وإذا اختلف رب الثوب والخياط في صفة الخياطة . ١٨٠٥
- ١٢٧١ - مسألة: وإجارة المشاع جائزة . ١٨٠٦
- ١٢٧٢ - مسألة: إذا أجر داره أو دكانه أو دكان غيره أو ضيعته مدة معلومة . ١٨٠٧
- ١٢٧٣ - مسألة: وإذا كان في الدنانير والدراهم غرض ينتفع به دون أعيانها جازت إيجارتها . ١٨٠٨

٤٤- من كتاب المزارعة

- ١٢٧٤ - مسألة: ولا تجوز المزارعة . ١٨٠٩
- ١٢٧٥ - مسألة: ولا يجوز كراء الأرض بما تنبت أو بما يخرج منها . ١٨١٠
- ١٢٧٦ - مسألة: وإذا استأجر أرضاً ليزرعها حنطة فله أن يزرعها شعيراً . ١٨١١
- ١٢٧٧ - مسألة: إذا اكترى منه أرضاً ليغرسها سنة نوعاً من الغروس . ١٨١٢
- ١٢٧٨ - مسألة: ومن اكترى كراء فاسداً وقبض كراءه . ١٨١٤

٤٥- من كتاب إحياء الموات

- ١٢٧٩ - مسألة: وما كان من الموات في أرض المسلمين لم يعمره أحد قط . ١٨١٥
- ١٢٨٠ - مسألة: من أحيا أرضاً ميتة في فيافي المسلمين فهي له . ١٨١٦
- ١٢٨١ - مسألة: وليس للذمي إحياء الموات في دار المسلمين . ١٨١٧
- ١٢٨٢ - مسألة: وللإمام أن يحيي المراعي إذا احتاج إليها لإبل الصدقة . ١٨١٧



١٢٨٣ - مسألة : ومن حفر بئراً في أرض موات وطواها فقد ملكها . ١٨١٧

٤٦ - من كتاب الوقوف والعطايا

١٢٨٤ - مسألة : والوقوف عندنا جائزة تلزم بالقول . ١٨٢١

١٢٨٥ - مسألة : اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في وقف

الحيوان . ١٨٢٢

١٢٨٦ - مسألة : رقة الوقف على ملك الوقف . ١٨٢٣

١٢٨٧ - مسألة : اختلف قول مالك رحمه الله في الوقف إذا لم

يخرجه الموقوف عن يده . ١٨٢٥

١٢٨٨ - مسألة : وقف المشاع جائز . ١٨٢٧

١٢٨٩ - مسألة : إذا قال هذه الدار وهذه الضيعة وقف ولم يذكر لها

وجهاً . ١٨٢٨

١٢٩٠ - مسألة : وإذا خرب المسجد وما حوله لم يعد ملكاً لمن بناه . ١٨٢٩

١٢٩١ - مسألة : من الهبة . ١٨٣٠

٤٧ - من كتاب العمري

١٢٩٢ - مسألة : ومن أعمار عمري فإن قال : أعمرتك داري أو

ضيعتي فإنه قد وهب له الانتفاع بذلك مدة حياته . ١٨٣٣

١٢٩٣ - مسألة : من الرقبي . ١٨٣٤

١٢٩٤ - مسألة : ومن كان له أولاد ذكور وإناث فأراد أن يهب لهم

شيئاً . ١٨٣٥

١٢٩٥ - مسألة : إذا وهب الوالد لولده الذكر والأنثى من صلبه هبة . ١٨٣٦

١٢٩٦ - مسألة : ومن وهب هبة ثم طلب ثوابها وقال : إنما طلبت

١٨٣٧

الثواب نظر.

٤٨- من كتاب اللقطة

١٢٩٧- مسألة: ومن وجد شاة في فلاة من الأرض حيث لا يجد

١٨٣٩

من يضمنها إليه.

١٨٤٠

١٢٩٨- مسألة: حكم اللقطة في الحرم وغيره سواء.

١٨٤١

١٢٩٩- مسألة: إذا وجد إنسان لقطة فإنه يعرفها سنة.

١٨٤٢

١٣٠٠- مسألة: إذا وجد في الصراء الإبل والبقر لم يجز له أخذها.

١٣٠١- مسألة: إذا وجد بغيراً في نادية وحده فأخذه ثم أرسله فلا

١٨٤٢

شيء عليه.

١٨٤٣

١٣٠٢- مسألة: إذا أتلّف الملتقط اللقطة بعد الحول.

١٨٤٣

١٣٠٣- مسألة: إذا جاء صاحب اللقطة فأعطى علامتها ووصفها.

١٣٠٤- مسألة: ومن رد أبقاً على صاحبه ومثله ممن يرد الإباق

١٨٤٤

وطلب الأجرة.

١٨٤٥

١٣٠٥- مسألة: في اللقيط.

٤٩- من كتاب العتق

١٨٤٧

١٣٠٦- مسألة: من أعتق نصيباً له في عبد.

١٨٥٠

١٣٠٧- مسألة: قال مالك رحمه الله: يقع العتق في دار الحرب.

١٨٥٠

١٣٠٨- مسألة: إذا أعتق عبده عن المسلمين فولأؤه لهم.

١٨٥١

١٣٠٩- مسألة: ومن أعتق عبيداً له في مرضه ولا مال له غيرهم.

١٣١٠- مسألة: إذا أعتق في مرضه عبيداً له لا مال له غيرهم فمات

١٨٥٢

بعضهم.

- ١٣١١ - مسألة: ومن ملك أبويه أو أولاده أو أجداده أو جداته قربوا
أو بعدوا. ١٨٥٤
- ١٣١٢ - مسألة: ولو أعتق شريكاً من ثلاثة شركاء في عبد لأحدهم
النصف وللآخر الثلث وللآخر السدس. ١٨٥٦
- ١٣١٣ - مسألة: وإذا أعتق عبداً سائبة عن المسلمين نفذ عتقه. ١٨٥٧
- ١٣١٤ - مسألة: وإذا مات المعتق ولا وارث له من نسبه وخلف ابن
مولاه. ١٨٥٧

٥٠- من كتاب المدير

- ١٣١٥ - مسألة: وإذا دبر إنسان عبداً ثم مات السيد وعتق العبد. ١٨٥٩
- ١٣١٦ - مسألة: ومن دبر عبده في صحته ولا دين عليه ثبت تدبيره. ١٨٦٠
- ١٣١٧ - مسألة: ولا يجوز للحر أن يبيع أم ولده. ١٨٦١
- ١٣١٨ - مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في تزويج أم
الولد. ١٨٦١

٥١- من كتاب المكاتب

- ١٣١٩ - مسألة: وليست الكتابة بواجبة على السيد. ١٨٦٣
- ١٣٢٠ - مسألة: واختلف الرواية عن مالك رحمه الله في مكاتبه
الصغير. ١٨٦٤
- ١٣٢١ - مسألة: الظاهر من قول مالك رحمه الله أن شأن الكتابة
التأجيل. ١٨٦٦
- ١٣٢٢ - مسألة: ولا يجب على السيد أن يضع الكتابة عن مكاتبه. ١٨٦٨
- ١٣٢٣ - مسألة: إذا أدى نجوم الكتابة وهي فاسدة عتق. ١٨٦٩

- ١٣٢٤ - مسألة: إذا كاتبه على شيء فأداه إليه عتق ثم وجد بذلك
الشيء عيباً. ١٨٦٩
- ١٣٢٥ - مسألة: إذا كاتبه على ميتة أو موقوذة ودفع العبد ذلك رجع
عليه السيد بالقيمة. ١٨٧٠
- ١٣٢٦ - مسألة: إذا فسخنا الكتابة الفاسدة بغير حاكم جاز. ١٨٧٠
- ١٣٢٧ - مسألة: وإذا مات المكاتب وخلف وفاء بكتابته لم يمت على
الرق والقن. ١٨٧٠
- ١٣٢٨ - مسألة: المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء. ١٨٧٢
- ١٣٢٩ - مسألة: ويجوز بيع ما على المكاتب دون رقبته. ١٨٧٥
- ١٣٣٠ - مسألة: إذا اختلف المولى والمكاتب في مال الكتابة فالقول
قول المكاتب. ١٨٧٦
- ١٣٣١ - مسألة: إذا زوج المولى بنته لمكاتبه فإن النكاح صحيح. ١٨٧٧
- ١٣٣٢ - مسألة: إذا قال لعبده: قد كاتبتك على ألف درهم تؤديها
على صفة صحيحة. ١٨٧٨
- ١٣٣٣ - مسألة: إذا شرط على مكاتبه ألا يسافر فإن العقد والشرط
صحيحان. ١٨٧٩
- ١٣٣٤ - مسألة: اختلف قول مالك رحمه الله في المولى إذا كاتب
أمتة وشرط وطأها. ١٨٨١
- ١٣٣٥ - مسألة: إذا كاتب عبيداً له كتابة واحدة جاز. ١٨٨٤
- ١٣٣٦ - مسألة: يجوز للأب وللوصي أن يكاتب عبد يتيمة. ١٨٨٥
- ١٣٣٧ - مسألة: ويجوز أن يكاتب عبده على عبد أو على جارية. ١٨٨٦

١٣٣٨ - مسألة: إذا كاتب ثلاثة أو عبد له كتابة واحدة على مائة دينار

١٨٨٧ جاز.

١٣٣٩ - مسألة: إذا كاتبهم كتابة واحدة على مائة دينار مثلاً جاز.

١٨٨٧ ١٣٤٠ - مسألة: اختلف قول مالك رحمه الله في المكاتب هل له أن

١٨٨٨ يعجز نفسه.

١٣٤١ - مسألة: إذا تزوج أمة إنسان فأولدها ثم اشتراها وولدها منه

١٨٨٩ لم تصر هي له تصر هي له أم ولد.

١٣٤٢ - مسألة: إذا أسلمت أم ولد الذمي فقال مالك رحمه الله

١٨٩٠ مرة: توقف.

١٣٤٣ - مسألة: من الولاء والجد يجبر ولأ ولد ولده.

١٨٩١

٥٢. من كتاب الفرائض

١٣٤٤ - مسألة: واختلف الناس في توريث ذوي الأرحام ممن لا

١٨٩٣ سهم له في القرآن.

١٨٩٦ ١٣٤٥ - مسألة: في الرد.

١٩٠٠ ١٣٤٦ - مسألة: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم.

١٣٤٧ - مسألة: اختلف الناس في مال المرتد إذا مات أو قتل على

١٩٠١ رده.

١٣٤٨ - مسألة: اختلف الناس في ميراث القاتل على أربعة

١٩٠٣ أقوال.

١٩٠٧ ١٣٤٩ - مسألة: اختلف الناس في توريث أهل الملل بين الكفار.

١٣٥٠ - مسألة: الغرقى والقتلى ومن مات تحت الهدم والحريق

- والطاعون . ١٩٠٩
- ١٣٥١ - مسألة : المعتق بعضه لا يرث . ١٩١٢
- ١٣٥٢ - مسألة : للجدّة السدس . ١٩١٣
- ١٣٥٣ - مسألة : واختلف ممن لا يرث كالعبد ومن في حكمه . ١٩١٣
- ١٣٥٤ - مسألة : الأخوة إذا حجّبوا الأم من الثلث إلى السدس لم يأخذوه . ١٩١٤
- ١٣٥٥ - مسألة : ولا ترث الجدّة أم الأب مع وجود الأب الذي هو ابنها شيئاً . ١٩١٥
- ١٣٥٦ - مسألة : الأخوان يحجبان الأم من الثلث إلى السدس . ١٩١٦
- ١٣٥٧ - مسألة : زوج وأبوان أو زوجة وأبوان ، للأم ثلث ما بقي . ١٩١٧
- ١٣٥٨ - مسألة : للبنات الواحدة النصف . ١٩١٨
- ١٣٥٩ - مسألة : إذا استكمل البنات الثلثين فلا شيء لبنات الابن . ١٩١٩
- ١٣٦٠ - مسألة : بتتان وبنت ابن ، وابن ابن ابن ، للبنتين الثلثان . ١٩١٩
- ١٣٦١ - مسألة : الأخوات عصبات مع البنات . ١٩٢٠
- ١٣٦٢ - مسألة : المشتركة لها أربعة أوصاف لا تكون إلا بها . ١٩٢١
- ١٣٦٣ - مسألة : للجدّة الواحدة والاثنتين السدس . ١٩٢٤
- ١٣٦٤ - مسألة : قال مالك رحمه الله : لا يرث من الجدات إلا اثنتان . ١٩٢٥
- ١٣٦٥ - مسألة : الجدات أربع . ١٩٢٦
- ١٣٦٦ - مسألة : إذا كانت الجدّة أم الأم أقعد من الجدّة أم الأب . ١٩٢٦
- ١٣٦٧ - مسألة : إذا كان ابنا عم أحدهما أخ لأم . ١٩٢٨

- ١٩٢٩ - ١٣٦٨ - مسألة : الجد يقاسم الأخوة فيرثون معه ولا يحجبهم .
- ١٣٦٩ - مسألة : ويقسم الأخوة الجد إلا أن يكونون ثلث المال خيراً
- ١٩٣١ له .
- ١٣٧٠ - مسألة : الأخوة من الأب والأم يعادون الجد بالإخوة
- ١٩٣٢ للأب .
- ١٣٧١ - مسألة : ولد الزنا وولد الملاعنة يرث أمه وإخوته لأمه .
- ١٩٣٣ - مسألة : وإذا كان ولد الملاعنة توأمين في بطن واحد .
- ١٩٣٤ - ١٣٧٢ - مسألة : إذا أسلم المجوس لا يستحقون فرضاً من جهتين .
- ١٩٣٥ - ١٣٧٣ - مسألة : مولى الموالاة عندنا لا يرث .
- ١٩٣٦ - ١٣٧٤ - مسألة : العول عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وسائر
- ١٩٣٧ الفقهاء رحمهم الله صحيح .
- ١٣٧٦ - مسألة : ولا يعال لأحد من الإخوة والأخوات إلا ما في
- ١٩٣٩ الأكدرية .
- ١٠٧٧ - مسألة : وإذا خرج الجنين فتحرك أو عطس ثم مات .
- ١٩٤٠
- ٥٢ - من كتاب الوصايا
- ١٩٤١ - ١٣٧٨ - مسألة : الوصية للأقربين جائزة غير واجبة .
- ١٣٧٩ - مسألة : إذا أوصى للإنسان بمثل نصيب ابنه وله ابن واحد
- ١٩٤٢ وأجاز الابن .
- ١٣٨٠ - مسألة : إذا قال : أعطوه ضعف ما يصيب أحد ولدي .
- ١٩٤٢ - ١٣٨١ - مسألة : وإذا أجاز الورثة ما أعطي به الميت من الزيادة على
- ١٩٤٣ الثلث .

- ١٣٨٢ - مسألة: وإذا أوصى لرجل نصف ماله ولا آخر بثلثه ولا آخر بربعه فأجاز الورثة ذلك . ١٩٤٤
- ١٣٨٣ - مسألة: والوصية عندنا للوارث جائزة . ١٩٤٦
- ١٣٨٤ - مسألة: إذا أوصى بأكثر من ثلثها فأجازها الورثة في مرضه . ١٩٤٧
- ١٣٨٥ - مسألة: ومن أوصى للإنسان بغير أو جمل من إبله جاز أن يعطي أنثى . ١٩٤٨
- ١٣٨٦ - مسألة: إذا قال: أعطوه حظاً أو سهماً أو نصيباً من مالي . ١٩٤٩
- ١٣٨٧ - مسألة: إذا أوصى بإخراج ثلثه في الرقاب ابتدئ به في العتق . ١٩٥٠
- ١٣٨٨ - مسألة: إذا مات الموصي فأمر الوصية مراعي إلى أن يقبلها الموصى له . ١٩٥١
- ١٣٨٩ - مسألة: إذا أوصى بداره أو عبده أو شيء بعينه لرجل ثم أوصى به لآخر . ١٩٥٢
- ١٣٩٠ - مسألة: إذا مات الموصى له بعد موت الموصي وقبل القبول والرد . ١٩٥٣
- ١٣٩١ - مسألة: والعتق والهبة وسائر العطايا المنجزة في المرض المخوف . ١٩٥٣
- ١٣٩٢ - مسألة: الحامل إذا بلغت ستة أشهر لم يجز لها قضاء في أكثر من ثلث مالها . ١٩٥٤
- ١٣٩٣ - مسألة: إذا أوصى لعبده أو عبد غيره أو مكاتبه فقد صحت

١٩٥٥

الوصية .

١٣٩٤ - مسألة : إذا كان للموصي أب أو جد وورثته صغار صح أن

١٩٥٧

يوصي إلى أجنبي .

١٩٥٧

١٣٩٥ - مسألة : إذا كان الوصي عدلاً لم يحتج إلى حكم الحاكم .

١٣٩٦ - مسألة : إذا بلغ اليتيم فادعى الوصي أنه دفع المال إليه لم

١٩٥٨

يقبل قوله .

١٩٥٨

١٣٩٧ - مسألة : إذا أوصى إلى عدل ثم فسق نزع الوصية منه .

١٩٥٩

١٣٩٨ - مسألة : للموصي أن يوصي إلى غيره بما أوصى إليه .

١٩٦٠

١٣٩٩ - مسألة : إذا أطلق فقال : وصيتي إلى فلان .

١٩٦١

١٤٠٠ - مسألة : إذا أوصى لقربته لم يدخل ولد البنات معهم .

١٤٠١ - مسألة : إذا أوصى لرجلين أو لأحدهما فلا خلاف أن لكل

١٩٦٦

واحد منهما أن ينظر .

١٩٦٧

١٤٠٢ - مسألة : إذا أوصى مسلم بمال لحربي .

١٩٦٨

١٤٠٣ - مسألة : إذا أوصى لميت بمال وهو يعلم أنه ميت .

١٤٠٤ - مسألة : إذا أوصى المريض بجميع ماله ولا وارث له ولا

١٩٦٩

مولى .

١٤٠٥ - مسألة : إذا أوصى بمائة درهم ناضة حاضرة أو عبد بعينه أو

١٩٦٩

شيء بعينه .

١٤٠٦ - مسألة : وصية الغلام إذا لم يبلغ الحلم إذا كان يعقل ما

١٩٧١

وصي به جائزة .

١٩٧١

١٤٠٧ - مسألة : وإذا قبل الموصي له الوصية في حياة الموصي .

- ١٤٠٨ - مسألة: إذا أوصى بثلاث شيء بعينه لرجل فاستحق ثلثاه. ١٩٧٢
- ١٤٠٩ - مسألة: إذا أوصى بجميع ماله إلى رجل وثلثه إلى آخر وأجاز الورثة ذلك. ١٩٧٣
- ١٤١٠ - مسألة: إذا أوصى الموصي لرجل بابنه أو أبيه، فالموصي له بالخيار. ١٩٧٤
- ١٤١١ - مسألة: إذا قبل الوصية بأبيه أو ابنه وهو مريض فيعتق عليه أبوه ثم مات الابن. ١٩٧٤
- ١٤١٢ - مسألة: إذا أوصى فقال: أعطوا فلاناً رأساً. ١٩٧٥

٥٤- من كتاب الجنائيات

- ١٤١٣ - مسألة: ولا يقتل مسلم بكافر على وجه القصاص. ١٩٧٧
- ١٤١٤ - مسألة: ولا يقتل حر بعبد. ١٩٧٨
- ١٤١٥ - مسألة: قد ذكرنا أن الحر لا يقتل بالعبد ولكن إذا قتل حر عبداً عمداً أو خطأ فعليه قيمته. ١٩٨٠
- ١٤١٦ - مسألة: ويقتل الوالد بولده إذا تعمد قتله. ١٩٨٢
- ١٤١٧ - مسألة: الرجل يقتل بالمرأة والمرأة تقتل بالرجل. ١٩٨٢
- ١٤١٨ - مسألة: وإذا قتل جماعة واحداً قتلوا به. ١٩٨٤
- ١٤١٩ - مسألة: إذا اشترك الجماعة في قطع طرف مسلم. ١٩٨٦
- ١٤٢٠ - مسألة: وإذا قتل إنسان إنساناً بالة قتل بمثلها. ١٩٨٧
- ١٤٢١ - مسألة: ويقتل المكره والمكره على القتل. ١٩٨٩
- ١٤٢٢ - مسألة: ومن أمسك إنساناً لآخر حتى قتله ظلماً بغير حق فالممسك عالم بذلك. ١٩٩٠

- ١٤٢٣ - مسألة: الذي يجب في قتل العمد القود حسب . ١٩٩١
- ١٤٢٤ - مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في النساء هل
لهن مدخل في القود والعفو . ١٩٩٢
- ١٤٢٥ - مسألة: وإذا كان القود للصغار والكبار فللأكابر أن
يستقيدوا . ١٩٩٤
- ١٤٢٦ - مسألة: ويقتل الجماعة بالواحد كما يقتل الواحد بالجماعة . ١٩٩٥
- ١٤٢٧ - مسألة: وإذا قطع يد إنسان وقتل آخر واختار ولي المقتول
قتل القاتل . ١٩٩٦
- ١٤٢٨ - مسألة: فإذا سرى القصاص من الجاني إلى نفسه . ١٩٩٧
- ١٤٢٩ - مسألة: إذا اشترك عامد ومخطئ أو عامد وصبي ومجنون
في قتل عمد . ١٩٩٨
- ١٤٣٠ - مسألة: إذا قطع إنسان كف غيره من الكوع عمداً ثم قطع
آخر بقية اليد من المرفق . ٢٠٠٠
- ١٤٣١ - مسألة: وإذا طرحه في النار عمداً حتى مات طرح في النار
حتى يموت . ٢٠٠٢
- ١٤٣٢ - مسألة: إذا اعتدى إنسان على غيره بقطع يده من الكوع . ٢٠٠٤
- ١٤٣٣ - مسألة: ولا تقطع اليد الصحيحة باليد الشلاء . ٢٠٠٥
- ١٤٣٤ - مسألة: في اليد الشلاء حكومة . ٢٠٠٦
- ١٤٣٥ - مسألة: فإن قطع أصبعه فتأكلت فذهب كفه اقتص من
أصبع الجاني . ٢٠٠٦
- ١٤٣٦ - مسألة: ولا يقتص من الجارح حتى يندمل الجرح . ٢٠٠٨

- ١٤٣٧ - مسألة: في كل سن خمس من الإبل . ٢٠٠٩
- ١٤٣٨ - مسألة: كسر الضلع والترفوة فيه حكومة . ٢٠٠٩
- ١٤٣٩ - مسألة: يجوز التوكيل في القصاص . ٢٠١٠
- ١٤٤٠ - مسألة: ولا يقتص اليمنى اليسرى . ٢٠١٠
- ١٤٤١ - مسألة: يجوز أن تبلغ الحكومة أكثر من أرش الموضحة . ٢٠١١
- ١٤٤٢ - مسألة: وفي شعر اللحية إذا لم ينبت حكومة . ٢٠١١
- ١٤٤٣ - مسألة: وإذا وجب القصاص في شيء من الجراح ولم يوجد من يقتص . ٢٠١٢
- ١٤٤٤ - مسألة: وإذا قطع ولي الدم في النفس يد القاتل ثم عفا عنه . ٢٠١٢
- ١٤٤٥ - مسألة: إذا حذف الأب ابنه بالسيف فقتله . ٢٠١٣
- ١٤٤٦ - مسألة: وقال أبو حنيفة رحمه الله: تجب الدية في مال العامد مؤجلة . ٢٠١٤
- ١٤٤٧ - مسألة: إذا كان القتل محضاً خطأ فالدية فيه من الإبل . ٢٠١٥
- أخماس مخففة . ٢٠١٥
- ١٤٤٨ - مسألة: لا خلاف بين أهل العلم في دية الخطأ أنها مائة من الإبل . ٢٠١٦
- ١٤٤٩ - مسألة: إذا وجب عليه القصاص في الحل ثم لجأ إلى الحرم اقتص منه في الحرم . ٢٠١٩
- ١٤٥٠ - مسألة: والذي يجب في الدية على أهل الإبل إبل . ٢٠٢٠
- ١٤٥١ - مسألة: ولا يجوز العدول عن أخذ الإبل في الدية مع وجودها . ٢٠٢١

- ١٤٥٢ - مسألة: وفي موضحة الأنف واللحي الأسفل ومنقلتها
٢٠٢٢ اجتهد.
- ١٤٥٣ - مسألة: والهاشمة هي التي توضح اللحم عن العظم
٢٠٢٣ وتكسره.
- ١٤٥٤ - مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في أشرف
٢٠٢٤ الأذنين.
- ١٤٥٥ - مسألة: وإن أوضحه موضحة فذهب عقله فعليه في
٢٠٢٤ الموضحة خمس من الإبل.
- ١٤٥٦ - مسألة: في جفون العينين حكومة.
٢٠٢٦
- ١٤٥٧ - مسألة: وإذا قطعت اليد من المنكب فيها نصف الدية.
٢٠٢٦
- ١٤٥٨ - مسألة: وفي عين الأعور إليه كاملة.
٢٠٢٧
- ١٤٥٩ - مسألة: وتعاقل الرجل المرأة في جراحها إلى ثلث الدية.
٢٠٢٨
- ١٤٦٠ - مسألة: سألت الشيخ عن المولى من أسفل هل يعقلون؟
٢٠٣١
- ١٤٦١ - مسألة: إذا قطع نصف اللسان فذهب ربع الكلام فيه الدية.
٣٠٣٢
- ١٤٦٢ - مسألة: إذا كان بعض العصب غائباً وبعضهم حاضراً سألت
٢٠٣٢ الشيخ عنها.
- ١٤٦٣ - مسألة: وفي قطع الذكر والأنثيين ديتان.
٢٠٣٣
- ١٤٦٤ - مسألة: ودية اليهودي والنصراني على النصف من دية
٢٠٣٤ المسلم.
- ١٤٦٥ - مسألة: فأما دية المجوسي فثمانائة درهم.
٢٠٣٦
- ١٤٦٦ - مسألة: وفي جراحة العبد ما نقص من قيمته.
٢٠٣٧

- ١٤٦٧ - مسألة: ومن اطلع على رجل في بيته ففقأ عينه بحصا أو
عود أو غيره عمداً فعليه القود فيه . ٢٠٣٩
- ١٤٦٨ - مسألة: ولا تحمل العاقلة قيمة العبد إذا قتل خطأ . ٢٠٤٠
- ١٤٦٩ - مسألة: وإذا جنت أم ولد فعلى سيدها الأقل من قيمتها . ٢٠٤٠
- ١٤٧٠ - مسألة: إذا جنت أم الولد ثمانية وثلاثة وفداها السيد فعليه أن
يفديها بالأقل . ٢٠٤١
- ١٤٧١ - مسألة: وإذا اصطدم فارسان فماتا جميعاً . ٢٠٤٢
- ١٤٧٢ - مسألة: فأما السفينتان إذا اصطدمتا من شدة الريح . ٢٠٤٣
- ١٤٧٣ - مسألة: والأب والابن يدخلان مع العاقلة . ٢٠٤٤
- ١٤٧٤ - مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في الجاني هل
يحمل مع العاقلة؟ ٢٠٤٤
- ١٤٧٥ - مسألة: والعاقلة التي تحمل الدية هي العصبه . ٢٠٤٥
- ١٤٧٦ - مسألة: وتنجم دية الخطأ على العاقلة . ٢٠٤٧
- ١٤٧٧ - مسألة: إذا ثبت أن الدية علي العاقلة مؤجلة فهل يكون
الأجل من يوم القتل؟ ٢٠٤٧
- ١٤٧٨ - مسألة: يجعل من الدية على العاقلة على الموسر بقدره . ٢٠٤٩
- ١٤٧٩ - مسألة: وليس لما يحمله كل واحد من العاقلة حدٌ . ٢٠٥٠
- ١٤٨٠ - مسألة: وتحمل العاقلة ثلث الدية فصاعداً . ٢٠٥١
- ١٤٨١ - مسألة: لا تحمل العاقلة من أصاب نفسه خطأ . ٢٠٥٣
- ١٤٨٢ - مسألة: ويجوز للإنسان أن يبيني في ملكه ما شاء . ٢٠٥٥
- ١٤٨٣ - مسألة: في كتاب ابن المواز رحمه الله عن مالك رحمه الله أن

- ٢٠٥٧ الحرة إذا ضرب بطنها فماتت .
- ٢٠٥٨ ١٤٨٤ - مسألة : في جنين الأمة عشر قيمة أمه .
- ٥٥ - من كتاب القسامة
- ٢٠٦١ ١٤٨٥ - مسألة : ويبدأ بالقسامة أهل الدم .
- ١٤٨٦ - مسألة : قد مضى الكلام في تبذئة المعين بالأيمان فإذا حلفوا
- ٢٠٦٣ فإن كان القتل عمداً فقد وجب لهم القود .
- ٢٠٦٥ ١٤٨٧ - مسألة : وإذا ادعى الدم على جماعة وحصل اللوث .
- ٢٠٦٦ ١٤٨٨ - مسألة : واللوث عند مالك رحمه الله يثبت بأحد أمرين .
- ٢٠٦٩ ١٤٨٩ - مسألة : ولا قسامة في عبد .
- ٢٠٧٠ ١٤٩٠ - مسألة : إذا وجبت القسامة على أولياء المقتول .
- ٢٠٧٢ ١٤٩١ - مسألة : وإذا قتل العبد عبداً مثله .
- ١٤٩٢ - مسألة : إذا كسر حر يد حر أو عبد يد عبد أو عظماً مما ليس
- ٢٠٧٣ بمخوف .
- ٢٠٧٥ ١٤٩٣ - مسألة : وإذا قتل مسلم خطأ وجبت فيه الدية والكفارة .
- ٢٠٧٥ ١٤٩٤ - مسألة : ولا كفارة واجبة في قتل العمد .
- ١٤٩٥ - مسألة : قد مضى الكلام في المسلم في دار الحرب إذا قتل
- ٢٠٧٦ خطأ وأن فيه الدية والكفارة .
- ٢٠٧٧ ١٤٩٦ - مسألة : وتستحب الكفارة في قتل العمد الخطأ .
- ٢٠٧٧ ١٤٩٧ - مسألة : ولا يجب في قتل الذمي كفارة .
- ١٤٩٨ - مسألة : وعلى الصبي المسلم إذا قتل خطأ حراً مسلماً
- ٢٠٧٧ الكفارة .

- ١٤٩٩ - مسألة: إذا شج إنسان إنساناً شجة دون الموضحة. ٢٠٧٧
- ١٥٠٠ - مسألة: ولا يجب في الجنين يسقط ميتاً بالضرب أو قتل الأم
- ٢٠٧٩ كفارة.
- ١٥٠١ - مسألة: والسحر له حقيقة. ٢٠٨٠
- ١٥٠٢ - مسألة: والزندق يقتل ولا يستتاب. ٢٠٨١
- ١٥٠٣ - مسألة: وتقتل المرتدة إذا لم تتب. ٢٠٨١
- ١٥٠٤ - مسألة: اختلف الناس في المرتد هل يستتاب أم لا؟ ٢٠٨٣
- ١٥٠٥ - مسألة: إذا تقرر أن استتابته واجبة فهل تأخيرها ثلاثاً واجب
- أو مستحب؟ ٢٠٨٤

٥٦ - من كتاب الرجم

- ١٥٠٦ - مسألة: ويرجم الزاني الثيب إن كان حراً. ٢٠٨٧
- ١٥٠٧ - مسألة: ويغرب الحر الذكر مع الجلد. ٢٠٨٧
- ١٥٠٨ - مسألة: والأمة تحصن الحر. ٢٠٨٨
- ١٥٠٩ - مسألة: وإذا زنى عاقل بمجنونة فعليه الحد. ٢٠٨٩
- ١٥١٠ - مسألة: وإذا حضر الإمام موضع رجم المحصن جاز له أن
- يبتدأ برجمه. ٢٠٩٠
- ١٥١١ - مسألة: إذا اعترف بالزنا مرة وثبت على ذلك فقد لزمه
- الحد. ٢٠٩١
- ١٥١٢ - مسألة: اختلف قول مالك رحمه الله فيمن أقر بالزنا ثم
- رجع. ٢٠٩٢
- ١٥١٣ - مسألة: ويجلد في الحدود بسوط بين سوطين لا جديداً ولا



٢٠٩٤

باليّا .

١٥١٤ - مسألة: إذا جاء إلى فراشه فوجد فيه امرأة فوطئها وظنها

٢٠٩٥

امرأته .

١٥١٥ - مسألة: من عمل عمل قوم لوط رجم الفاعل والمفعول به .

٢٠٩٨

١٥١٦ - مسألة: ومن أولج في بهيمة عزز ولم يحد .

١٥١٧ - مسألة: ويستحب للإمام أن يحضر لإقامة الحد طائفة من

٢١٠٠

المؤمنين .

٢١٠٢

١٥١٨ - مسألة: إذا عقد نكاحاً على ذات محرم منه .

٥٧- من كتاب الحدود

١٥١٩ - مسألة: إذا قال أجنبي لأجنبية: أستأجرتك على أن تخطي

٢١٠٣

لي ثوباً .

٢١٠٥

١٥٢٠ - مسألة: إذا جاء شهود الزنا متفرقين لم تقبل شهادتهم .

٢١٠٦

١٥٢١ - مسألة: إذا أكره الزاني امرأة فزنى بها .

٢١٠٧

١٥٢٢ - مسألة: وحد العبد والأمة في الزنا خمسون جلدة .

٢١٠٩

١٥٢٣ - مسألة: عندنا أن للسيد أن يقيم على عبده وأمته حد الزنا .

١٥٢٤ - مسألة: لا يكون في قذف الجماعة في كلمة واحدة ولا

٢١١٠

واحد بعد واحد إلا حد واحد .

٢١١١

١٥٢٥ - مسألة: ولا يحد الحر في قذف عبد .

٢١١١

١٥٢٦ - مسألة: ويحد العبد في القذف نصف حد الحر .

٢١١٢

١٥٢٧ - مسألة: إذا ظهر بالمرأة حمل ولا زوج لها .

٢١١٣

١١٢٨ - مسألة: من أكره على الزنا .

٢١١٤ ١٥٢٩ - مسألة: إذا قال القاذف: أنت رقيق .

٢١١٥ ١٥٣٠ - مسألة: إذا قال لعربي: يا نبطي أو يا بربري .

٥٨ - من كتاب السرقة

٢١١٧ ١٥٣١ - مسألة: واختلف الناس في المقدار الذي يتعلق به القطع .

١٥٣٢ - مسألة: ومن سرق من جميع الأشياء الرطبة مما يؤكل

٢١٢١ وغيره .

١٥٣٣ - مسألة: وقد تقرر مقدار ما يجب فيه القطع ولا بد من

٢١٢٢ الحرز .

١٥٣٤ - مسألة: إذا سرق جماعة شيئاً من حرزه وكان مما لا يمكن

٢١٢٣ أحدهم إخراجه .

١٥٣٥ - مسألة: إن اجتمعوا فهتكوا حرزاً وجمعوا المتاع وأخرجوه

٢١٢٥ واحد منهم .

١٥٣٦ - مسألة: إذا نقب الحرز ودخل كور المتاع وأخرج به يده .

٢١٢٦ ١٥٣٧ - مسألة: إذا أخرج من الحرز ما قيمته يوم إخراجه ربع دينار .

٢١٢٧ ١٥٣٨ - مسألة: ومن سرق شيئاً يجب فيه القطع فأخرج به من الحرز

٢١٢٨ ثم وهبه له المسروق منه .

٢١٢٨ ١٥٣٩ - مسألة: ومن سرق صبيحاً حرّاً من حرز وجب عليه القطع .

٢١٢٩ ١٥٤٠ - مسألة: ومن نبش قبراً وأخرج منه الكفن .

١٥٤١ - مسألة: ومن أجر داراً له من غيره ثم حصل المتساجر فيها

٢١٣٠ فسرق المؤاجر المستاجر من تلك الدار .

١٥٤٢ - مسألة: إذا سرق إنسان في المرة الثالثة بعد أن قطع في

٢١٣١

الأولى والثانية فإن رجله اليمنى تقطع .

١٥٤٣ - مسألة : إذا سرق عيناً قد قطع فيه مرة ثم عاد فسرقها قطع

٢١٣٢

فيه أيضاً .

١٥٤٤ - مسألة : إذا اعترف بالسرقة مرة واحدة وثبت على إقراره

٢١٣٣

قطع .

١٥٤٥ - مسألة : إذا قطع السارق فكان ما سرقه موجوداً بعينه .

٢١٣٣

١٥٤٦ - مسألة : ويقطع الحربي في السرقة .

٢١٣٦

١٥٤٧ - مسألة : من سرق مصحفاً من حرز يساوي نصاباً قطع .

٢١٣٦

١٥٤٨ - مسألة : إذا سرق العبد من مال سيده لم يقطع .

١٥٤٩ - مسألة : إذا ذبح شاة في حرز ثم أخرجها وقيمتها بعد

٢١٣٦

الإخراج نصاب قطع .

٢١٣٧

١٥٥٠ - مسألة : من أكل داخل الحرز طعاماً قيمة ربع دينار .

٢١٣٧

١٥٥١ - مسألة : إذا سرق العبد قطع أبقاً كان أو غير أبق .

١٥٥٢ - مسألة : إذا أحرز الرجل ماله عن زوجته فسرقت منه نصاباً

٢١٣٧

قطعت .

٢١٣٨

١٥٥٣ - مسألة : وإذا سرق الأب من مال ولده فلا قطع عليه .

١٥٥٤ - مسألة : قال مالك - رحمه الله - في رواية ابن القاسم وابن

٢١٤١

عبد الحكم رحمهما الله أن من سرق من بيت المال أو من المغنم .

١٥٥٥ - مسألة : اختلف الناس في المعنى من قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جِزَاءُ

٢١٤٢

الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ﴾ .

٢١٤٥

١٥٥٦ - مسألة : فأما نفي المحارب عندنا فهو أن ينفيه إلى بلد آخر .

- ١٥٥٧ - مسألة: إذا عفا عن الجراح في الحراة لم يسقط القصاص . ٢١٤٦
- ١٥٥٨ - مسألة: من كان ردءاً للمحاربين ومعاوناً لهم فحكمه مثل حكمهم . ٢١٤٦
- ١٥٥٩ - مسألة: وإذا فعلوا ذلك في المصر كان كفعله خارجة . ٢١٤٧



فهرست محتويات المجلد الأول

المحتوى	الصفحة
المقدمة	٥
أولاً : أهمية الفقه	٦
ثانياً : شكر وتقدير	٨
ثالثاً : سبب الاختيار	٩
رابعاً : عرض إجمالي لخطة البحث	١٠
القسم الدراسي	١٣
الفصل الأول : ترجمة المؤلف	١٥
المبحث الأول : عصر المؤلف	١٥
المطلب الأول : الحالة السياسية	١٥
المطلب الثاني : الحالة الاجتماعية	١٩
المطلب الثالث : الحالة العلمية	٢١
المبحث الثاني : اسمه ونسبه وكنيته	٢٤
المبحث الثالث : حياته ورحلاته	٢٥
المبحث الرابع : شيوخه وتلاميذه	٢٩

٣٧	المبحث الخامس : ثناء العلماء عليه.....
٤٠	المبحث السادس : مكانته العلمية.....
٤٤	المبحث السابع : شعره.....
٤٧	المبحث الثامن : آثاره العلمية.....
٥١	المبحث التاسع : وفاته.....
٥٣	الفصل الثاني : ترجمة موجزة للقاضي ابن القصار.....
٥٣	المبحث الأول : اسمه ونسبه وكنيته.....
٥٤	المبحث الثاني : حياته ورحلاته.....
٥٥	المبحث الثالث : شيوخه وتلاميذه.....
٥٧	المبحث الرابع : مكانته العلمية.....
٥٩	المبحث الخامس : ثناء العلماء عليه.....
٦١	المبحث السادس : آثاره العلمية.....
٦٣	المبحث السابع : وفاته.....
٦٥	الفصل الثالث : دراسة الكتاب.....
٦٥	المبحث الأول : توثيق نسبة الكتاب للمؤلف.....
٦٧	المبحث الثاني : أهمية الكتاب.....
٧٠	المبحث الثالث : منهج المؤلف في الكتاب.....
٧٤	* مصادر ورد ذكرها في المخطوط.....

٧٤المبحث الرابع : وصف النسخ
٨٠* المقارنة بين النسختين
٨٣قسم التحقيق
٨٥المنهج المتبع لتحقيق نص الكتاب
٢١٥١الفهارس
٢١٥٣١ - فهرست الآيات القرآنية
٢١٥٧٢ - فهرست الأحاديث
٢١٦٠٣ - فهرست الآثار
٢١٦٤٤ - فهرست البيت الشعري
٢١٦٥٥ - فهرست الأعلام
٢١٧٩٦ - فهرست الكلمات الغريبة
٢٢٢٦٧ - فهرست الأماكن والبلدان
٢٢٢٩٨ - فهرست المراجع
٢٢٥٤٩ - فهرست محتويات الكتاب

المسائل الفقهية

١- كتاب الطهارة

- ٩٣ ١- مسألة: غسل اليدين قبل الطهارة مندوب إليه.
- ٩٦ ٢- مسألة: عند مالك رحمه الله وكافة الفقهاء أن التسمية عند الوضوء ليست بواجبة.
- ٩٧ ٣- مسألة: ولا يجزئ الطهارة من غسل ولا وضوء ولا تيمم إلا بنية.
- ٩٩ ٤- مسألة: عند مالك رحمه الله المضمضة والاستنشاق ستان في الوضوء والجنابة.
- ١٠١ ٥- مسألة: عند مالك رحمه الله أن مسح جميع الرأس في الوضوء واجب.
- ١٠٤ ٦- مسألة: عند مالك رحمه الله أن المسح على الرأس لا يجوز في الطهارة إلا بمباشرته.
- ١٠٦ ٧- مسألة: المسنون عند مالك رحمه الله في الرأس مسح واحدة.
- ١٠٨ ٨- مسألة: الأذنان عند مالك رحمه الله من الرأس.
- ١١١ ٩- مسألة: الترتيب في الطهارة ليس بواجب عند مالك وأبي حنيفة.
- ١١٢ ١٠- مسألة: تخليل اللحية في الطهارة والجنابة ليس بمفروض.

- ١١ - مسألة: عند مالك رحمه الله وأبي حنيفة والشافعي رحمهما الله
وجميع الفقهاء أن المرفقين يدخلان في غسل اليدين. ١١٤
- ١٢ - مسألة: عند مالك وأبي حنيفة رحمهما الله أن البياض الذي بين
شعر اللحية والأذن ليس من الوجه. ١١٤
- ١٣ - مسألة: غسل القدمين في الوضوء مع القدرة عليه فرض عند
مالك. ١١٧
- ١٤ - مسألة: لا يجوز تفرقة الوضوء والغسل إلا الشيء اليسير. ١١٩
- ١٥ - مسألة: ولا يمس المصحف إلا طاهر. ١٢١
- ١٦ - مسألة: والجنب عند مالك رحمه الله ممنوع من قراءة القرآن إلا
الآية والآيتين. ١٢٢
- ١٧ - مسألة: واختلف الرواية عن مالك رحمه الله في قراءة الحائض. ١٢٤
- ١٨ - مسألة: لا يجوز استقبال القبلة ولا استدبارها لبول ولا لغائط
في الصحراء أو الصكوات على السطوح. ١٢٤
- ١٩ - مسألة: الاستنجاء ليس بفرض عند مالك رحمه الله. ١٢٧
- ١ - فصل: فأما إزالة سائر النجاسات من البدن والثياب وغير ذلك
فليس بفرض على ظاهر مذهب مالك رحمه الله. ١٣٠
- ٢٠ - مسألة: عدد الأحجار في الاستنجاء غير مستحق عندنا. ١٣١
- ٢ - فصل: الاستنجاء بغير الماء وكذلك كل ما يقوم مقام الحجارة من
الآجر والخزف والتراب وقطع الخشب جائز. ١٣٢

- ٢١- مسألة: قال مالك رحمه الله: ولا يجوز أن يستنجى بعظم. ١٣٢
- ٢٢- مسألة: عند مالك رحمه الله أن الذي يخرج من السبيلين نادراً غير معتاد لا ينقض الطهارة. ١٣٤
- ٢٣- مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في مس الذكر. ١٣٥
- ٢٤- مسألة: واختلف الناس في مس الرجل المرأة على خمسة مذاهب. ١٣٩
- ٢٥- مسألة: ومن نام مضطجعا أو قائما أو راکعاً أو ساجداً، فعليه الوضوء. ١٤٣
- ٣- فصل: إذا طال نوم الجالس ورأى المنامات فعليه الوضوء. ١٤٥
- ٢٦- مسألة: وما خرج من بدن الإنسان من غير السبيلين مثل: القيء والرعاف أو دم فصاد أو دمل، فلا وضوء فيه. ١٤٦
- ٢٧- مسألة: وليس في قهقهة مصل وضوء. ١٤٨
- ٢٨- مسألة: أما ما مسته النار مثل: الخبز وغيره فإنه لا وضوء بأكله. ١٥٠
- ٢٩- مسألة: وإذا أكل لحم الإبل فلا وضوء عليه عندنا. ١٥١
- ٣٠- مسألة: ومن تيقن الطهارة وشك في الحدث بعد ذلك فعليه الوضوء. ١٥٢
- ٣١- مسألة: إذا جامع الرجل امرأته والتقى الختانان فقد وجب عليهما الغسل وإن لم يتزلا. ١٥٣
- ٣٢- مسألة: إذا أدخل ماء الرجل في قبل المرأة فلا غسل عليها. ١٥٥

- ٣٣- مسألة: خروج المني من غير مقارنة اللذة لا يوجب الغسل
عندنا. ١٥٦
- ٣٤- مسألة: وإمرار اليد على البدن في الغسل من الجنابة واجب عند
مالك رحمه الله. ١٥٧
- ٣٥- مسألة: ولا بأس بالوضوء من فضل الجنب والحائض. ١٥٨
- ٣٦- مسألة: عند مالك رحمه الله أن المياه كلها طاهرة مطهرة. ٣٦
- ٣٧- مسألة: والماء المستعمل مكروه عند مالك رحمه الله. ١٦٢
- ٣٨- مسألة: الماء الذي يلغ فيه الكلب عندنا طهار. ١٦٦
- ٣٩- مسألة: ولا يجوز التوضي بماء الورد ولا بماء الشجر وعرق
الدواب. ١٦٧
- ٤٠- مسألة: ولا يجوز الوضوء بالنبيذ نيئاً كان أو مطبوخاً. ١٦٩
- ٤١- مسألة: لا تجوز إزالة النجاسة من الثوب والبدن وغيرهما بمائع
إلا بما يجوز التوضي به. ١٧٢
- ٤٢- مسألة: وليس للماء الذي تحله النجاسة عندنا قدر معلوم. ١٧٤
- ٤٣- مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في جلود الميتة من
جميع الحيوانات إذا دبغت. ١٧٨
- ٤٤- مسألة: والذكاة تعمل في جلود سائر السباع إلا الخنزير. ١٨١
- ٤٥- مسألة: شعر الميتة وصوفها ووبرها طاهر عندنا. ١٨٣
- ٤- فصل: فأما عظم الميتة وقرنها وريشها وسننها، وكذلك عظم الفيل

- ونابه إذا كان ميتة، فهو نجس عندنا. ١٨٥
- ٤٦- مسألة: لا يقتصر على غسل الإناء من ولوغ الكلب إذا أريد استعماله عن سبع مرات. ١٨٦
- ٤٧- مسألة: غسل الإناء من ولوغ الكلب مسنون إذا أريد استعماله. ١٩٢
- ٤٨- مسألة: وما لا نفس له سائلة مثل: العنكبوت والزنبور والعقرب والخنفساء والجعل... فإنه لا يفسد شيئاً من المائعات. ١٩٢
- ٤٩- مسألة: وليس يعتبر مالك رحمه الله في سائر الأنجاس قدر الدرهم. ١٩٥
- ٥٠- مسألة: ويغسل بول الصبي والصبية عندنا. ١٩٧
- ٥١- مسألة: وإذا توضأ ونوى بوضوئه أن يصلي صلاة بعينها، فرضاً أو نافلة أو قراءة في مصحف... ويجوز له أن يصلي به سائر الصلوات. ١٩٨
- ٥٢- مسألة: لا يجوز للجنب أن يدخل المسجد، ولا عابر سبيل. ٢٠٠
- ٥٣- مسألة: بول ما يؤكل لحمه طاهر عندنا. ٢٠١
- ٥٤- مسألة: المني عند مالك رحمه الله نجس لا يزيل حكمه إلا الغسل. ٢٠١
- ٥٥- مسألة: حكى ابن وهب رحمه الله عن مالك أن من جسّ أو قبّل أو فعل فعلاً التذبه وأكسل لحقته الفترة ولم يظهر منه الإنزال حتى توضأ وصلى ثم اندفق منه الماء فإنه يجب عليه الغسل. ٢٠٢

٢٠٤ ٥٦- مسألة: إذا حاضت المرأة الجنب فلا غسل عليها للجنباء حتى تطهر ثم يجزئها غسل واحد للجميع .

٢٠٤ ٥٧- مسألة: من كان معه إناء أحدهما طاهر والآخر نجس واختلطاً عليه فلم يعرف النجس من الطاهر ولا يقدر على غيرهما وقد حضر وقت الصلاة وهو على غير وضوء فظاهر قول أهل المدينة أن الماء لا ينجس .

٢٠٩ ٥٨- مسألة: والصعيد عند مالك رحمه الله هو: الأرض وما صعد عليها .

٢١١ ٥٩- مسألة: ومن كان جنباً وبه حدث أصغر، فتيمم معتقداً أنه على الحدث الأصغر لم يجزه .

٢١٣ ٦٠- مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في مسح اليدين في التيمم .

٢١٥ ٦١- مسألة: ومن تيمم ثم دخل في الصلاة، فاطلع عليه بالماء، مضى في صلاته .

٢١٧ ٦٢- مسألة: ولا يجوز الجمع بين صلاتي فرض بتيمم واحد .

٢١٩ ٦٣- مسألة: يجوز للمتيمم أن يصلي بالمتيممين والمتطهرين جميعاً .

٢٢٠ ٦٤- مسألة: لا يجوز التيمم قبل وقت الصلاة؛ لأن من شرطه دخول الوقت .

٢٢١ ٦٥- مسألة: طلب الماء من شرط صحة التيمم عندنا .

- ٢٢١ ٦٦- مسألة: يجوز للحاضر إذا تعذر عليه الماء، وخاف فوات الوقت أن يتيمم ويصلي .
- ٢٢٣ ٦٧- مسألة: لأبي تمام رحمه الله، قال مالك رحمه الله: ولا تجوز الصلاة على الجنائز بالتيمم في الحضر .
- ٢٢٤ ٦٨- مسألة: وكل من خاف التلف من استعمال الماء، جاز له تركه وأن يتيمم .
- ٢٢٦ ٦٩- مسألة: عند مالك رحمه الله أن من كان معه من الماء ما لا يكفيه لغسله من الجنابة . . . فإنه يتيمم ويتركه .
- ٢٢٨ ٧٠- مسألة: إذا كان أكثر بدنه جريحاً، لا يقدر على استعمال الماء عليه، ولم يبق له إلا يد أو رجل، فإنه يسقط عنه غسل ذلك ويتيمم .
- ٢٢٩ ٧١- مسألة: ومن به قروح أو كسر قد ألصق عليه الخرق ويخاف نزعها جاز له أن يمسح عليها عند الطهارة .
- ٢٣٠ ٧٢- مسألة: ومن نسي الماء في رحله حتى تيمم وصلى أعاد في الوقت .
- ٢٣١ ٧٣- مسألة: اختلف كبار أصحاب مالك رحمه الله في المهدوم عليه والمربوط كثافاً والمصلوب علي خشبة تحضرهم الصلاة .
- ٢٣٤ ٧٤- مسألة: والتيمم لا يرفع الحدث عندنا .
- ٧٥- مسألة: اتفق أهل العلم ومالك رحمه الله منهم على جواز المسح

٢٣٥

على الخفين .

٧٦- مسألة : وليس للمسح على الخفين عند مالك رحمه الله حدّ

٢٣٦

محدود .

٧٧- مسألة : إذا غسل إحدى رجليه وأدخلها الخف ثم أحدث ثم

٢٣٧

غسل الأخرى وأدخلها لم يجز له المسح .

٧٨- مسألة : إذا كان في الخف خرق يسير مما دون الكعبين يظهر من

٢٣٨

الرجل منه شيء يسير جاز له المسح عليه .

٧٩- مسألة : ولا يجوز المسح على الجورين إلا أن يكونا مجلدين .

٢٤٠

٨٠- مسألة : ولا يجوز المسح على الجر موقين .

٢٤١

٨١- مسألة : وإذا نزع خفيه أو أحدهما ، بعد أن كان قد مسح عليهما

٢٤٣

غسل رجليه .

٨٢- مسألة : عندنا أن الكمال والسنة مسح أسفل الخفين وأعلاه .

٢٤٥

٨٣- مسألة : إن مسح أسفل الخف دون أعلاه لم يجزه .

٢٤٦

٨٤- مسألة : ويمسح على الجبائر والعصائب إذا كان يخاف نزعها .

٢٤٧

٨٥- مسألة : غسل الجمعة سنة .

٢٤٨

٨٦- مسألة : وينبغي أن يكون غسل الجمعة متصلاً بالرواح .

٢٤٩

٨٧- مسألة : أقل الحيض عند مالك رحمه الله فيما ترك له الصلاة

٢٥٠

والصيام هو أقل ما يوجد في النساء وذلك لمعة .

- ٢٥١ ٨٨- مسألة: قال مالك رحمه الله: ويستمتع من الحائض بما فوق الإزار.
- ٢٥٣ ٨٩- مسألة: وإذا انقطع دم الحائض لم يجز وطؤها حتى تغتسل بالماء.
- ٢٥٤ ٩٠- مسألة: أكثر الحيض عند مالك رحمه الله خمسة عشر يوماً.
- ٢٥٤ ٩١- مسألة: الحامل عند مالك رحمه الله تحيض.
- ٢٥٥ ٩٢- مسألة: أكثر النفاس عند مالك رحمه الله ستون يوماً.
- ٢٥٦ ٩٣- مسألة: عند مالك رحمه الله أنها إذا ميزت الدمين عملت على إقبال الدم وإدباره.
- ٢٥٧ ٩٤- مسألة: عند الشافعي رحمه الله أن المستحاضة إذا فاتها التمييز عملت على عدد الأيام.
- ٢٥٨ ٩٥- مسألة: عند مالك رحمه الله أن المبتدئة إذا رأت الدم قعدت مقدار أسنانها من النساء.
- ٢٥٩ ٩٦- مسألة: عندنا أن الحائض إذا تطاول دمها فإنها تقعد إلى خمسة عشر يوماً.
- ٢٦١ ٩٧- مسألة: إذا حاضت المرأة يوماً أو يومين وطهرت يوماً أو يومين أو حاضت يوماً وطهرت يومين . . . فإنها تلفق أيام الدم.
- ٢- من كتاب الصلاة
- ٢٦٥ ٩٨- مسألة: قال مالك رحمه الله: الأذان أوله الله أكبر مرتان.

- ٢٦٦ ٩٩- مسألة: ومن سنة الأذان الترجيع فيه .
- ٢٦٧ ١٠٠- مسألة: والإقامة فرادى .
- ٢٦٧ ١٠١- مسألة: عند مالك والشافعي وأبي يوسف رحمهم الله أنه يجوز أن يؤذن لصلاة الصبح قبل وقتها .
- ١٠٢- مسألة: قال مالك رحمه الله: ويزيد في نداء الصبح بعد حيّ
- ٢٦٨ على الفلاح: الصلاة خير من النوم .
- ٢٦٨ ١٠٣- مسألة: والأذان سنة .
- ٢٦٩ ١٠٤- مسألة: يجوز للمؤذن أخذ الرزق على الأذان والإقامة .
- ٢٦٩ ١٠٥- مسألة: ويستحب له أن يؤذن على طهارة .
- ٢٧٠ ١٠٦- مسألة: عند مالك والشافعي رحمهما الله: أن صلاة الظهر تجب بزوال الشمس وجوباً موسعاً .
- ٢٧٣ ١٠٧- مسألة: آخر وقت الظهر المختار إذا صار ظل الشيء مثله .
- ٢٧٤ ١٠٨- مسألة: وقت الظهر الذي يختص به من زوال الشمس إلى أن يمضي بعد الزوال مقدار ما يصلي فيه إنسان أربع ركعات .
- ٢٧٦ ١٠٩- مسألة: آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر .
- ٢٧٧ ١١٠- مسألة: ووقت صلاة المغرب غروب الشمس وقت واحد .
- ٢٧٧ ١١١- مسألة: والشفق الحمرة التي تكون في المغرب بعد غروب الشمس .

- ١١٢ - مسألة : ويستحب تأخير الظهر عن الزوال قليلاً حتى يكون
 ٢٧٨ الفيء ذراعاً .
- ١١٣ - مسألة : الاختيار في الصبح التغليس بها .
 ٢٧٩
- ١١٤ - مسألة : قال مالك رحمه الله : والمغمى عليه يفيق والحائض
 تطهر والكافر يسلم والمجنون يفيق والصغير يبلغ - كل هؤلاء
 ٢٨٠ يصلون الصلاة التي يدركونها .
- ١١٥ - مسألة : عند داود رحمه الله أن صلاة الجماعة فرض على
 ٢٨٢ الأعيان .
- ١١٦ - مسألة : قال مالك رحمه الله : من أخطأ القبلة فاستدبرها أو
 ٢٨٣ غرب أو شرق وذلك بعد اجتهد أعاد في الوقت استحباباً .
- ١١٧ - مسألة : إن بلغ الصبي وقد أدرك من وقت صلاة العصر مثل
 مقدار ما يصلى فيه ركعة قبل غروب الشمس وهو في صلاتها
 ٢٨٥ على أنها العصر فإنه يقطع الصلاة .
- ١١٨ - مسألة : إذا كبر المصلي فليقل : الله أكبر لا يجوز غيره .
 ٢٨٧
- ١١٩ - مسألة : تكبيرة الإحرام من الصلاة عندنا .
 ٢٨٧
- ١٢٠ - مسألة : ولا يرفع المصلي يديه إلا في تكبيرة الإحرام .
 ٢٨٨
- ١٢١ - مسألة : ويرفع يديه حذو منكبيه .
 ٢٨٩
- ١٢٢ - مسألة : اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في وضع اليمنى
 ٢٩٠ على اليسرى في الصلاة .

- ٢٩١ ١٢٣ - مسألة : وليس التوجيه في الصلاة بواجب على الناس .
- ١٢٤ - مسألة : ولا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم سرّاً ولا جهراً في مكتوبة ولا نافلة . ٢٩٢
- ١٢٥ - مسألة : عندنا وعند الشافعي رحمه الله أن الإمام والفدّ لا تجزئه صلاة إلا بفاحة الكتاب . ٢٩٣
- ١٢٦ - مسألة : قال أبو حنيفة رحمه الله : القراءة واجبة في الركعتين من الظهر والعصر والمغرب والعشاء وليست بواجبة في باقيةا .
- ١٢٧ - مسألة : قال مالك رحمه الله : يقرأ مع الإمام فيما يسر فيه . ٢٩٤
- ١٢٨ - مسألة : الصلاة الوسطى عندنا وعند الشافعي رحمه الله هي : ٢٩٥
- ٢٩٦ صلاة الصبح .
- ١٢٩ - مسألة : عند مالك رحمه الله أن الإمام إذا قال : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ لم يقل : آمين . ٢٩٩
- ١٣٠ - مسألة : اختلف الناس في الإمام والمأموم ، فقال مالك رحمه الله : يقول الإمام سمع الله لمن حمده ، ويقول المأموم : ربنا ولك الحمد . ٣٠١
- ١٣١ - مسألة : اختلف العلماء في الاعتدال من الركوع وفي الركوع . ٣٠٢
- ١٣٢ - مسألة : قال مالك رحمه الله : والجلوس في الصلاة كلها بين السجدين وفي الجلستين يفضي بوركه الأيسر إلى الأرض . ٣٠٤

- ٣٠٥ ١٣٣ - مسألة: عند مالك وأبي حنيفة رحمهما الله أن التشهد الأخير ليس بفرض .
- ٣٠٥ ١٣٤ - مسألة: الصلاة على النبي محمد ﷺ ليس بفرض .
- ٣٠٦ ١٣٥ - مسألة: السلام من الصلاة فرض .
- ٣٠٧ ١٣٦ - مسألة: اختلف الناس في ستر العورة، فعندنا على وجهين .
- ٣٠٩ ١٣٧ - مسألة: عندنا أن حد العورة ما بين السرة والركبة ولا الركبة منها .
- ٣١١ ١٣٨ - مسألة: وعند مالك والشافعي رحمهما الله أن المرأة الحرة كلها عورة .
- ٣١٢ ١٣٩ - مسألة: عند مالك وأبي حنيفة والشافعي رحمهم الله أن التسييح في الركوع والسجود ليس بواجب .
- ٣١٣ ١٤٠ - مسألة: المستحب للمصلي عند مالك والأوزاعي رحمهما الله أن يضع الرجل يديه على الأرض إذا هوى إلى السجود قبل ركبته .
- ٣١٤ ١٤١ - مسألة: عند مالك وأبي حنيفة رحمهما الله: الذي يرفع من السجدة الأخيرة من الركعة الأولى يقوم من سجوده من غير جلوس .
- ٣١٥ ١٤٢ - مسألة: إذا سجد على أنفه دون جبهته لم يجزه مع القدرة عليه .

- ١٤٣ - مسألة : إذا عجز عن السجود على الجبهة أو مأ إيماء ٣١٦
- ١٤٤ - مسألة عند مالك رحمه الله يجوز السجود على كور العمامة . ٣١٦
- ١٤٥ - مسألة : عند مالك وأبي حنيفة والشافعي والثوري رحمهم الله أن الشاهد الأول من الركعة الثانية ليس بفرض . ٣١٧
- ١٤٦ - مسألة : عند مالك والشافعي رحمهما الله وغيرهما أن القراءة بالفارسية لا تجوز ولا تصح بها الصلاة . ٣١٨
- ١٤٧ - مسألة : عند مالك والشافعي رحمهما الله أن المصلي يدعو في صلاته بما شاء . ٣١٩
- ١٤٨ - مسألة : وتجوز عند مالك والشافعي رحمهما الله صلاة الرجل إلى جنبه امرأة . ٣٢٠
- ١٤٩ - مسألة : عند مالك وأبي حنيفة والشافعي رحمهم الله أنه لا يقطع صلاة المصلي مرور الحائض والحمار والكلب الأسود . ٣٢١
- ١٥٠ - مسألة : قال مالك رحمه الله : ومن غلبه الحدث في الصلاة بطلت صلاته . ٣٢٢
- ١٥١ - مسألة : قال مالك رحمه الله ومن تكلم في صلاته ناسياً لم تفسد صلاته . ٣٢٢
- ١٥٢ - مسألة : عند مالك رحمه الله أن الكلام في الصلاة عمداً لمصلحتها لا يفسدها . ٣٢٣
- ١٥٣ - مسألة : قال مالك رحمه الله : ومن فاته شيء من صلاته مع

٣٢٤

الإمام فإنه يقضي مثل ما فاته .

١٥٤ - مسألة : عند مالك والشافعي رحمهما الله : أن سجود القرآن

٣٢٥

سنة .

٣٢٦

١٥٥ - مسألة : وعزائم القرآن في السجود إحدى عشرة سجدة .

١٥٦ - مسألة : عند مالك وأبي حنيفة رحمهما الله أن السجدة الأخيرة

٣٢٧

من سورة الحج ليست بسجدة .

١٥٧ - مسألة : عند مالك رحمه الله يكره سجود الشكر منفرداً عن

٣٢٨

الصلاة .

١٥٨ - مسألة : عند مالك رحمه الله أنه لا يصلي على ظهر الكعبة ولا

٣٢٩

في جوفها .

١٥٩ - مسألة : عند مالك وأبي حنيفة رحمهما الله أنه لا قضاء على

٣٣١

المرتد فيما تركه من الصلاة حال ارتداده .

١٦٠ - مسألة : وإذا أسلم المرتد وكان قد حج قبل رده فإنه يجب عليه

٣٣١

استئناف الحج .

١٦١ - مسألة : عند مالك والشافعي رحمهما الله أنه من شك في

٣٣٢

صلاته فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً فإنه يني على يقينه .

٣٣٣

١٦٢ - مسألة : سجود السهو عند مالك رحمه الله على وجهين .

١٦٣ - مسألة : عند مالك والشافعي رحمهما الله أنه إذا سهأ المصلي

فقام إلى خامسة فإنه إذا ذكر ذلك وهو في أثنائها قبل كمالتها

- ٣٣٤ جلس ولم يتمها .
- ١٦٤ - مسألة : اختلفنا مع أبي حنيفة رحمه الله في تكبير الركوع
والسجود . ٣٣٦
- ١٦٥ - مسألة : سجود السهو عندنا في ترك الأفعال المسنونة . ٣٣٨
- ١٦٦ - مسألة : ما تركه من المسنون عامداً فلا سجود عليه على ما رواه
ابن القاسم . ٣٣٩
- ١٦٧ - مسألة : إن سها سهوين أو أكثر فليس عليه إلا سجدة . ٣٤٠
- ١٦٨ - مسألة : وإذا سها الإمام سهو نقصان أو زيادة فلم يسجد فإن
كان سجوده قبل السلام فليسجد من خلفه . ٣٤١
- ١٦٩ - مسألة : إذا صلى الجنب بقوم فإن صلاته باطلة . ٣٤٢
- ١٧٠ - مسألة : واختلف الناس فيمن صلى أربع ركعات ترك من كل
ركعة منها سجدة ، حتى حصل في التشهد ثم ذكر ذلك . ٣٤٤
- ١٧١ - مسألة : العريان إذا لم يجد الثوب صلى قائماً . ٣٤٥
- ١٧٢ - مسألة : القنوت في الصبح عند مالك رحمه الله مستحب . ٣٤٦
- ١٧٣ - مسألة : عند مالك رحمه الله أن من نام عن صلاة أو نسيها
فكان مقدار ما نسي خمس صلوات فدون ، فذكرها وقد حضر
وقت صلاية أخرى فإنه يبدأ بما نسي . ٣٤٦
- ١٧٤ - مسألة : عند مالك والشافعي رحمهما الله أنه من سبح في
صلاته لشيء أو أشار إلى إنسان فإنه لا يقطع الصلاة . ٣٤٨

- ١٧٥ - مسألة: الأوقات التي نهى فيها عن الصلاة أربعة عندنا وقتان . ٣٤٩
- ١٧٦ - مسألة: النوافل التي لها أسباب لا تقضي عندنا في كل وقت . ٣٥٣
- ١٧٧ - مسألة: وصلاة الليل مثنى مثنى . ٣٥٤
- ١٧٨ - مسألة: قال مالك - رحمه الله - : والتشهد في الصلاة تشهد عمر بن الخطاب . ٣٥٥
- ١٧٩ - مسألة: عند مالك والشافعي ومحمد وأبي يوسف - رحمهم الله - وجميع الفقهاء أن الوتر مسنون ليس بواجب . ٣٥٧
- ١٨٠ - مسألة: عند مالك والشافعي - رحمهما الله - الوتر ركعة واحدة . ٣٥٧
- ١٨١ - مسألة: عند مالك - رحمه الله - إذا أقيمت الصلاة مثل صلاة الصبح أو غيرها وهو في المسجد ولم يكن ركع ركعتي الفجر فإنه يدخل مع الإمام . ٣٥٨
- ١٨٢ - مسألة: قال مالك - رحمه الله - : القادر على القيام لا يأتى بمن لا يقدر على القيام قاعداً . ٣٦١
- ١٨٣ - مسألة: حكى عن أحمد بن حنبل - رحمه الله - أن الإمام إذا لم يمكنه القيام جاز أن يصلي من خلفه جلوساً . ٣٦٢
- ١٨٤ - مسألة: قال مالك - رحمه الله - : ولا يصلي مفترض فرضه خلف متنفل . ٣٦٣
- ١٨٥ - مسألة: إمامة الصبي لا تجوز عند مالك - رحمه الله - . ٣٦٤
- ١٨٦ - مسألة: ولا يجوز لقارئ أن يأتى بأمي . ٣٦٤

- ١٨٧ - مسألة: وإن صلى مسلم خلف كافر عالم بكفره فلا خلاف أن صلاة المأموم باطلة. ٣٦٥
- ١٨٨ - مسألة: قال أبو حنيفة - رحمه الله -: إذا أم الكافر بالمسلمين فإنه يكون بذلك مسلماً. ٣٦٦
- ١٨٩ - مسألة: المريض في صلاته إذا قدر على القيام قام وبني على صلاته. ٣٦٨
- ١٩٠ - مسألة: ولا يأتى رجل بامرأة. ٣٦٨
- ١٩١ - مسألة: ولا تجوز إمامة الفاسق. ٣٦٩
- ١٩٢ - مسألة: إذا كبر المؤتم قبل الإمام تكبيرة الإحرام لم يجزه. ٣٧٠
- ١٩٣ - مسألة: ومن وقف خلف الصف وحده أجزأته صلاته. ٣٧١
- ١٩٤ - مسألة: ولا يجوز دخول المشرك المسجد. ٣٧٣
- ١٩٥ - مسألة: قال مالك - رحمه الله -: ومن رعى في صلاته فإن كان بعد أن عقد ركعة بسجديها فإنه يخرج ويغسل عنه الدم ثم يبني. ٣٧٤
- ١٩٦ - مسألة: عند مالك - رحمه الله - أن الذي يصلي في دار محجورة عليها يصلي بصلاة الإمام وهو في المسجد إن كان يسمع التكبير أن ذلك جائز. ٣٧٥
- ١٩٧ - مسألة: يصلي المأموم بين يدي إمامه ولو كانت الدور بين يدي القبلة صحت صلاتهم بصلاة الإمام. ٣٧٦

- ١٩٨ - مسألة : قال الشافعي رحمه الله : يجوز لمن دخل مع الإمام في
صلاته وصلى معه بعضها أن يخرج نفسه فيتم بقية صلاته
منفرداً . ٣٧٧
- ١٩٩ - مسألة : والفقهاء أولى من القارئ بالإمامة . ٣٧٨
- ٢٠٠ - مسألة : ينبغي للإمام أن يقف بعد الإقامة حتى تعتدل
الصفوف . ٣٧٨
- ٢٠١ - مسألة : إذا أحدث الإمام استخلف فإن لم يستخلف استخلفوا
هم . ٣٧٩
- ٢٠٢ - مسألة : والقصر يجوز في السفر المباح كما يجوز في الواجب . ٣٨١
- ٢٠٣ - مسألة : قال داود رحمه الله : يجوز القصر في قليل السفر
الواجب وكثيره . ٣٨١
- ٢٠٤ - مسألة : المدة التي يستباح الرخصة فيها من السفر . ٣٨٢
- ٢٠٥ - مسألة : اختلف أصحاب مالك رحمه الله في قصر الصلاة في
السفر . ٣٨٥
- ٢٠٦ - مسألة : اختلف الناس في قصر المسافر هل يحتاج إلى نية أم
لا ؟ ٣٨٧
- ٢٠٧ - مسألة : عند مالك والشافعي رحمهما الله إن عزم على مقام
أربعة أيام بلياليها عزيمة استقرار أنه مقيم يتم الصلاة . ٣٨٨
- ٢٠٨ - مسألة : قال مالك رحمه الله : ومن كان في أرض العدو من

- سرايا المسلمين خائفًا إلا أنه يقيم بعزيمة أكثر من أربعة أيام فإنه
يقصر صلاته. ٣٩٠
- ٢٠٩- مسألة: ومن نسي صلاة في سفره فذكرها في حضره فليصلها
صلاة سفر. ٣٩٢
- ٢١٠- مسألة: وعندنا وعند أبي حنيفة والشافعي رحمهما الله أن من
لم يصل العصر مثلاً وهو حاضر، وقد دخل وقتها الموسع ثم
سافر وقد بقي من آخر وقتها مقدار ركعة صلاها صلاة سفر. ٣٩٣
- ٢١١- مسألة: ومن كان في سفينة قادراً على القيام وأراد صلاة فرض
ففرضه القيام. ٣٩٤
- ٢١٢- مسألة: إن دخل مسافر مع مقيمين فأدرك ركعة بسجديتها
صلى صلاة مقيم. ٣٩٤
- ٢١٣- مسألة: ولا يتنفل المسافر على الدابة إلا في سفر تقصر في مثله
الصلاة. ٣٩٤
- ٢١٤- مسألة: الصوم في شهر رمضان في السفر أحب إلينا. ٣٩٥
- ٢١٥- مسألة: العاصي بسفره لا يستبيح الرخصة بالسفر. ٣٩٦
- ٢١٦- مسألة: قال أبو حنيفة رحمه الله: لا يجمع بين صلاتي فرض
في وقت أحدهما إلا بعرفة والمزدلفة. ٣٩٧
- ٢١٧- مسألة: عند مالك رحمه الله أن الجمعة فرض على الأعيان. ٣٩٩
- ٢١٨- مسألة: ولا جمعة على عبد. ٣٩٩

- ٢١٩- مسألة: عند جميع الفقهاء أن المسافر لا الجمعة عليه. ٤٠٠
- ٢٢٠- مسألة: عند مالك رحمه الله القرى التي تجب فيها الجمعة إذا كانت بيوتها متصلة وفيها مسجد وسوق. ٤٠٠
- ٢٢١- مسألة: وتجب الجمعة على كل من كان خارج المصر إذا كان يسمع النداء. ٤٠١
- ٢٢٢- مسألة: وقت الجمعة إذا زالت الشمس وبعد الزوال قليلاً. ٤٠٢
- ٢٢٣- مسألة: ليس عند مالك رحمه الله للجماعة التي تجب عليهم الجمعة حدّ. ٤٠٣
- ٢٢٤- مسألة: وإذا نفضوا من خلف الإمام في الجمعة بعد أن صلى ركعة بسجديتها ولم يبق خلفه أحد غيره، ولم يجد من يجمعها معه بنى عليها ركعة أخرى وصحت صلاته الجمعة. ٤٠٤
- ٢٢٥- مسألة: وإذا زوحم المأموم بعد الركوع على السجود مع الإمام وقد كان ركع معه فقام الإمام إلى الثانية فليتبعه بالسجود ما لم يطمئن الإمام راکعاً. ٤٠٦
- ٢٢٦- مسألة: إذا صلى من تجب عليه الجمعة في بيته الظهر أربعاً قبل صلاة الإمام لم يجزه. ٤٠٨
- ٢٢٧- مسألة: ويخطب الإمام خطبتين يجلس بينهما. ٤٠٨
- ٢٢٨- مسألة: ويجلس بين خطبتيه، ويخطب قائماً. ٤٠٩
- ٢٢٩- مسألة: ولو أن إماماً لم يصل بالناس الجمعة حتى دخل وقت

- ٤١٠ العصر فليصل بهم الجمعة.
- ٢٣٠- مسألة: وإذا أدرك ركعة من الجمعة بسجديتها مع الإمام بنى عليها.
- ٤١١
- ٢٣١- مسألة: وإذا أصاب الإمام حدث قبل الصلاة أو في الصلاة استخلف من يصلي بالقوم.
- ٤١٤
- ٢٣٢- مسألة: ولا يجمع الجمعة في مصر إلا في جامع واحد في الأقدم منها.
- ٤١٥
- ٢٣٣- مسألة: إذا جلس الإمام على المنبر، فلا تبدأ صلاة نافلة.
- ٤١٦
- ٢٣٤- مسألة: يجوز أن يسافر الرجل يوم الجمعة قبل الزوال.
- ٤١٧
- ٢٣٥- مسألة: ليس عند مالك رحمه الله نص في الإمام يخطب وحده دون من تنعقد بهم الجمعة.
- ٤١٨
- ٢٣٦- مسألة: وإن أصاب الإمام حدث وهو في الخطبة استخلف.
- ٤١٨
- ٢٣٧- مسألة: قال مالك رحمه الله: ولا يشمت عاطس ولا يرد السلام والإمام يخطب.
- ٤١٩
- ٢٣٨- مسألة: والصلاة يوم الجمعة جائزة حتى يجلس الإمام.
- ٤٢٠
- ٢٣٩- مسألة: ولا يجوز أن يكون العبد إماماً في الجمعة.
- ٤٢١
- ٢٤٠- مسألة: حكى عن أبي يوسف والمزني رحمهما الله أنهما قالوا: صلاة الخوف منسوخة.
- ٤٢٢
- ٢٤١- مسألة: عندنا وعند أبي حنيفة والشافعي رحمهما الله أن عدد

الركعات في الخوف أربع في الحضر، وركعتان في السفر. ٤٢٣

٢٤٢- مسألة: قال مالك وأحمد رحمهما الله: إذا كان الخوف يمنع من اجتماعهم جميعاً للصلاة صلى الإمام للصلاة التي حضرت بأذان وإقامة. ٤٢٤

٢٤٣- مسألة: قال مالك رحمه الله: ويكبر في العيدين سبعاً في الأولى بتكبير الإحرام. ٤٢٩

٢٤٤- مسألة: ويبدأ بالتكبير عقب الصلاة من صلاة الظهر يوم النحر. ٤٣

٢٤٥- مسألة: يكبر دبر الصلوات من صلى وحده وإن كان مسافراً. ٤٣٣

٢٤٦- مسألة: ولا تصلى صلاة العيدين في غير يوم العيد. ٤٣٤

٢٤٧- مسألة: صلاة كسوف الشمس ركعتان في كل ركعة ركوعان. ٤٣٥

٢٤٨- مسألة: وليس لصلاة خسوف القمر اجتماع بل يصلي كل إنسان لنفسه. ٤٣٦

٢٤٩- مسألة: وصلاة الاستسقاء سنة في جماعة. ٤٣٦

٢٥٠- مسألة: وتصلى ركعتين من غير تكبير كالنافلة. ٤٣٧

٢٥١- مسألة: ومن صلى في بيته وحده فليعد الصلاة جماعة. ٤٣٧

٢٥٢- مسألة: وقال الشافعي رحمه الله: إذا أحرم الرجل بالصلاة منفرداً فجاء قوم فأرادوا الائتمام به لم يجز ذلك حتى يتدئ الدخول بنية أن يكون إماماً. ٤٣٨

٢٥٣- مسألة: اختلفت الرواية عن مالك رحمه الله في الإمام إذا

- ٤٣٩ أخبره من خلفه أنه ترك ركعة . .
- ٢٥٤- مسألة: وتجاوز الصلاة في المقبرة، ونكرها إذا كانت نبشاً
٤٤٠ طرياً.
- ٢٥٥- مسألة: عند داود رحمه الله أن من حضر عشاؤه فتركه وصلى
٤٤١ أو صلى وهو يدافع الأخبثين، فصلاته باطلة.
- ٢٥٦- مسألة: ولا بأس بالسدل في الصلاة.
٤٤١
- ٢٥٧- مسألة: قيام رمضان في البيت لمن قوي عليه أحب إلينا.
٤٤٢
- ٢٥٨- مسألة: عدد التراويح عند أهل المدينة تسع ترويحاً.
٤٤٢
- ٢٥٩- مسألة: ومن ترك صلاة الفرض عمداً وجب عليه قضاؤها.
٤٤٣
- ٢٦٠- مسألة: اختلف الناس في تارك الصلاة عمداً لغير عذر.
٤٤٤

٣- من كتاب الجنائز

- ٢٦١- مسألة: وإذا غسل الميت تنزع ثيابه وتستتر عورته.
٤٤٩
- ٢٦٢- مسألة: قال مالك رحمه الله: وإن وضيء فحسن.
٤٤٩
- ٢٦٣- مسألة: قال مالك رحمه الله: ويغسل الميت ثلاثاً أو خمساً.
٤٥٠
- ٢٦٤- مسألة: ولا يؤخذ من شعره ولا ظفره.
٤٥١
- ٢٦٥- مسألة: ويفعل بالميت المحرم ما يفعل بالحلال.
٤٥١
- ٢٦٦- مسألة: ويغسل الرجل امرأته إذا ماتت.
٤٥٢
- ٢٦٧- مسألة: ولا تبني القبور ولا تجصص.
٤٥٢

- ٢٦٨- مسألة: ولا تصلى على سقط حتى يستهل صارخاً. ٤٥٣
- ٢٦٩- مسألة: والمقتول في سبيل الله تعالى بين الصفين في المعركة لا يصلى عليه. ٤٥٣
- ٢٧٠- مسألة: البغاة من المسلمين إذا قتلوا في المعترك غسلوا وصلى عليهم ٤٥٤
- ٢٧١- مسألة: لسنا نعرف عن مالك رحمه الله نصاً في المقتول في المعترك إذا عرف أنه كان جنباً قبل القتل. ٤٥٥
- ٢٧٢- مسألة: والشهيد الذي في المعركة أو يجرح في المعركة ويعيش يوماً أو يومين أو أكثر يطعم ويشرب ثم يموت. ٤٥٦
- ٢٧٣- مسألة: والصغير إذا قتل في المعركة لم يغسل ولم يصل عليه. ٤٥٧
- ٢٧٤- مسألة: ولا يستحب القميص في كفن الميت. ٤٥٨
- ٢٧٥- مسألة: والمشي أمام الجنازة أفضل. ٤٥٨
- ٢٧٦- مسألة: وإذا اجتمع الولي والوالي، فالوالي أحق بالصلاة على الميت. ٤٦٠
- ٢٧٧- مسألة: وتكبيرات الجنازة أربع. ٢٧٧
- ٢٧٨- مسألة: ولا يقرأ فيها شيء من القرآن. ٤٦٢
- ٢٧٩- مسألة: ولا يصلى على القبر بعد أن صلى على الجنازة. ٤٦٣
- ٢٨٠- مسألة: ومن فاته بعض التكبير من صلاة الإمام فوجده قائماً يدعو دخل معه بغير تكبير وانتظره حتى يكبر فيكبر معه. ٤٦٣

- ٢٨١- مسألة : ولا يصلى على جنازة في المسجد إلا أن يضيق الطريق .
٤٦٥
- ٢٨٢- مسألة : اختلفت الرواية عن مالك رحمه الله في المطلقة الرجعية ، هل يغسلها زوجها إذا ماتت ؟
٤٦٥
- ٢٨٣- مسألة : لأبي تمام رحمه الله إذا اختلط المسلمون والمشركون ولم يميزوا ، صلى عليهم ونوي بها المسلمون .
٤٦٦
- ٢٨٤- مسألة : اختلف الناس في ابن آدم إذا مات ، فقالت طائفة ينجس بالموت .
٤٦٦
- ٢٨٥- مسألة : وليست منصوبة لنا وليس هذا موضعها ولكن أحببنا أن نذكرها ولا أجلى منها وهي الصلاة خلف من يلحن في القراءة في فاتحة الكتاب .
٤٦٧

فهرس محتويات المجلد الثاني

٤- من كتاب الزكاة

- ٢٨٦- مسألة: وإذا زادت الإبل على مائة وعشرين واحدة فقد
٤٧١ اختلفت الرواية عن مالك رحمه الله .
- ٢٨٧- مسألة: في خمس وعشرين بنت مخاض .
٤٧٥
- ٢٨٨- مسألة: إذا كان عنده خمس وعشرون من الإبل وليس فيها
بنت مخاض ولا ابن لبون فاحتاج إلى أن يشتري فلا يجزئه إلا
٤٧٥ بنت مخاض .
- ٢٨٩- مسألة: اختلف قول مالك رحمه الله في الأوقاص التي بين
٤٧٦ النصب .
- ٢٩٠- مسألة: إذا كان عنده نصاب من الماشية فاستفاد إليها من
٤٧٧ جنسها نصاباً فإنه يزكي الفائدة مع ما كان عنده .
- ٢٩١- مسألة: إذا كان له خمس من الإبل مراض كلها أو جرباء ،
٤٩١ فعليه أن يأتي بشاة .
- ٢٩٢- مسألة: ويؤخذ في صدقة الغنم الجذعة والثنية من الضأن .
٤٨٠
- ٢٩٣- مسألة: إذا كان في الغنم ذكور وإناث جذاع وثنايا فالواجب
٤٨١ عندنا وعند الشافعي رحمه الله الإناث من الجذعة والثنية .

٢٩٤- مسألة: حكى عن بعض التابعين أنه قال: في خمس من البقر

٤٨٢

شاة.

٢٩٥- مسألة: إذا ماتت الأمهات وبقيت السخال وهي نصاب ففيها

٤٨٢

الزكاة.

٢٩٦- مسألة: إذا كان له نصاب من الأمهات، فتوالدت قبل مجيء

الساعي وقبل الحول أيضاً ثم جاء الساعي فوجدها نصاباً فإنه

٤٨٤

يزكيها.

٢٩٧- مسألة: والخليطان في الإبل والبقر والغنم يصدقان كصدقة

٤٨٥

المال الواحد.

٢٩٨- مسألة: إذا اشترك نفسان واختلطا في نصاب واحد، ولم تكن

٤٨٦

على كل واحد منهما زكاة.

٢٩٩- مسألة: عند أبي حنيفة رحمه الله أن الزكاة تتعلق بالعين لا

٤٨٦

بالذمة.

٣٠٠- مسألة: عند أبي حنيفة رحمه الله أن الذي يملك الأموال الباطنة

٤٨٩

يجب عليه الزكاة بوجود النصاب والحول.

٣٠١- مسألة: حكى عن نفاة القياس منهم داود رحمه الله فيمن

٤٩١

وجبت عليه جذعة فأعطى ماخضاً، لم تجزه.

- ٤٩١ ٣٠٢- مسألة : ولا يجوز أخذ القيم في الزكاة .
- ٤٩٣ ٣٠٣- مسألة : وتجب الزكاة في العوامل والمعلوفة .
- ٤٩٤ ٣٠٤- مسألة : وإذا هرب رب الماشية بماشيته من الساعي بعد مجيئه ومضى الحول فتلفت ، ضمن الزكاة .
- ٤٩٦ ٣٠٥- مسألة : ولا زكاة في الخيل .
- ٤٩٧ ٣٠٦- مسألة : وتجب الزكاة في أموال اليتامى والمجانين .
- ٤٩٨ ٣٠٧- مسألة : ومن كان عنده نصاب من الغنم ، فباعه قبل الحول بغنم هي نصاب فإنه يزكيها على الحول الأول .
- ٥٠٠ ٣٠٨- مسألة : عن ابن المنذر رحمه الله إذا كان عند العبد مال فزكاته على مولاه .
- ٥٠١ ٣٠٩- مسألة : ولا زكاة في مال المكاتب كله عينه وورقه وماشيته وحرثه .
- ٥٠٢ ٣١٠- مسألة : إذا ولي إخراج زكاته لم يجزه إلا بنية .
- ٥٠٢ ٣١١- مسألة : من غصب ماله فأقام سنين ثم رجع إليه زكى لسنة واحدة .
- ٥٠٤ ٣١٢- مسألة : ومن غلّ في صدقته أو كتم عن الساعي بعض ماله وكان الإمام عدلاً لم تؤخذ زيادة على الزكاة الواجبة عليه .
- ٥٠٥ ٣١٣- مسألة : وإذا ضرب فحول الظباء إناث الغنم فتوالدت فإن في سخالها زكاة .
- ٥٠٦ ٣١٤- مسألة : وإذا كان الراعي واحداً والفحل واحداً والمراح واحداً فهم خلطاء .

- ٣١٥- مسألة: ومن جمع غنمه أو إبله إلى غيره فخالطه سنة أو أقل
من سنة أو قبل الحول بشهر أو شهرين فهو بذلك كله خليط. ٥١٠
- ٣١٦- مسألة: ومن أخرج زكاته قبل محلها، فلا يجزئه ذلك. ٥١١
- ٣١٧- مسألة: اختلف العلماء في الإمام إذا أراد أخذ الزكاة من
الماشية أو العين والورق ممن علم أنه لا يخرج الزكاة. ٥١١
- ٣١٨- مسألة: إذا لم يوص بإخراج زكاة عليه وقد علم ورثته بذلك
أحبينا لهم أن يخرجوها عنه. ٥١٣
- ٣١٩- مسألة: اختلفنا وأبو حنيفة رحمه الله في الميت إذا أوصى
بإخراج زكاة عليه. ٥١٣
- ٣٢٠- مسألة: لأبي تمام رحمه الله: وتوسم ماشية الزكاة لتمييز عن
غيرها. ٥١٤
- ٣٢١- مسألة: ولا يجب الزكاة في الثمار والحبوب حتى تبلغ خمسة
أوسق. ٥١٥
- ٣٢٢- مسألة: ولا زكاة في الفواكه كلها. ٥١٦
- ٣٢٣- مسألة: قال وفي الزيتون الزكاة. ٥١٧
- ٣٢٤- مسألة: ولا يخرص النخل والعنب حتى يطيب. ٥١٨
- ٣٢٥- مسألة: ولا زكاة في العسل. ٥١٩
- ٣٢٦- مسألة: قال: ويضم البر إلى الشعير في الزكاة. ٥١٩
- ٣٢٧- مسألة: قال: يجمع العشر والخراج على إنسان واحد في
أرض واحدة. ٥٢١
- ٣٢٨- مسألة: ومن اكترى أرضاً فزرعها فعلى المستأجر زكاة ما

٥٢١

تخرجه الأرض .

٣٢٩- مسألة : قال : وما زاد على المائتي درهم فبحساب ذلك ، وما

٥٢٣

زاد على العشرين ديناراً فبحسابها .

٥٢٤

٣٣٠- مسألة : ويضم الذهب إلى الورق في الزكاة .

٣٣١- مسألة : عند داود رحمه الله أن الإمام إذا أخذ الصدقة من

٥٢٤

المزكي وجب عليه أن يدعوه له .

٣٣٢- مسألة : إذا نقص نصاب الورق والذهب في خلال الحول ، ثم

أفاد إلى ما بقي منه فائدة ليست من ربحه ، فتم بالفائدة نصاباً

٥٢٥

في آخر الحول فلا زكاة عليه .

٥٢٦

٣٣٣- مسألة : ولا زكاة في الحلبي المتخذ للبس على الوجه المباح .

٣٣٤- مسألة : وتجب في العروض إذا بيعت بنصاب وقد حال الحول

٥٢٧

لها وكانت للتجارة .

٣٣٥- مسألة : والعروض إذا كانت للتجارة مرصدة للنماء لا يقومها

٥٢٧

صاحبها عند كل حول للزكاة .

٣٣٦- مسألة : إذا اشترى سلعة للتجارة قبض ثمنها مع ربحه قبل

٥٢٩

الحول فإنه يزكي الربح مع الأصل بحول الأصل .

٣٣٧- مسألة : وإن كان مع إنسان نصاب من الدراهم أحد عشر

شهوراً ، فاشترى به عشرين ديناراً وتم الحول أو كان عنده

نصاب دنانير أحد عشر شهراً ثم اشترى به دراهم تجب في

٥٣٠

مثلها الزكاة فإنه يزكيها .

٣٣٨- مسألة : إذا نص ثمن العروض عند الحول وكان نصاباً أو حال

- الحول وهو مدير والسلعة باقية فالزكاة واجبة . ٥٣٠
- ٣٣٩- مسألة : لا تصير العروض إلى التجارة بمجرد النية ولا إن نقلها من ملكه إلى ملك غيره ينوي به التجارة حتى ينقل العرض الأول من ملكه بعين . ٥٣١
- ٣٤٠- مسألة : لأبي تمام رحمه الله إذا نقصت مائتا درهم نقصاناً يسيراً يجوز بجواز الموازنة ففيها الزكاة . ٥٣٤
- ٣٤١- مسألة : إذا اشترى ماشية للتجارة فحال الحول عليها وهي نصاب زكاها زكاة الماشية من عينها لا زكاة قيمتها . ٥٣٧
- ٣٤٢- مسألة : ومن أخذ مالاً قراضاً فأقام في يده حولاً فربح فيه فلا يزكيه حتى يرده إلى ربه . ٥٣٨
- ٣٤٣- مسألة : ومن معه مائتا درهم وعليه دين مثلها ولا عرض له يفي بما عليه فلا زكاة عليه في العين والورق خاصة . ٥٤٢
- ٣٤٤- مسألة : ومن له دين على إنسان فلا زكاة عليه فيه . ٥٤٥
- ٣٤٥- مسألة : يكره للإنسان أن يشتري صدقته . ٥٤٥
- ٣٤٦- مسألة : ولا زكاة فيما يخرج من المعادن إلا أن يكون ذهباً أو فضة . ٥٤٨
- ٣٤٧- مسألة : وما يخرج من المعدن من الذهب والفضة بالمؤنة والتعب ففيه ربع العشر . ٥٤٩
- ٣٤٨- مسألة : وما يخرج من البحر مثل اللؤلؤ والعنبر والسموك والطير فلا زكاة فيه . ٥٥١
- ٣٤٩- مسألة : ولا تجب الزكاة فيما تجب فيه من المعدن حتى يبلغ

- نصاباً . ٥٥٢
- ٣٥٠- مسألة : ويزكي النصاب مما يخرج من المعدن في الحال . ٥٥٣
- ٣٥١- مسألة : قد مضى في كلامنا أن الذي يجب زكاةً، ونحن نجدد الكلام في ذلك . ٥٥٣

٥- من زكاة الفطر

- ٣٥٢- مسألة : والأصل في زكاة الفطر قوله تعالى : ﴿قد أفلح من تزكى﴾ . ٥٥٥
- ٣٥٣- مسألة : لم يختلف فقهاء الأمصار في أن السيد عليه أن يخرج عن عبده المسلمين صدقة الفطر . ٥٥٨
- ٣٥٤- مسألة : ولا تمنع زكاة التجارة في الرقيق زكاة الفطر . ٥٥٩
- ٣٥٥- مسألة : إذا كان الابن الصغير موسراً، فمذهب مالك رحمه ومذهب أبي حنيفة والشافعي رحمهما الله أن نفقة الصغير في ماله . ٥٦١
- ٥- فصل : وأما الولد إذا كان بالغاً زمناً فقيراً فلا خلاف أن النفقة تلزم الأب . ٥٦٢
- ٣٥٦- مسألة : وإذا لزمته النفقة على زوجته المسلمة لزمته صدقة الفطر عنها . ٥٦٣
- ٣٥٧- مسألة : إذا كان له عبد أبق أو غائب فأيس منه ولا يرجوه لم يلزمه أن يزكي عنه زكاة الفطر . ٥٦٤
- ٣٥٨- مسألة : ولا يزكي عن عبده الكافر . ٥٦٥
- ٣٥٩- مسألة : اختلف قول مالك رحمه الله في وقت وجوب صدقة

- الفطر . ٥٦٦
- ٣٦٠- مسألة : إذا كان العبد المسلم بين نفسين زكى كل واحد منهما عنه بقدر ملكه . ٥٦٦
- ٣٦١- مسألة : والمدّ رطل وثلث والصاع أربعة أمداد . ٥٦٧
- ٣٦٢- مسألة : من ملك فضلاً عن قوت يومه أخرج زكاة الفطر عن نفسه . ٥٦٨
- ٣٦٣- مسألة : ولا يجزئه في صدقة الفطر أقل من صاع حنطة . ٥٦٨
- ٣٦٤- مسألة : إذا كان قوته وقوت بلده في غالب الأمر الحنطة لم يجزه أن يخرج غيرها . ٥٦٩
- ٦- من كتاب قسم الصدقات**
- ٣٦٥- مسألة : وإذا كان الإمام عدلاً فله أخذ الزكاة من الأموال الباطنة . ٥٧١
- ٣٦٦- مسألة : إن رأى الإمام صرف الزكاة إلى صنف واحد وتفضيل صنف على صنف إذا أداه اجتهاده لشدة الحاجة فعل ذلك وأجزأه . ٥٧٤
- ٣٦٧- مسألة : لأبي تمام رحمه الله وللعامل أن يأخذ من الصدقات . ٥٧٥
- ٣٦٨- مسألة : ويجوز أن يكون العامل من ذوي القربى . ٥٧٦
- ٣٦٩- مسألة : وإن وجد في زماننا مؤلفة أعطوا . ٥٧٦
- ٣٧٠- مسألة : وابن لسيل يتناول المجتاز والمنقطع ومن يريد السفر . ٥٧٧
- ٣٧١- مسألة : والصدقة اسم للزكاة . ٥٧٧

- ٣٧٢- مسألة : وإذا وجد المستحقون لأخذ الزكاة في البلد الذي
٥٧٩ تؤخذ منه لم تنقل الزكاة .
- ٣٧٣- مسألة : عند أصحابنا أن المسكين أشد حاجة من الفقير .
٥٨٢
- ٣٧٤- مسألة : ومن كان قوياً على الاكتساب جلدًا يقدر على أن
يكسب ما يقوته ويقوت عياله لم أعرف لمالك رحمه الله فيه
٥٨٣ نصاً هل يجوز له أخذ الزكاة .
- ٣٧٥- مسألة : اختلف في قوله تعالى : ﴿ وفي الرقاب ﴾ .
٥٨٦
- ٣٧٦- مسألة : وكذلك قوله : ﴿ وفي سبيل الله ﴾ .
٦٨٨
- ٣٧٧- مسألة : ولم يحد مالك رحمه الله في الغني الذي يمنع أخذ
الزكاة حدًا .
٥٨٩
- ٣٧٨- مسألة : قال مالك رحمه الله : ولا تعطى المرأة زوجها شيئاً من
زكاتها .
٥٩٤
- ٣٧٩- مسألة : وإذا اجتمع في صنف واحد معان من الفقر والمسكنة
والعدم لم يستحق بكل وصف .
٥٩٦
- ٣٨٠- مسألة : ولا يجوز صرف زكاة الفطر إلى ذمي .
٥٩٩
- ٣٨١- مسألة : إذا اجتهد الإمام فصرف الزكاة إلى غني .
٥٩٩
- ٧- من كتاب الصيام
- ٣٨٢- مسألة : ولا يجوز صوم رمضان ولا غيره عندنا إلا بنية .
٦٠٣
- ٣٨٣- مسألة : ومن لم ينو الصيام قبل الفجر لم يجزه .
٦٠٥
- ٣٨٤- مسألة : وإذا نوى أول ليلة من رمضان صيامه كله أجزأه .
٦٠٦
- ٣٨٥- مسألة : تعيين النية واجب .
٦٠٦

- ٦٠٨ ٣٨٦- مسألة: والتطوع عندنا لا يصح إلا بنية من الليل كالفرض .
- ٦٠٩ ٣٨٧- مسألة: ولا يجب صوم شهر رمضان إلا برؤية الهلال .
- ٦١٠ ٣٨٨- مسألة: يجوز أن يصوم آخر يوم من شعبان تطوعاً .
- ٣٨٩- مسألة: عندنا أن الهلال إذا رئي في يوم الشك أو في يوم
٦١٣ الثلاثين من رمضان فهو لليلة المستقبلية .
- ٦١٤ ٣٩٠- مسألة: ولا يصام رمضان ولا يفطر منه إلا بشهادة عدلين .
- ٣٩١- مسألة: لأبي التمام رحمه الله إذا أكل في رمضان عامداً فعليه
٦١٦ القضاء والكفارة .
- ٣٩٢- مسألة: وإذا قبل امرأته في رمضان فلا شيء عليه إلا أن
٦١٧ ينزل .
- ٦١٧ ٣٩٣- مسألة: ولا بأس أن يكتحل الصائم .
- ٣٩٤- مسألة: قال مالك رحمه الله والمسافر مخير إن شاء صام وإن
٦١٧ شاء أفطر .
- ٦١٨ ٣٩٥- مسألة: وإذا تلذذ بالنظر فأنزل أفطر .
- ٣٩٦- مسألة: قال مالك رحمه الله: وإذا استقاء في رمضان عامداً
٦١٨ فقاء فعليه القضاء .
- ٣٩٧- مسألة: إذا أكل وعنده أن الفجر لم يطلع ثم بان له أنه قد كان
٦١٩ طلع فعليه القضاء .
- ٣٩٨- مسألة: قال مالك رحمه الله: ليلة القدر لا ينقطع إلى يوم
٦٢٠ القيامة .
- ٣٩٩- مسألة: وإذا نوى إنسان في يوم الشك أن يصوم فإن كان أول

- رمضان فهو فرضه وإلا كان تطوعاً، فصادف أول يوم من رمضان لم يجزه . ٦٢١
- ٤٠٠ - مسألة: إذا عمل قوم لوط في يوم الصوم من رمضان غير مكره فعليه القضاء والكفارة . ٦٢٢
- ٤٠١ - مسألة: لست أعرف لأصحابنا نصاً فيمن طلع عليه الفجر وهو مولج فلبث قليلاً متعمداً ثم أخرجه . ٦٢٣
- ٤٠٢ - مسألة: إذا جامع في رمضان طائعان وهما صائمان بغير عذر فعلى كل واحد منهما الكفارة . ٦٢٤
- ٤٠٣ - مسألة: إذا رأى هلال رمضان وحده فردت شهادته فعليه أن يصوم . ٦٢٥
- ٤٠٤ - مسألة: ومن أفطر يوماً من قضاء رمضان فلا كفارة عليه . ٦٢٦
- ٤٠٥ - مسألة: من شك في طلوع الفجر فلا يأكل . ٦٢٧
- ٤٠٦ - مسألة: ومن أصبح جنباً من جماع أو احتلام اغتسل وأتم صومه . ٦٢٨
- ٤٠٧ - مسألة: عند مالك رحمه الله كل إبطار في رمضان بمعضية تتعلق به الكفارة . ٦٢٩
- ٤٠٨ - مسألة: وكفارة الفطر في رمضان عند مالك رحمه الله التخيير . ٦٣١
- ٤٠٩ - مسألة: ومن أكل أو جامع ناسياً في نهار رمضان فقد أفطر وعليه القضاء . ٦٣١
- ٤١٠ - مسألة: والإطعام في كفارة الصيام لكل مسكين مدّ بَدّ النبي ﷺ . ٦٣١

- ٤١١ - مسألة : إذا تمضمض أو استنشق فوصل الماء إلى جوفه فإن
كان ناسياً لصومه فقد تكلمنا عليه في الأكل ناسياً . ٦٣٣
- ٤١٢ - مسألة : وإذا وطئ في يوم واحد مراراً فليس عليه إلا كفارة
واحدة . ٦٣٤
- ٤١٣ - مسألة : إذا أفطر أياماً من رمضان فطرّاً يوجب الكفارة فعليه
لكل واحد كفارة . ٦٣٥
- ٤١٤ - مسألة : إذا أصبح الرجل وامرأته صائمين فأفطرا بجماع ثم
مرضاً، أو حاضت المرأة ومرض الرجل في بقية اليوم فعليها
القضاء والكفارة . ٦٣٦
- ٤١٥ - مسألة : وإذا وطئها نائمة أو مكرهة فقد أفطرا ، وعلى الزوج
كفارة عنه وكفارة عنها . ٦٣٧
- ٤١٦ - مسألة : وإذا أفطرت الحامل خوفاً على ما في بطنها والمرضع
أيضاً ، فلا كفارة عليهما . ٦٣٨
- ٤١٧ - مسألة : الشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصيام لا كفارة عليه . ٦٤١
- ٤١٨ - مسألة : اختلف العلماء في المجنون إذا بلغ الحلم مطبقاً وبقي
سنين على ذلك وزال ذلك عنه . ٦٤٢
- ٤١٩ - مسألة : وليس يصح لي الفرق بين أن يغمي عليه أقل نهاره أو
أكثره على وجه . ٦٤٤
- ٤٢٠ - مسألة : ولا يجوز صوم غير رمضان في شهر رمضان ولا في
سفر . ٦٤٤
- ٤٢١ - مسألة : إذا أفطر المسافر ثم قدم في بقية نهاره فليس عليه أن

- ٦٤٦ يكف في بقية نهاره عن الفطر .
- ٤٢٢ - مسألة : ولو أم مقيماً نوى الصيام قبل الفجر ثم خرج بعد
٦٤٧ الفجر مسافراً لم يفطر .
- ٤٢٣ - مسألة : إذا نوى الصيام وهو مقيم ثم سافر فلا يفطر . ٦٤٨
- ٤٢٤ - مسألة : إذا أفطر في رمضان لمرض أو سفر أو حيض أو غير
ذلك فزال عذره وأمكنه القضاء فإن قضى قبل دخول رمضان
٦٤٩ آخر فلا شيء عليه .
- ٤٢٥ - مسألة : ومن مات وعليه صوم رمضان لم يقضه وليه . ٦٥٠
- ٤٢٦ - مسألة : وإن قضى ما عليه من صوم رمضان متفرقاً أجزأه . ٦٥٢
- ٤٢٧ - مسألة : ولا يصام يوم الفطر ولا يوم النحر . ٦٥٣
- ٦ - فصل : فأما الكلام في أيام التشريق وهي أيام منى وهي
الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة فإنه
يجوز صومها . ٦٥٥
- ٤٢٨ - مسألة : إذا احتقن الصائم أو استعط فنزل إلى جوفه أو داوى
جراحه بدواء رطب أو يابس وعلم أنه وصل إلى موضع
٦٥٦ الغذاء من جوفه فقد أفطر .
- ٤٢٩ - مسألة : والأسير إذا حبس والتبست عليه الشهور فتحرى
صيام شهر على أنه رمضان فوافقه أو ما بعده أجزأه . ٦٥٩
- ٤٣٠ - مسألة : ويحتجم الصائم . ٦٦١
- ٤٣١ - مسألة : ويجب على الصائم أن ينزه صومه عن اللفظ القبيح
والشتم والسباب . ٦٦٣

٦٦٥ ٤٣٢ - مسألة : ويستاك الصائم .

٤٣٣ - مسألة : ومن وطئ في رمضان عامداً وهو صائم فعليه

٦٦٦ القضاء والكفارة .

٦٦٧ ٤٣٤ - مسألة : إذا شرع إنسان في صوم تطوع لزمه إتمامه .

٤٣٥ - مسألة : ومن دخل في صيام الشهرين المتتابعين فمرض أو

٦٦٨ أفطر في يوم غيم ، وظن أن الشمس قد غربت فإنه يبني .

٤٣٦ - مسألة : وإذا لم يجد رقبة في كفارة الظهار فدخل في الصوم

٦٦٩ ثم وجد الرقبة فهو بالخيار .

٨ - من كتاب الاعتكاف

٦٧١ ٤٣٧ - مسألة : قال مالك رحمه الله : لا يجوز الاعتكاف إلا بصوم .

٦٧٣ ٤٣٨ - مسألة : ولا يجوز الاعتكاف إلا في المسجد .

٤٣٩ - مسألة : إذا نذر اعتكاف شهر ولم يقل : متتابعاً فإنه يلزمه

٦٧٥ متتابعاً .

٦٧٦ ٤٤٠ - مسألة : من وطئ في حال اعتكافه فسد اعتكافه .

٤٤١ - مسألة : ومن جامع فيما دون الفرج فأنزل في حال اعتكاف

٦٧٧ بطل اعتكافه .

٤٤٢ - مسألة : السباب والغيبة ليس بمنصوص لنا أنه ينقض

٦٧٨ الاعتكاف أو لا ينقضه .

٤٤٣ - مسألة : ولا يجوز الاعتكاف بشرط إن عرض لي كذا وكذا

٦٧٩ خرجت .

٩- من كتاب الجهاد

- ٦٨١ - ٤٤٤ - مسألة: قال القاضي رحمه الله: فرض الجهاد على الكفاية.
- ٦٨١ - ٤٤٥ - مسألة: لا يستحل القاتل سلب قتيله إلا أن يرى الإمام ذلك.
- ٤٤٦ - مسألة: قال مالك رحمه الله: أما من قربت ديارهم منا فلا يدعوا لعملهم بالدعوة.
- ٦٨٣ - ٤٤٧ - مسألة: وتقسم الغنيمة في دار الحرب.
- ٦٨٧ - ٦ - والغنيمة يستقر ملك الغائين عليها بنفس المغنم.
- ٤٤٨ - مسألة: ومن دخل دار الحرب وحده متلصصاً فغنم أخذ منه الخمس.
- ٦٨٧ - ٤٤٩ - مسألة: والذين يستحقون الغنيمة هم الذين شهدوا الواقعة.
- ٦٨٩ - ٤٥٠ - مسألة: ولا يقتل الرهبان وأهل الصوامع.
- ٦٩٠ - ٤٥١ - مسألة: وتقام الحدود في دار الحرب.
- ٦٩١ - ٤٥٢ - مسألة: ولا يستعان بالمشركون على قتال العدو.
- ٦٩٣ - ٤٥٣ - مسألة: وما أحرزه المشركون من أموال المسلمين ثم غنمه المسلمون فإن وجده صاحبه قبل القسم فهو أولى به بغير ثمن.
- ٦٩٣ - ٤٥٤ - مسألة: وللفرس عندنا ثلاثة أسهم.
- ٦٩٩ - ٤٥٥ - مسألة: والهجن والبرذون بمنزلة الخيل.
- ٧٠١ - ٤٥٦ - مسألة: ولا يسهم إلا لفرس واحد.
- ٧٠٣ - ٤٥٧ - مسألة: وإذا دخل دار الحرب فارساً ثم مات فرسه قبل القتال فلا سهم لفرسه.
- ٧٠٥

- ٧٠٦ - ٤٥٨ - مسألة : اختلف الناس في فتح مكة .
- ٧٠٦ - ٤٥٩ - مسألة : إذا غنم المسلمون من مواشي الكفار ودوابهم وخافوا من كره العدو وأخذها من أيديهم فإنها تعرقب .
- ٧٠٧ - ٤٦٠ - مسألة : ومن غلّ عاقبه الإمام .
- ٧٠٨ - ٤٦١ - مسألة : وإذا ظهر منه التخذيّل للمسلمين لم يسهم له .
- ٧٠٨ - ٤٦٢ - مسألة : ولم أجد لمالك رحمه الله نصّاً في أمان العبد .
- ٧١١ - ٤٦٣ - مسألة : ويجوز للإمام أن يمينّ على الأسرى الذين في يده .
- ٧١٢ - ٤٦٤ - مسألة : إذا دخل الحربي إلينا بأمان فأودع وباع وترك مالا ثم قتل بدار الحرب فإنه يرد ماله وودائعهُ إلى ورثته .
- ٧١٤ - ٤٦٥ - مسألة : إذا سبى الزوجان معاً فقال مالك رحمه الله في إحدى الروايتين عنه : إنهما على نكاحهما .
- ٧١٧ - ٤٦٦ - مسألة : وإذا تعين فرض الجهاد على أهل بلد لقرب العدو من بلدهم وكان فيهم من يجد الزاد وهو يقوى على المشي لزمه فرض الجهاد .
- ٧١٧ - ٤٦٧ - مسألة : وقال مالك رحمه الله : لا بأس بالجعائل في الثغور .
- ٧٢٠ - ٤٦٨ - مسألة : قال مالك رحمه الله : ويسهم للتاجر والأجير إذا قاتلا .
- ٧٢٥ - ٤٦٩ - مسألة : ومن يبلغ الحلم أو أطاق القتال وقاتل يسهم له .
- ٧٢٥ - ٤٧٠ - مسألة : إذا أسلم الحربي وخرج إلينا وجاءنا ثم أسلم وترك ماله وولده في دار الحرب فلا خلاف أنه قد أحرز دمه .
- ٤٧١ - مسألة : ومن سرق من الغنيمة من حر أو عبد ما يجب فيه

٣٧٢ - مسألة : إذا أسر العدو مسلماً فاشتراه رجل من المسلمين منهم

بغير أمره كان له أن يرجع عليه بما اشتراه به .

٤٧٣ - مسألة : ولا يجوز الربا بين المسلم والحربي في دار الحرب .

٤٧٤ - مسألة : وإذا رأى الإمام أن يعطي القاتل سلب مقتوله أعطاه

إياه من الخمس .

٤٧٥ - مسألة : وإذا وقع الصبي وأمه في السبيل لم يفرق بينهما في

القسم .

٨ - فصل : فأما التفرقة بين الولد وأبيه فيجوز عند مالك رحمه

الله .

٤٧٦ - مسألة : قال مالك رحمه الله : إذا بيع الولد فسح البيع .

٤٧٧ - مسألة : ولا يكون الولد مسلماً بإسلام أمه دون أبيه .

٤٧٨ - مسألة : ولا يتوارث الجهلاء بنسب .

٤٧٩ - مسألة : وكل ما افتتح أو يفتح عنوة فإن مالكا رحمه الله لا

يرى قسمته .

٤٨٠ - مسألة : وإذا صالح الإمام قومًا من المشركين على أن أراضيه

لهم وجعل عليها شيئاً فهو كما يصالحهم على أن يؤدوا جزية

رقابهم .

٤٨١ - مسألة : فإذا أسر المسلم فأحلفه المشركون ألا يخرج عن

ديارهم ولا يهرب ، على أن يخلوه يذهب ويجيء فإنه لا

يهرب .

- ٧٤٤ ٤٨٢ - مسألة : الفيء لا يخمس .
- ٧٤٦ ٩ - فصل : وليس في الخمس سهم لله مفرد .
- ٧٤٧ ٤٨٣ - مسألة : قال الشافعي رحمه الله : ويعطى القرابة للذكر مثل حظ الانثيين .
- ٧٤٨ ٤٨٤ - مسألة : عندنا وعند أهل العلم كافة أن الأنبياء لا يورثون .
- ١٠ - من كتاب الجزية
- ٧٥١ ٤٨٥ - مسألة : وتؤخذ الجزية من كل مشرك .
- ٧٥٢ ١٠ - فصل : ورأيت أن أتكلم على المجوس في أنهم لا كتاب لهم .
- ٧٥٣ ٤٨٦ - مسألة : استرقاق الوثني عندنا جائز .
- ٧٥٤ ٤٨٧ - مسألة : أكثر الجزية على أهل الذهب أربعة دنائير .
- ٧٥٦ ١١ - فصل : ولا تجب الجزية على الفقير .
- ٧٥٧ ٤٨٨ - مسألة : وإذا أسلم وعليه جزية أو مات سقطت عنه .
- ٤٨٩ - مسألة : الذمي إذا حلت عليه جزية سنة ويمكنه أداؤها فتأخرت عنه حتى دخلت سنة أخرى وهو موسر قادر على أداؤها أخذت منه .
- ٧٥٨ ٤٩٠ - مسألة : وحدّ الحجاز مكة والمدينة واليامة .
- ٤٩١ - مسألة : وإذا عاقد الإمام المشركين وهادنهم على أن من جاءنا منهم ردّدناه فإنه يرد إليهم من قد أسلم من الرجال .
- ٧٦١ ٤٩٢ - مسألة : ومن اختلف من أهل الذمة بالتجارة إلى غير أفقه فإنه يؤخذ منه العشر .
- ٧٦٢

١١- من كتاب المناسك

- ٤٩٣- مسألة: ومن قدر على الوصول إلى البيت ببدنه فقد لزمه
٧٦٥ فرض الحج.
- ٤٩٤- مسألة: والمعضوب الذي لا يستطيع أن يثبت على الرحلة إما
٧٦٦ لكبر أو ضعف أو زمانة أو غير ذلك لا يلزمه فرض الحج.
- ٤٩٥- مسألة: وأما الأعمى إذا وجد من يهديه على الطريق من قائد
يقوده أو غير ذلك وهو يقدر على الوصول إلى البيت بنفسه
٧٦٧ فالحج واجب.
- ٤٩٦- مسألة: إذا مات ولم يحج سقط عنه.
٧٦٨
- ٤٩٧- مسألة: يجوز أن يحج عن غيره قبل أداء فرضه.
٧٦٩
- ٤٩٨- مسألة: الحج على الفور.
٧٧٢
- ٤٩٩- مسألة: لأبي التمام رحمه الله قال مالك رحمه الله: ويلزم
المرأة والحج وإن لم يكن لها ذو محرم.
٧٧٤
- ٥٠٠- مسألة: ومن أحرم بالحج في غير أشهر الحج لزمه ذلك.
٧٧٤
- ٥٠١- مسألة: والعمرة سنة.
٧٧٦
- ٥٠٢- مسألة: يجوز أن يعتمر من ليس في حج يوم عرفة ويوم
النحر.
٧٧٧
- ٥٠٣- مسألة: ويكره للإنسان أن يعتمر في السنة أكثر من مرة
واحدة.
٧٧٧
- ٥٠٤- مسألة: وأفراد الحج أفضل من القرآن.
٧٧٨
- ٥٠٥- مسألة: وللمكي أن يتمتع.
٧٧٩

- ٥٠٦- مسألة: وللمتمتع إذا لم يجد الهدي أن يصوم من حين يحرم بالحج. ٧٨٠
- ٥٠٧- مسألة: ولا يجوز نحر هدي المتعة والقرآن قبل يوم النحر. ٧٨١
- ٥٠٨- مسألة: إذا لم يصم الثلاثة الأيام قبل يوم النحر جاز أن يصومها في أيام التشريق. ٧٨١
- ٥٠٩- مسألة: وإذا دخل في الصوم عند عدم الهدي ثم وجد الهدي بعد دخوله في الصوم استحبنا له الرجوع إلى العدي. ٧٨٢
- ٥١٠- مسألة: وإذا رجع من منى جاز له أن يصوم السعة الأيام قبل الرجوع إلى أهله. ٧٨٣
- ٥١١- مسألة: لأبي التمام قال مالك رحمه الله وعلى القارن الهدي. ٧٨٤
- ٥١٢- مسألة: قال مال رحمه الله: وإذا اختضبت المحرمة فعليها الفدية. ٧٨٥
- ٥١٣- مسألة: ويكره لبس المعصفر. ٧٨٥
- ٥١٤- مسألة: قال مالك رحمه الله: من ساق هدياً في عمرة كان له جزاء. ٧٨٦
- ٥١٥- مسألة: قال مالك رحمه الله: والخلاف بنسك وعلى من أخره تأخيراً فاحشاً الدم. ٧٨٦
- ٥١٦- مسألة: وحاضروا المسجد الحرام الذين لا دم عليهم للمتعة ولا للقران هم أهل مكة. ٧٨٧
- ٥١٧- مسألة: وأشهر الحج: شوال وذو القعدة وذو الحجة. ٧٨٩

- ٥١٨- مسألة: إذا جاوز الميقات يريد الحج أو العمرة فأحرم بعد
٧٩٠ مجاوزة الميقات وجب عليه الدم.
- ٥١٩- مسألة: ويكره الطيب عند الإحرام.
٧٩١
- ٥٢٠- مسألة: ويكفيه أن ينوي حجاً أو عمرة عند دخوله فيه.
٧٩١
- ١١- فصل: عند الشافعي رحمه الله أن التلبية ليست بواجبة.
٧٩٣
- ٥٢١- مسألة: إن اقتصر على تلبية رسول الله ﷺ فحسن.
٧٩٣
- ٥٢٢- مسألة: ولا تلبس المرأة القفازين.
٧٩٦
- ٥٢٣- مسألة: ومن لبس أو تطيب ناسياً فنزع اللباس وغسل الطيب
٧٩٧ في الحال فلا شيء عليه.
- ٥٢٤- مسألة: ويكره للمحرم أن يرفع صوته بالتلبية في سائر
المسجد.
٧٩٨
- ٥٢٥- مسألة: إذا لم يجد المحرم نعلين جاز أن يلبس خفين.
٧٩٩
- ٥٢٦- مسألة: إذا لبس المحرم السراويل مع عدم الإزار فعليه
الفدية.
٨٠٠
- ٥٢٧- مسألة: إذا احتاج إلى لبس الخفين عند عدم النعلين وقطعهما
أسفل من الكعبين فلا فدية عليه.
٨٠١
- ١٢- فصل: إذا لبس القباء على الوجه الذي يلبس عليه . . . وجبت
عليه الفدية.
٨٠١
- ٥٢٨- مسألة: ولا يغطي المحرم الذكر وجهه.
٨٠٢
- ٥٢٩- مسألة: وذكرنا أن المتمتع هو الذي يحرم بالعمرة في شهور
الحج.
٨٠٣

- ٥٣٠ - مسألة : إذا لبس المحرم الخفين وقد قطعهما أسفل الكعبين مع وجود النعلين افتدى . ٨٠٤
- ٥٣١ - مسألة : إذا حلق المحرم شعر بدنه وجبت عليه الفدية . ٨٠٥
- ٥٣٢ - مسألة : وإن حلق المحرم أو نتف من شعره شعرتين أو ثلاث أطعم . ٨٠٦
- ٥٣٣ - مسألة : ولا يجوز للمحرم أن يتزوج ولا أن يزوج غيره . ٨٠٨
- ٥٣٤ - مسألة : واختلفت الرواية عن ماك رحمه الله في الفرقة من نكاح المحرم . ٨٠٩
- ٥٣٥ - مسألة : ولا يجوز الطواف بغير طهارة . ٨٠٩
- ٥٣٦ - مسألة : ومن طاف في الحجر أعاد الطواف . ٨١١
- ٥٣٧ - مسألة : إذا نكس الطواف لم يجزه وأعاد . ٨١٢
- ٥٣٨ - مسألة : عدد الطواف سبعة أشواط . ٨١٢
- ٥٣٩ - مسألة : ركعتا الطواف من مسنونات الحج . ٨١٣
- ١٣ - فصل : فأما إذا لم يصلها حيث يرجع إلى بلده أو تباعد فإنه يصلهما حيث هو . ٨١٥
- ٥٤٠ - مسألة : لأبي التمام رحمه الله وقال مالك رحمه الله : والوقوف بالمشعر سنة . ٨١٥
- ٥٤١ - مسألة : السعي بين الصفا والمرة سبع مرات . ٨١٦
- ٥٤٢ - مسألة : ومن جمع بين الحج والعمرة صار قارناً . ٨١٧
- ٥٤٣ - مسألة : فإذا حلق محرم رأس حلال ، قال مالك رحمه الله : استحب له أن يفتدي . ٨١٩

- ٥٤٤- مسألة: ويقصر أهل مكة مع أهل الآفاق الصلوات ببنى وعرفة. ٨١٩
- ٥٤٥- مسألة: وإذا وافق يوم عرفة عندنا يوم الجمعة لم يصل بهم الإمام الجمعة. ٨٢٠
- ٥٤٦- مسألة: قد ثبت أن الإمام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة في وقت الظهر. ٨٢١
- ٥٤٧- مسألة: الاعتماد في الوقوف بعرفة عندنا على الليل. ٨٢٢
- ٥٤٨- مسألة: والمبيت بالمزدلفة والوقوف بالمشعر الحرام ليس بركن في الحج. ٨٢٤
- ٥٤٩- مسألة: فإذا وطئ المحرم بعد الوقوف بعرفة وقبل رمي جمرة لعقبة وقبل الطواف فسد حجة. ٨٢٥
- ٥٥٠- مسألة: إذا وطئ المحرم بعد رمي جمرة العقبة وقبل الطواف فهل يفسد حجه؟ ٨٢٥
- ٥٥١- مسألة: ودم الفساد بدنة. ٨٢٦
- ٥٥٢- مسألة: إذا وطئ مراراً لم يلزمه إلا هدي واحد. ٨٢٦
- ٥٥٣- مسألة: إذا أفسد حجه أو عمرته قضاها من ابتدأهما. ٨٢٨
- ٥٥٤- مسألة: ومن فاته الحج فله أن يتحلل منه بعمل عمرة. ٨٣٠
- ٥٥٥- مسألة: ولا يجوز لأحد دخول مكة إلا بإجماع. ٨٣١
- ٥٥٦- مسألة: ومن دخلها غير محرم فلا قضاء عليه. ٨٣٣
- ٥٥٧- مسألة: من فاته الحج فتحلل بعمرة فإنه يقضي الحج. ٨٣٣
- ٥٥٨- مسألة: إذا تحلل بعمل عمرة لفوات الحج لم يلزمه إعادة

- العمرة. ٨٣٣
- ٥٥٩- مسألة: وإذا ذبح الهدي بمكة جاز أن يطعم منه مساكين الحل. ٨٣٤
- ٥٦٠- مسألة: يجوز أن يحج الصبي ٨٣٥
- ٥٦١- مسألة: إذا أحرم العبد بغير إذن سيده انعقد إحرامه. ٨٣٦
- ٥٦٢- مسألة: والرمي بالحجارة. ٨٣٧
- ٥٦٣- مسألة: ولا يجوز رمي جمرة العقبة قبل الفجر. ٨٣٨
- ٥٦٤- مسألة: ويجوز تقديم الحلق على الذبح. ٨٣٨
- ١٤- فصل: عند الشافعي رحمه الله أنه يجوز تقديم الحلق على الرمي. ٨٤٠
- ١٥- فصل: والحلق نسك من مناسك الحج. ٨٤١
- ٥٦٥- مسألة: ويأكل من الهدي كله إلا من فدية الأذى. ٨٤١
- ٥٦٦- مسألة: والجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة سنة. ٨٤٣
- ٥٦٧- مسألة: والمستحب عند مالك رحمه الله أن يقطع التلبية في الحج. ٨٤٤
- ٥٦٨- مسألة: ولا يخطب إمام الحاج يوم النحر. ٨٤٥
- ٥٦٩- مسألة: من ترك المبيت بمزدلفة ليلة النحر أو ليلة من ليالي منى بعد نهار يوم النحر فعليه دم: ٨٤٥
- ٥٧٠- مسألة: إذا رمى وحلق حلّ له كل شيء إلا النساء والصيد. ٨٤٦
- ٥٧١- مسألة: ولا يجوز رمي الثلاثة الأيام التي بعد يوم النحر إلا بعد الزوال. ٨٤٧
- ٥٧٢- مسألة: إن رمى بالسبع حصيات في دفعة واحدة لم يجزه. ٨٤٨

- ٨٤٩ ٥٧٣- مسألة: إذا حج الولي بالصبي نظر .
- ٨٥٠ ٥٧٤- مسألة: إذا وطئ في الحج ناسياً أفسد حجه كالعمد .
- ٨٥٥ ٥٧٥- مسألة: إذا كرر النظر أو قبل أن تذكر فردد في قلبه التذكر حتى أنزل .
- ٨٥١ ١٦- فصل: عند أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يفسد حج من يلوط .
- ٤٧٦- مسألة: إذا أحرم بحجتين معاً أو بحجة ثم أدخل عليها حجة أخرى .
- ٨٥٢ ٥٧٧- مسألة: وطواف الوداع ويسمى طواف الصدر ليس بواجب ولا مسنون .
- ٨٥٤ ٥٧٨- مسألة: إذا وطئ في الحج وأفسده فلم يخرج بالفساد من حجه .
- ٨٥٦ ٥٧٩- مسألة: في الإجارة على أن يحج عن غيره فذلك جائز .
- ٥٨٠- مسألة: ومن استأجر أجيراً للحج عن ميت فصد الأجير بعدو أو مات في بعض الطريق فله من الأجر بحساب ذلك .
- ٨٥٨ ٥٨١- مسألة: إذا وطئ زوجته في الحج فأفسد حجهما ثم خرجا للقضاء تفرقا حين يحرمان .
- ٨٦٠ ٥٨٢- مسألة: ومن أحرم بالحج وعقده عقداً مستقراً لم يجز له فسخه .
- ٨٦٢ ٥٨٣- مسألة: ويوم الحج الأكبر عندنا هو يوم النحر .
- ٨٦٢ ٥٨٤- مسألة: وإذا قتل المحرم الصيد الذي يبتدئ بالضرر عمداً وخطأ وجب عليه الجزاء .
- ٨٦٢ ٥٨٥- مسألة: إذا عاد المحرم فقتل صيداً لزمه الجزاء أيضاً .
- ٨٦٤

- ٨٦٤ - ٥٨٦. مسألة: قال الله تعالى: ﴿فجزاء مثل ما قتل من النعم﴾ .
- ٨٦٦ - ٥٨٧. مسألة: قال الله تعالى: ﴿يحكم به ذوا عدل منكم﴾ .
- ٨٦٧ - ٥٨٨. مسألة: ويجب في صغار الصيد الذي له مثل ﴿من النعم﴾ ما يجب في كبارها .
- ٨٦٨ - ٥٨٩. مسألة: ومن فقأ عين صيد أو كسر رجله وما أشبه ذلك ولم يتلف منه فلا شيء عليه .
- ٨٦٩ - ٥٩٠. مسألة: ومن قتل صيداً أعور أو مقطوع اليدين أو مكسور القرن فداه .
- ٨٧٠ - ٥٩١. مسألة: وإذا اختار قاتل الصيد أن يحكم عليه بالإطعام قوم الصيد المقتول .
- ٨٧١ - ٥٩٢. مسألة: وإذا جرح الصيد فغاب عنه فلا يعرف خبره فعليه جزاؤه .
- ٨٧٢ - ٥٩٣. مسألة: وإذا صيد الصيد لأجل المحرم حرم على المحرم أكله .
- ٨٧٣ - ٥٩٤. مسألة: وإذا قتل المحرم الصيد أو ذكاه صار ميتة لا يجوز لحرام ولا لحلال أكله .
- ٨٧٤ - ٥٩٥. مسألة: ومن قتل من المحرمين صيداً فأكل منه لم يلزمه إلا جزاء واحد .
- ٨٧٥ - ٥٩٦. مسألة: إذا دل محرم محرماً أو حلالاً على صيد فقتله المدلول فلا شيء على الدال .
- ٨٧٦ - ٥٩٧. مسألة: الحلال إذا دخل الحرم حرم عليه قتل الصيد في الحرم .
- ٨٧٧ - ٥٩٨. مسألة: الحرام إذا دخل الحرم حرم عليه قتل الصيد في الحرم .

- ١٧ - قال أبو حنيفة رحمه الله : إن الحلال إذا قتل صيد الحرم لم يجزه الصوم .
٨٧٨
- ٥٩٨ - مسألة : وإذا اختار قاتل الصيد أن يحكم عليه بالصيام صام مكان كل مدّ يوماً .
٨٧٩
- ٥٩٩ - مسألة : الحلال إذا أدخل معه من صيد الحل شيئاً إلى الحرم جاز له أكله .
٨٨٠
- ٦٠٠ - مسألة : ومن قطع شيئاً من شجر الحرم لم يلزمه شيء .
٨٨٠
- ٦٠١ - مسألة : القارن إذا قتل صيداً فإنه يجب عليه جزاء واحد .
٨٨٢
- ٦٠٢ - مسألة : وإذا اشترك نفسان محرمان في قتل صيد أو اشترك فيه جماعة فعلى كل واحد منهم جزاء .
٨٨٣
- ٦٠٣ - مسألة : والمحرم إذا قتل صيداً مملوكاً لغيره وجب عليه مع قيمته لصاحبه الجزاء .
٨٨٣
- ٦٠٤ - مسألة : وفي حمام مكة شاة .
٨٨٤
- ٦٠٥ - مسألة : وما كان سوى الحمام من العصفور والقطا والسمان والسبع وغير ذلك ففيه الجزاء .
٨٨٥
- ٦٠٦ - مسألة : ومن ملك صيداً قبل إحرامه ثم أحرم والصيد في بيته لم يزل ملكه عنه .
٨٨٦
- ١٨ - فصل : وإذا أحرم وهو في يده فجاء آخر فأرسله من يده لم يكن عليه ضمانه .
٨٨٧
- ٦٠٧ - مسألة : في بيض النعامة يتلفها المحرم في الحل أو الحرم عشر ثمن البدنة .
٨٨٨

- ٦٠٨ - مسألة: كل السباع التي من طبعها الابتداء بالضرر إذا قتلها
المحرم فلا جزاء عليه. ٨٨٩
- ٦٠٩ - مسألة: ولا جزاء علي من قتل صيد المدينة. ٨٩٠
- ٦١٠ - مسألة: ويستأنف الحكم ما مضت فيه حكومة وفيما لم
تمض. ٨٩١
- ٦١١ - مسألة: والهدي يساق من الحل إلى الحرم ويوقف به في
عرفة. ٨٩٢
- ٦١٢ - مسألة: ومن حصره العدو فحل من إحرامه فلا هدي عليه. ٨٩٢
- ٦١٣ - مسألة: ولا حصر إلا العدو. ٨٩٣
- ٦١٤ - مسألة: إذا أحصر بالمرض ففاته الحج فتحلل بعمل العمرة
فعليه الدم. ٨٩٤
- ٦١٥ - مسألة: ولا قضاء على المحصر بعد وإذا فاته الحج. ٨٩٥
- ٦١٦ - مسألة: والذي يجب عليه الدم عندنا هو المحصر بالمرض. ٨٩٦
- ٦١٧ - مسألة: وإذا استظل المحرم على المحمل افتدى. ٨٩٧
- ٦١٨ - مسألة: ومن طاف البيت راكباً من غير عذر استأنف
الطواف. ٨٩٧
- ٦١٩ - مسألة: ولا يقود المحرم بغيره. ٨٩٨
- ٦٢٠ - مسألة: وإذا حاضت المعتمرة قبل الطواف وضاق عليها وقت
الحج أردفت الحج ولم ترفض عمرتها وحجت قارنة. ٨٩٨
- ١٩ - فصل: وأبو حنيفة رحمه الله يقول في القارن إذا وقف بعرفة
قبل أن يطوف لعمرته أنه يكون رافضاً للعمرة. ٨٩٩

- ٦٢١- مسألة : ولا يجوز إدخال عمرة على حج . ٩٠٠
- ٦٢٢- مسألة : من ترك شيئاً ولو شوطاً واحداً وسعى لم يجزه . ٩٠٠
- ٦٢٣- مسألة : وللمرأة أن تحرم بحجة الإسلام بغير إذن زوجها . ٩٠١
- ٦٢٤- مسألة : ومن أحرم بالحج من مكة فلا يطوف طواف القدوم بالبيت . ٩٠٢
- ٦٢٥- مسألة : ومن طاف بعد العصر فلا يركع حتى تغرب الشمس . ٩٠٢
- ٦٢٦- مسألة : ولا يجوز الاشتراك في البدنة الواحدة . ٩٠٣
- ٦٢٧- مسألة : النسك في فدية الأذى شاة يذبحها حيث شاء . ٩٠٤
- ٦٢٨- مسألة : والبدن تشعر مع التقليد . ٩٠٤
- ٦٢٩- مسألة : ولا منحر في الحج إلا بمنى . ٩٠٥
- ٦٣٠- مسألة : تقديم الإحرام على يوم التروية أفضل منه في يوم التروية . ٩٠٦
- ٦٣١- مسألة : واختلف أصحابنا فيمن لا يمكنه الوصول إلى الحج . ٩٠٦
- ١٢- من كتاب الأشربة
- ٦٣٢- مسألة : عند مالك رحمه الله أن كل شراب يسكر جنسه فهو نجس حرام . ٩١١
- ٦٣٣- مسألة : وحدّ شارب الخمر واجب . ٩١٦
- ٦٣٤- مسألة : وحدّ الخمر عندنا ثمانون جلدة . ٩١٦
- ٦٣٥- مسألة : ومن شمت منه ريح الخمر فشهد شاهدان أنه ريح الخمر حدّ . ٩١٧
- ٦٣٦- مسألة : التعزير واجب . ٩١٨

- ٦٣٧ - مسألة : إذا عزر الإمام إنساناً فمات في التعزير لم يضمن الإمام شيئاً . ٩١٨
- ٦٣٨ - مسألة : يجوز أن يزيد التعزير علي أدنى الحدود وأكثرها . ٩١٩
- ٦٣٩ - مسألة : ومن اضطر إلى شرب الخمر فلا يشربها ولا يتداوى بها . ٩٢٠
- ٦٤٠ - مسألة : الختان عندنا سنة وليس بفرض . ٩٢٠
- ٦٤١ - مسألة : إذا اجتمع المرتدون ونصبوا علامة ودعوا إلى مذهبهم الذي ارتدوا عليه وقتلهم المسلمون فأتلفوا نفوساً من المسلمين . . لم يضمنوا . ٩٢١
- ٦٤٢ - مسألة : إذا ارتد ثم تاب ثم ارتد ثم تاب ، لم يعزر في المرة الأولى . ٩٢٢
- ٦٤٣ - مسألة : إذا شرب الرجل وارتد في حال سكره كان مرتدّاً . ٩٢٣
- ٦٤٤ - مسألة : إذا صال الفحل على إنسان ولم يمكنه دفعه عن نفسه إلا بقتله قتله . ٩٢٤
- ٦٤٥ - مسألة : إذا عض إنسان يد إنسان فجذب العضوض يده من يد العاض فقلع بانتزاعه بعض أسنان العاض لزمه ما يجب فيها . ٩٢٥
- ٦٤٦ - مسألة : من أرسل ماشيته في النهار للرعي فانفلتت فأتلف زرعاً أو غيره فلا ضمان عليه . ٩٢٥
- ٦٤٧ - مسألة : وإذا رمحت الدابة أو نفحت بيدها أو برجلها من غير سبب من ركبها . . . فلا ضمان عليه . ٩٢٧

٦٤٨ - مسألة : إذا ضرب امرأته بشيء لا يقتل غالباً فماتت ضمن . ٩٢٧

١٣ - من كتاب الأضحية

٦٤٩ - مسألة : والأضحية عندنا سنة مؤكدة . ٩٢٩

٦٥٠ - مسألة : إذا دخل العشر من ذي الحجة وأراد الإنسان أن

يضحي استحبينا له أن لا يحلق شعره . ٩٣١

٦٥١ - مسألة : والغنم في الضحايا أفضل من الإبل والبقر . ٩٣٢

٦٥٢ - مسألة : وذكر النبي ﷺ العيوب التي لا تجزئ في الأضحية . ٩٣٢

٦٥٣ - مسألة : ومن ذبح قبل صلاة الإمام وذبحه أعاد أضحيته . ٩٣٦

٦٥٤ - مسألة : ولا يجوز أن يذبحها عنه كتابي . ٩٣٧

٦٥٥ - مسألة : ولا يجوز الاشتراك في الأضحية بأن يخرج كل

واحد قسطاً من الثمن فأما الرجل يضحي عن نفسه وعن أهل

بيته فإنه جائز . ٩٣٨

٦٥٦ - مسألة : وإذا أوجب على نفسه الأضحية وقال : هي عليّ

واجبة . ٩٤٠

٦٥٧ - مسألة : إذا أخطأ رجل فذبح أضحية رجل بغير إذنه . ٩٤٣

٦٥٨ - مسألة : ولا يضحي أحد بليل . ٩٤٦

٦٥٩ - مسألة : وليس أكل المضي من أضحيته بواجب . ٩٤٧

٦٦٠ - مسألة : ولا يجوز بيع إهاب الأضحية بدراهم ولا غيرها . ٩٤٧

٦٦١ - مسألة : إذا اشترى شاة لم تصر أضحية بغير نية . ٩٤٩

٦٦٢ - مسألة : يجوز أن يشرب من لبن الأضحية . ٩٤٩

٦٦٣ - مسألة : والأيام التي يضحي فيها يوم النحر ويومان بعده . ٩٥٠

- ٦٦٤ - مسألة : قال مالك رحمه الله : الأيام المعلومات يوم النحر ويومان بعده . ٩٥١
- ٦٦٥ - مسألة : والعقيقة ليست بواجبة . ٩٥٣
- ٦٦٦ - مسألة : ويعق عن الذكر كما يعق عن الأنثى . ٩٥٤
- ٦٦٧ - مسألة : الزكاة هي قطع الحلقوم والمريء والودجين . ٩٥٥
- ٦٦٨ - مسألة : يكره ذبح الإبل ونحر الغنم من غير ضرورة . ٩٥٥
- ٦٦٩ - مسألة : الأنسي الذي يحل بالزكاة في الحلق واللبة إذا توحش فلم يقدر عليه أو وقع في بشر . . فلا يؤكل بالقتل ولا يحل إلا بالزكاة . ٩٥٦
- ٦٧٠ - مسألة : الظاهر من قول مالك رحمه الله أنه لا يستبيح الزكاة بالسن والظفر . ٩٥٧
- ٦٧١ - مسألة : الولد إذا كان أحد أبويه كتابياً والآخر غير كتابي نظر . ٩٥٩
- ٦٧٢ - مسألة : الظاهر من قول مالك رحمه الله أنه إن ترك التسمية في الزكاة والصيد عمداً لم يؤكل . ٩٦٠
- ١٤ - من كتاب الصيد**
- ٦٧٣ - مسألة : وكل جارحة يمكن الاصطياد بها فإذا علمت جاز الاصطياد بها . ٩٦٣
- ٦٧٤ - مسألة : إذا قتل الكلب المعلم الصيد وأكل منه أكل باقيه . ٩٦٦
- ٦٧٥ - مسألة : قال مالك رحمه الله : وما قتله الكلاب والصقور المعلمة فلا بأس بأكله . ٩٦٦
- ٦٧٦ - مسألة : إذا حصل الصيد وقد عقده الكلب أو السهم فأدماه

- ٩٦٩ غير أن فيه روحاً فيجوز أن يموت من الجرح . . . فإنه يؤكل عندنا .
- ٩٧٠ ٦٧٧ - مسألة : إذا أرسل كلبه على صيد بعينه فصاد غيره لم يؤكل .
- ٩٧٠ ٦٧٨ - مسألة : إذا استرسل الكلب من قبل نفسه على صيد ثم زجره صاحبه وأغراه حتى قتله فلا يؤكل .
- ٩٧١ ٦٧٩ - مسألة : إذا رمى صيده بسيف أو شيء آخر فقطعه قطعتين أكل جميعه .
- ٩٧٢ ٦٨٠ - مسألة : ومن أحرز صيداً ثم أفلت منه ورجع إلى الوحش فاختلط به فهو لمن صاده .
- ٩٧٤ ٦٨١ - مسألة : ذكر ما لا ذكاة فيه .
- ٩٧٦ ٦٨٢ - مسألة : ويؤكل ما سوى السمك من الضفدع وكلب الماء .
- ٩٧٧ ٦٨٣ - مسألة : ولا يؤكل من الجراد ما مات حتف أنفه .
- ٩٧٩ ٦٨٤ - مسألة : ويؤكل الطير كله .
- ٩٧٩ ٦٨٥ - مسألة : قال مالك رحمه الله يكره أكل جميع السباع .
- ٩٨٠ ٦٨٦ - مسألة : يكره أكل لحوم الخيل .
- ٩٨٠ ٦٨٧ - مسألة : إذا اضطر إلى أكل طعام غيره ضمن قيمته .
- ٩٨١ ٦٨٨ - مسألة : ويجوز للحجام أن يأكل كسبه .
- ٩٨٣ ٦٨٩ - مسألة : وإذا وقعت الفأرة في السمن أو الزيت وكان ذائباً لم يجز بيع شيء منه .
- ٩٨٤ ٦٩٠ - مسألة : ومن اضطر إلى أكل الميتة أكل وشبع .
- ٩٨٦ ٦٩١ - مسألة : وكره مالك رحمه الله أكل شحوم اليهود التي حرمت عليهم .
- ٩٨٦ ٦٩٢ - مسألة : إذا ذبحت ناقة أو بقرة أو شاة فخرج من بطنها جنين ميت قد تم خلقه ونبت شعره أكل وكان حلالاً .

فهرس محتويات المجلد الثالث

١٥- من كتاب الإيمان والنذور

- ٦٩٣- مسألة: ومن قال أنا يهودي أو نصراني أو مجوسي إن فعلت
٩٨٩ كذا ثم حنث فلا كفارة عليه .
- ٦٩٤- مسألة: ويمين الغموس لا كفارة فيها .
٩٩٠
- ٦٩٥- مسألة: إذا قال أقسم لم يكن يميناً حتى يقول أقسم بالله .
٩٩٥
- ٦٩٦- مسألة: وإذا قال: علي عهد الله وميثاقه إن فعلت أو لأفعلن
٩٩٢ ثم حنث فعليه الكفارة .
- ٦٩٧- مسألة: والاستثناء يصح لصاحبه في اليمين .
٩٩٣
- ٦٩٨- مسألة: لغو اليمين عند مالك رحمه الله .
٩٩٤
- ٦٩٩- مسألة: ومن قدم الكفارة على اليمين قبل الحنث .
٩٩٦
- ٧٠٠- مسألة: وفرق عندنا في تقديم أنواع الكفارة .
٩٩٨
- ٧٠١- مسألة: ولو قال والله لأتزوجن عليك فتزوج نظيرتها .
٩٩٨
- ٧٠٢- مسألة: إذا اختار أن يطعم عشرة مساكين في كفارة اليمين .
٩٩٩
- ٧٠٣- مسألة: ولا تخرج القيمة في الكفارة .
١٠٠٠
- ٧٠٤- مسألة: وإذا اختار العتق فقال لرجل أعتق عبدك عن
١٠٠١ كفارتي .
- ٧٠٥- مسألة: قال مالك رحمه الله: ولو أعتق عنه عبده بغير إذنه .
١٠٠٢
- أجزأ ما لم يضار .

- ٧٠٦- مسألة: والذي يجزئ من الكفارة في الكسوة ما يستر عورة المصلي. ١٠٠٣
- ٧٠٧- مسألة: إذا عدم في كفارة اليمين العتق والإطعام والكسوة حتى وجب عليه الصيام فإن تابع صام الثلاثة الأيام فهو أحب إلينا. ١٠٠٤
- ٧٠٨- مسألة: إذا وجب على العبد صيام في كفارته فصام بغير إذن مولاه. ١٠٠٥
- ٧٠٩- مسألة: لا يجوز تبعض الكفارة بالإطعام والكسوة. ١٠٠٦
- ٧١٠- مسألة: إذا حلف لا يساكن فلاناً في داره أو كان في دار فحلف ألا يسكنها. ١٠٠٦
- ٧١١- مسألة: ولو حلف ألا يسكن دار فلان أو هذه الدار فرقي السطح حنث. ١٠٠٩
- ٧١٢- مسألة: ولو حلف ألا يأكل طعاماً مما يشتريه فلان فاشتراه فلان وآخر معه. ١٠٠٩
- ٧١٣- مسألة: ولو حلف لا يلبس ثوباً يشتريه فلان فاشتراه وآخر معه. ١٠١٠
- ٧١٤- مسألة: ولو كان رجل تفضل على رجل بالطعام والكسوة والدارهم فمن عليه. ١٠١٠
- ٧١٥- مسألة: ولو حلف ألا يدخل دار فلان فدخل داراً هو فيها بكراء. ١٠١٢
- ٥١٦- مسألة: ومن حلف يفعل شيئاً ففعله ناسياً يحنث. ١٠١٣

- ٧١٧- مسألة: إذا حلف ألا يبيع عبده أو لا يشتري عبداً أو لا يطلق امرأته . ١٠١٣
- ٧١٨- مسألة: وإذا حلف فقال: والله لا أكلت هذين الفيفين عنده فأكل أحدهما حنث . ١٠١٤
- ٧١٩- مسألة: إذا قال: والله لأقضيـنك حقك غداً فقضاه اليوم لم يحنث . ١٠١٦
- ٧٢٠- مسألة: إذا حلف ألا يدخل دار فلان أو هذه الدار فانهدمت وصارت طريقاً فدخلها لم يحنث . ١٠١٦
- ٧٢١- مسألة: واختلف الناس في قوله: والله لأقضيـنك حقاً إلى حين . ١٠١٧
- ٧٢٢- مسألة: إذا قال لزوجته: إن خرجت بغير إذني فأنت طالق . ١٠١٧
- ٧٢٣- مسألة: وإذا حلف ألا يأكل رؤساً فأكل رؤس السمك . ١٠١٨
- ٧٢٤- مسألة: ولو حلف أن يضرب عبده مائة سوط ، فضربه بضغث فيه مائة سوط . ١٠٢١
- ٧٢٥- مسألة: وإن حلف ألا يأكل فاكهة أو تمرأ حنث بأكل الرطب والعنب والرمـان . ١٠٢١
- ٧٢٦- مسألة: ومن حلف ألا يأكل إداماً فأكل لحمأ وإن شوى حنث . ١٠٢٢
- ٧٢٧- مسألة: ومن قال: إن كلمت فلانأ أو دخلت الدار فمالي صدقة فكلمه أو دخل الدار لزمه إخراج ثلث ماله . ١٠٢٣
- ٧٢٨- مسألة: إذا نذر المشي إلى بقعة من بقاع الحرم ولم ينو حجأ

- ولا عمرة لم يلزم المشي إلا إذا قال : إلى الكعبة . ١٠٢٦
- ٧٢٩- مسألة : إذا قال : في يمين الله علي أن نحر ولدي في مقام إبراهيم الخليل ، ثم حنث نحر جزوراً . ١٠٢٨
- ١٦- من كتاب النكاح**
- ٧٣٠- مسألة : النكاح مندوب إليه وليس بواجب . ١٠٣١
- ٧٣١- مسألة : وجه المرأة وكفاها ليس بعورة . ١٠٣٢
- ٧٣٢- مسألة : وإذا نظر الزوج إلى فرج زوجته أو أمته ونظرت المرأة إلى فرج زوجها فإن ذلك عندنا جائز . ١٠٣٣
- ٧٣٣- مسألة : ولا يجوز نكاح بغير ولي . ١٠٣٤
- ٧٣٤- مسألة : وتصح الوصية بالنكاح عندنا . ١٠٣٧
- ٧٣٥- مسألة : اختلف قول مالك رحمه الله في النكاح الموقوف . ١٠٣٩
- ٧٣٦- مسألة : لأبي التمام رحمه الله قال مالك رحمه الله : يجوز للابن أن يزوج أمه . ١٠٤٢
- ٧٣٧- مسألة : قال مالك رحمه الله : وتجوز الوكالة في النكاح . ١٠٤٢
- ٧٣٨- مسألة : والكفاءة في الدين . ١٠٤٣
- ٧٣٩- مسألة : وللأب أن يجبر ابنته البكر على النكاح . ١٠٤٣
- ٧٤٠- مسألة : وليي للجد أن يزوج ابنة ابنه بغير رضاها . ١٠٤٤
- ٧٤١- مسألة : والثيب الصغيرة يعقد عليها أبوها جبراً كالبكر . ١٠٤٧
- ٧٤٢- مسألة : ويجوز ولاية الفاسق . ١٠٤٧
- ٧٤٣- مسألة : النكاح يصح عند مالك رحمه الله وإن لم يحضر شهود . ١٠٤٩

- ٢٠- فصل : في نكاح السر . ١٠٥١
- ٧٤٤- مسألة : لا تقبل شهادة النساء في النكاح والطلاق والرجعة . ١٠٥٢
- ٧٤٥- مسألة : وللسيد أن يجبر عبده على النكاح . ١٠٥٢
- ٧٤٦- مسألة : ولا يجبر السيد على إنكاح عبده . ١٠٥٣
- ٧٤٧- مسألة : وإذا أذن السيد لعبده في النكاح تعلق المهر بذمة العبد . ١٠٥٣
- ٧٤٨- مسألة : إذا قالت له أمتي : اعتقني على أن أنكحك واجعل عتقي صداقي . ١٠٥٤
- ٢١- فصل على الشافعي رحمه الله في أنه يوافقنا في أنه لا يلزمها النكاح ولكن يلزمها قيمة العتق . ١٠٥٧
- ٧٤٩- مسألة : الأخ عندنا أولى بإنكاح أخته من جدّها . ١٠٥٧
- ٧٥٠- مسألة : ويجوز تزويج العلوية والعباسية والقرشية أي شريفة كانت من ولي وغيره من المسلمين . ١٠٥٨
- ٢٢- فصل : على أبي حنيفة رحمه الله فإنه يجعل مهر المثل من الكفاءة . ١٠٦٠
- ٧٥١- مسألة : إذا غاب عن البكر أبوها وعمي خبره وضربت الآجال فلم يعلم له مكان زوجها أخوها بإذنها . ١٠٦١
- ٢٣- فصل : ويجوز للأخ أن يزوج أخته الثيب مع حضور أبيها . ١٠٦٢
- ٧٥٢- مسألة : اختلف قول مالك رحمه الله في الدنيئة . ١٠٦٢
- ٧٥٣- مسألة : إذا عقد الوليان النكاح على وليتهما . ١٠٦٥
- ٧٥٤- مسألة : ويجوز للولي أن زوج نفسه من وليته . ١٠٦٦

- ٧٥٥- مسألة: النكاح بلفظ الهبة يصح. ١٠٦٨
- ٧٥٦- مسألة: ولا يجوز لأحد أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة. ١٠٦٩
- ٧٥٧- مسألة: ويجوز للعبد أن يجمع بين أربع زوجات كالحر. ١٠٧٠
- ٧٥٨- مسألة: إذا عقد على المرأة حرمت عليه أختها. ١٠٥٨
- ٧٥٩- مسألة: لا ينفسخ نكاح الزوجة إذا زنت. ١٠٥٩
- ٧٦٠- مسألة: فأما الزانية فإنه يجوز للزاني أن يعقد عليها. ١٠٧٤
- ٧٦١- مسألة: ويجوز للولي غير الأب أن يزوج اليتيم قبل أن يبلغ. ١٠٧٥
- ٧٦٢- مسألة: خطبة النكاح ليست بواجبة عندنا. ١٠٧٦
- ٧٦٣- مسألة: اختلف قول مالك رحمه الله عليه في نكاح المريض والمریضة. ١٠٧٩
- ٧٦٤- مسألة: لا يجوز عقد النكاح على الحامل من زنا حتى تضع. ١٠٨٠
- ٧٦٥- مسألة: ولا يجوز أن يجمع بين الأختين بملك اليمين في الوطء. ١٠٨١
- ٧٦٦- مسألة: إن تزوج امرأة حرمت عليه أمها على التأييد. ١٠٨٢
- ٧٦٧- مسألة: قال داود رحمه الله: لا تحرم الربيبة على زوج أمها وإن دخل بها إلا أن تكون الربيبة في حجره. ١٠٨٤
- ٧٦٨- مسألة: إذا وطئ أمته بملك اليمين ثم عقد على أختها أو عمتها أو خالتها فابن القاسم رحمه الله قال: النكاح صحيح. ١٠٨٥
- ٧٦٩- مسألة: إذا تزوج امرأة أو ملك أمة فقبل أو تلذذ وجبت بذلك الحرمة كالوطء. ١٠٨٧
- ٢٤- فصل: فأما ما قاله أبو حنيفة رحمه الله من أن ينظر إلى فرجها

- ١٠٨٨ متلذذًا أنه يحصل بذلك التحريم .
- ١٠٨٩ ٧٧٠- مسألة: الزنا عندنا لا تتم الحرمة معه .
- ٧٧١- مسألة: إذا زنى بامرأة فولدت بنتًا جاز لمن زنى بأمها أن يتزوجها .
- ١٠٩١ ٧٧٢- مسألة: ولا يجوز نكاح المجوسيات .
- ١٠٩٣ ٧٧٣- مسألة: من كان يجد طولاً لحره لم يجز له نكاح أمة .
- ١٠٩٥ ٧٧٤- مسألة: لا يجوز لمسلم نكاح أمة مشركة .
- ١٠٩٦ ٧٧٥- مسألة: يجوز للمسلم نكاح أربع مملوكات .
- ١٠٩٨ ٧٧٦- مسألة: إذا كان عادماً للطول وخاف العنت فتزوج أمة ثم أيسر بعد ذلك لم يفسخ نكاح الأمة .
- ١٠٩٨ ٧٧٧- مسألة: إذا خطب الرجل المرأة فركنت إليه وركن إليها واتفقا غير أن العقد لم يقع لم يجز لأحد أن يخطبها .
- ١١٠١ ٢٥- فصل: وقد ذكر الناس حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها والفوائد التي تضمنها .
- ١١٠٢ ٧٧٨- مسألة: إذا أسلم المشرك وتحتته أكثر من أربع نسوة من يجوز للمسلم نكاحهن .
- ١١٠٨ ٧٧٩- مسألة: وإذا أسلم الكافر وتحتته مجوسية أو وثنية أو من ليست من أهل الكتاب عرض عليها الإسلام .
- ١١١١ ٧٨٠- مسألة: اختلاف الدارين لا تأثير له عندنا في فسخ النكاح .
- ١١١٣ ٧٨١- مسألة: إذا ارتد أحد الزوجين قبل الدخول وقعت الفرقة في الحال .
- ١١١٤

- ٢٦- فصل : على أبي حنيفة رحمه الله فإنه قال : إذا ارتدا جميعاً لم
يفسخ النكاح . ١١١٦
- ٧٨٢- مسألة : أنكحة أهل الشرك عندنا فاسدة . ١١١٦
- ٧٨٣- مسألة : الإمام مخير في الحكم بين أهل الذمة والمستأمنين من
أهل الحرب . ١١١٨
- ٧٨٤- مسألة : نكاح الشغار باطل عندنا . ١١٢٠
- ٧٨٥- مسألة : نكاح المتعة مفسوخ . ١١٢١
- ٧٨٦- مسألة : للرجل أن يرد زوجته المعيبة بخمسة عيوب . ١١٢٣
- ٧٨٧- مسألة : ولا يكون بيع الأمة المزوجة طلاقها . ١١٢٤
- ٧٨٨- مسألة : إذا أعتقت الأمة تحت حر فلا خيار لها . ١١٢٦
- ٧٨٩- مسألة : إذا أعتقت الأمة تحت العبد فوطئها بعد علمها فلا
خيار لها . ١١٢٨
- ٧٩٠- مسألة : لا خلاف بين أهل العلم أن العنين يؤجل . ١١٢٩
- ٧٩١- مسألة : فرقة العنين طلاقه بائنة . ١١٣١
- ٧٩٢- مسألة : وإذا قال الزوج أنه قد وطئها وقالت هي لم يطأني . ١١٣١
- ٧٩٣- مسألة : وإذا تزوجت فظهر لها أن زوجها خصي مقطوع
الانثيين فلها الخيار . ١١٣٢

١٧- من كتاب الصداق

- ٧٩٤- مسألة : اختلف الرواية عن مالك رحمه الله فيمن تزوج على
خمر . ١١٣٥
- ٧٩٥- مسألة : لا خالف بين المسلمين في أنه لا حد لأكثر الصداق . ١١٣٦

- ٧٩٦- مسألة : وإذا عقد النكاح على أن يعلمها القرآن أو شيئاً منه . ١١٣٨
- ٧٩٧- مسألة : لأبي التمام رحمه الله قال مالك رحمه الله : إذا
أصدق أربع نسوة صداقاً واحداً لم يصح العقد . ١١٣٩
- ٧٩٨- مسألة : إذا رضيت المرأة بدون صداق مثلها لم يكن لأوليائها
أن يبلغوا بصداقها صداق مثلها . ١١٤٠
- ٧٩٩- مسألة : المفوضة التي لم يسم لها صداقاً إذا مات الزوج أو
ماتت المرأة توارثا بلا خلاف . ١١٤٠
- ٨٠٠- مسألة : إذا تزوجها على صداق حال غير مؤجل . ١١٤١
- ٨٠١- مسألة : يجوز النكاح على الوصفاء . ١١٤٢
- ٨٠٢- مسألة : إذا خلا الرجل بزوجه واختلفا في الوطاء . ١١٤٥
- ٨٠٣- مسألة : إذا عقد النكاح بغير تسمية مهر وتراضيا على شيء
فرضاه أو فرضه الحاكم . ١١٤٨
- ٨٠٤- مسألة : قد سبق كلامنا مع أبي حنيفة رحمه الله أن مهر المثل لا
يستحق بمجرد العقد . ١١٤٩
- ٨٠٥- مسألة : للمرأة أن ترد الصداق بالعيب . ١١٥٠
- ٨٠٦- مسألة : إذا اختلفا في قبض الصداق بعد الدخول فقال
الزوج : قد أقبضتها إياه وقالت الزوجة : لم أقبض فalcول
قول الزوج مع يمينه . ١١٥١
- ٨٠٧- مسألة : إذا حصلت الخلوة التي هي دخول بناء واختلفا في
الوطء . ١١٥٢
- ٨٠٨- مسألة : إذا أكره المرأة على الوطاء فلها مهر مثلها . ١١٥٢

- ١١٥٣ ٨٠٩- مسألة: المتعة ليست بواجبة عندنا.
- ١١٥٤ ٨١٠- مسألة: إذا أصدقها شقصاً من أرض مشاعة ففيه الشفعة.
- ١١٥٥ ٢٧- فصل: قال الشافعي رحمه الله: إن الشقص يؤخذ بمهر المثل.
- ١١٥٥ ٨١١- مسألة: الذي بيده عقدة النكاح عند مالك رحمه الله هو الأب.
- ١١٥٥ ٨١٢- مسألة: وإذا تزوجها بمهر فاسد مثل الخمر والخنزير ثم طلقها قبل الدخول.
- ١١٥٧ ٨١٣- مسألة: إذا سميا في العقد مهراً رضى به ثم زادها زيادة في المهر.
- ١١٥٩ ٨١٤- مسألة: إذا تزوجها على أن لا مهر لها أصلاً اختلفت الرواية عن مالك رحمه الله في هذا.
- ١١٦٠ ٨١٥- مسألة: وقد كنا بينا أنه لا يجوز أن يعتق أمته ويجعل عتقها صداقها.
- ١١٦٢ ٧١٦- مسألة: إذا أخذت الزوجة الصداق فتجهزت به واشترت الطيب والخادم ثم طلقها الزوج قبل البناء.
- ١١٦٣ ٨١٧- مسألة: المواضع التي يجب فيها مهر المثل مثل المفوضة إذا وطئت والموطوءة في النكاح الفاسد.
- ١١٦٤ ٨١٨- مسألة: إذا اختلف الزوجان في الصداق قبل الدخول أو في عينه مثل أن يقول: تزوجتك على هذا العبد.
- ١١٦٦ ٨١٩- مسألة: إذا زوج الرجل ابنته الكبيرة أو الصغيرة والكبيرة ليست برشيدة بأقل من مهر المثل صح.
- ١١٧٠

- ١١٧١ - ٨٢٠- مسألة: إذا وهبت له صداقها ثم طلقها قبل البناء .
- ١١٧٢ - ٨٢١- مسألة: وتبرأ ذمة الزوج بدفع صداق البكر البالغ التي ليست بمجنونة إلى أبيها .
- ١١٧٣ - ٨٢٢- مسألة: إذا تزوج امرأة بمهر معلوم ودخل بها فقد استقر جميع المهر في ذمته .
- ١١٧٤ - ٨٢٣- مسألة: إذا طلقت المدخول بها على وجه الخلع استحب له أن يمتعها .
- ١١٧٥ - ٨٢٤- مسألة: إذا طلق زوجته واحدة قبل الدخول وظن أنها لا تبين منه إلا بالثلاث .
- ١١٧٦ - ٨٢٥- مسألة: إذا أعسر بالصداق قبل الدخول بالزوجة فلها خيار الفسخ .
- ١١٨٠ - ٨٢٦- مسألة: كل الطعام يدعى الناس إليه لحادث سرور مثل الدعوة على الأملاك والدعوة على الختان وطعام العرس والقدوم والنفاس هذا كله يسمى وليمة .
- ١١٨١ - ٨٢٧- مسألة: وأما النثار بالسكر واللوز وما أشبه ذلك فإنه مكروه .

١٨- القسم بين الزوجات

- ١١٨٣ - ٨٢٨- مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في القسم بين الزوجات .
- ١١٨٤ - ٨٢٩- مسألة: وليس للأمة عندي أن تحلل زوجها من القسم ولا من الوطاء .
- ٨٣٠- مسألة: من له زوجة أو زوجتان أو ثلاث فأراد أن يتزوج

- أخرى نظر . ١١٨٥
- ٨٣١- مسألة : إذا أراد أن يسافر بإحدى نسائه فقد اختلف قول مالك
- ١١٨٧ رحمه الله .
- ٨٣٢- مسألة : وإذا أخرج واحدة منهن في سفره ثم قدم لم يكن عليه
- ١١٨٨ أن يقضي البواقي .
- ٨٣٣- مسألة : إذا قبح ما بين الزوجين فلم تدر الإساءة ممن هي منهما
- ١١٩٠ بعث الحاكم حكماً من أهل الزوج وحكماً من أهل المرأة .

١٩- من كتاب الخلع

- ٨٣٤- مسألة : ويجوز في الخلع أن تفتدي المرأة من زوجها بالمال . ١١٩٣
- ٨٣٥- مسألة : الخلع طلاق لا فسخ . ١١٩٥
- ٨٣٦- مسألة : الخلع بطلقة أو طلقتين يقطع الرجعة . ١١٩٦
- ٨٣٧- مسألة : والمختلعة لا يلحقها بعد الخلع طلاق . ١١٩٩
- ٨٣٨- مسألة : وإذا حلف بالطلاق الثلاث على أمر يتكرر أنه لا
- يفعله فخالع زوجته ثم فعله ثم تزوجها وفعله في النكاح
- الثاني . ١٢٠١
- ٨٣٩- مسألة : ولو قال : كل امرأة أتزوجها طالق ، فأطلق وعمّ
- جميع النساء ولم يخص لم يلزمه . ١٢٠٢
- ٨٤٠- مسألة : ولو قال رجل لرجل : طلق امرأتك ولك علي ألف
- درهم . ١٢٠٥
- ٨٤١- مسألة : ويجوز الخلع عندنا بغير عوض . ١٢٠٥
- ٨٤٢- مسألة : يقع الخلع بالشيء المحرم والمجهول . ١٢٠٦

٨٤٣- مسألة: إذا خالعتها وهي مريضة فقد اختلف قول مالك رحمه

١٢٠٩

الله .

٢٠- من كتاب الطلاق

٨٤٤- مسألة: الطلاق يقع في الحيض ثلاثاً كان أو أقل .

١٢١٣

٨٤٥- مسألة: قال مالك رحمه الله: وطلاق المحجور عليه واقع .

١٢١٤

٨٤٦- مسألة: قال مالك رحمه الله: إذا طلق زوجته ثلاثاً جاز له أن

١٢١٥

يتزوج بأختها .

٨٤٧- مسألة: وطلاق السنة أن يطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة

١٢١٥

في طهر لم يمسه فيها .

٨٤٨- مسألة: إذا طلقها رجعية في الحيض أجبر على رجعتها .

١٢١٨

٨٤٩- مسألة: لا نختلف نحن وأبو حنيفة والشافعي رحمهما الله في

١٢١٨

لفظ: أنت طالق أنه صريح الطلاق .

٨٥٠- مسألة: إذا قال لزوجته: أنت حرة وأراد الطلاق وقع بلا

١٢٢٢

خلاف .

٨٥١- مسألة: لا فرق عندنا بين أن يقول: أنت طالق أو أنا منك

١٢٢٣

طالق .

٨٥٢- مسألة: إذا قال: أنت طالق ونوى اثنتين أو ثلاثاً كان علي ما

١٢٢٥

نوى .

٨٥٣- مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله فيمن اعتقد

١٢٢٦

الطلاق بقلبه ولم يلفظه به .

٨٥٤- مسألة: ومن طلق امرأته إلى أجل معلوم قريب أو بعيد يأتي

- لا حالة مع جواز بقائهما على الزوجية فطلقت عليه مكانها . ١٢٢٧
- ٨٥٥- مسألة : وإذا أكره على الطلاق لم يقع طلاقه . ١٢٢٧
- ٨٥٦- مسألة : إذا خير الرجل زوجته وكانت مدخولا بها فاختارت نفسها فذلك ثلاث . ١٢٢٩
- ٨٥٧- مسألة : اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في مدة انقطاع التمليك . ١٢٣٠
- ٨٥٨- مسألة : وإذا خيرها أو ملكها لم يكن له الرجوع في ذلك . ١٢٣١
- ٨٥٩- مسألة : وإذا قال لزوجته : طلقي نفسك ثلاثاً ، فقالت : طلقت نفسي واحدة . ١٢٣٢
- ٨٦٠- مسألة : وطلاق السكران واقع . ١٢٣٤
- ٨٦١- مسألة : إذا قال لزوجته : أنت طالق أنت طالق أنت طالق نسقاً متواليًا . ١٢٣٦
- ٨٦٢- مسألة : إذا قال لزوجته : رأسك طالق وفرجك طالق أو جزء من أجزائك طالق . ١٢٣٧
- ٨٦٣- مسألة : حكى عن داود رحمه الله أنه قال : إن قال لزوجته : بضعت طالق ، وأنت طالق نصف تطليقة أنه لا يقع عليها شيء . ١٢٣٩
- ٨٦٤- مسألة : إذا قال : أنت طالق إن شاء الله وقع الطلاق . ١٢٤٠
- ٨٦٥- مسألة : إذا طلق المريض امرأته ثم مات من مرضه الذي طلق فيه ورثته . ١٢٤٠
- ٨٦٦- مسألة : إذا ثبت لها الميراث فلا فرق بين أن تكون في العدة

- ١٢٤٢ قبل موته أو خرجت من العدة .
- ١٢٤٣ ٨٦٧- مسألة : جميع طلاق العبد طلقتان .
- ١٢٤٤ ٨٦٨- مسألة : طلاق الحر زوجته الأمة ثلاث .
- ٨٦٩- مسألة : إذا شهد رجلان على رجل بطلاق امرأته شهد أحدهما في شهر والآخر في شهر . ١٢٤٥
- ٨٧٠- مسألة : ومن نسي أن له زوجة فقال : زوجتي طالق . ١٢٤٥
- ٨٧١- مسألة : إذا طلق امرأته وشك في عدد الطلاق . ١٢٤٦
- ٨٧٢- مسألة : إذا طلق زوجته طليقة أو طلقين ثم تزوجت غيره وبانت منه ثم رجعت إلى الأول بنكاح جديد عادت إليه على ما بقي له من الطلاق . ١٢٤٧
- ٨٧٣- مسألة : والطلاق الرجعي يحرم به الوطء . ١٢٤٩
- ٨٧٤- مسألة : وتصح الرجعة عندنا بالقول وبالوطء ١٢٥٠
- ٨٧٥- مسألة : الإشهاد على الرجعة مستحب . ١٢٥١
- ٨٧٦- مسألة : والوطء المنهي عنه لا يحل المطلقة ثلاثاً للزوج الأول . ١٢٥٢

٢١- من كتاب الإيلاء

- ٨٧٧- مسألة : الأصل في الإيلاء في اللغة هو : اليمين والقسم . ١٢٥٥
- ٨٧٨- مسألة : إذا آلى الرجل من امرأته وانقضت المدة المضروبة للإيلاء . ١٢٥٧
- ٨٧٩- مسألة : إذا وقف المولى بعد انقضاء التبرص فلم يف وامتنع أن يطلق طلق عليه الحاكم . ١٢٦١

٨٨٠- مسألة: إذا امتنع من الفيء فطلق أو طلق عليه الحاكم فهي

١٢٦١

طلقة رجعية.

١٢٦٢

٨٨١- مسألة: وإيلاء العبد شهران.

٨٨٢- مسألة: ومن طلق امرأته ثلاثاً فتزوجها رجل ليحلها له ودخل

١٢٦٣

بها وبانت منه لم تحل.

٢٢- من كتاب الظهار

١٢٦٥

٨٨٣- مسألة: وإذا قال: أنت علي كظهر أمي اليوم كان مظاهراً.

١٢٦٦

٨٨٤- مسألة: الذمي لا يلزمه الظهار.

٨٨٥- مسألة: وإذا كان المظاهر مضاراً بترك الكفارة وهو قادر عليها

١٢٦٧

دخل عليه الإيلاء.

١٢٦٨

٨٨٦- مسألة: ومن ظاهر من أمته لزمه الظهار.

١٢٦٩

٨٨٧- مسألة: اختلف الناس في كفارة الظهار بماذا تجب؟

٨٨٨- مسألة: إن وطء المظاهر قبل أن يكفر لم يسقط عنه وجوب

١٢٧٣

الكفارة.

٨٨٩- مسألة: إذا وطئ المظاهر التي ظاهر منها في خلال الصوم

١٢٧٤

بالنهار ناسياً.

٨٩٠- مسألة: وإذا كان فرض المظاهر في الكفارة الإطعام لم يجز له

١٢٧٥

أن يطأ حتى يطعم.

١٢٧٦

٨٩١- مسألة: ولا يجزيء في كفارة الظهار إلا رقبة مؤمنة.

١٢٧٧

٨٩٢- مسألة: ولا يجوز في كفارة الظهار عتق مكاتب.

- ٨٩٣- مسألة : ومن اشترى بعض من يعتق عليه إذا ملكه من قرابته ونوى بشرائه عتقه عنظهاره أو كفارة عليه لم يجزه . ١٢٧٨
- ٨٩٤- مسألة : إذا كانت عليه كفارات قد اجتمعت فإن كانت كلها من جنس واحد ظاهر كلها أو قتل فليس عليه أن يعين . ١٢٧٩
- ٨٩٥- مسألة : ومن كان له مسكن يسكنه وهو محتاج إليه وثمنه يساوي ما يشتري به رقبة يعتقها عنظهاره لم يجز له العدول إلى الصوم . ١٢٨١
- ٨٩٦- مسألة : الاعتبار في الكفارة وقت الأداء . ١٢٨٣
- ٨٩٧- مسألة : قد أجمع الفقهاء على أن في الرقاب عيوباً لا تجزئ معها . ١٢٨٥
- ٨٩٨- مسألة : وأما إذا كان مقطوع إحدى يديه أو إحدى رجليه فعندنا وعند الشافعي رحمه الله لا يجزئ شيء من ذلك . ١٢٨٦
- ٨٩٩- مسألة : إذا شرع في صوم الكفارة لعسر ثم أيسر ووجد الرقبة لم يلزمه العدول . ١٢٨٧
- ٩٠٠- مسألة : إذا كان من أهل الإطعام في الكفارة فإن أطعم ستين مسكيناً أجزأه . ١٢٨٨
- ٩٠١- مسألة : مقدار الإطعام عندنا نصف صاع لكل مسكين . ١٢٨٩
- ٩٠٢- مسألة : إذا مرض المظاهر في صومه فأفطر لمرضه فإنه إذا صح بني على ما كان صام . ١٢٩١

٢٣- من كتاب اللعان

- ٩٠٣- مسألة : إذا قذف الرجل امرأته ورماها بالزنا هل صفة يقولها . ١٢٩٣

- ٩٠٤ - مسألة: إذا قال لزوجته: يا زانية، وجبت عليه الحد. ١٢٩٥
- ٩٠٥ - مسألة: عندنا أن كل مسلم صح طلاقه صح لعانه. ١٢٩٦
- ٩٠٦ - مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في حد القذف. ١٢٩٨
- ٩٠٧ - مسألة: إذا كان الأخرس يعقل الإشارة ويفهم الكتابة ويعلم ما يقوله... فإنه يصح قذفه ولعانه. ١٣٠٠
- ٩٠٨ - مسألة: وحد القذف موروث. ١٣٠١
- ٩٠٩ - مسألة: إذا نكلت الزوجة عن اللعان فوجب عليها الحد رجمت. ١٣٠٣
- ٩١٠ - مسألة: وإذا قذف الرجل زوجته بالزنا فالتعن والتعن ثم قذفها الأجنبي. ١٣٠٣
- ٩١١ - مسألة: إذا تزوج امرأة وقال لها: زנית على الصفة التي يقولها قبل أن أتزوجك. ١٣٠٥
- ٩١٢ - مسألة: إذا بانث منه زوجته إما بالثلاث أو بالخلع فرأها تزني. ١٣٠٥
- ٩١٣ - مسألة: إن ظهر بزوجه حمل فنفاه وقال: ليس هو مني وقد استبرأها فله أن يلاعن. ١٣٠٧
- ٩١٤ - مسألة: إذا قال لزوجته: أصابك رجل في دبرك ورأيت ذلك. ١٣٠٨
- ٩١٥ - مسألة: إذا نكح نكاحاً فاسداً ووطيء فإن أتت بولد أو ظهر بها حمل فادعت أنه منه فأنكره فله أن يلاعن. ١٣٠٩
- ٩١٦ - مسألة: لأبي التمام رحمه الله قال مالك رحمه الله: إذا قذف

- جماعة بكلمة واحدة. ١٣١٠
- ٩١٧ - مسألة : قال مالك رحمه الله : وإذا مات المنتفي باللعان ثم أقر به الملاعن لحق به. ١٣١١
- ٩١٨ - مسألة : إذا التعن الزوجان وقعت الفرقة بينهما. ١٣١٢
- ٩١٩ - مسألة : فرقة المتلاعنين عندنا فسخ. ١٣١٣
- ٩٢٠ - مسألة : إذا ثبت أن فرقة المتلاعنين فسخ فلا تحل له أبداً. ١٣١٤
- ٩٢١ - مسألة : لو قال لها : يا زانية فقلت له : بل أنت الزاني. ١٣١٥
- ٩٢٢ - مسألة : إذا لاعن أحدهما فأتي بأقل من أربعة أيمان فشهد بها ثم بقي من اللعان الخامسة التي فيها اللعن لم يقع الفرقة بينهما. ١٣١٦
- ٩٢٣ - مسألة : وإذا رمى زوجته بإنسان بعينه ذكره فإن كالبته الزوجة باللعان سقط عنه الحد. ١٣١٧
- ٩٢٤ - مسألة : إذا قذف الرجل زوجته فاعترفت بالزنا وقالت : صدق فيما قال. ١٣١٩
- ٩٢٥ - مسألة : إذا أتت زوجته بولدين توأمين فقذفها وقال : رأيتك تزنين وهما من زنا. ١٣٢١
- ٩٢٦ - مسألة : إذا انتفى من الولد باللعان فمات الولد فاستلحقه ثم أكذب نفسه فهو عندنا على وجهين. ١٣٢٣
- ٩٢٧ - مسألة : إذا وطئ زوجته وقال : رأيتها تزني ولم أستبرئها بعد أن وطئتها وقبل زناها فله أن يلاعنها ١٣٢٤
- ٩٢٨ - مسألة : إذا قذف زوجته ثم زنت قبل التعانه فلا حد عليه. ١٣٢٥

- ٩٢٩- مسألة: إذا عرض بقذف زوجته أو قذف أجنبياً في غضب وسباب أو قذف . ١٣٢٨
- ٩٣٠- مسألة: إذا شهد أربعة على امرأة بالزنا وأحدهم زوجها فإن الزوج يلاعن . ١٣٣٢
- ٩٣١- مسألة: إذا وطئ الرجل زوجته أو أمته كانت فراشاً . ١٣٣٤
- ٩٣٢- مسألة: إذا تزوج امرأة وطلقها عقيب العقد بحضرة الحاكم من غير إمكان وطء وأتت بولد لسته أشهر من حين العقد لم يلحق به . ١٣٣٦
- ٩٣٣- مسألة: إذا ظهر بامرأته حمل فنفاه وادعى الاستبراء فله أن يلاعن . ١٣٣٩
- ٩٣٤- مسألة: وإذا تزوجته وظهر بامرأته حمل فلم يقذفها ولكن قالك ليس الحمل مني . ١٣٤٢
- ٩٣٥- مسألة: إذا قالت امرأة لزوجها أو لأجنبي أو قال الأجنبي لأجنبي: يا زانية، بالهاء . ١٣٤٣

٢٤- من كتاب العدة

- ٩٣٦- مسألة: الأقراء هي الأطهار عندنا . ١٣٤٥
- ٩٣٧- مسألة: إذا مات صبي لا يولد لمثله وله زوجة كان عليها أن تعتد . ١٣٤٦
- ٩٣٨- مسألة: إذا ارتفعت حيضة المطلقة ولم تكن مريضة ولا مرضعاً ولم تدر ما سبب ذلك . ١٣٤٨
- ٩٣٩- مسألة: من طلق امرأته فأقرت بانقضاء العدة ثم أتت بولد قبل

- ١٣٥٠ أن تتزوج ثم تزوجت .
- ٩٤٠ - مسألة : إذا دخل بزوجه دخول بناء وخلابها ثم طلقها واتفقا على أنه لم يصبها . ١٣٥١
- ٩٤١ - مسألة : عدة الزوجة الأمة ناقصة عن عدة الحرة . ١٣٥٢
- ٩٤٢ - مسألة : إذا كانت الأمة ممن تعتد بالشهور وليست من ذوات الأقرء . ١٣٥٣
- ٩٤٣ - مسألة : وإذا طلقت الأمة ثم عتقت في حال عدتها أنها تبني على عدة أمة . ١٣٥٣
- ٩٤٤ - مسألة : إذا طلقها طلاقاً رجعيّاً فمضت لها بعض العدة ثم راجعها فلم يطأها حتى طلقها استأنف العدة . ١٣٥٤
- ٩٤٥ - مسألة : العدة عندنا وعند الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله من يوم الفرقة . ١٣٥٦
- ٩٤٦ - مسألة : المعتدة من وفاة إذا كانت حاملاً فعدتها تنقضي بوضع الحمل . ١٣٥٨
- ٩٤٧ - مسألة : عدة المتوفى عنها إذا لم تكن حاملاً اعتدت بالشهور . ١٣٥٩
- ٩٤٨ - مسألة : للمطلقة البائن بالخلع أو الثلاث السكنى . ١٣٦٠
- ٩٤٩ - مسألة : لافقة للبائن . ١٣٦١
- ٩٥٠ - مسألة : وللمتوفى عنها زوجها السكنى . ١٣٦٢
- ٩٥١ - مسألة : على المتوفى عنها الإحداء . ١٣٦٤
- ٩٥٢ - مسألة : والإحداء على مطلقة بوجه . ١٣٦٤
- ٩٥٣ - مسألة : وعلى الصغيرة الإحداء كالكبيرة سواء . ١٣٦٥

- ٩٥٤ - مسألة : لا إحداد على الذمية . ١٣٦٦
- ٩٥٥ - مسألة : في اجتماع العدتين اختلف الرواية عن مالك رحمه الله . ١٣٦٦
- ٩٥٦ - مسألة : ومن تزوج امرأة في عدة من غيره ودخل بها فرق بينهما . ١٣٦٨
- ٩٥٧ - مسألة : امرأة المفقود إذا طلبت الفراق فحص الحاكم عن خبره . ١٣٧٠
- ٩٥٨ - مسألة : إذا مات سيد أم الولد أو أعتقها فعدتها حيضة . ١٣٧٢
- ٩٥٩ - مسألة : إذا اشترى جارية قد كان وطئها البائع ولم يستبرئها فلا خلاف بيننا وبين أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يجوز للمبتاع أن يطأها . ١٣٧٣
- ٩٦٠ - مسألة : قال مالك رحمه الله : ولو عجزت المكاتبه لم يجز وطؤها . ١٣٧٤
- ٩٦١ - مسألة : اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في أكثر مدة الحمل . ١٣٧٥
- ٩٦٢ - مسألة : إذا طلق المريض امرأته فأبانها ثم توفي عنها في عدتها لم تنتقل إلى عدة الوفاة . ١٣٧٦
- ٢٥ - من كتاب الرضاع
- ٩٦٣ - مسألة : ولبن الفحل يحرم . ١٣٧٩
- ٩٦٤ - مسألة : لأبي التمام رحمه الله قال مالك رحمه الله : ولبن البهيمة لا يحرم . ١٣٨٣

- ٩٦٥ - مسألة: قال مالك رحمه الله: وإذا أرضعت امرأته الكبيرة
١٣٨٣ امرأته الصغيرة حرمتا.
- ٩٦٦ - مسألة: قال مالك رحمه الله: وإذا طلبت الأم الرضاع بأجر
١٣٨٤ مثلها ووجد الأب من يرضعه بغير أجر فله ذلك.
- ٩٦٧ - مسألة: اختلف الناس في التحريم بالرضاع هل يفتقر إلى عدد
١٣٨٤ أم لا؟
- ٩٦٨ - مسألة: رضاع الكبير لا يحرم.
١٣٨٦
- ٩٦٩ - مسألة: اختلف الناس في مقدار مدة الرضاع.
١٣٨٨
- ٩٧٠ - مسألة: إذا استغنى المولود بالغذاء قبل الحولين وفطم ثم
١٣٨٩ أرضعته امرأة لم تنشر الحرمة.
- ٩٧١ - مسألة: الوجور عندنا يحرم.
١٣٩٠
- ٩٧٢ - مسألة: إذا استهلك اللبن في الماء حتى أنه غلب عليه لم ينشر
١٣٩٠ الحرمة.
- ٩٧٣ - مسألة: لو احتلب اللبن من ميتة ثم سقى منه الصبي يحصل به
١٣٩١ الحرمة.
- ٩٧٤ - مسألة: وشهادة النساء جائزة فيما لا يحل للرجال من ذوي
١٣٩٢ المحارم ينظرون إليه.
- ٩٧٥ - مسألة: قد تقرر أن الرضاع يثبت بشهادة النساء على
١٣٩٣ الانفراد.

٢٦ - من كتاب النفقات

- ٩٧٦ - مسألة: يفرض السلطان النفقة للزوجة على زوجها على

- مقدار كفايتها . ١٣٩٥
- ٩٧٧ - مسألة : وإن كانت الزوجة ممن لا تخدم نفسها أخدمها الزوج . ١٣٩٦
- ٩٧٨ - مسألة : وإذا احتاجت إلى أكثر من خادم واحد أخدمها مثلها . ١٣٩٧
- ٩٧٩ - مسألة : إذا أسلمت نفسها إلى زوجها وهي تصلح للاستمتاع والزوج كذلك . ١٣٩٨
- ٩٨٠ - مسألة : إذا أعسر بنفقة زوجته فلها الخيار . ١٣٩٩
- ٩٨١ - مسألة : إذا كان الزوج صغيراً لا يطاق مثله والمرأة كبيرة وسلمت نفسها فلا نفقة لها . ١٤٠٠
- ٩٨٢ - مسألة : لأبي التمام رحمه الله قال مالك رحمه الله : للعبد نفقته . ١٤٠١
- ٩٨٣ - مسألة : قال مالك رحمه الله : والنفقة للولد على الأب دون الأم . ١٤٠١
- ٩٨٤ - مسألة : ولا يلزم الجد النفقة على ابن ابنه . ١٤٠٢
- ٩٨٥ - مسألة : وعلى المرأة إذا كانت تحت زوج رضاع ولدها منه إلا أن يكون مثلها لا ترضع . ١٤٠٣
- ٩٨٦ - مسألة : والأم أحق بحضانة الولد . ١٤٠٣
- ٩٨٧ - مسألة : إذا سافر الأب سفرًا ينقطع فيه عن موضع الولد ويستوطن غيره فهو أحق بالولد . ١٤٠٦
- ٩٨٨ - مسألة : إذا تزوجت الأم ودخل بها زوجها سقط حظها من

٢٧- من كتاب البيوع

- ٩٨٩- مسألة : قال مالك رحمه الله : ويجوز بيع الأعيان الغائبة . ١٤٠٩
- ٩٩٠- مسألة : عند مالك رحمه الله أن عقد البيع بالقول من غير أن ينضم إليه افتراق عن المجلس . ١٤١٢
- ٩٩١- مسألة : الخيار المشروط عند مالك رحمه الله يجوز فيه الزيادة على ثلاثة أيام . ١٤١٣
- ٩٩٢- مسألة : إذا تبايعا بيعاً وشرط فيه الخيار وأراد من له الشرط أن يرد المبيع ويفسخه فله ذلك . ١٤١٥
- ٩٩٣- مسألة : إذا مات من له الخيار في أيام الخيار قام ورثته مقامه . ١٤١٦
- ٩٩٤- مسألة : وإذا تبايعا بيعاً فوجد أحدهما عيباً كثيراً فيما عقدا عليه نظر . ١٤١٨
- ٢٨- فصل : في الربا . ١٤٢٠
- ٩٩٥- مسألة : وذهب فقهاء الأمصار إلى أن الربا يتعلق بمعاني هذه الأشياء . ١٤٢٣
- ٩٩٦- مسألة : اختلف قول من قال بالقياس في المعاني التي يتعلق بها حكم الربا . ١٤٢٤
- ٩٩٧- مسألة : ما كان من الجنس الذي فيه الربا إذا بيع بعضه ببعض مثلاً بمثل . ١٤٢٧
- ٩٩٨- مسألة : وما خرج عن المأكول والمشروب والذهب والفضة فلا بأس ببيعه متفاضلاً . ١٤٢٩

- ٩٩٩- مسألة: اختلف قول مالك رحمه الله في بيع الخنطة بالدقيق . ١٤٣٠
- ١٠٠٠- مسألة: يجوز بيع الدقيق بالدقيق مثلاً بمثل . ١٤٣٢
- ١٠٠١- مسألة: ويجوز بيع السويق بالدقيق . ١٤٣٣
- ١٠٠٢- مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في جواز بيع اللحم باللحم والخبر بالخبز . ١٤٣٤
- ١٠٠٣- مسألة: كره مالك رحمه الله بيع الدنانير بالدراهم جزافاً . ١٤٣٥
- ١٠٠٤- مسألة: عند مالك رحمه الله أن خل العنب والتمر جنس واحد . ١٤٣٦
- ١٠٠٥- مسألة: لا يجوز بيع تمر برطب . ١٤٣٦
- ١٠٠٦- مسألة: ويجوز بيع الرطب بالرطب مثلاً بمثل . ١٤٣٧
- ١٠٠٧- مسألة: العقد في البيع وغيره من العقود يصح ويلزم بالقول . ١٤٣٨
- ١٠٠٨- مسألة: الظاهر من قول مالك رحمه الله: أن الدراهم لا تتعين . ١٤٤٠
- ١٠٠٩- مسألة: كل جنس فيه الربا فلا يجوز بيع بعضه ببعض معهما أو مع أحدهما جنس آخر . ١٤٤١
- ١٠١٠- مسألة: اللحوم عند مالك رحمه الله ثلاثة أجناس . ١٤٤٣
- ١٠١١- مسألة: وقال مالك رحمه الله: لا يجوز بيع الحيّ باللحم . ١٤٤٥
- ١٠١٢- مسألة: ومن باع نخلاً فيها ثمرة ولم تؤبر فهي للمبتاع . ١٤٤٧
- ١٠١٣- مسألة: وإذا كانت الثمرة مؤبرة فهي للبائع . ١٤٤٨
- ١٠١٤- مسألة: من باع ثمرة قبل بدو صلاحها ولم يشترط القطع لم

- يـجـزـ . ١٤٤٩
- ١٠١٥ - مسألة: وإذا بدا الصلاح في جنس الثمار في بستان فيه نخل أو بعضه ولو عرق في نخلة منها جاز بيعه كله . ١٤٥٠
- ١٠١٦ - مسألة: ويجوز بيع القثاء والخيار والبادنجان والبطيخ إذا كان قد بدا الصلاح . ١٤٥٢
- ١٠١٧ - مسألة: ويجوز بيع الباقلاء الأخضر . ١٤٥٢
- ١٠١٨ - مسألة: ويجوز بيع الحنطة في سنبلها . ١٤٥٣
- ١٠١٩ - مسألة: ومن باع ثمرة حائط واستثنى منه كيلاً معلوماً، ما بينه وبين ثلاثة فلا بأس بذلك . ١٤٥٤
- ١٠٢٠ - مسألة: وإذا اشترى ثمرة قد بدا صلاحها وخلي بينه وبينها فأصابتها جائحة . ١٤٥٥
- ١٠٢١ - مسألة: عندنا يجوز أن يبيع العرايا بخرصها . ١٤٥٧
- ١٠٢٢ - مسألة: يجوز بيع الطعام جزأاً قبل قبضه . ١٤٥٩
- ١٠٢٣ - مسألة: الشاة المصرة التي يجمع اللبن في ضرعها ويترك حلابها اليومين والثلاثة . ١٤٦٠
- ١٠٢٤ - مسألة: إذا ابتاع جارية فاستخدمها واستغلها زماناً وولدت عنده فوجد بها عيباً . ١٤٦٢
- ١٠٢٥ - مسألة: إذا ابتاع الرجل أمة ثيباً فوطئها ثم ظهر على عيب بها . ١٤٦٤
- ١٠٢٦ - مسألة: إذا ابتاع رجلان جارية وعبدًا في صفقة واحدة فوجدا بها عيباً . ١٤٦٥

- ١٠٢٧ - مسألة: إذا اشترى المشتري عبداً أو أمة أو سلعة من السلع
١٤٦٧ فحدث عنده عيب ثم وجد به عيباً عند البائع .
- ١٠٢٨ - مسألة: إذا ابتاع الرجل شيئاً فوجد به عيباً فقال : فسخت
١٤٦٨ البيع .
- ١٠٢٩ - مسألة: عندنا أن العبد يملك لا يساوي الحر فيه .
١٤٧٠
- ١٠٣٠ - مسألة: إذا باع شيئاً من الحيوان رقيقاً أو غيره بالبراءة من
١٤٧١ العيوب .
- ١٠٣١ - مسألة: إذا علم المبتاع الكيل ولم يعلم البائع .
١٤٧٣
- ١٠٣٢ - مسألة: وإذا باع جارية يوطأ مثلها فلا استبراء واجب على
١٤٧٥ المبتاع .
- ١٠٣٣ - مسألة: ولا يجوز أن يبيع سلعة بثمن إلى أجل ثم يشتريها
١٤٧٦ بأقل من ذلك .
- ٢٩ - فصل إذا باعه جارية جاز أن يأتمن البائع المبتاع عليها .
١٤٧٧
- ٣٠ - فصل إذا كانت في أول حيضها أجزأت تلك الحيضة .
١٤٧٧
- ١٠٣٤ - مسألة: إذا جمعت الصفقة حلالاً وحراماً فهي كلها باطلة .
١٤٧٨
- ١٠٣٥ - مسألة: وإذا تباعا ثم اختلف البائع والمشتري في مقدار
١٤٨١ الثمن .
- ١٠٣٦ - مسألة: وإذا وجب التحالف بديء بيمين البائع قبل
١٤٨٦ المشتري .
- ١٠٣٧ - مسألة: وإذا تشاحا في القبض فقال البائع : لا أخرجه من
١٤٨٦ يدي حتى أقبض الثمن .

- ١٠٣٨ - مسألة: والبيع الفاسد إذا فات وقبض المشتري المبيع فأعتقه
أو وهبه أو باعه بعد قبضه وتصرف فيه . ١٤٨٩
- ١٠٣٩ - مسألة: من ابتاع جارية أو عبداً على أنه لا يبيع ولا يعتق أو
لا يستخدم . ١٤٩٠
- ١٠٤٠ - مسألة: وإذا باع داراً واشترط سكنها مدة معلومة . ١٤٩١
- ١٠٤١ - مسألة: وإذا باع عبداً بشرط أن يعتقه المبتاع فالعقد صحيح
والشرط صحيح . ١٤٩٢
- ١٠٤٢ - مسألة: إذا تلفت السلعة قبل القبض ، فضمنها من
المشتري . ١٤٩٤
- ١٠٤٣ - مسألة: ويجوز عندنا مقارنة البيع والإجارة في عقد واحد . ١٤٩٤
- ١٠٤٤ - مسألة: ويصح عندنا البيع الموقوف على إجازة المالك . ١٤٩٥
- ١٠٤٥ - مسألة: ويجوز عندنا كراء الفحل مدة معلومة لينزوا على
الإناث . ١٤٩٦
- ١٠٤٦ - مسألة: يجوز بيع الصوف على ظهر الغنم . ١٤٩٧
- ١٠٤٧ - مسألة: والمسك طاهر يجوز بيعه . ١٤٩٧
- ١٠٤٨ - مسألة: يجوز بيع الأعمى وشراؤه . ١٤٩٨
- ١٠٤٩ - مسألة: وإذا كان لإنسان على آخر دين حال من يبيع أو
قرض فأخذه مدة معلومة فليس له أن يرجع فيه . ١٤٩٨
- ١٠٥٠ - مسألة: ويجوز قرض الحيوان . ١٥٠٠
- ١٠٥١ - مسألة: إذا أذن لسيد لعبده في التجارة فما لحقه من دين
تعلق بذمته . ١٥٠١

- ١٥٠١ - مسألة: ما أقر به العبد مما يتعلق بعقوبة في بدنه فإن إقراره يقبل .
- ١٥٠٢ - مسألة: إذا أقر العبد بسرقة معينة أو غير معينة سواء كان المسروق في يده أو في يد غيره فإنه يقطع .
- ١٥٠٤ - مسألة: يكره بيع الكلاب .
- ١٥٠٥ - مسألة: لا يجوز البيع يوم الجمعة لمن يجب عليه استماع الخطبة والصلاة .
- ١٥٠٧ - مسألة: يجوز السلم فيما هو معدوم في حال العقد .
- ١٥٠٨ - مسألة: ولا يجوز السلم الحال .
- ١٥٠٩ - مسألة: اختلف في رأس مال السلم .
- ١٥١٢ - مسألة: ويجوز السلم في الحيوان .
- ١٥١٤ - مسألة: ويجوز عندنا البيع إلى الحصاد والجذاذ .
- ١٥١٥ - مسألة: وإذا حلب لبن المرأة في إناء جاز بيعه .
- ١٥١٥ - مسألة: الإقالة بيع لا فسخ .
- ١٥١٦ - مسألة: وإذا أسلم في شيء فنقد الثمن ثم تفرقا بمقدار ما ينتفع به المسلم إليه بالثمن لم يجز أن يقبله .
- ١٥١٨ - مسألة: وتجوز الشركة والتولية في السلم .
- ١٥١٩ - مسألة: ولا يجوز التسعير على أهل الأسواق .
- ١٥٢٠ - مسألة: ويكره بيع بيوت مكة .
- ١٥٢١ - مسألة: لا يجوز بيع الزيت النجس .
- ١٥٢١ - مسألة: ومن باع عبداً بعهدته ثلاثة أيام بلياليها فما أصابه في هذه الثلاثة الأيام من شيء فعهدته من بائعه .
- ١٥٢١ - مسألة: إذا تقابضا وتصارفا ثم بقي بعض ثمن الصرف وتفرقا قبل قبض بقيته بطل العقد .

فهرست محتويات المجلد الرابع

٢٨- من كتاب الأقضية والشهادات

- ١٥٢٥ ١٠٧٠- مسألة: ولا يجوز أن تكون المرأة قاضية .
- ١٠٧١- مسألة: إذا كان القاضي لا يعلم لسان الخصم لأن لغتهما مختلفة، فلا بد ممن يترجم للقاضي عن الخصم . ١٥٢٦
- ١٠٧٢- مسألة: يجوز للقاضي أخذ الرزق على القضاء . ١٥٢٩
- ١٠٧٣- مسألة: لا يجوز للحاكم أن يقبل هدية لأجل خصومة حضرت . ١٥٢٩
- ١٠٧٤- مسألة: إذا علم الحاكم أن الشاهدين مسلمان ولا يعرف عدالتهما . ١٥٣٠
- ١٠٧٥- مسألة: لا يجوز للحاكم أن يحكم لابنه . ١٥٣١
- ١٠٧٦- مسألة: ويقضي القاضي للحاضر على الغائب . ١٥٣٢
- ١٠٧٧- مسألة: إذا حكم رجلان رجلاً في شيء وقالوا: رضينا الحكم بيننا لزمهما حكمه . ١٥٣٤
- ١٠٧٨- مسألة: اختلف الناس في القاضي هل يقضي بعلمه أم لا؟ ١٥٣٥
- ١٠٧٩- مسألة: إذا نسي الحاكم ما حكم به فشهد عنده شاهدان أنه حكم بذلك قبل شهادتهما . ١٥٣٨
- ١٠٨٠- مسألة: وإذا كتب قاضي موضع إلى قاضي موضع آخر كتاباً بما ثبت عنده أو بما كتبه وحكم به جاز ذلك . ١٥٣٨

- ١٠٨١- مسألة: عندنا أن حكم الحاكم لا يخرج الأمر عما هو عليه
في الباطن. ١٥٤٠
- ١٠٨٢- مسألة: وعقد البيع يصح بغير شهادة. ١٥٤٢
- ١٠٨٣- مسألة: لا تجوز شهادة النساء في غير الأموال وما يتعلق
بها. ١٥٤٣
- ١٠٨٤- مسألة: تقبل شهادة الشاعر إذا كان عدلاً. ١٥٤٤
- ١٠٨٥- مسألة: ويقبل في القصاص شاهدين. ١٥٤٥
- ١٠٨٦- مسألة: القاذف إذا كان بعد الحد قبلت شهادته فيما يشهد به
بعد ذلك. ١٥٤٥
- ١٠٨٧- مسألة: شهادة الأعمى فيما طريقه الصوت جائزة. ١٥٤٦
- ١٠٨٨- مسألة: اختلف الناس في شهادة العبيد هل تقبل أم لا؟ ١٥٤٨
- ١٠٨٩- مسألة: وشهادة الصبيان جائزة فيما بينهم من الجراح
والقتل. ١٥٥٠
- ١٠٩٠- مسألة: شهادة أهل الذمة غير مقبولة على كل حال. ١٥٥١
- ١٠٩١- مسألة: ولا تجوز شهادة الأخ لأخيه. ١٥٥٢
- ١٠٩٢- مسألة: ولا تجوز شهادة أحد الزوجين لصاحبه. ١٥٥٢
- ١٠٩٣- مسألة: ولا تقبل شهادة عدو على عدوه. ١٥٥٣
- ١٠٩٤- مسألة: ويقضى بشاهد مع يمين الطالب. ١٥٥٤
- ١٠٩٥- مسألة: إذا نكل المدعي مع الشاهد ردنا اليمين على المدعي
عليه. ١٥٥٧
- ١٠٩٦- مسألة: ولا تجوز شهادة الوالد لولده. ١٥٥٨

- ١٠٩٧ - مسألة: وشارب النبيذ المختلف فيه يحد ويفسق ولا تقبل
شهادته. ١٥٥٩
- ١٠٩٨ - مسألة: ولا تجزو شهادة ولد الزنا في الزنا. ١٥٦٠
- ١٠٩٩ - مسألة: لا تجوز شهادة بدوي على قروي. ١٥٦٠
- ١١٠٠ - مسألة: إذا شهد الصبي والكافر والمملوك على شهادة
فردت عليهم. ١٥٦١
- ١١٠١ - مسألة: والشهادة على الشهادة جائزة في كل شيء من
حقوق الله تعالى. ١٥٦٢
- ١١٠٢ - مسألة: شهود الفرع إذا زكت شهود الأصل وأنت عليهم
وعدلتهم. ١٥٦٣
- ١١٠٣ - مسألة: إذا شهد شاهدان على واحد من شهود الأصل قبلت
شهادتهما. ١٥٦٤
- ١١٠٤ - مسألة: ويقضى بشهادة امرأتين مع يمين الطالب في
الأموال. ١٥٦٦
- ١١٠٥ - مسألة: إذا رجع الشهود عن شهادتهم بعد الأداء وقبل
الحكم قبل رجوعهم. ١٥٦٦
- ١١٠٦ - مسألة: إذا رجع الشهود بعد الحكم وبعد استيفاء الحق فلا
ينقض الحكم. ١٥٦٧
- ١١٠٧ - مسألة: إذا رجع الشهود عن شهادتهم في القتل والقود بعد
أن حكم الحاكم. ١٥٦٨
- ١١٠٨ - مسألة: إذا شهد شاهدان بطلاق رجل زوجته بعد الدخول

- ١٥٦٩ وحكم الحاكم بالفرقة ثم رجعا لم يغرم من المهر شيئاً .
- ١١٠٩ - مسألة : إذا تكافأت البيتان حكم بأعدلهما في مواضع . ١٥٧٠
- ٢٩- من كتاب القسم والدعاوى والأيمان**
- ١١١٠ - مسألة : إذا دعا بعض الشركاء إلى قسم ما ينقسم قسم له . ١٥٧١
- ١١١١ - مسألة : وأجرة القسم على عدد الرؤوس . ١٥٧٣
- ١١١٢ - مسألة : إذا كانت بين الشركاء دور أو ضياع ودكاكين فمتى كانت ديارهم متقاربة ورغبة الناس فيها واحدة . ١٥٧٤
- ١١١٣ - مسألة : قال مالك رحمه الله : لا يحلف القاضي المدعى عليه . ١٥٧٦
- ١١١٤ - مسألة : إذا ادعى إنسان على إنسان حقاً ولا بينة له فالقول قول المدعى عليه . ١٥٧٧
- ١١١٥ - مسألة : فقد اتفقنا مع أبي حنيفة رحمه الله في أن الدعوي في النكاح والطلاق والنسب والعتق لا توجب اليمين على المنكر . ١٥٧٩
- ١١١٦ - مسألة : إذا حلف المدعى عليه ثم أراد المدعي أن يقيم البينة عليه بعد ذلك . ١٥٨٠
- ١١١٧ - مسألة : إذا مات رجل وخلف ابنين وخلف تركة فادعى رجل أن له على أبيهما ديناً ألف درهم يشهد له بها أحد الابنين . ١٥٨٢
- ١١١٨ - مسألة : إذا ادعى إنسان شيئاً في يد غيره وأقام بذلك بينة . ١٥٨٣
- ١١١٩ - مسألة : إذا ادعى مدع على امرأة أنه تزوجها تزوجاً

- صحيحاً. ١٥٨٦
- ١١٢٠ - مسألة: إذا تنازع رجلان داراً وليست في أيديهما. ١٥٨٧
- ١١٢١ - مسألة: وإذا مات رجل فترك ابنين فتنازعا في تركته. ١٥٩٠
- ١١٢٢ - مسألة: إذا اختلف الزوجان في متاع البيت. ١٥٩٢
- ١١٢٣ - مسألة: ومن كان له على رجل حق فحصل لذلك الرجل في يده شيء بوديعة. ١٥٩٥
- ١١٢٤ - مسألة: الأيمان داخلية في جميع الدعاوى. ١٥٩٨
- ١١٢٥ - مسألة: يحلف الحالف عند منبر النبي ﷺ على ربع دينار. ١٥٩٩
- ١١٢٦ - مسألة: تحلف اليهود والنصارى حيث يعظمون. ١٥٩٩
- ١١٢٧ - مسألة: إذا ادعى على آخر أنه سرق منه كذا وشهد له شاهدان، فقال أحدهما: إنه أسود وقال الآخر: هو أبيض. ١٦٠٠
- ١١٢٨ - مسألة: في إثبات القافة والحكم بها. ١٦٠٠
- ٣٠ - من كتاب الرهن
- ١١٢٩ - مسألة: الرهن عندنا جائز في السفر والحضر. ١٦٠٥
- ١١٣٠ - مسألة: فإذا قال: قد رهنت عندك عبدي هذا على أن تقرضني ألف درهم. ١٦٠٦
- ١١٣١ - مسألة: عقد الرهن يصح ويلزم بالقول. ١٦٠٧
- ١١٣٢ - مسألة: ورهن المشاع جائز. ١٦٠٨
- ١١٣٣ - مسألة: عندنا أن استدامة القبض في الرهن إذا حصل مقبوضاً من شرطه. ١٦٠٩
- ١١٣٤ - مسألة: إذا كان الشيء المغصوب عند الغاصب فهو مضمون

- عليه . ١٦١٠
- ١١٣٥ - مسألة : وإذا أعتق الراهن عبده المرهون فإن كان موسراً نفذ عتقه . ١٦١١
- ١١٣٦ - مسألة : فإذا رهن عبده رهناً على مبلغ معلوم ثم استزاده شيئاً آخر على ذلك الرهن جاز . ١٦١٤
- ١١٣٧ - مسألة : وإذا رهن عنده عبده فقبضه المرتهن ثم أقر الراهن أن العبد جنى . ١٦١٥
- ١١٣٨ - مسألة : إذا رهنه عصيراً فصار خمراً ثم انقلب خلاً . ١٦١٦
- ١١٣٩ - مسألة : ويكره تخليل الخمر . ١٦١٧
- ١١٤٠ - مسألة : ولو شرط الراهن في الرهن أن يبيعه المرتهن إذا حل أجل الحق . ١٦١٨
- ١١٤١ - مسألة : وإذا وكل الراهن العدل الموضوع الرهن على يديه في بيعه عند الأجل فليس له أن يفسخ وكالته . ١٦١٩
- ١١٤٢ - مسألة : إذا وضع الراهن والمرتهن الرهن على يدي عدل رضياه جميعاً . ١٦٢٠
- ١١٤٣ - مسألة : إذا باع العدل الرهن وقبض الثمن ثم استحق المبيع . ١٦٢٢
- ١١٤٤ - مسألة : ويرجع المشتري الذي استحق المبيع من يده بالثمن على المرتهن . ١٦٢٣
- ١١٤٥ - مسألة : إذا اشترط المشتري للبائع رهناً أو ضميناً ولم يعين له الضمين فالبيع جائز . ١٦٢٥
- ١١٤٦ - مسألة : إذا اختلف الراهن والمرتهن في مبلغ الدين الذي

جعل به الرهن فقال الراهن وهبتك الرهن بخمس مائة وقال

المرتهن: بألف. ١٦٢٦

١١٤٧ - مسألة: إذا اختلفا في الدين كان الرهن شاهداً للمرتهن. ١٦٢٨

١١٤٨ - مسألة: إذا رهن شيئاً له نماء يحدث فإن النماء في الرهن

يكون ملكاً للراهن. ١٦٢٨

١١٤٩ - مسألة: والرهن عند مالك رحمه الله ينقسم قسمين. ١٦٣٠

١١٥٠ - مسألة: إذا ادعى المرتهن هلاك الرهن. ١٦٣٤

١١٥١ - مسألة: ولو شرط المبتاع والبائع أن يكون المبيع رهناً لصح. ١٦٣٥

١١٥٢ - مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في شراء الكافر

عبدًا مسلمًا. ١٦٣٦

٣١- من كتاب الحجر والتفليس

١١٥٣ - مسألة: إذا اشترى إنسان من إنسان شيئاً بثمن في ذمته

معجل أو مؤجل. ١٦٣٧

١١٥٤ - مسألة: إذا أفلس المشتري ووجد البائع السلعة بعينها فهو

أحق بها. ١٦٤٠

١١٥٥ - مسألة: إذا طلب الغرماء الحاكم بالحجر على المفلس حجر

عليه. ١٦٤٠

١١٥٦ - مسألة: إذا ثبت عسر المفلس خلي سبيله وفرق بين

الغرماء وبينه. ١٦٤١

١١٥٧ - مسألة: حد البلوغ في الذكور الإنبات أو الاحتلام. ١٦٤٢

١١٥٨ - مسألة: وإذا بلغ اليتيم وكان ضابطاً لماله يحسن التصرف فيه

- سلم إليه . ١٦٤٤
- ١١٥٩ - مسألة : فأما الجارية فلا ينفك حجرها حتى تبلغ وتتزوج
ويدخل بها زوجها . ١٦٤٦
- ١١٦٠ - مسألة : ولا يجوز لامرأة تحت زوج أن تتصرف في أكثر من
ثلاث مالها . ١٦٤٧
- ١١٦١ - مسألة : وإذا قلنا إن البالغ إذا حجر عليه ماله لتبذيره إياه فإنه
لا يكون محجوراً . ١٦٤٧
- ١١٦٢ - مسألة : السفية المحجور عليه إذا طلق زوجته أو خالعتها
صح . ١٦٤٨
- ١١٦٣ - مسألة : إذا كان الوصي أو الأمين فقيراً . ١٦٤٩
- ١١٦٤ - مسألة : من حجر عليه بحكم أو بغيره فلا ينفك حجره إلا
بحكم . ١٦٥٠

٣٢ - من كتاب الصلح

- ١١٦٥ - مسألة : والصلح على الإنكار جائز . ١٦٥١
- ١١٦٦ - مسألة : إذا كان حائط بين دارين لرجلين ولأحدهما عليه
جدوع فتنازعا . ١٦٥٢
- ١١٦٧ - مسألة : إذا كان حائط بين شريكين أو لرجل مفرد لم يجز
للشريك أو الجار أن يضع عليه خشبة إلا بإذن شريكه . ١٦٥٣
- ١١٦٨ - مسألة : إذا سقط الحائط الذي بين الدارين لرجلين فأراد
أحدهما بناءه فاختلف في الإجماع . ١٦٥٥
- ١١٦٩ - مسألة : إذا كان بيت مسقف لرجل وفوقه غرفة لواحد

والأسفل لآخر فتداعيا السقف الذي على السفلى تحت

الغرفة. ١٦٥٥

١١٧٠ - مسألة: إذا انهدم العلو والسفل فأراد صاحب العلو أن يبينه

أجبر صاحب السفلى. ١٦٥٦

٣٢- من كتاب الحوالة

١١٧١ - مسألة: وإذا كان لإنسان على آخر حق فأحاله به من هو

عليه على من له عليه حق مثله. ١٦٥٩

١١٧٢ - مسألة: وليس للمحال عليه أن يمتنع من قبول الحوالة. ١٦٦٠

١١٧٣ - مسألة: إذا قبل صاحب الحق الحوالة على مليء فقد بريء

المحيل. ١٦٦١

١١٧٤ - مسألة: اختلف الناس في رجوع المحال على المحيل. ١٦٦٢

٣٤- من كتاب الضمان

١١٧٥ - مسألة: والدين باق في ذمة المضمون عنه. ١٦٦٥

١١٧٦ - مسألة: ويجوز ضمان المجهول. ١٦٦٦

١١٧٧ - مسألة: إذا مات إنسان وعليه دين فإن خلف وفاء صح

ضمان الدين. ١٦٦٧

٣٥- من كتاب الكفالة

١١٧٨ - مسألة: والكفالة بالنفس جائزة إلا في الحدود. ١٦٦٩

١١٧٩ - مسألة: وضمان الدرك جائز في السلعة. ١٦٧٠

١١٨٠ - مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في أن المضمون

له مخير . ١٦٧١

٣٦ - من كتاب الشركة

١١٨١ - مسألة: شركة المفاوضة جائزة . ١٦٧٣

١١٨٢ - مسألة: ولا تصح الشركة مع افتراق ماليهما . ١٦٧٨

١١٨٣ - مسألة: إذا كان رأس مالهما متساويا واشترط أحدهما أن

يكون له من الربح أكثر مما لصاحبه . ١٦٧٩

١١٨٤ - مسألة: شركة الأبدان عندنا جائزة في الصنائع . ١٦٨٠

١١٨٥ - مسألة: شركة الوجوه باطل . ١٦٨١

٣٧ - من كتاب الوكالة

١١٨٦ - مسألة: وتجوز وكالة الحاضر وإن لم يرض خصمه . ١٦٨٣

١١٨٧ - مسألة: وإذا أراد إنسان أن يوكل غيره في استيفاء حقوقه

فإما أن يوكله بحضرة الحاكم أو يوكله في غير مجلس

الحاكم . ١٦٨٤

١١٨٨ - مسألة: ويجوز للوكيل الثابت الوكالة أن يعزل نفسه . ١٦٨٦

١١٨٩ - مسألة: للموكل أن يعزل الوكيل . ١٦٨٧

١١٩٠ - مسألة: وإذا نهى الموكل الوكيل عن الإقرار عليه أو أطلق له

الوكالة . ١٦٨٧

١١٩١ - مسألة: ويجوز للأب وللوصي أن يشتريا لأنفسهما من مال

اليتيم . ١٦٨٨

١١٩٢ - مسألة: وإذا وكله في البيع مطلقًا وقال له: بع ولم يحد

١٦٩٠

ثمنًا .

١١٩٣ - مسألة : ومن كان عليه حق لرجل سواء كان ذلك دينًا في

١٦٩٢

ذمته أو عينًا .

٣٨ - من كتاب الإقرار

١٦٩٥

١١٩٤ - مسألة : والإقرار بالدين في الصحة والمرض سواء .

١٦٩٧

١١٩٥ - مسألة : إذا أقر في المرض لوارث بدين نظر .

١١٩٦ - مسألة : إذا مات رجل وخلف ابنين أو ثلاثة أو أكثر فأقر

١٦٩٨

أحدهم بأخ آخر .

١١٩٧ - مسألة : وإذا مات رجل وخلف ابنا واحداً لا وارث له

١٧٠٠

غيره .

١١٩٨ - مسألة : إذا أقر رجل لرجل فقال : له عليّ مال ولم يذكر

١٧٠١

مبلغه .

١٧٠٣

١١٩٩ - مسألة : إذا أقر فقال : له عليّ مال عظيم .

١٧٠٤

١٢٠٠ - مسألة : إذا أقر فقال : له عليّ دراهم كثيرة .

١٢٠١ - مسألة : إذا أقر فقال له : عليّ ألف ودرهم ولم يسم الألف

١٧٠٦

من أي جنس هي .

١٧٠٨

١٢٠٢ - مسألة : الاستثناء في الإقرار على ثلاثة أضرب .

١٧٠٩

١٢٠٣ - مسألة : الاستثناء من غير جنس المستثنى منه يجوز .

١٧١٠

١٢٠٤ - مسألة : إذا قال لفلان : عليّ ألف درهم في كيس .

١٧١١

١٢٠٥ - مسألة : إذا أقر فقال له : عليّ كذا كذا درهماً .

١٧١٢

١٢٠٦ - مسألة : وإذا أقر العبد الذي ليس بمأذون له في التجارة .

- ١٢٠٧ - مسألة: إذا أقر العبد المأذون له في التجارة بحقوق تتعلق بالتجارة. ١٧١٣
- ١٢٠٨ - مسألة: إذا أقر يوم السبت بدرهم لشخص ثم أقر يوم الأحد بدرهم فهو درهم واحد. ١٧١٤
- ١٢٠٩ - مسألة: وإذا قال لزيد: عليّ مائة درهم ثمن مبيع لم يسلمه إليّ. ١٧١٥
- ١٢١٠ - مسألة: ولو شهد شاهد أن لزيد على عمرو ألف درهم وشهد له شاهد آخر عليه بألفين. ١٧١٨
- ١٢١١ - مسألة: إذا ثبت هلاك العارية لم يضمنها المستعير. ١٧٢٠
- ١٣١٢ - مسألة: إذا أعاره بقعة لبني فيها أو يغرس فيها فبالقول والقبول يلزمه. ١٧٢٣
- ١٢١٣ - مسألة: إذا استودع دنانير أو دراهم أو أشياء مما إذا أتلّفه لزمه مثله. ١٧٢٦
- ١٢١٤ - مسألة: إذا قبضت الوديعة بيّنة لم يبرأ قابضها إلا بيّنة. ١٧٢٧
- ١٢١٥ - مسألة: وأما إذا كانت الوديعة مثل الثياب والدواب وغيرها. ١٧٢٨
- ٣٩ - من كتاب الغصب**
- ١٢١٦ - مسألة: من جنى على شيء لغيره فأتلّف عليه غرضه المقصود من ذلك الشيء. ١٧٣١
- ١٢١٧ - مسألة: ومن جنى على شيء غصبه جنابة بعد غصبه إياه. ١٧٣٥
- ١٢١٨ - مسألة: إذا غصب منه دابة فضاعت فدفع قيمتها ثم وجدت لم ترد على صاحبها. ١٧٣٦

- ١٢١٩ - مسألة: وإن جنى إنسان على عبد غيره فقطع يده أو رجله
نظر فيه. ١٧٣٧
- ١٢٢٠ - مسألة: ومن مثل بعبد عتق عليه. ١٧٣٩
- ١٢٢١ - مسألة: ومن غصب جارية على صفة فزادت عنده بسمن أو
بتعليم صناعة. ١٧٤٠
- ١٢٢٢ - مسألة: ولد المغصوبة إذا حدث بعد الغصب غير مضمون
على الغاصب. ١٧٤١
- ١٢٢٣ - مسألة: إذا غصب داراً أو عبداً أو ثوباً فبقي في يده لم ينتفع
بها المدة التي هي في يده. ١٧٤١
- ١٢٢٤ - مسألة: إذا سكن الغاصب في دار غصبها أو أجرها وأخذ
غلتها. ١٧٤٢
- ١٢٢٥ - مسألة: والعقار يضمن بالغصب. ١٧٤٥
- ١٢٢٦ - مسألة: ومن غصب حديداً أو نحاساً أو رصاصاً فاتخذ منه
آنية. ١٧٤٧
- ١٢٢٧ - مسألة: ومن غصب لوحاً فأدخله في سفينة أو ساجة وبني
عليها بناء. ١٧٤٨
- ١٢٢٨ - مسألة: من فتح قفصاً فيه طائر لغيره فطار الطائر. ١٧٥٢
- ١٢٢٩ - مسألة: إذا تعذر على الغاصب تسليم المغصوب. ١٧٥٣
- ١٢٣٠ - مسألة: إذا أراق المسلم على ذمي خمرًا. ١٧٥٦
- ٤٠ - من كتاب الشفعة
- ١٢٣١ - مسألة: ولا شفعة إلا بشركاء مختلطين. ١٧٥٧

- ١٢٣٢ - مسألة: وإذا باع الشريك نصيبه من أجنبي وشريكه حاضر . ١٧٥٨
- ١٢٣٣ - مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في الشفعة في
الشمرة . ١٧٦٣
- ١٢٣٤ - مسألة: ومن اشترى شقصاً بثمن في ذمته إلى أجل فللشفيع
أن يأخذه . ١٧٦٣
- ١٢٣٥ - مسألة: ولو ورث رجلان داراً فمات أحدهما وله ابنان
فورثا نصف الدار . ١٧٦٤
- ١٢٣٦ - مسألة: والشفعة تجب على قدر الأنصباء . ١٧٦٧
- ١٢٣٧ - مسألة: وحق الشفعة عندنا موروث . ١٧٧٠
- ١٢٣٨ - مسألة: إذا بنى مشتري الشقص وعمر وغرس ثم طلب
الشفيع الشفعة . ١٧٧١
- ١٢٣٩ - مسألة: اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في الشفعة فيما
لا ينقسم . ١٧٧٢
- ١٢٤٠ - مسألة: وعهدة الشفيع على المشتري . ١٧٧٤
- ١٢٤١ - مسألة: إذا وهب له شقص على غير عوض فاختلف قول
مالك رحمه الله . ١٧٧٥
- ١٢٤٢ - مسألة: إذا وجبت له الشفعة فبذل له المشتري دراهم على
ترك الأخذ بالشفعة . ١٧٧٥
- ١٢٤٣ - مسألة: إذا باع رجلان من الشركاء حقهما في صفقة
واحدة . ١٧٧٦
- ١٢٤٤ - مسألة: ولو أقر أحد الشريكين أنه باع شقصه من رجل

- فأنكر الرجل الشراء . ١٧٧٧
- ١٢٤٥ - مسألة : ولو أن داراً بين ثلاثة شركاء فاشتري أحدهم نصيب
١٧٧٨ شريكه .
- ١٢٤٦ - مسألة : والمسلم والذمي في أخذ الشفعة من المسلم سواء . ١٧٨١
- ٤١ - من كتاب القراض**
- ١٢٤٧ - مسألة : إذا دفع سلعة وقال له : بعها وخذ ثمنها فاجعله
١٧٨٣ قراضاً .
- ١٢٤٨ - مسألة : لا يجوز القراض إلى أجل معلوم لا يفسخه قبله . ١٧٨٣
- ١٢٤٩ - مسألة : إذا شرط رب المال على العامل أنه لا يشتري إلا من
١٧٨٤ فلان .
- ١٢٥٠ - مسألة : إن عمل المقارض في القراض الفاسد فحصل في
١٧٨٥ المال ربح .
- ١٢٥١ - مسألة : إذا سافر العامل بالمال فله نفقته من مال المضاربة . ١٧٨٦
- ١٢٥٢ - مسألة : إذا قال رب المال للعامل : اشتر على القراض
١٧٨٧ بالدين .
- ١٢٥٣ - مسألة : إذا أخذ العامل المال بيينة لم يبرأ منه عند المناكرة إلا
١٧٨٧ بيينة .
- ١٢٥٤ - مسألة : من دفع إليه قراض فاشتري سلعة ثم هلك المال . ١٧٨٨
- ١٢٥٥ - مسألة : من أخذ قراضاً على أن له جميع الربح ولا ضمان
١٧٨٨ عليه فهو جائز .
- ١٢٥٦ - مسألة : اختلف في القراض بالفلوس . ١٧٨٩

٤٢- من كتاب المساقاة

- ١٢٥٧ - مسألة : والمساقاة جائزة . ١٧٩١
١٢٥٨ - مسألة : وتجاوز المساقاة في كل أصل ثابت له ثمرة . ١٧٩٢
١٢٥٩ - مسألة : وإذا كان بين النخل وبين الشجر بياض يسير . ١٧٩٣
١٢٦٠ - مسألة : وإذا ساقاه ثمرة موجودة فإن لم تكن قد طابت ،
جاز . ١٧٩٤
١٢٦١ - مسألة : ولو كانت المساقاة صحيحة وبلغت الثمرة فاختلفا . ١٧٩٥

٤٣- من كتاب الإجارة

- ١٢٦٢ - مسألة : الإجارة . ١٧٩٧
١٢٦٣ - مسألة : والإجارة عقد لازم من الطرفين . ١٧٩٧
١٢٦٤ - مسألة : إذا اكرت دابة أو داراً أو دكاناً أو عبداً مدة معلومة
ولم يشترط تعجيل الأجرة . ١٧٩٩
١٢٦٥ - مسألة : إذا استأجر عبداً مدة معلومة أو داراً فقبض ذلك ثم
مات العبد . ١٨٠٠
١٢٦٦ - مسألة : عقد الإجارة على الضيعة والعبد والدار وغير ذلك
مما ثبتت فيه الإجارة . ١٨٠١
١٢٦٧ - مسألة : ويجوز إجارة الدار والضيعة سنين . ١٨٠٢
١٢٦٨ - مسألة : والصانع إذا أخذ الشيء إلى منزله فهو ضامن
لذلك . ١٨٠٢
١٢٦٩ - مسألة : من اكرت دابة ليركبها فحركها بلجامها كما جرت
به العادة فنفتت . ١٨٠٤

- ١٢٧٠ - مسألة: وإذا اختلف رب الثوب والخياط في صفة الخياطة . ١٨٠٥
- ١٢٧١ - مسألة: وإجارة المشاع جائزة . ١٨٠٦
- ١٢٧٢ - مسألة: إذا أجر داره أو دكانه أو دكان غيره أو ضيعته مدة معلومة . ١٨٠٧
- ١٢٧٣ - مسألة: وإذا كان في الدنانير والدراهم غرض ينتفع به دون أعيانها جازت إيجارتها . ١٨٠٨

٤٤- من كتاب المزارعة

- ١٢٧٤ - مسألة: ولا تجوز المزارعة . ١٨٠٩
- ١٢٧٥ - مسألة: ولا يجوز كراء الأرض بما تنبت أو بما يخرج منها . ١٨١٠
- ١٢٧٦ - مسألة: وإذا استأجر أرضاً ليزرعها حنطة فله أن يزرعها شعيراً . ١٨١١
- ١٢٧٧ - مسألة: إذا ائتمرى منه أرضاً ليغرسها سنة نوعاً من الغروس . ١٨١٢
- ١٢٧٨ - مسألة: ومن ائتمرى كراء فاسداً وقبض كراءه . ١٨١٤

٤٥- من كتاب إحياء الموات

- ١٢٧٩ - مسألة: وما كان من الموات في أرض المسلمين لم يعمره أحد قط . ١٨١٥
- ١٢٨٠ - مسألة: من أحيا أرضاً ميتة في فيا في المسلمين فهي له . ١٨١٦
- ١٢٨١ - مسألة: وليس للذمي إحياء الموات في دار المسلمين . ١٨١٧
- ١٢٨٢ - مسألة: وللإمام أن يحيي المراعي إذا احتاج إليها لإبل الصدقة . ١٨١٧

١٢٨٣ - مسألة : ومن حفر بئراً في أرض موات وطواها فقد ملكها . ١٨١٧

٤٦ - من كتاب الوقوف والعطايا

١٢٨٤ - مسألة : والوقوف عندنا جائزة تلزم بالقول . ١٨٢١

١٢٨٥ - مسألة : اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في وقف

الحيوان . ١٨٢٢

١٢٨٦ - مسألة : رقبة الوقف على ملك الوقف . ١٨٢٣

١٢٨٧ - مسألة : اختلف قول مالك رحمه الله في الوقف إذا لم

يخرجه الموقوف عن يده . ١٨٢٥

١٢٨٨ - مسألة : وقف المشاع جائز . ١٨٢٧

١٢٨٩ - مسألة : إذا قال هذه الدار وهذه الضيعة وقف ولم يذكر لها

وجهاً . ١٨٢٨

١٢٩٠ - مسألة : وإذا خرب المسجد وما حوله لم يعد ملكاً لمن بناه . ١٨٢٩

١٢٩١ - مسألة : من الهبة . ١٨٣٠

٤٧ - من كتاب العمري

١٢٩٢ - مسألة : ومن أعمر عمري فإن قال : أعمرت داري أو

ضيعتي فإنه قد وهب له الانتفاع بذلك مدة حياته . ١٨٣٣

١٢٩٣ - مسألة : من الرقبي . ١٨٣٤

١٢٩٤ - مسألة : ومن كان له أولاد ذكور وإناث فأراد أن يهب لهم

شيئاً . ١٨٣٥

١٢٩٥ - مسألة : إذا وهب الوالد لولده الذكر والأنثى من صلبه هبة . ١٨٣٦

١٢٩٦ - مسألة : ومن وهب هبة ثم طلب ثوابها وقال : إنما طلبت

٤٨- من كتاب اللقطة

١٢٩٧ - مسألة : ومن وجد شاة في فلاة من الأرض حيث لا يجد

١٨٣٩

من يضمنها إليه .

١٨٤٠

١٢٩٨ - مسألة : حكم اللقطة في الحرم وغيره سواء .

١٨٤١

١٢٩٩ - مسألة : إذا وجد إنسان لقطة فإنه يعرفها سنة .

١٨٤٢

١٣٠٠ - مسألة : إذا وجد في الصراء الإبل والبقر لم يجز له أخذها .

١٣٠١ - مسألة : إذا وجد بغيراً في ناديه وحده فأخذه ثم أرسله فلا

١٨٤٢

شيء عليه .

١٨٤٣

١٣٠٢ - مسألة : إذا أتلّف الملتقط اللقطة بعد الحول .

١٨٤٣

١٣٠٣ - مسألة : إذا جاء صاحب اللقطة فأعطى علامتها ووصفها .

١٣٠٤ - مسألة : ومن رد أبقاً على صاحبه ومثله ممن يرد الإباق

١٨٤٤

وطلب الأجرة .

١٨٤٥

١٣٠٥ - مسألة : في اللقيط .

٤٩- من كتاب العتق

١٨٤٧

١٣٠٦ - مسألة : من أعتق نصيباً له في عبد .

١٨٥٠

١٣٠٧ - مسألة : قال مالك رحمه الله : يقع العتق في دار الحرب .

١٨٥٠

١٣٠٨ - مسألة : إذا أعتق عبده عن المسلمين فولأؤه لهم .

١٨٥١

١٣٠٩ - مسألة : ومن أعتق عبيداً له في مرضه ولا مال له غيرهم .

١٣١٠ - مسألة : إذا أعتق في مرضه عبيداً له لا مال له غيرهم فمات

١٨٥٢

بعضهم .

- ١٣١١ - مسألة : ومن ملك أبويه أو أولاده أو أجداده أو جداته قربوا
أو بعدوا . ١٨٥٤
- ١٣١٢ - مسألة : ولو أعتق شريكان من ثلاثة شركاء في عبد لأحدهم
النصف وللآخر الثلث وللآخر السدس . ١٨٥٦
- ١٣١٣ - مسألة : وإذا أعتق عبداً سائبة عن المسلمين نفذ عتقه . ١٨٥٧
- ١٣١٤ - مسألة : وإذا مات المعتق ولا وارث له من نسبه وخلف ابن
مولاه . ١٨٥٧

٥٠- من كتاب المدبر

- ١٣١٥ - مسألة : وإذا دبر إنسان عبداً ثم مات السيد وعتق العبد . ١٨٥٩
- ١٣١٦ - مسألة : ومن دبر عبده في صحته ولا دين عليه ثبت تدييره . ١٨٦٠
- ١٣١٧ - مسألة : ولا يجوز للحر أن يبيع أم ولده . ١٨٦١
- ١٣١٨ - مسألة : اختلف الرواية عن مالك رحمه الله في تزويج أم
الولد . ١٨٦١

٥١- من كتاب المكاتب

- ١٣١٩ - مسألة : وليست الكتابة بواجبة على السيد . ١٨٦٣
- ١٣٢٠ - مسألة : واختلف الرواية عن مالك رحمه الله في مكاتبه
الصغير . ١٨٦٤
- ١٣٢١ - مسألة : الظاهر من قول مالك رحمه الله أن شأن الكتابة
التأجيل . . ١٨٦٦
- ١٣٢٢ - مسألة : ولا يجب على السيد أن يضع الكتابة عن مكاتبه . ١٨٦٨
- ١٣٢٣ - مسألة : إذا أدى نجوم الكتابة وهي فاسدة عتق . ١٨٦٩

- ١٣٢٤ - مسألة: إذا كاتبه على شيء فأداه إليه عتق ثم وجد بذلك
 ١٨٦٩ الشيء عيباً.
- ١٣٢٥ - مسألة: إذا كاتبه على ميتة أو موقوذة ودفع العبد ذلك رجع
 ١٨٧٠ عليه السيد بالقيمة.
- ١٣٢٦ - مسألة: إذا فسخنا الكتابة الفاسدة بغير حاكم جاز.
 ١٨٧٠
- ١٣٢٧ - مسألة: وإذا مات المكاتب وخلف وفاء بكتابته لم يمت على
 ١٨٧٠ الرق والقن.
- ١٣٢٨ - مسألة: المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء.
 ١٨٧٢
- ١٣٢٩ - مسألة: ويجوز بيع ما على المكاتب دون رقبتة.
 ١٨٧٥
- ١٣٣٠ - مسألة: إذا اختلف المولى والمكاتب في مال الكتابة فالقول
 ١٨٧٦ قول المكاتب.
- ١٣٣١ - مسألة: إذا زوج المولى بنته لمكاتبه فإن النكاح صحيح.
 ١٨٧٧
- ١٣٣٢ - مسألة: إذا قال لعبده: قد كاتبتك على ألف درهم تؤديها
 ١٨٧٨ على صفة صحيحة.
- ١٣٣٣ - مسألة: إذا شرط على مكاتبه ألا يسافر فإن العقد والشرط
 ١٨٧٩ صحيحان.
- ١٣٣٤ - مسألة: اختلف قول مالك رحمه الله في المولى إذا كاتب
 ١٨٨١ أمته وشرط وطأها.
- ١٣٣٥ - مسألة: إذا كاتب عبيداً له كتابة واحدة جاز.
 ١٨٨٤
- ١٣٣٦ - مسألة: يجوز للأب وللوصي أن يكاتب عبد يتيمة.
 ١٨٨٥
- ١٣٣٧ - مسألة: ويجوز أن يكاتب عبده على عبد أو على جارية.
 ١٨٨٦

- ١٣٣٨ - مسألة: إذا كاتب ثلاثة أو عبد له كتابة واحدة على مائة دينار
١٨٨٧ جاز.
- ١٣٣٩ - مسألة: إذا كاتبهم كتابة واحدة على مائة دينار مثلاً جاز. ١٨٨٧
- ١٣٤٠ - مسألة: اختلف قول مالك رحمه الله في المكاتب هل له أن
١٨٨٨ يعجز نفسه.
- ١٣٤١ - مسألة: إذا تزوج أمة إنسان فأولدها ثم اشتراها وولدها منه
١٨٨٩ لم تصر هي له تصر هي له أم ولد.
- ١٣٤٢ - مسألة: إذا أسلمت أم ولد الذمي فقال مالك رحمه الله
١٨٩٠ مرة: توقف.
- ١٣٤٣ - مسألة: من الولا والجد يجبر ولاء ولد ولده. ١٨٩١
- ٥٢- من كتاب الفرائض**
- ١٣٤٤ - مسألة: واختلف الناس في توريث ذوي الأرحام ممن لا
١٨٩٣ سهم له في القرآن.
- ١٣٤٥ - مسألة: في الرد. ١٨٩٦
- ١٣٤٦ - مسألة: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم. ١٩٠٠
- ١٣٤٧ - مسألة: اختلف الناس في مال المرتد إذا مات أو قتل على
١٩٠١ رده.
- ١٣٤٨ - مسألة: اختلف الناس في ميراث القاتل على أربعة
١٩٠٣ أقوال..
- ١٣٤٩ - مسألة: اختلف الناس في توريث أهل الملل بين الكفار. ١٩٠٧
- ١٣٥٠ - مسألة: الغرقى والقتلى ومن مات تحت الهدم والحريق

- والطاعون. ١٩٠٩
- ١٣٥١ - مسألة: المعتق بعضه لا يرث. ١٩١٢
- ١٣٥٢ - مسألة: للجدّة السدس. ١٩١٣
- ١٣٥٣ - مسألة: واختلف ممن لا يرث كالعبد ومن في حكمه. ١٩١٣
- ١٣٥٤ - مسألة: الأخوة إذا حجّبو الأم من الثلث إلى السدس لم يأخذوه. ١٩١٤
- ١٣٥٥ - مسألة: ولا ترث الجدّة أم الأب مع وجود الأب الذي هو ابنها شيئاً. ١٩١٥
- ١٣٥٦ - مسألة: الأخوان يحجبان الأم من الثلث إلى السدس. ١٩١٦
- ١٣٥٧ - مسألة: زوج وأبوان أو زوجة وأبوان، للأم ثلث ما بقي. ١٩١٧
- ١٣٥٨ - مسألة: للبنات الواحدة النصف. ١٩١٨
- ١٣٥٩ - مسألة: إذا استكمل البنات الثلثين فلا شيء لبنات الابن. ١٩١٩
- ١٣٦٠ - مسألة: بنتان وبنت ابن، وابن ابن ابن، للبنتين الثلثان. ١٩١٩
- ١٣٦١ - مسألة: الأخوات عصبات مع البنات. ١٩٢٠
- ١٣٦٢ - مسألة: المشتركة لها أربعة أوصاف لا تكون إلا بها. ١٩٢١
- ١٣٦٣ - مسألة: للجدّة الواحدة والاثنتين السدس. ١٩٢٤
- ١٣٦٤ - مسألة: قال مالك رحمه الله: لا يرث من الجدات إلا اثنتان. ١٩٢٥
- ١٣٦٥ - مسألة: الجدات أربع. ١٩٢٦
- ١٣٦٦ - مسألة: إذا كانت الجدّة أم الأم أقعد من الجدّة أم الأب. ١٩٢٦
- ١٣٦٧ - مسألة: إذا كان ابنا عم أحدهما أخ لأم. ١٩٢٨

- ١٣٦٨ - مسألة: الجدة يقاسم الأخوة فيرثون معه ولا يحجبهم. ١٩٢٩
- ١٣٦٩ - مسألة: ويقسم الأخوة الجدة إلا أن يكونون ثلث المال خيراً له. ١٩٣١
- ١٣٧٠ - مسألة: الأخوة من الأب والأم يعادون الجدة بالأخوة للأب. ١٩٣٢
- ١٣٧١ - مسألة: ولد الزنا وولد المملعة يرث أمه وإخوته لأمه. ١٩٣٣
- ١٣٧٢ - مسألة: وإذا كان ولد المملعة توأمين في بطن واحد. ١٩٣٤
- ١٣٧٣ - مسألة: إذا أسلم المجوس لا يستحقون فرضاً من جهتين. ١٩٣٥
- ١٣٧٤ - مسألة: مولى الموالاة عندنا لا يرث. ١٩٣٦
- ١٣٧٥ - مسألة: العول عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وسائر الفقهاء رحمهم الله صحيح. ١٩٣٧
- ١٣٧٦ - مسألة: ولا يعال لأحد من الإخوة والأخوات إلا ما في الأكرية. ١٩٣٩
- ١٠٧٧ - مسألة: وإذا خرج الجنين فتحرك أو عطس ثم مات. ١٩٤٠
- ٥٢- من كتاب الوصايا**
- ١٣٧٨ - مسألة: الوصية للأقربين جائزة غير واجبة. ١٩٤١
- ١٣٧٩ - مسألة: إذا أوصى للإنسان بمثل نصيب ابنه وله ابن واحد وأجاز الابن. ١٩٤٢
- ١٣٨٠ - مسألة: إذا قال: أعطوه ضعف ما يصيب أحد ولدي. ١٩٤٢
- ١٣٨١ - مسألة: وإذا أجاز الورثة ما أعطي به الميت من الزيادة على الثلث. ١٩٤٣

- ١٣٨٢ - مسألة: وإذا أوصى لرجل نصف ماله ولا آخر بثلثه ولا آخر
بربعه فأجاز الورثة ذلك. ١٩٤٤
- ١٣٨٣ - مسألة: والوصية عندنا للوارث جائزة. ١٩٤٦
- ١٣٨٤ - مسألة: إذا أوصى بأكثر من ثلثها فأجازها الورثة في مرضه
صح. ١٩٤٧
- ١٣٨٥ - مسألة: ومن أوصى للإنسان بغير أو جمل من إبله جاز أن
يعطي أنثى. ١٩٤٨
- ١٣٨٦ - مسألة: إذا قال: أعطوه حظاً أو سهماً أو نصيباً من مالي. ١٩٤٩
- ١٣٨٧ - مسألة: إذا أوصى بإخراج ثلثه في الرقاب ابتدئ به في
العتق. ١٩٥٠
- ١٣٨٨ - مسألة: إذا مات الموصي فأمر الوصية مراعي إلى أن يقبلها
الموصى له. ١٩٥١
- ١٣٨٩ - مسألة: إذا أوصى بداره أو عبده أو شيء بعينه لرجل ثم
أوصى به لآخر. ١٩٥٢
- ١٣٩٠ - مسألة: إذا مات الموصى له بعد موت الموصي وقبل القبول
والرد. ١٩٥٣
- ١٣٩١ - مسألة: والعتق والهبة وسائر العطايا المنجزة في المرض
المخوف. ١٩٥٣
- ١٣٩٢ - مسألة: الحامل إذا بلغت ستة أشهر لم يجز لها قضاء في
أكثر من ثلث مالها. ١٩٥٤
- ١٣٩٣ - مسألة: إذا أوصى لعبده أو عبد غيره أو مكاتبه فقد صحت

- الوصية . ١٩٥٥
- ١٣٩٤ - مسألة : إذا كان للموصي أب أو جد وورثته صغار صح أن
يوصي إلى أجنبي . ١٩٥٧
- ١٣٩٥ - مسألة : إذا كان الوصي عدلاً لم يحتج إلى حكم الحاكم . ١٩٥٧
- ١٣٩٦ - مسألة : إذا بلغ اليتيم فادعى الوصي أنه دفع المال إليه لم
يقبل قوله . ١٩٥٨
- ١٣٩٧ - مسألة : إذا أوصى إلى عدل ثم فسق نزع الوصية منه . ١٩٥٨
- ١٣٩٨ - مسألة : للوصي أن يوصي إلى غيره بما أوصى إليه . ١٩٥٩
- ١٣٩٩ - مسألة : إذا أطلق فقال : وصيتي إلى فلان . ١٩٦٠
- ١٤٠٠ - مسألة : إذا أوصى لقرايته لم يدخل ولد البنات معهم . ١٩٦١
- ١٤٠١ - مسألة : إذا أوصى لرجلين أو لأحدهما فلا خلاف أن لكل
واحد منهما أن ينظر . ١٩٦٦
- ١٤٠٢ - مسألة : إذا أوصى مسلم بمال لحربي . ١٩٦٧
- ١٤٠٣ - مسألة : إذا أوصى لميت بمال وهو يعلم أنه ميت . ١٩٦٨
- ١٤٠٤ - مسألة : إذا أوصى المريض بجميع ماله ولا وارث له ولا
مولى . ١٩٦٩
- ١٤٠٥ - مسألة : إذا أوصى بمائة درهم ناضجة حاضرة أو عبد بعينه أو
شيء بعينه . ١٩٦٩
- ١٤٠٦ - مسألة : وصية الغلام إذا لم يبلغ الحلم إذا كان يعقل ما
وصي به جائزة . ١٩٧١
- ١٤٠٧ - مسألة : وإذا قبل الموصي له الوصية في حياة الموصي . ١٩٧١

١٤٠٨ - مسألة: إذا أوصى بثلاث شيء بعينه لرجل فاستحق ثلثاه. ١٩٧٢

١٤٠٩ - مسألة: إذا أوصى بجميع ماله إلى رجل وثلثه إلى آخر

وأجاز الورثة ذلك. ١٩٧٣

١٤١٠ - مسألة: إذا أوصى الموصي لرجل بابنه أو أبيه، فالموصي له

بالخيار. ١٩٧٤

١٤١١ - مسألة: إذا قبل الوصية بأبيه أو ابنه وهو مريض فيعتق عليه

أبوه ثم مات الابن. ١٩٧٤

١٤١٢ - مسألة: إذا أوصى فقال: أعطوا فلاناً رأساً. ١٩٧٥

٥٤. من كتاب الجنائيات

١٤١٣ - مسألة: ولا يقتل مسلم بكافر على وجه القصاص. ١٩٧٧

١٤١٤ - مسألة: ولا يقتل حر بعبد. ١٩٧٨

١٤١٥ - مسألة: قد ذكرنا أن الحر لا يقتل بالعبد ولكن إذا قتل حر

عبدًا عمدًا أو خطأ فعليه قيمته. ١٩٨٠

١٤١٦ - مسألة: ويقتل الوالد بولده إذا تعمد قتله. ١٩٨٢

١٤١٧ - مسألة: الرجل يقتل بالمرأة والمرأة تقتل بالرجل. ١٩٨٢

١٤١٨ - مسألة: وإذا قتل جماعة واحدًا قتلوا به. ١٩٨٤

١٤١٩ - مسألة: إذا اشترك الجماعة في قطع طرف مسلم. ١٩٨٦

١٤٢٠ - مسألة: وإذا قتل إنسان إنسانًا بآلة قتل بمثلها. ١٩٨٧

١٤٢١ - مسألة: ويقتل المكره والمكره على القتل. ١٩٨٩

١٤٢٢ - مسألة: ومن أمسك إنسانًا لآخر حتى قتله ظلمًا بغير حق

فالممسك عالم بذلك. ١٩٩٠